المستقبل العربي

١٩٨٦/١٢ (٩٤)

● عبد الناصر ومعركة تأميم قناة السويس
محمد حسنين هيكل

● الأمن القومي والعمل العربي المشترك/عطا زهرة
● المواقف العربية تجاه الثورة الأريترية/ نجوى الفوال
● الشرعية السياسية وممارسة السلطة: دراسة في التجربة السودانية المعاصرة/محمد بشير حامد

● قضايا التخلف والتبعية في الوطن العربي
عبد الخالق عبد الله

● الشخصية الثقافية في عالم متغير: نموذج تونس
غالي شكري
● أدب الأطفال العرب والانحراف/زليخة أبو ريشة

● ندوة ٣٠ عاماً على تأميم قناة السويس/طلعت مسلّم

يصدرها "مركز دراسات الوحدة العربية"

المستقبل العربي

مجلة فكرية شهرية تعنى بقضايا الوحدة العربية ومشكلات المجتمع العربي

يصدرها

مركز دراسات الوحدة العربية

(تأسس بموجب علم وخبر رقم ٨٧/أ د لعام ١٩٧٥)

- مركز متخصص في العمل الفكري المتجه رئيسياً نحو مسائل الوحدة العربية.
- يهدف الى ايصال نداء الوحدة للجماهير العربية والأوساط الفكرية على تعدد اتجاهاتها.
- يعنى بدراسة الواقع العربي كخلفية للحالة الوحدوية المنشودة.
- لا يفرض شروطاً مسبقة على مساهمة المثقفين في نشاطاته سوى قناعتهم بالوحدة العربية.
- لا يتخذ أي مواقف سياسية مباشرة ولا يساهم في النشاط السياسي.
- لا يرتبط بأي حكومة ولا يتبنى أي نظام ولا يدخل في محاور أو تحالفات.

المراسلات:

باسم المستقبل العربي

بناية «سادات تاور» ص. ب ٦٠٠١ ـ ١١٣ ـ بيروت ـ لبنان

تلفون: ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧ ـ ٨٠٢٢٢٤ ـ برقياً: مرعربي ـ بيروت ـ تلكس Marabi 23114LE

الاشتراك السنوي:

ـ المؤسسات والهيئات في أقطار الوطن العربي وسائر الدول الأجنبية: ٩٠ دولاراً أمريكياً.

ـ الأفراد: لبنان ٣٠٠ ل.ل.

بقية اقطار الوطن العربي ٥٠ دولاراً أمريكياً.

خارج الوطن العربي ٧٠ دولاراً أمريكياً.

تدفع اشتراكات الافراد مقدماً.

(١) إمّا بشيك لأمر المركز مباشرة مسحوب على أحد المصارف الأجنبية.

(٢) أو بتحويل الى العنوان التالي: حساب مركز دراسات الوحدة العربية رقم (٠٨٠١٣٥١٣) بالدولار، بنك بيروت للتجارة (Banque Beyrouth pour le Commerce) ـ فرع الحمرا ـ ص.ب ١١٠٢١٦ بيروت ـ لبنان ـ تلكس: Becoba 21457 LE. فاكسيملي: ٨٠٢٢٣٢.

المستقبل العربي

وعي الوحدة العربية
وحدة الوعي العربي

السنة التاسعة | العدد الرابع والتسعون | كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٦

□ ثلاثون عاماً على تأميم القناة وحرب السويس: كيف أدار جمال عبد الناصر معركة تأميم قناة السويس ..... محمد حسنين هيكل ٤

□ الأمن القومي والعمل العربي المشترك ..... د. عطا محمد صالح زهرة ١٦

□ الشرعية السياسية وممارسة السلطة: دراسة في التجربة السودانية المعاصرة ..... د. محمد بشير حامد ٣٦

□ المواقف العربية تجاه الثورة الأريترية ..... د. نجوى أمين الفوال ٥٥

□ الشخصية الثقافية في عالم متغير: نموذج تطبيقي في البيئة التونسية ..... د. غالي شكري ٦٦

□ أدب الأطفال العرب والانحراف ..... زليخة أبو ريشة ٩٥

□ في قضايا التخلف والتبعية في الوطن العربي ..... د. عبد الخالق عبد الله ١٢٤

كتب

□ السياسات التكنولوجية في الأقطار العربية (مجموعة باحثين) ..... د. اسامة أمين الخولي ١٣٦

□ التصحر في الوطن العربي:
انتهاك الصحراء للأرض عائق في وجه
الانماء العربي (محمد رضوان الخولي) ..... د. موسى نجيب نعمة ١٤٢
□ الاسلام في مواجهة الغرب (وليم كليفلند) ..... د. معن زيادة ١٤٧

مؤتمرات

□ ندوة «ثلاثون عاماً على تأميم قناة السويس» ..... اللواء طلعت مسلّم ١٥٤
* موجز يوميات الوحدة العربية ١٧١
* ببليوغرافيا الوحدة العربية ١٨١
■ جمال محمد أحمد ١٩٠

آراء الكتّاب لا تعبّر بالضرورة عن اتجاهات
يتبناها «مركز دراسات الوحدة العربية» أو «المستقبل العربي»

المدير المسؤول: وديع عون

ثلاثون عاماً على تأميم القناة وحرب السويس: كيف ادار جمال عبد الناصر معركة تأميم قناة السويس(*)

محمد حسنين هيكل

بعض الأيام تختلف عن بعض الأيام، كما يختلف رجل عن رجل، وكما تختلف امرأة عن امرأة.

هناك أيام تجيء وتذهب ـ تتحول الى ذكريات.
وهناك أيام تجيء ولا تذهب ـ تتحول الى درس.
والذكريات فعل ماض ـ والدرس فعل في الحاضر وفي المستقبل.

ولقد كان صديقنا العزيز الجالس معنا هنا «انتوني ناتنغ» بعيد النظر الى أبعد حد وصافي الفكر الى أبعد حد حينما اختار لكتابه الشهير عن السويس عنواناً يقول **لا نهاية للدرس** *No end of a lesson*

هكذا رأى السويس وهكذا نراها معه: درساً لا نهاية له.

ولقد كان يعني في كتابه درس السويس بالنسبة للطرف البريطاني، ونحن معه وأكثر لأننا نراها درسا لكل الأطراف، والطرف المصري أولهم وأحقهم.

ليست هي الذكريات اذن، وانما هو الدرس! وبلا نهاية!

* * *

نتقدم خطوة من هنا لنسأل أنفسنا قبل أن يسألنا الآخرون:
لماذا درس السويس بالذات، واليست دروس تاريخنا كثيرة؟

(*) محاضرة قدمت في ندوة «٣٠ عاماً على تأميم قناة السويس»، والتي نظمتها اللجنة المصرية لتضامن الشعوب الافريقية الآسيوية، وعقدت في القاهرة خلال الفترة ٣٠ تشرين الأول/اكتوبر ـ ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦، وتنشر في: **المستقبل العربي** بإذن خاص من الاستاذ محمد حسنين هيكل، كما تنشر **المستقبل العربي** في هذا العدد تقريراً خاصاً عن الندوة.

ولماذا السويس الآن ـ فإذا كان الدرس بغير نهاية ـ فكل وقت صالح وكل لحظة مناسبة؟
أبدأ بالسؤال الأول: لماذا درس السويس بالذات؟

والجواب: لأن العالم كله يعرف ـ ومن الضروري أن نعرف معه ـ أن السويس كانت نقطة تحول رئيسية في التاريخ الحديث كله. وقد أجازف وأقول إن كثيراً من الملامح الرئيسية على الخريطة السياسية للعالم كما نعرفه اليوم ـ جرى رسمها أيام السويس.

سوف آخذ المتغيرات ـ نتيجة للسويس ـ في بعض المواقع الاساسية من خريطة العالم، وسوف أتعرض لهذه المواقع بترتيب التداعي الزمني وليس بترتيب الأهمية النسبية ـ لمجرد التزام سياق منطقي للعدد:

□ أبدأ بمصر: كانت معركة السويس بؤرة تركيز تجمعت فيها كل أماني مصر في الاستقلال الوطني والتنمية الاقتصادية الاجتماعية، والتوحد مع عالمها الذي تنتمي اليه، وفيها اكتشف الشعب المصري طاقاته الكامنة ومصادر قوته الحقيقية. والواقع أن الشعب المصري كان هو البطل الحقيقي لهذه الحرب فقد وقف متماسكاً وصلباً ومصمماً في مواجهة جبروت أكبر الامبراطوريات، في الفترة ما بين ٢٩ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٥٦ الى ٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٦ ـ ولو أنه تردد لحظة في هذه الايام العشرة العصيبة او ضعف لحظة أو اهتز ايمانه لحظة لما كانت هناك جدوى من أي شيء ـ لا من قيادة «جمال عبد الناصر»، ولا من تضامن بقية شعوب الامة العربية، ولا من تعاطف الشعوب الآسيوية والافريقية، ولا من مواقف الامم المتحدة، ولا من سياسات الولايات المتحدة، ولا من الانذار السوفيتي.

□ مع مصر في نفس اللحظة وعى الوطن العربي حقائق موقعه وضرورات وحدته ومكامن قوته ومجالات عمله، وأولها أن الفعل الحقيقي للجماهير وليس لغيرها. ولقد أثبتت الامة العربية كلها في السويس أن أحلامها صحيحة وأن الدفاع عنها ممكن، وليس مهما اننا شهدنا فيما بعد تراجعاً عن الاحلام وقصوراً في الدفاع عنها فعندما تثبت القوانين تصبح مخالفتها جرائم يستحق حسابها في يوم من الايام، لكن القوانين نفسها لا تسقط!

□ في الغرب أفل نجم امبراطوريتين (بريطانيا وفرنسا) وتحولت كلتاهما الى دول تجارية أو دول صناعية، ولكن العصر الامبراطوري بالنسبة لهما انتهى في السويس.

وفي نفس الوقت صعد نجم قوة امبراطورية جديدة هي الولايات المتحدة الامريكية ـ كانت قد برزت بدورها ابان وبعد الحرب العالمية الثانية ضد النازية لكنها لم تلبث أن تورطت في حرب كوريا ثم أعطتها السويس مسرحاً جديداً في الشرق الاوسط تبدأ منه بداية أخرى.

□ بالسويس خرج الاتحاد السوفيتي لأول مرة بعد عزلة عصر «ستالين» ليمارس دوراً عالمياً نشيطاً وحيّاً. فقد قفز عبر الحزام الشمالي للشرق الاوسط ولم تعد المواجهة بينه وبين الولايات المتحدة الامريكية مواجهة تقتصر على ما وراء خنادق ومتاريس الكتلة الشرقية، وانما اصبحت صراعاً حياً وساخناً ذابت فيه ثلوج الحرب الباردة وتعددت مواقعه التي تداخلت حركاتها وتنوعت اساليبها وأهدافها فشملت العالم الثالث كله مع تركيز خاص على الشرق الاوسط الذي اصبح المنطقة الحرجة في المواجهة العالمية سياسياً واقتصادياً، استراتيجياً وفكرياً ـ ووراء الشرق الاوسط افريقيا.

□ خرجت فرنسا من التجربة تبحث عن بديل. ولم يمض عام الا وسقطت الجمهورية الثالثة وعاد «ديغول» يؤسس الجمهورية الرابعة وهو يدرك أن فرنسا لم تعد تستطيع أن تعتمد على الرادع النووي الامريكي اذا كان لها أن تحتفظ باستقلالية قرارها السياسي، وهكذا ولدت قوة الضرب الفرنسية المستقلة. ووراء ذلك ظهرت احتمالات اوروبا الغربية كقوة نصف مستقلة على الأقل!

□ ان الدرس الذي استوعبته فرنسا استوعبته الصين أيضاً. وهكذا راحت بدورها تسعى الى دخول النادي النووي لكي تصبح قوة عظمى بإمكانياتها الذاتية.

□ احدثت السويس تحولاً هاماً في سياسة اسرائيل، فقد راحت من يومها توجه اهتمامها شطر النجم الامريكي البازغ وتلحق نفسها به. وكان ذلك بداية ظهور دور الشرطي المحلي الذي كررت الولايات المتحدة نموذجه بعد ذلك كثيراً في افريقيا وأسيا وأمريكا اللاتينية. وان بقيت للشرطي الاسرائيلي مكانة مميزة لأسباب عديدة آخرها انه أصبح شرطياً نووياً ـ لأول مرة في تاريخ الشرطة!

□ كانت السويس هي العلامة البارزة في حركة التحرر الافريقي، ويكفي للدلالة على ذلك أن «هارولد ماكميلان» رئيس الوزراء الذي خلف «ايدن» لم يبق له ذكر سياسي غير خطابه المشهور عن رياح التغيير (Winds of change) في افريقيا والذي كان معناه تصفية بقايا الامبراطورية في افريقيا.

□وكان الهام السويس عميقاً في أمريكا اللاتينية ـ وقد روى لي الزعيم الكوبي «فيدل كاسترو» أنه كان يتابع مع رجاله في جبال «Sierra Mayestra» أخبار الغزو البريطاني الفرنسي الاسرائيلي لمصر، ومقاومة الشعب المصري الباسلة له. ويخطب في رجاله قائلاً: «اذا كان في استطاعة شعب صغير كالشعب المصري التصدي لامبراطوريتين ـ ولدولة تابعة ـ أفلا نستطيع نحن أن نتصدى لديكتاتور تابع وهو الجنرال باتيستا؟»!

* * *

أنتقل إلى بعض الحقائق التي ظهرت من السويس بعد أن استعرضت بعض المواقع.

ـ انتهى عصر الحملات الاستعمارية تماماً وانتهت أساليبه وأبرزها دبلوماسية المدافع البحرية (Gun boat diplomacy).

ـ تأكدت استحالة الحرب النووية. فبعد الانذار السوفيتي، ومهما اختلفت الآراء حول حساباته، لم يكن في استطاعة أحد أن يجرب استراتيجية الدمار المتبادل وعاد العالم إلى استراتيجية الرد المرن. وأهم من ذلك بدأت القوتان الأعظم جدياً مفاوضاتهما للحد من تجارب الاسلحة النووية، وللانصاف فإن السويس كانت لحظة اليقظة ثم جاءت أزمة الصواريخ الكوبية سنة ١٩٦١ لتكون صك التأكيد.

ـ تبين الكل أن أحداً لن يدافع عن أحد في الحرب النووية ـ فإن «ايزنهاور» لم يكن على استعداد لأن يعرض واشنطن ونيويورك للخطر دفاعا عن لندن أو باريس ـ وهكذا ظهر عصر تعدد مراكز القوة، وهو عصر ما زال في بداياته، وأما عواقبه فمعلقة بالمجهول!

ـ اكتشف الكل بالتجربة العملية أن التدخل المباشر ضد الآخرين ينطوي على احتمالات صعبة، وخرج الكل بدرس أن العمل غير المباشر أكثر أهمية ـ وربما أقدر على التحقيق ـ من العمل

المباشر، واستفحل دور سياسات الانقلاب من الداخل ودور الحروب الاقتصادية والنفسية والتخريبية وهي اليوم ملتهبة على خط طويل من «موزامبيق» الى «نيكاراغوا»!.

ـ تعلمت نزعات السيطرة الاقتصادية أن أهدافها لا تتحقق باحتلال المواقع وانما باحتلال الموارد والثروات، وهكذا ظهر وتفاقم دور البنوك والشركات العابرة للقارات.

كل هذه ـ مهما كان تقديرنا لها ـ متغيرات خطيرة في المواقع وفي الحقائق وكلها جرت أو تأكدت في السويس.

***

هذا هو ما يخص الجزء الأول من السؤال وهو: لماذا السويس؟
وأنتقل الى الجزء الثاني منه: لماذا الآن؟
والرد ليس صعباً.

من ناحية لأن المعركة مستمرة، فلقد كانت السويس بالدرجة الأولى معركة في حرب طويلة على مقادير الشرق الاوسط والوطن العربي في قلبه، وهي معركة ما زالت مستمرة حتى الآن لنفس الأهداف وربما على نفس المواقع وان تغيرت الاساليب (Tactics). بعد السويس ١٩٥٦ جاءت معركة ١٩٦٧، وبعدهما جاءت معركة تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٣ حتى شهدنا نزول الستار مؤقتاً عما نسميه حرب الثلاثين سنة والتي ظهر بعدها أن الولايات المتحدة تمكنت من ايقاف الحرب ـ ولا أقول انهاءها ـ لصالحها وصالح سياساتها، ولم تعد تلك النتيجة موضع شك من أحد فهي اليوم ـ ١٩٨٦ ـ أمام الجميع تشعرهم بوطأتها وتذكرهم بنفسها صباح مساء!

وهكذا يصبح من الضروري لكل من يريد أن يتطلع الى الغد أن يبدأ بدراسة أصوله وبداياته عند مرحلة التكوين الأولى ـ لأن حركة التاريخ لا تنقطع ولا تعرف الفجوات في مسارها.

ومن ناحية أخرى ـ عملية أكثر ـ فإن هذا العام ـ ١٩٨٦ ـ وبعد ثلاثين سنة سوف يرفع الستار عن كل وثائق المعركة الكبيرة، فهنا ينتهي الحظر المفروض بالسرية على حقائق ما جرى وتتكشف تفاصيله، وهكذا فقد انفتح باب الاجتهاد على أساس سليم وانفسح مجال البحث والتأمل على ضوء الحقائق كما بدت أمام الاطراف. وربما أشرت إلى أن مكتبات لندن شهدت حتى الآن هذا الموسم ستة كتب كبيرة عن السويس، كما أن البرامج الاذاعية والتليفزيونية على القنوات المختلفة حملت أو تحمل في الأيام القليلة القادمة عشرات الساعات من الارسال حول السويس.

* * *

أنتقل الآن الى موضوعي الأصلي.
كيف أدار «جمال عبد الناصر» أزمة معركة السويس؟
أتصور مقدماً أنني في حاجة هنا الى تعريف لعبارة «أزمة» لكن نقيس على هذا التعريف ادارة «جمال عبد الناصر» لها.

والحقيقة انه ليس هناك تعريف محدد، وعلى كثرة ما كتب أساتذة العلوم السياسية وخبرائها عن وقوع الازمات، وعن ادارة الازمات، وعن السيطرة على الازمات، وعن حل الازمات ـ فإن أحداً لم يستطع أن يقدم لنا صياغة كافية وافية للتعبير ـ وربما جازفت استخلاصاً للكثير مما

قيل الى مجموعة من الملامح لما نطلق عليه وصف الأزمة.

١ ـ الأزمة هي اللحظات المكثفة والمتوترة لحركة صراع.
٢ ـ وهي تحل عادة عند إقدام طرف من الاطراف على خطوة تعتبر نوعاً من التحدي للطرف الآخر لأنها تهدده بخلق نقطة تحول في مسار الصراع ضد مصالحه كما يراها.

٣ ـ وهذا بدوره يفرض على الطرف الآخر أن يتدخل بقرار يعيد التوازن الحرج أو يعكس الاتجاه.

٤ ـ ولا بد أن تكون هناك علاقة توقيت زمني بين التحدي والرد عليه.
٥ ـ وبطبائع الأمور فإن الرد والتحدي يجريان في مناخ من الترقب والقلق تصنعه وقائع الازمة ومفاجآت الحوار بين التحدي والرد عليه.

وإذا أخذنا هذه الملامح لوصف الأزمة وقبلنا بها، وفي ظني انه يمكن القبول بها ولو كتصور عام، فإن ازمة تأميم قناة السويس لم تكن من صنع «جمال عبد الناصر» ولم تكن مبادأة منه.

والحقيقة أن جو الازمة بدأ من قبل التأميم وفي سنوات الفوران الثوري الذي عبرت عنه وبلورته ثورة ٢٣ تموز / يوليو ١٩٥٢ في مصر. ولقد كانت السنوات التي اعقبت الثورة خصوصاً سنة ١٩٥٥ والنصف الأول من سنة ١٩٥٦ هي فترة تركز فيها صراع الوطن العربي كله ضد السيطرة الاستعمارية ـ أي أن تطورات قرن ونصف من الزمان ـ القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين ـ جرى اختزالها وتكثيفها بطريقة حادة وشبه حاسمة في سنة ونصف سنة.

وباختصار فان لحظة الأزمة جاءت حين ووجه «جمال عبد الناصر» ليس فقط بسحب عرض اشتراك الغرب في تمويل السد العالي، وانما بالطريقة التي تمت بها هذه الخطوة وما تعنيه وتعبر عنه الخطوة وأسلوبها من أهداف ومقاصد.

وربما قلنا بغير تجاوز إن «دالاس» ارادها بالفعل **نقطة تحول** في مجرى الصراع العربي في مواجهة السيطرة الغربية.

وكان على «جمال عبد الناصر» أن يتدخل بقرار يعيد التوازن او يعكس الاتجاه.

وكان عليه أن يرد مراعيا اهمية عنصر التوقيت والا نجح التحدي في تحقيق بعض مقاصده إذا تأخر الرد.

وكان المناخ مفعماً بعوامل الترقب والقلق وانتظار المفاجآت.

وإذا نحن أمام أزمة بكل المعايير.

وهكذا ننتقل الى طريقة «جمال عبد الناصر» في إدارتها.

* * *

إنني على إستعداد لأن أستبق السياق وأقول مبكراً إن ادارة «جمال عبد الناصر» لأزمة قناة السويس كانت نموذجية، وأعتقد ان ادارته لها تستحق أن تكون حالة مثالية يقاس عليها ويقاس بها من مراكز تلقي العلم الى مراكز صنع القرار.

وهنا نحتاج أيضاً الى عملية تعريف مختصرة عن ادارة الأزمات.

وكما حددت خمسة عناصر لتعريف الأزمة فلعلي أجازف وأحدد خمس نقط جديدة في التعريف بادارة الأزمة.

١ ـ التوصل الى الرد الصحيح والمناسب للتحدي الذي ألقى به الطرف الآخر.

٢ ـ التأكد من أن هذا الرد قابل للتحقيق بنجاح.

٣ ـ الاستعداد للاحتمالات والخطوات المعاكسة المترتبة على تداعي الازمة ـ ومخاطر هذه الاحتمالات.

٤ ـ ابقاء الهدف الاستراتيجي واضحاً ومحدداً بحيث لا يضيع وسط تعاقب وتزاحم الافعال وردود الافعال.

٥ ـ الإدراك الواعي لحقيقة أن أي أزمة إنما تجري في ظل أوضاع وموازين محلية وإقليمية وعالمية لا يستطيع صانع القرار أن يتصرف في معزل عنها.

هذه عناصر عامة في إدارة الأزمة لا أظننا نختلف كثيراً عليها ويبقى أمامنا أن نطبق عليها ونقيس.

* * *

نبدأ بعنصر الرد الصحيح والمناسب.

ما هو الرد الصحيح والمناسب؟

أول عنصر في الرد الصحيح والمناسب في تقديري هو اشتراط مشروعيته، وكان ذلك متوفراً على أكمل وجه فيما أظن في قرار «جمال عبد الناصر» أن يرد على التحدي بتأميم قناة السويس. فنحن نرى:

١ ـ ان قرار التأميم يستجيب لمطلب كان في أعماق الضمير المصري ولم يكن ينقص تحقيقه إلا ظهور عنصر الإرادة الوطنية ـ وهذه شرعيته.

٢ ـ ان قرار التأميم من الناحية القانونية ـ بعد الشرعية ـ لم يخرق معاهدة دولية، ثم انه صدر في حدود السيادة المصرية لتأميم شركة مصرية، وأخيراً، فإنه لم يغتصب حقاً لأحد فقد نص في نفس الوقت على التعويض العادل للمساهمين بسعر أسهم الشركة في إقفال البورصة يوم صدور القرار ـ ولقد اتضحت مشروعية القرار حتى في الجلسة الأولى التي عقدها «ايدن» لمجلس حربه في نفس ليلة صدور إعلان التأميم فقد قال له كل خبراء القانون الذين استشيروا في الموضوع على عجل أن القرار المصري ليست فيه ثغرة قانونية واحدة.

٣ ـ ان قرار التأميم كان يحقق نفعاً عاماً مباشراً ومحدداً، فالفائض من دخل قناة السويس بعد نفقات ادارتها وتكاليف تعويض مساهميها سوف يوجه لمشروع مطلوب وحيوي لتطور وتقدم الشعب الذي يملك القناة طبيعة وتاريخياً ـ والنفع العام هو أهم مصادر القانون.

٤ ـ ان قرار التأميم كان رداً على استفزاز ولم يكن مبادأة به، وهكذا فإن الحق في مكانه والدفاع عن النفس هو الطبيعة ذاتها.

* * *

أنتقل الى النقطة الثانية في إدارة الأزمة، وهي التأكد من أن الرد قابل للتحقيق بنجاح. وهنا نلاحظ مسألة هامة اختلف فيها نجاح تأميم قناة السويس ليصبح نقيضاً لفشل تأميم النفط الإيراني في عهد الدكتور «محمد مصدق».

لقد كان تأميم النفط الإيراني إجراء توفرت له كل عناصر المشروعية: الشرعية والقانونية ـ ومع ذلك لم ينجح.

لم ينجح لفارق هام رآه «جمال عبد الناصر» منذ اللحظة الأولى وهو يضع تقديره للاحتمالات التي يمكن أن تترتب على تأميم قناة السويس.

ففي حين أن النفط سلعة ـ فإن قناة السويس خدمة.

والسلعة تحتاج الى إنتاج ونقل وتسويق، وهذه كلها في يد احتكارات دولية بعيدة عن نطاق سيطرة قانون التأميم ـ وهكذا فقد بقي النفط الإيراني في باطن الأرض لتعذر إنتاجه ونقله وتسويقه.

وفوق ذلك فإن الشركات المحتكرة لنفط الشرق الأوسط استطاعت تعويض توقف حقول النفط الإيراني بزيادة الضخ من حقول أخرى قريبة على شطآن الخليج، وكانت النتيجة أن الخزانة الإيرانية نفسها أصبحت هي الخاسر الأكبر من عملية التأميم وانعكس ذلك بالطبع على الشعب الإيراني وانفتح الطريق للانقلاب المضاد.

وفي حالة قناة السويس فإن الأمر كان يختلف.

ـ هي خدمة وليست سلعة كما أسلفنا القول.

ـ ثم انها خدمة تعتمد على موقع جغرافي معين من خريطة العالم وتستحيل في غيره ـ وبالتالي فليس هناك بديل.

ـ ثم انها خدمة حيوية إذا أريد لكل الآلة الصناعية للغرب ان تتحرك بالطاقة اللازمة لها.

ـ ثم نلاحظ أن احتمال خسارة دخل ـ كما خسرت الخزينة الإيرانية من دخل النفط الإيراني ـ لم يكن وارداً لأن مصر لم تكن تحصل إلا على مليون جنيه واحد من دخل قناة السويس وهو مبلغ لا يكاد يذكر في دخل الخزينة المصرية.

ولقد توصل «جمال عبد الناصر» من ذلك كله الى حقيقة أن نجاح القرار يرتبط بكفاءة إدارة المرفق.

هكذا ركز اهتمامه في اختيار الادارة معتبراً أنها العامل الأساسي في النجاح، ثم أعطى لهذه الادارة سلطة الدولة كلها.

وضماناً نهائياً للنجاح، فقد أعطاها حق فرض الأحكام العسكرية على العاملين الأجانب في القناة، وكان واثقاً أن هذا الاجراء الذي يبدو تعسفياً لن يواجه معارضة شديدة في البداية فالغرب يحتاج الى القناة أكثر منه ـ لأنه يحتاج الى تدفق النفط ـ لأن احتياطياته منه في ذلك الوقت لم تكن تزيد على أربعة أسابيع ـ وبالتالي فإنهم هناك مضطرون الى فترة تخزين قبل الإقدام على مخاطرات يمكن أن تؤدي الى إغلاق القناة. هم يحتاجون الى فترة تخزين وهو يحتاج الى فترة ترتيب.

وهكذا فان عامل حسن اختيار الادارة المصرية للمرفق عززه ضمان إضافي باستبقاء الجزء العملي من الادارة الأجنبية ولو حتى بقوة الأحكام العسكرية خصوصاً على المرشدين، ثم أن ذلك كان يتيح الوقت لإعداد وتجنيد عناصر فنية تواجه الموقف في حالة ما إذا أصبح الغرب على استعداد لإثارة موضوع القسر الواقع على العناصر الأجنبية، وهو ما حدث بعد ذلك فعلا بعد

سبعة اسابيع في ١٥ ايلول / سبتمبر ١٩٥٦ ـ انسحب المرشدون الأجانب يومها ولم يكن صانع القرار المصري نائماً في قيلولة ظهيرة في يوم صيف حار!

* * *

نصل الى العنصر الثالث، وهو عنصر الاستعداد للاحتمالات والخطوات المعاكسة المترتبة على تداعي الأزمة ـ ومخاطر هذه الاحتمالات.

وفي تقديره الأول المكتوب للموقف فإن «جمال عبد الناصر» توقع احتمال التدخل العسكري بنسبة ٨٠ في المائة من الجانب البريطاني، هذا إذا كانت لديه قوات جاهزة في المنطقة تستطيع أن تندفع الى القوة المسلحة مستغلة حالة الصدمة التي يمكن أن يحدثها قرار تأميم قناة السويس.

ولقد توقع أن تتنازل حدة خطر التدخل أسبوعاً بعد أسبوع إذا فاتت فرصة الحركة كرد فعل للصدمة الأولى، وفي نفس الوقت ظلت حركة المرور في القناة سالكة.

وهكذا فإنه كان حريصاً قبل إعلان قراره على التحقق من حجم القوات البريطانية القريبة من مصر ودرجة استعدادها، ولم يتخذ قرار التأميم بطريقة لا رجعة فيها إلا عندما تأكد أن حجم هذه القوات غير كاف كما أن درجة استعدادها ليست هي الأخرى كافية.

ولقد رجّح أن فرنسا سوف تكون مستعدة للعمل العسكري المباشر والسريع ـ اذا تحققت فرصته ـ ولكن إشتراكها سوف يكون محدوداً بسبب انشغالها في حرب الجزائر.

وربما كان في هذا العنصر أن «جمال عبد الناصر» وقع في خطأين.

أولهما: تصور أن العمل السياسي أسبوعاً بعد أسبوع سوف يجهض فكرة التدخل المسلح ـ فهو في هذه النقطة لم يستطع أن يقيس قياساً دقيقاً الحالة النفسية التي استبدت بـ «ايدن».

ولصالح تقدير «جمال عبد الناصر» هنا ـ رغم الخطأ الشكلي فيه ـ أن تصرف «ايدن» على النحو الذي لم يتوقعه «جمال عبد الناصر» أدى الى سقوط «ايدن» نفسه، وليس الى سقوط «جمال عبد الناصر» كما كان «ايدن» يرسم ويخطط.

والثاني: تصور أن «ايدن» لن يقدم على تعاون ـ أو تواطؤ ـ مع إسرائيل في حملة ضد مصر إذا قرر القيام بها لأن ذلك سوف يؤدي الى احراج أصدقاء بريطانيا العرب، لأن ذلك سوف يؤدي الى نهاية النفوذ والمصالح البريطانية في المنطقة.

لكن «ايدن» تصرف على عكس ما تصور «جمال عبد الناصر» ـ ومع ذلك لصالح تقدير «جمال عبد الناصر» أيضاً ـ فإن بريطانيا دفعت الثمن الذي قدره «جمال عبد الناصر» وتحولت في الشرق الأوسط ـ وفي غيره ـ من قوة عظمى الى دولة أوروبية تجارية شأنها شأن غيرها في القارة.

* * *

وإذا وصلنا الى العنصر الرابع، وهو المحافظة على الهدف الاستراتيجي وعدم السماح لأية خطوات تكتيكية أن تغطي مطالبه ـ فإننا نجد أن «جمال عبد الناصر» تسلح بقدر هائل من المرونة.

كان هدفه التكتيكي أن يكسب وقتاً وأن يعبىء رأياً عاماً عالمياً وأن يحرك موازين قوى دولية، وأن يستغل تناقضات أطراف حتى ولو كانت مرحلية بحيث تفوت فرصة التدخل العسكري المسلح على الذين يفكرون فيه.

وهكذا نراه لم يعترض على مؤتمر لندن الأول، ولم يعترض على مجيء بعثة «منزيس» الى مصر تحمل له قرار ثماني عشرة دولة من المشتركين في مؤتمر لندن، ولم يعترض على ذهاب بريطانيا وفرنسا الى الأمم المتحدة ـ وانما جعل من كل تطور من هذه التطورات فرصة للمناورة، وفرصة لكسب الوقت، وفرصة للتعبئة، وفرصة لتحريك الموازين.

كان على استعداد لأن يناقش ويسمع ويبدي رأيه.

وكان على استعداد للاتصالات المباشرة وغير المباشرة.

وكان على استعداد لأن يتجاوز عما اعتبره من باب التفاصيل، وعلى سبيل المثال فإنه حينما سئل غداة يوم التأميم عن رأيه في بواخر تعبر القناة ولا تريد أن تدفع الرسوم للهيئة المصرية كان قراره أن يتركوها تمر على أن تضاف رسوم مرورها الى حسابات شركاتها حين يجيء يوم الحساب.

ولو أنه تعنت فرفض أن تمر باخرة دون أن تدفع الرسوم لتسبب في تعطيل حركة المرور في القناة وأعطى للمتربصين حجة يتمنونها.

وحتى تحت ظروف القتال فإنه رفض عمليا ومعنوياً أن ينساق الى قرار بإعلان الحرب على بريطانيا طبقاً لما تقضي به الاصول، فلقد كان ينظر الى ما بعد انتهاء المعارك ويعرف أنه لا يستطيع أن يطبق على بريطانيا ما يطبقه على إسرائيل ومرور بواخرها من قناة السويس في ظروف حالة الحرب ـ وهكذا اخذ الأمور بمرونة منذ بداياتها ولم يشأ أن يكون هناك إعلان رسمي بحالة الحرب.

كان هذا سببه العملي.

واما السبب المعنوي فمرجعه الى تقديره الشديد لموقف حزب العمال البريطاني من الحرب رغم صداقة كثيرين من أعضائه لإسرائيل. وأتذكر أن الوزراء المختصين ببعض الإجراءات العملية الاقتصادية والأمنية وجدوا أنهم لا يستطيعون بالقانون تطبيق بعض هذه الإجراءات دون إعلان رسمي بالحرب أو حالة الحرب، وكان رده: «تصرفوا بدون إعلان حرب فنحن لا نستطيع أن نعلن الحرب على نصف أمة تقف وراء «ايدن» ونصف أمة تعارضه في الشارع». وكانت أمامه صور لمظاهرات ميدان «ترافلغار».

وحتى عندما تقرر اعتقال الرعايا البريطانيين كرعايا أعداء في وقت الحرب فإن تصرفه كان مدهشاً في مرونته، فقد طلب التحفظ على رؤوس الجالية البريطانية بما فيهم المراسلين الصحفيين في فندق «سميراميس» وهو أكبر فنادق العاصمة وقتها.

لكن هذه المرونة في التكتيك لم تقترب من تصميمه الاستراتيجي. ومع ذلك فقد بدا هذا التصميم متنوعاً وخلاقاً في استجابته.

فعندما بدأت المعارك كان هو الذي أصدر القرار بإغلاق قناة السويس أمام الملاحة عن طريق تفجير باخرة ملأى بالإسمنت في وسط مجراها، فقد كان إيقاف تدفق النفط الى الغرب قد حان وقته كجزء من معركة السلاح، وتحقق ذلك على أكمل وجه حينما تم نسف خط أنابيب النفط الممتد من الخليج الى البحر المتوسط عبر سوريا.

ولقد كان تمثله لساحة المعركة هو الذي حفزه الى اتخاذ واحد من أهم القرارات العسكرية في مجرى الحرب، وهو قرار سحب مجموعة القوات الرئيسية التي تقدمت الى سيناء بعد أن

تدخلت إسرائيل بدورها في التواطؤ على حدود مصر، وذلك حتى لا ينقسم الجيش المصري الى قسمين ـ واحد يواجه اسرائيل في سيناء وآخر يواجه بريطانيا وفرنسا خلفه على القناة أو في الدلتا، وانما رأى تجميع قواته والدخول في معركة أساسية واحدة. ولقد قاتل في سيناء بالقدر اللازم لحماية الانسحاب، وقاتل في بورسعيد بالقدر اللازم لموقف تقدم قوات الغزو، واختار سلامة الطيارين على سلامة الطائرات أمام تفوق جوي بريطاني ـ فرنسي لكي يصون قواه لمرحلة أخرى من المعركة رآها في انتظاره اذا لم تخرج إسرائيل من سيناء وقطاع غزة.

وبعد انتهاء المعارك لم يكن لديه ما يعطيه في شأن قناة السويس غير إعلان مصري من طرف واحد بـ «ضمان حرية الملاحة في قناة السويس». ولم يستطع طرف أن يجادله.

ثم انه وجد الفرصة ملائمة ومهيأة لالغاء كل اتفاقية سنة ١٩٥٤ مع بريطانيا من أساسها دون انتظار ست سنوات أو سبع كما كانت تقضي نصوصها.

وفي النهاية فإن الجائزة الاستراتيجية للحرب كلها ـ وهي المرادف الفعلي للنصر ـ قناة السويس في هذه الحالة ـ ظلت ملكية كاملة لمصر بأهميتها وبدورها وبدخلها.

* * *

يبقى في النهاية عنصر الإدراك الواعي للمناخ الوطني والإقليمي والدولي.

وبالنسبة للمناخ الوطني، فلقد وضع ثقته منذ اللحظة الأولى للازمة في الشعب المصري، وجرى توزيع السلاح بمئات الآلاف من القطع على أفراد الشعب وأحس الناس أنهم في المعركة شركاء في المصير ـ بل هم أصحابه.

وكان واثقاً أن مجمل الاحداث منذ قيام الثورة قد خلق حالة من الوعي والتأهب وصلت الى أرقى درجاتها، وحين أطلق صيحة القتال دفاعاً عن الوطن لم تسمع في مصر على مستوى الجماهير صيحة غيرها، والى النهاية.

وبالنسبة للمناخ العربي، فلقد أدرك أن شعوب الامة العربية كلها وصلت الى درجة عالية من التعبئة خلال مواجهة ممتدة ضد الأحلاف وضد احتكار السلاح وضد مخططات سيطرة القوى الكبرى.

ولم ينتظر طويلا فإن ضغط الشارع العربي المندفع على القصور العربية المترددة ولّد طاقات لا حدود لها في المنطقة وخارجها من «داكا» الى «داكار» وأصبحت لندن بالفعل والواقع عاصمة تحت الحصار من الخارج وحتى من الداخل، وتصدع «حلف بغداد»، بل وكاد «الكومنولث» نفسه أن يتصدع تحت وطأة الأحداث.

ولقد كان يرى أبعاد التناقض الداخلي بين بريطانيا والولايات المتحدة ويعي أنه تناقض في الوسائل وليس في الأهداف، ومع ذلك فقد بدا له تناقض الوسائل مما يمكن استغلاله، واستغله الى درجة أنه رضي أن يدلي بتصريح علني يقول فيه أنه كان يفكر في تأميم شركة قناة السويس منذ سنين وأن قراره بتأميمها لم يأت كرد على «دالاس» ـ وكان مقصده أن يرفع عن وزير الخارجية الأمريكية ضغط الذين ألقوا باللوم كله عليه ـ لأن «جمال عبد الناصر» كان يريد للتناقض الأمريكي ـ البريطاني في الوسائل أن يتحرر حتى من لوم الحلفاء!

كذلك رأى أن الإتحاد السوفيتي أمام منعطف هام، فإما أن يخرج نهائيا من عزلته التي

أطل منها مجرد إطلال بعد صفقة السلاح، وإما ان يعود الى العزلة القديمة. وقدر أن القيادة السوفيتية الجديدة بعد «ستالين» لن تترك الفرصة تفلت لتقفز فوق الحزام الشمالي وتدخل الى تأييد حركة التحرر القومي في الوطن العربي.

ولم يحاول تعجل موقف السوفيت، فلو أنه حاول تعجله لكانت تلك مقدمة لالتزام من جانبه، وكان يدرك ان قوته الحقيقية هي تحرره من أي التزام مسبق في المواجهة الدولية على القمة.

وهكذا قدر موقف الإتحاد السوفيتي. وفي يوم ٦ تشرين الثاني/نوفمبر عرف أن تقديره كان الأقرب الى الصواب حينما صدر الإنذار السوفيتي.

ولقد وجد لديه رصيداً هائلاً من صداقات أنشأها من قبل بحرص ودأب مع عمالقة من طراز «نهرو» و«تيتو».

ثم أنه اكتشف بسرعة فائقة أهمية الأمم المتحدة في لحظة خاصة من تاريخها، فإن توافق القوتين الأعظم ظاهرياً على الأقل في تحركات الأزمة أعطى للمنظمة الدولية ولأمينها العام بشخصيته المتميزة في ذلك الوقت دوراً استثنائياً سواء كأداة فعل أو أداة تعبئة، ومشى «جمال عبد الناصر» بهذا الدور الى مداه.

كذلك وجد طاقات هائلة جرى كبتها من تأثير محاولات سابقة لم تنجح في مواجهة السيطرة والإحتكار، وأبرزها في تلك الأيام تجربة ايران مع شركة النفط البريطانية الإيرانية وتجربة غواتيمالا مع شركة الفواكه المتحدة.

ولقد كان هذا الكبت في جانب منه طاقة محبوسة بالقهر، وحينما واتتها الفرصة لترى مواجهة ناجحة ومنتصرة فإن طاقتها المحبوسة بالقهر تحولت الى إضافة لا يستهان بها في المناخ الدولي خصوصاً في العالم الثالث.

* * *

كانت تلك لمحة عن ادارة «جمال عبد الناصر» لأزمة السويس، واضطرت قوات العدوان الى الانسحاب تحت ضغوط هائلة وبعد عناد عقيم شبهه «راندولف تشرشل» ـ ابن «ونستون تشرشل» ـ بأنه كان أشبه ما يكون بعناد «هتلر» في سحب قواته من «ستالنغراد» حتى فات الأوان!

والآن ـ قرب النهاية ـ نعود الى الأهداف الاستراتيجية الأساسية في الأزمة لكي نرى من؟ حقق ماذا؟

كانت بريطانيا تريد القناة واخضاع مصر ـ وأُرغمت بريطانيا على الانسحاب من بورسعيد.

وكانت فرنسا تريد ضرب قاعدة الثورة الجزائرية ـ قبل شركة القناة ـ وأُرغمت فرنسا على الانسحاب من بورسعيد بعد ثلاثة شهور من العدوان ومن الجزائر أيضاً بعد ثلاث سنوات!

وكانت إسرائيل تريد ضرب مصر ـ وما تمثله في ذلك الوقت ـ وأُرغمت اسرائيل على الانسحاب في اثر انسحاب حلفائها ـ وقد ازدادت قوة مصر وازدادت أهمية ما تمثله.

وأرادت الولايات المتحدة في الساعات الأخيرة من الازمة ـ وإسرائيل معها ـ نزع سلاح

سيناء وتدويل قطاع غزة على الأقل ـ وعادت القوات المصرية الى سيناء والى قطاع غزة.

كانت هذه أهدافهم الاستراتيجية في الأزمة... ولم يتحقق واحد منها.

واما الهدف الاستراتيجي المصري ـ السويس ـ ليس فقط القناة ولكن الرمز قبل القناة ـ فقد بقيت جميعاً للامة العربية.

هكذا فنحن أمام مثال نموذجي في ادارة أزمة:

إدارة تحقق أهدافها

وتمنع أعداءها من تحقيق أهدافهم

* * *

وفي النهاية فلقد يثور تساؤل: الآن وبأثر رجعي: نتحدث عن ذلك كله وقد بانت الصورة كاملة. فهل كان ذلك بتفاصيله ودقائقه ـ في حسابات «جمال عبد الناصر» وهو يواجه الأزمة ويمسك في يده بزمام ادارتها؟

وهذا سؤال في مكانه وفي اوانه بالتأكيد.

وردي بأمانة: بالطبع ان لدينا الآن فرصة الحكمة بأثر رجعي.

لكننا نستطيع أن نجزم بأن «جمال عبد الناصر» كان في ذروة الازمة يملك مقدرة الاستيعاب الكلي لحقائق وعناصر الموقف بصرف النظر عن التفاصيل المتناثرة في كل زاوية وركن، وهذا الاستيعاب الكلي ـ حتى من غير زحام التفاصيل ـ هو أهم عناصر القيادة التاريخية □

سيصدر قريباً عن

مركز دراسات الوحدة العربية

الطبعة الثالثة

من كتاب

التكوين التاريخي للأمة العربية

دراسة في الهوية والوعي

الدكتور عبد العزيز الدوري

الأمن القومي والعمل العربي المشترك

د. عطا محمد صالح زهرة

استاذ مساعد بقسم العلوم السياسية
كلية الاقتصاد - جامعة قاريونس ليبيا

كان الأمن القومي وما يزال المسألة التي تشغل بال الأمم والحكومات مهما بلغ حجم القوة التي تحت تصرفها ونوعها[1]. وتوفير الأمن على نسبيته يشير الى نجاح السياسة الخارجية للدولة وقدرة جهازها على بلوغ الأهداف المرسومة وعدم الخروج عن الاطر المحددة لها، وذلك من منطلق ان اهداف السياسة الخارجية تحدد وفقاً لاعتبارات الأمن القومي[2].

وإذا عدنا الى بعض الوثائق العربية الرسمية مثل معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي المبرمة في حزيران/ يونيو عام ١٩٥٠ في الاسكندرية، وميثاق التضامن العربي الذي تم التوصل اليه في ايلول/ سبتمبر عام ١٩٦٥ في الدار البيضاء، فاننا سنلاحظ ان مسألة الأمن القومي ليست بعيدة عن اذهان مخططي السياسات الخارجية. بيد ان التساؤلات تنصرف الى الممارسات العملية ومدى النجاح في ضمانه.

إن النظر الى العمل العربي المشترك سواء بقصد تحديد مدى ملاءمته وانسجامه في الماضي والحاضر مع متطلبات الأمن القومي، أم بهدف وضع تصور له في المستقبل بما يحقق ذلك، لا بد أن يتم وفقاً لتحديد المفاهيم المختلفة. وهذه مسألة من أكثر المسائل تعقيداً في الفكر السياسي العربي.

لذلك سنتناول هذا الموضوع في أربع نقاط رئيسية، نحدد في الأولى المفهوم العربي للأمن القومي. ونحدد في الثانية مفهوم العمل العربي المشترك. ونقدم في الثالثة بعض الملاحظات حول هذا العمل. ونتعرف في النقطة الرابعة والأخيرة على معوقاته.

---

(١) Richard Smoke, «National Security Affairs,» in: Fred I. Greenstein and Nelson W. Polsby, *International Politics: Handbook of Political Science* (London: Addison-Wesley Company, 1975), vol.8, p.247.

(٢) انظر: روي مكريدس، مشرف، **مناهج السياسة الخارجية في دول العالم**، ترجمة حسن صعب، ط ٢ (بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٦٦)، ص ٣٥.

أولاً: المفهوم العربي للأمن القومي

لا يزال الفكر السياسي العربي بعيداً عن صياغة محددة لمفهوم الأمن القومي في الوقت الذي باتت فيه مفاهيم كثيرة للأمن القومي في كثير من الدول واضحة ومحددة، كالأمن القومي الأمريكي والسوفياتي والفرنسي والاسرائيلي. فقد تعددت الآراء في هذا الخصوص، ودون الدخول في التفصيلات نستطيع ان نحدد ثلاثة اتجاهات متباينة. الأول يتجاهل فكرة الأمن القومي العربي، والثاني ينظر الى المفهوم في إطار ما ينبغي ان يكون، في حين ينظر اليه الاتجاه الثالث كمرادف لمفهوم الأمن الاقليمي.

١ ـ الأمن القومي كمرادف للأمن الوطني

يركز هذا الاتجاه على الأمن الوطني، ويستخدم مصطلح الأمن القومي للإشارة اليه. ويبدو هذا النهج واضحاً في العديد من الكتابات وبخاصة المصرية، كالحديث عن الأمن القومي المصري واستخدام مصطلح الصراع المصري ـ الاسرائيلي استناداً الى ذلك[٣].

وقد أخذ أصحاب هذا الاتجاه مصطلح الأمن القومي عن الفكر الامريكي، حيث وجد المفهوم صياغته الأولى في آراء العديد من الكتّاب ذوي الاتجاهات المختلفة. فقد رأى العسكريون ان الأمن القومي يعني القدرة العسكرية على حماية الدولة والدفاع عنها ازاء اي عدوان خارجي. ورأى السياسيون انه مجموعة المبادىء التي تفرضها أبعاد التكامل القومي في نطاق التحرك الخارجي. ورأى علماء الاجتماع انه يمثل قدرة الدولة على حماية قيمها الداخلية من أي تهديد خارجي[٤]. ان مفهوم الأمن القومي بهذا التحديد يقترن بالدولة وجوداً وعدماً.

ولعل ظهور هذا الاتجاه يرجع الى اسباب عديدة أبرزها ان نجاح حركة القومية العربية التي ظهرت في أوائل هذا القرن وأخذت شكل الثورة على الحكم العثماني، ثم النضال ضد السيطرة الاستعمارية، تجسد في نشوء دول عربية مستقلة وذات سيادة. ولم يكتب للأمة العربية حتى يومنا هذا ان تقيم نظامها السياسي الواحد. كما ان الانشغال ببناء الدولة عقب الاستقلال طغى على ما عداه. ثم ان انشاء جامعة الدول العربية لم يكن تعبيراً عن الرغبة في الاتجاه نحو الدولة العربية الواحدة. هذا فضلاً عن اتجاه البعض الى النظر الى الشعوب العربية كمجموعة من الامم المتجاورة وليس كأمة واحدة. ويظهر هذا في الحديث عن أمة مصرية وأمة مارونية وغير ذلك.

٢ ـ الأمن القومي كمطلب قومي

يركز هذا الاتجاه على الفكرة القومية رغم غياب الدولة القومية من جهة، ووجود الدول العربية وما يسودها من تناقضات من جهة اخرى. فالأمن القومي العربي يتمثل وفقاً له في: «قدرة الأمة العربية

---

(٣) على سبيل المثال، أنظر: حسن نافعة، **مصر والصراع العربي الاسرائيلي: من الصراع المحتوم إلى التسوية المستحيلة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤)، ص ١١٦، ١١٧، ١١٦، ووجيه ضياء الدين، «جيوبولوتيكية سيناء والأمن القومي المصري»، **السياسية الدولية**، السنة ١٠، العدد ٣٨ (تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٤)، ص ١٢.

(٤) Lloyd J. Dumas, «Systems Reliability and National Insecurity,» *Peace Research Review* (Peace Research Institute, Dundas, Canada), vol.vii, no.3 (November 1977), p.66, and *International Encyclopedia of Social Sciences* (New York: The Macmillen Company; The Free Press, 1968), vol.11, p.40.

من خلال نظامها السياسي الواحد ـ المفترض ـ على حماية الكيان الذاتي العربي، ونظام القيم العربية التاريخية، المادية والمعنوية، من خلال منظومة الوسائل الاقتصادية والسياسية والعسكرية، حمايتها من خطر التهديد المباشر او غير المباشر، خارج الحدود اي دولياً او داخل الحدود بدءاً بالتخلف وحالات التبعية وانتهاءً باسرائيل، وهو التهديد الذي سبب ولا يزال حالة من الهزيمة والانكسار العربي تمثلت مظاهره في فقدان الارادة العربية لاستقلاليتها وفي تعطيل عمليات التنمية وبروز دور الشركات متعددة الجنسية وفي تضخيم الظاهرة الصهيونية الى حد الاعتراف بشرعيتها وهي المظاهر التي قد تنتهي بتهديد حق البقاء الارادي للجسد العربي»[٥].

وبهذا يصبح الأمن القومي تعبيراً عن ثلاثة مطالب لا بد للأمة العربية من تحقيقها. الأول فكرة «الضرورة» التي تعني حق الدفاع عن النفس وما يرتبط به من قدرة عسكرية عالية. والثاني «وحدة الارادة» في مواجهة «وحدة الخطر» التي تعني الوحدة العربية النابعة من خصائص الوجود القومي. والثالث حق التنمية وبناء الذات انطلاقاً من حقيقة التكامل بين مختلف اجزاء الوطن العربي. وبتفاعل هذه المطالب واحالتها الى متغيرات اجرائية نكون امام أوجه القوة وأوجه الضعف في الجسد العربي[٦].

٣ ـ الأمن القومي كبديل للأمن الاقليمي

يركز هذا الاتجاه على فكرة الأمن المشترك للأقطار العربية بحيث يصير الأمن القومي مرادفاً للأمن الاقليمي. وهو اكثر شيوعاً، بين المهتمين بقضايا الأمن العربي، من الاتجاهين السابقين.

فاذا نظرنا الى رأي اللواء عدلي حسن سعيد، نجده يحمل هذا المعنى فهو يقول: «ولقد حتمت المصالح المشتركة والأصالة الحضارية ووحدة العقيدة واللغة والمصير على الأمة العربية جميعاً ـ شعوباً وحكومات ـ ان تتعاون وتتآزر لدفع الاطماع الخارجية ومواجهة التكتلات الدولية، وبالتالي اصبح أمن الدول العربية مجتمعة هو في حد ذاته الأمن المقيم لكل واحدة منها على حدة»[٧].

اما الباحثان محمد عنتر وعفاف الباز فهما في هذا الخصوص اكثر تحديداً ووضوحاً حيث يقولان: «والأمن العربي ينطبق عليه مفهوم الأمن الاقليمي، فالمفهوم هنا يشمل اكثر من دولة واحدة في منطقة جغرافية معينة تربطها روابط وصلات معينة. وفي معناه العام ينصرف الأمن العربي الى تلك الحالة من الاستقرار الذي يشمل المنطقة العربية كلها بعيداً عن اي من انواع التهديد سواء من الداخل ام من الخارج»[٨].

ونجد هذا المعنى في كتابات امين هويدي فهو ينطلق في تحديده لكيفية تحقيق الأمن العربي من تعريفه للأمن القومي عموماً[٩]، ومن تعريفات اخرى مشابهة[١٠]. حيث يرى انه «... ما تقوم به الدولة او مجموعة الدول التي يضمها نظام جماعي واحد من اجراءات في حدود طاقاتها، للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل مع مراعاة المتغيرات المحلية والدولية». ويرى ان الأمن الجماعي ضرورة حتمية لتحقيق الامن العربي

---

(٥) رفعت سيد أحمد، «الأمن القومي بعد حرب لبنان،» **شؤون عربية**، العدد ٣٥ (كانون الثاني/يناير ١٩٨٤)، ص ٨٢.

(٦) المصدر نفسه، ص ٨٣.

(٧) عدلي حسن سعيد، **الأمن المصري واستراتيجية تحقيقه** (القاهرة: مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧)، ص ١٢.

(٨) حامد عبد الله ربيع، مشرف، **المضمون السياسي للحوار العربي الأوروبي** (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٩)، ص ٢٢٠.

(٩) أنظر: امين هويدي: **الأمن العربي في مواجهة الأمن الاسرائيلي** (بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، ١٩٧٥)، ص ٤٢، و«العرب وافريقيا وقضايا الأمن المشترك،» **المستقبل العربي**، السنة ٦، العدد ٥٦ (تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٣)، ص ١١٥ ـ ١٣٨.

(١٠) أنظر: ربيع، مشرف، المصدر نفسه، ص ٢١٨.

لما له من فوائد عديدة، على ان يتم الالتزام بقواعد وأصول العمل الجماعي[١١].

ود. محمد مصالحة من خلال إدراكه للاختلاف بين مفهوم الأمن القومي كما عرفه الفكر الغربي ومفهوم الأمن القومي العربي وفقاً لخصائص الواقع العربي، ومن خلال تحديده لمستويات الأمن العربي يرى «انه تأمين المناعة الاقليمية والاستقرار السياسي والتكامل الاقتصادي بين اجزاء الوطن العربي، وتعزيز آليات وقواعد العمل المشترك بما فيها القدرة الدفاعية لوقف الاختراقات الخارجية للجسم العربي.. وتصليب العلاقة التي تبدو هلامية في الوقت الراهن بين وحدات النظام العربي وما يتطلبه ذلك من اعتماد الحوار والتفاوض لانهاء الخلافات والصراعات الدائرة بين هذه الوحدات»[١٢].

كل من هذه الاتجاهات الثلاثة وان كان له ما يبرره يعبر عن اغفال لعدة حقائق لابد ان تؤخذ في الاعتبار عند تناول موضوع الأمن القومي، سواء أكان المنطلق وجود الدول العربية المستقلة وما يرتبط بذلك من مفاهيم خاصة بالسيادة والتحرك على المسرح الدولي والعلاقات الدولية، أم كان وجود الأمة العربية وما يرتبط بذلك من مفاهيم خاصة بوجدة الانتماء ووحدة المخاطر ووحدة المصير.

فالاتجاه الأول يقف عند الحدود السياسية لكل قطر عربي باعتبارها الصورة المثالية للتطور السياسي، التي يمكن ان يتم التحرك السياسي وفقاً لها، سواء في نطاق الدائرة العربية أم الدائرة الاسلامية أم الدائرة العالمية. ويبدو واضحاً ان هذا الاتجاه يغفل:

أ ـ الوجود القومي وما يترتب عليه من تمييز بين أمن وطني خاص بكل قطر عربي وبين أمن قومي عربي شامل، وما يرتبط بذلك من تحديد للعلاقة بينهما على أساس التكامل الوظيفي. ان تجاهل الوجود القومي لا بد ان يتضمن تهديداً للأمن الوطني بشكل او بآخر[١٣].

ب ـ ان حركة المجتمع في اي قطر عربي تتم في ضوء حركة تطور الأمة العربية وليس بمعزل عنها. اي انها حركة الجزء في الكل.

ج ـ ان الأخطار التي يتعرض لها اي قطر عربي تصيب بصورة مباشرة او غير مباشرة الأقطار العربية الأخرى، لانها تتجه في حقيقة الأمر الى الأمة العربية ككل لتنال من الوجود القومي برمته. فالوجود الاسرائيلي يؤثر على حركة تطور الأمة العربية وقدرتها على مواجهة العديد من التحديات. وليس هناك قطر عربي في منأى عن الأخطار التي قد تتعرض لها أقطار عربية اخرى. والتحرك الاسرائيلي في المنطقة العربية يؤكد ذلك.

د ـ انه في إطار النظرة الضيقة للأمن القومي لم يعد ممكناً تحقيق الأمن، ليس لأن العصر الذي نعيش فيه هو عصر التكتلات فقط، وانما لأن العالم أضحى اليوم صغيراً الى ذلك الحد الذي لم تعد فيه أية دولة بمنأى عن تأثير التوترات الناجمة عن حركة الدول في سعيها نحو بلوغ اهدافها وتأمين مصالحها.

والاتجاه الثاني وان كان يقوم على نظرة شاملة الا انه يظل ضمن نطاق النظرة المثالية ولا يتجاوزها. فما تزال تفصلنا عن الوحدة، كضرورة للأمن القومي العربي، المرحلة الراهنة بخصائصها وبما تتضمن من تفاعلات سياسية واقتصادية واجتماعية. لذلك لا بد ان نأخذ في الاعتبار:

(أ) ان الأمة العربية تمر الآن بإحدى مراحل نهضتها وتطورها. وان وضع هذه المرحلة في اطارها

---

(١١) امين هويدي، **في السياسة والأمن** (بيروت: معهد الانماء العربي، ١٩٨٢)، ص ٢٧.

(١٢) محمد مصالحة، «مسألة الامن العربي بين المفاهيم، الواقع، النصوص،» **شؤون عربية**، العدد ٣٥ (كانون الثاني/ يناير ١٩٨٤)، ص ٢٧.

(١٣) انظر: «٦ اكتوبر والأمن القومي،» إعداد وحدة البحوث الدولية بمركز الدراسات السياسية بالأهرام، **الأهرام**، ١٩٧٥/١٠/٨.

السليم مسألة على درجة كبيرة من الأهمية في تحديد مفهوم الأمن القومي العربي.

(ب) ان مفهوم الأمن القومي ليس جامداً لا يتغير. صحيح انه قد لا يتغير بسرعة ويميل بهذا المعنى الى الثبات. ولكنه يتشكل وفقاً لتطور حياة المجتمع في كل مرحلة من مراحلها المختلفة. والأمن القومي الامريكي كمفهوم تطور كثيراً خلال أقل من قرن[١٤]، والمفهوم الاسرائيلي للأمن القومي تطور خلال أقل من أربعة عقود[١٥].

ومع ان الاتجاه الثالث ينسجم مع بعض الخصائص التي التصقت بالأمة العربية في هذه المرحلة إلا انه يقف عندها ولا يتعداها. اي انه لا يضع في الاعتبار تطور مفهوم الأمن القومي وفقاً لتطور الوجود القومي، لذلك فهو ينطوي على:

(أ) تكريس لمفهوم الأمن القومي كما يقدمه الاتجاه الأول. وهذا يعني القضاء على حركة التطور العربي، لانه يحدد لها مساراً مختلفاً عن مسارها الطبيعي.

(ب) تصوير مفهوم الأمن القومي العربي كمفهوم امن اقليمي. وهذا يعني استخدام المفهوم الثاني كبديل للأول فهل يصح مثل هذا الاستخدام والى اي مدى؟.

ان النظر الى الأمن القومي العربي على انه أمن اقليمي ينطوي على خلط بين مفهومين مختلفين ليس من الناحية النظرية العامة[١٦] فقط، وانما فيما يخص الوضع العربي ايضاً. يؤكد ذلك اكثر من مفكر عربي، فالدكتور حامد عبد الله ربيع يقول في هذا الخصوص: «... ان تصور الامن العربي على انه اساساً امن اقليمي هو تعبير بعيد عن الصواب. انه البديل للأمن القومي وليس مجرد تطبيق لمفهوم الأمن القومي»[١٧]. و د. علي الدين هلال يقول: «... الامن القومي العربي ليس مجرد صورة من صور الأمن الاقليمي وحق الدفاع الشرعي الجماعي عن النفس وفقاً للمادة ٥١ من ميثاق الامم المتحدة، ففي هذه النظرة تهوين من حجم الروابط التي تجمع بين البلاد العربية وقصرها على رابطة الجوار الجغرافي. فالأمن القومي العربي يستند في الاساس الى وحدة الأمة العربية والى وحدة الانتماء والى مفهومي الأمة الواحدة والمصير الواحد. والأمن العربي كذلك ليس مجرد حاصل جمع الأمن الوطني للبلاد العربية المختلفة، بل انه مفهوم يأخذ في اعتباره الاخطار والتهديدات الموجهة الى هذه البلاد ويتخطاها ويتجاوزها»[١٨].

ان اية صياغة لمفهوم الامن القومي العربي[١٩] ينبغي أن تأخذ في الاعتبار الأمور التالية:

(أ) عدم الخلط بين مفهوم الأمن القومي ومفاهيم الأمن الاخرى.

(ب) ادراك حقيقة الوجود القومي من جهة، ومتابعة تطور الفكرة القومية من جهة أخرى.

---

(١٤) انظر: الفصل الخاص بالسياسة الخارجية الامريكية، في: مكريدس، مشرف. **مناهج السياسة الخارجية في دول العالم**.

(١٥) انظر: ربيع، مشرف. **المضمون السياسي للحوار العربي الاوروبي**، ص ٢٤٩ وما بعدها. وصلاح زكي، **نظرية الامن الاسرائيلي** (القاهرة: دار الثقافة الجديدة، ١٩٧٨)، ص ٤٥ وما بعدها.

(١٦) إن مفهوم الأمن الاقليمي اكثر اتساعاً وشمولاً من مفهوم الأمن القومي حيث إنه لا ينصرف إلى شعب أو أمة داخل حدود الدولة، وإنما يتعلق بمجموعة من الدول ترتبط ببعضها البعض بروابط معينة أساسها رابطة الجوار.

(١٧) ربيع، مشرف، المصدر نفسه، ص ١٨٦.

(١٨) علي الدين هلال، «الأمن القومي العربي: دراسة في الأصول،» **شؤون عربية**، العدد ٣٥ (كانون الثاني/يناير ١٩٨٤)، ص ٢١.

(١٩) انظر: حامد عبد الله ربيع، «مفهوم الأمن القومي العربي والتعريف بمتغيراته،» **شؤون عربية**، العدد ٢ (نيسان/ابريل ١٩٨١)، ص ٣٠٦ ـ ٣٠٩؛ سمير خيري، **نظرية الامن القومي العربي** (بغداد: دار القادسية للطباعة، ١٩٨٢)، ص ١٨ وما بعدها، وعبد المنعم المشاط، «نحو صياغة عربية لنظرية الأمن القومي،» **المستقبل العربي**، السنة ٦، العدد ٥٤ (آب/اغسطس ١٩٨٣)، ص ١٥ وما بعدها.

(ج) التصدي للاجابة عن العديد من التساؤلات التي قد تثار في هذا الخصوص. من ذلك مثلاً: أين يقع مفهوم الامن القومي في الفكر العربي؟ هل يدخل في اطار المبادىء فيكون متمشياً مع المفهوم الغربي للأمن القومي؟ أم انه يدخل في اطار القيم فيكون متمشياً مع مفهوم المصلحة القومية[٢٠]؟

يمكن القول بأن الأمن القومي العربي يعني تلك الحالة التي تكون فيها الامة العربية، ضمن الوعاء الجغرافي الذي يحتضن أبناءها، بعيدة عن أي تهديد داخلي أو خارجي، مباشر أو غير مباشر، لوجودها القومي أو لحركة تطورها وقدرتها على القيام بدورها الحضاري.

الامن القومي العربي يرتبط بحقيقة مزدوجة: الأوضاع الراهنة من جانب، والمستقبل من جانب آخر. الحاضر باعتباره إحدى مراحل التطور العربي، مما يعني النظر الى الأمن الاقليمي كتطبيق مؤقت للأمن القومي وليس كبديل له؛ والمستقبل باعتباره يتضمن المراحل الاخرى ومن بينها الوحدة[٢١].

يدور مفهوم الامن القومي العربي في المرحلة الراهنة حول مجموعة المبادىء التي تضمن قدرة الدول العربية على حماية الكيان الذاتي للأمة العربية من أية أخطار قائمة أو محتملة، وقدرتها على تحقيق الفكرة القومية. ولما كان هذا المفهوم يتضمن تخطي الاوضاع الراهنة، حيث التفسخ والتجزئة والضعف، الى وضع افضل يلبي احتياجات الطموح القومي، فإن الامن القومي العربي يدخل في اطار ما ينبغي أن يكون. وهذا يعني ان ننظر اليه ضمن نطاق المصالح القومية.

ثانياً: مفهوم العمل العربي المشترك

تقتضي دراسة العمل العربي المشترك تحديداً للمفهوم الذي يستند اليه سواء من حيث الدلالة والمعنى، أم من حيث الموقع في عملية التطور السياسي، أم من حيث الأهداف. فلنتابع هذه الجوانب:

١ ـ العمل المشترك بين الوحدة السياسية والسياسة الموحدة

مع أن الوحدة السياسية نتاج عمل مشترك من جانب الدول التي تقدم على الانصهار في وحدة واحدة ذات كيان واحد، الا ان نتائج العمل المشترك لا تنتهي بالوحدة السياسية إذا كانت الغاية منه مجرد التعبير عن سياسة موحدة، وكل منهما تختلف عن الأخرى. فبينما الأولى تجسيد لإحدى صور الانصهار السياسي الذي ينهي حالة التعدد النظامي، لا تعدو الثانية أن تكون تجانساً حركياً، أي نوع من التوفيق بين عناصر الحركة لدول ترتبط بإقليم معين أو بمشكلة معينة بحيث تنظم مصالحها وتتحرك في نطاق التعامل الدولي كقوة واحدة تأخذ شكل التجمع أو التكتل وقد تحقق له التناسق الداخلي والخارجي[٢٢].

ويترتب على ذلك اختلاف مستويات كل منهما: مستويات الوحدة السياسية هي الوحدةالحركية والوحدة النظامية والوحدة الموضوعية. فقد لا تتعدى الوحدة مجال الحركة، أي تكون وحدة حركية فقط

---

(٢٠) قارن: *Encyclopeadia of Social Sciences*, p.34 ff.

(٢١) قارن: اسامة غزالي حرب، «أمن الخليج والأمن القومي العربي،» **شؤون عربية**، العدد ٣٥ (كانون الثاني/يناير ١٩٨٤)، ص ٥٩ ـ ٦٠.

(٢٢) حامد عبد الله ربيع، **التعاون العربي والسياسة البترولية** (القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة، ١٩٧١)، ص ٣٤ ـ ٣٥.

حيث تتآلف بعض الدول لمواجهة موقف معين ينطوي على تهديد خارجي. وقد تكون الوحدة نظامية وذلك باندماج دولتين أو اكثر في كيان جديد يشكل شخصاً سياسياً في النطاق الدولي. وقد تكون الوحدة موضوعية وذلك بزوال التعارض في النظم القانونية مع استمرار ظاهرة التعدد النظامي. ومستويات السياسة الموحدة هي التعاون والتنسيق والتكتل. إذ قد تقوم العلاقة بين دولتين او اكثر وفقاً لمبدأ التعاون حيث يتم تبادل الرأي ووجهات النظر حول قضايا معينة. وإذا كان اتفاق الآراء يساعد على تطوير العلاقات فيما بينها، فإنه ليس لاختلاف الآراء آثار سلبية على تلك العلاقات لأن معنى التعاون لا يتضمن التزامات معينة. وكل ما يقتضيه هو ان يعلم كل طرف بتصرفات الاطراف الاخرى على المسرح الدولي. وقد تقوم العلاقة بين بعض الدول وفقاً لمبدأ التنسيق. وفي هذه الحالة لا يقتصر الأمر على تبادل الآراء، وانما يتعداه الى نوع من التخطيط لتحديد أبعاد الحركة على المسرح الدولي وما يرتبط بذلك من تجانس حركي دون أن يكون ذلك مرتبطاً حتماً بالتزامات معينة. اما إذا ارتبط التحرك بحقوق والتزامات محددة وصريحة، فإننا نكون امام حالة مختلفة تمثل اقصى ما يمكن أن تكون عليه السياسة الموحدة، وهي ما يعرف بالتكتل حيث تتحرك مجموعة من الدول وفقاً لموقف واحد تلتزم به، وتكون كل واحدة منها مسؤولة عن أية مخالفة له. وعندما ينتظم التكتل في شخصية مستقلة عن شخصيات أعضائه تكون السياسة الموحدة اكثر قدرة على الاستمرار[٢٣].

بيد أن التمييز بين هذين المفهومين لايعني غياب العلاقة بينهما بصورة نهائية. فقد تكون السياسة الموحدة احدى مراحل التطور الوحدوي بالنسبة لمجموعة من الدول وفقاً لخصائص معينة، وذلك عندما تكون الغاية التي ترمي الى بلوغها تلك المجموعة الوحدة النظامية. وفي هذه الحالة تكون السياسة الموحدة، كتجسيد لوحدة الحركة، ضرورة لا غنى عنها للانتقال من حالة التعدد النظامي الى حالة الوحدة النظامية.

٢ ـ طبيعة العمل العربي المشترك

اذا عدنا الى مفهوم العمل العربي المشترك فإننا نلاحظ انه يتضمن المستويات كافة التي تجسد السياسة الموحدة، التعاون والتنسيق والتضامن ولكن بأوضاع متفاوتة. لقد أشارت الى ذلك التحركات الغربية الرسمية في مناسبات مختلفة. ويكفي أن ندلل على ذلك ببعض الامثلة على النحو التالي:

أ ـ ان انشاء جامعة الدول العربية جاء تعبيراً عن الرغبة في التعاون بين هذه الدول على أساس احترام استقلالها وسيادتها. فقد نصت مقدمة ميثاق الجامعة على انها انشئت «تثبيتاً للعلاقات الوثيقة والروابط العديدة التي تربط الدول العربية، وحرصاً على دعم هذه الروابط وتوطيدها على أساس احترام استقلال تلك الدول وسيادتها.»[٢٤]

ب ـ والتحرك العربي في اطار الدبلوماسية المشتركة هو في بعض الاحيان أقرب الى التنسيق منه الى التكتل. ولعل هذا هو ما دفع البعض الى عدم اعطاء اهمية كبيرة للسياسة العربية فيما يخص عدم الانحياز مثلاً. ففي الوقت الذي تعلن فيه البلدان العربية انها غير منحازة نجد بعضها يميل الى المعسكر الغربي، وبعضها يميل الى المعسكر الشرقي، بينما يتردد البعض بين المعسكرين[٢٥].

---

(٢٣) المصدر نفسه، ص ٣٧ ـ ٣٨.

(٢٤) ورد في: مكريدس، مشرف، **مناهج السياسة الخارجية في دول العالم**، ص ٦٢٠.

(٢٥) بطرس بطرس غالي، **دراسات في الدبلوماسية العربية** (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٣)، ص ١٣١.

ج ـ لكن المحاولات المستمرة لانهاء الخلافات وتحسين الوضع الدفاعي العربي، هي تعبير عن الرغبة في التكتل لمواجهة الخطر الصهيوني. فالعمل على انهاء الأزمة الاردنية ـ الفلسطينية عام ١٩٧٠، ومحاولة احياء الجبهة الشرقية، وتهيئة المناخ العربي لحرب تشرين الأول/اكتوبر على أساس المشاركة العربية الفعلية في المعركة يؤكد ذلك.

غير أن التساؤل يدور حول العمل العربي من حيث كونه غاية في حد ذاته تقف عنده عملية التطور السياسي للمجتمع العربي، أو وسيلة لتجسيد مرحلة معينة في سياق هذا التطور، فهل هو غاية أم وسيلة؟

قد يكون من المفيد، بل من الضروري، الاجابة عن هذا التساؤل. وإذا كانت هذه الدراسة لا تتسع للخوض في التفصيلات المرتبطة بموقف الفكر العربي من هذه المسألة، فإنه لا بد من الإشارة الى أنه تتفرع عن الموقف من الفكرة القومية المواقف كافة من القضايا المختلفة. ولو أخذنا النظرة الى الجامعة العربية كأداة للعمل العربي المشترك كمثال لتأكد لنا ذلك بكل وضوح. فدعاة الوحدة العربية توقعوا أن تتطور الجامعة لتصبح اتحاداً عربياً أو دولة عربية موحدة، بينما لم يرَ فيها المتحفظون على الوحدة اكثر من أداة لتحقيق التعاون بين الدول العربية[٢٦]. الفريق الاول ينطلق من الرابطة القومية ويرى فيها التبرير الاول والاخير لأي عمل عربي مشترك، أي لا بد أن يكون له موقعه في سياق التطور السياسي للأمة العربية. والفريق الثاني ينطلق من اعتبارات تلك المصالح المشتركة التي لا تتطلب أكثر من سياسة موحدة.

ان النظرة الموضوعية تبين ان الرابطة القومية تبرز كمسوغ للعمل العربي المشترك وتطغى على أي اعتبار آخر. يؤكد ذلك د. سليم الحص حيث يقول في هذا الخصوص[٢٧]: «ما من ريب أن الأخذ بمبدأ العمل العربي المشترك ينطوي ضمناً على تغليب روح الانتماء العربي على سائر الانتماءات. يقيناً لا نستطيع القول ان المصلحة المجردة هي التي تقضي بذلك. فالعمل العربي المشترك لا يمكن أن يكون كله مبنياً على المصلحة المشتركة، كما لا يمكن أن يكون مبنياً على مصلحة كل البلدان العربية بدرجات متماثلة. فلو تركت البلدان العربية على سجيتها تستلهم مصلحتها الذاتية الآنية ولا شيء سواها لاستمرت ربما على نمط تفاعلاتها الحالية... ولا أدل على ضعف وشائج المصالح الذاتية بين الأقطار العربية في الوقت الحاضر من تدني مستوى التعامل والتعاون والتبادل بينها.» ويستشهد برأي أحد المفكرين الاقتصاديين العرب للتدليل على النظرة السلبية الى العمل العربي المشترك التي تنم عن قصر نظر وجهل بالنتائج الايجابية للاندماج الاقتصادي العربي على المدى الطويل.

ثم ان الأخطار والتهديدات التي عرفتها المنطقة العربية منذ مطلع هذا القرن لم تكن تستهدف قطراً عربياً دون آخر، بل استهدفتها جميعاً، لأن القوى المختلفة كانت تنظر الى العرب كأمة واحدة. فالتصريح الثلاثي: الامريكي ـ البريطاني ـ الفرنسي، صدر في ٢٥ أيار/مايو عام ١٩٥٠ على أساس أن القوة العربية للدول العربية مجتمعة لا ينبغي أن تفوق قوة «اسرائيل»، والمساندة الامريكية لاسرائيل تتم تحت شعار التوازن بين العرب واسرائيل[٢٨]، والاعتداءات الاسرائيلية المستمرة هي اعلان من جانبها بأنها ازاء عدو واحد من المحيط الى الخليج.

---

(٢٦) قارن: مكريدس، مشرف، المصدر نفسه، ص ٦٢٩.

(٢٧) انظر: سليم الحص، «لبنان والعمل العربي المشترك،» **شؤون عربية**، العدد ٢ (نيسان/ابريل ١٩٨١)، ص ٤١ ـ ٤٢.

(٢٨) سيد نوفل، **العمل العربي المشترك في المجال الدولي** (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧١)، ص ١٢ ـ ١٣.

وهكذا يصبح العمل العربي المشترك ضرورة تحتمها الرابطة القومية التي تعلو على ما عداها، ولا يمكن أن تكون له نتائجه الايجابية اذا أخذت الاعتبارات الاخرى كالمصالح الاقتصادية والامنية خارج اطار هذه الرابطة. وهو بهذا التحديد إحدى مراحل التطور السياسي التي تمر بها الأمة العربية.

٣ ـ أهداف العمل العربي المشترك

ما دامت التحديات تواجه جميع الدول العربية فلا بد أن يدور العمل العربي المشترك فيما يخص الامن القومي العربي، حول مواجهتها، وما يرتبط بذلك من جهد مشترك لمعالجة الواقع العربي وتهيئة المناخ الملائم للحركة على المسرح الدولي في اطار التفاعل مع الاحداث الأمر الذي يتطلب أولاً تحقيق التوازن الداخلي، وثانياً تأمين الدفاع المشترك، وثالثاً تحقيق التوازن في نطاق التعامل الدولي.

أ ـ التوازن الداخلي

يقصد به ذلك القدر من التماسك بين أجزاء الجسد العربي بحيث يكون قادراً على التعامل بفاعلية مع المشكلات والقضايا المختلفة. وهو بهذا التحديد يعني حقيقة مزدوجة: تصفية الخلافات العربية من جانب، وتعزيز الروابط بين الاقطار العربية من جانب آخر.

(١) تصفية الخلافات العربية

اظهرت الاحداث المحلية والعالمية في بداية هذا القرن أهمية الوحدة العربية، فتنادت الأصوات العربية بالدعوة اليها. لكن مشاورات الوحدة كشفت عن وجود خلافات بين الدول العربية حول هذا الموضوع. وكان الاتفاق على ميثاق الجامعة بمثابة الاعلان عن اقرار مبدأ العمل العربي المشترك، والاعتماد على الجامعة كأداة له، وذلك من خلال قيامها بكل ما هو ممكن للتقريب بين وجهات النظر في الأقطار العربية، وفض المنازعات فيما بينها بالطرق السلمية، وتحقيق أقصى درجات التعاون في مختلف الميادين والمجالات[٢٩]. غير أن الخلافات أخذت تظهر بعد ذلك حول موضوعات مختلفة.

لقد أظهرت تطورات الاحداث ـ فيما بين تأسيس الجامعة العربية وعقد أول قمة عربية ـ اهمية ازالة الخلافات في العلاقات العربية لتحقيق التضامن العربي. فقد انعكست الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي على العلاقات بين الدول العربية[٣٠]. حيث دب الخلاف عام ١٩٥٤ بين الأقطار العربية التي رأت أن الأمن الجماعي لا يتحقق دون الارتباط بالمعسكر الغربي، وتلك التي رأت ان ضمان الامن الجماعي لا يكون الا بالاعتماد على الدول العربية وحدها. وتركز الخلاف في حينه بين القاهرة وبغداد. ومع أن هذا الخلاف انتهى بقيام الثورة في العراق عام ١٩٥٨ الا انه عاد الى الظهور بعد فترة وجيزة. ثم كان الخلاف بين مصر وسورية بعد الانفصال، والخلاف بين مصر والسعودية حول اليمن بعد الثورة ثم حرب اليمن، والصدام المسلح بين الجزائر والمغرب على الحدود، والخلاف بين المغرب وتونس بعد أن اعترفت الاخيرة باستقلال موريتانيا التي اعتبرها المغرب جزءاً من أراضيه[٣١]. في هذه

---

(٢٩) انظر: مقدمة ميثاق الجامعة العربية والمادة الخامسة منه في: مكريدس، مشرف، **مناهج السياسة الخارجية في دول العالم**، ص ٦٢٠، وغالي، **دراسات في الدبلوماسية العربية**، ص ١٦٣.

(٣٠) محمد طلعت الغنيمي، **نظرات في العلاقات الدولية العربية**، دراسات سياسية وقومية (الاسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٦٦)، ص ٢٠٩.

(٣١) غالي، المصدر نفسه، ص ١٩ وما بعدها.

الأجواء كانت «اسرائيل» تخطط لتحويل مياه نهر الاردن، فبات من الضروري تحقيق التضامن العربي لمواجهة تلك المخططات. وقد عبر عن ذلك الرئيس الراحل جمال عبد الناصر عندما قال حول نتائج مؤتمر القمة العربي الاول عام ١٩٦٤: «ان كل شيء يتوقف على وحدة العرب، ولست اقصد الوحدة الدستورية.. ولكني اقصد وحدة العمل التي قد تكون مقدمة الى وحدة الهدف. اقصد التضامن القومي العميق الواسع النطاق الذي يكفي لمواجهة العدو ومحاربته في آن واحد. ولقد كان أول واجب لنا ازاء هذا الهدف هو وقف خلافاتنا الداخلية. وتصفية منازعاتنا، واستئناف علاقتنا الودية. وكانت هذه المهمة بين ما تحقق من نتائج المؤتمر»[٣١].

والاحداث اللاحقة أكدت أهمية التماسك الداخلي لتحقيق التضامن العربي[٣٢]. برز هذا واضحاً في أعقاب النكسة عام ١٩٦٧، واستجابة له عقدت قمة الخرطوم. وكانت نقطة تحول في هذا المجال، حيث تمت تسوية بعض الخلافات، وتقرر تقديم الدعم المالي لكل من مصر والاردن الى حين ازالة آثار العدوان. وكان التماسك الداخلي المناخ الملائم لمعركة السادس من تشرين الاول/أكتوبر عام ١٩٧٣. وتظهر الاحداث التي تشهدها المنطقة العربية منذ أكثر من خمس سنوات انعكاسات التمزق والتفتت العربي على قضية الأمن القومي.

(٢) تعزيز الروابط بين الاقطار العربية

أي تثبيت دعائم الاخوة في العلاقات العربية في مواجهة عمليات التفتيت والتشكيك بالانتماء القومي بين ابناء الامة الواحدة[٣٣]. وهو عمل يمثل الحد الادنى الذي لا بد من الالتزام به في هذه المرحلة. والمجالات في هذا الخصوص عديدة، أبرزها مجالي التعاون الثقافي والاقتصادي.

تنبع اهمية التعاون الثقافي من كون الثقافة الاساس الذي تتشكل شخصية الانسان وفقاً له. والتعاون الثقافي وهو يرتكز على وحدة اللغة والتراث لا بد ان يساعد على الحد من التفاوت في مستويات التربية بين الاقطار العربية، كما يؤدي إلى تعزيز الوعي القومي. تشير إلى ذلك المادة الاولى من ميثاق الوحدة الثقافية العربية الذي اعتمد في مؤتمر وزراء التربية والتعليم والمعارف العرب عام ١٩٦٤، حيث حدد هدف التربية بتنشئة «جيل عربي واع مستنير، مؤمن بالله مخلص للوطن العربي يثق بنفسه وبامته، ويدرك رسالته القومية والانسانية»[٣٤].

وقد جاء انشاء المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم لخدمة اغراض التعاون الثقافي العربي، بعد أن قامت الجامعة العربية بتنظيم العديد من المؤتمرات الثقافية العربية واصدار الكثير من المؤلفات في مختلف فروع المعرفة[٣٥]. وأكد د. محي الدين صابر مدير المنظمة على أنها تعمل على «... تنسيق الجهود العربية في ميادين التربية والثقافة والعلوم ومتابعة حركة الواقع العربي ومتطلباتها الثقافية في اطار التطور التكنولوجي والعلمي...» و «... تنمية الثقافة العربية والاسلامية داخل البلاد العربية وخارجها...» و «... خلق وحدة فكرية بين اجزاء الوطن

---

(٣٢) المصدر نفسه، ص ٣٦.

(٣٣) حول ظاهرة التماسك في النظام العربي، انظر: علي الدين هلال وجميل مطر، **النظام الإقليمي العربي**، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٠)، ص ١١٥ وما بعدها.

(٣٤) انظر: مريت بطرس غالي، «موقع الشخصية المصرية من القومية العربية،» **السياسة الدولية**، السنة ١٠، العدد ٣٦ (نيسان/ابريل ١٩٧٤)، ص ٦ وما بعدها.

(٣٥) مكريدس، مشرف، **مناهج السياسة الخارجية في دول العالم**، ص ٦٤٢.

(٣٦) المصدر نفسه.

العربي. والمساعدة على رفع المستوى الثقافي في هذا الوطن من أجل اسهام فاعل ومؤثر في الحركة الحضارية للتاريخ..» كما تحرص على توفير الامن الثقافي[٣٧].

ولا يقل التعاون الاقتصادي اهمية عن التعاون الثقافي. ذلك ان الامن القومي العربي لا يمكن ان يتحقق إلا بالتنمية الاقتصادية الشاملة القائمة على قاعدة التكامل الاقتصادي بين اقطار الوطن العربي. وقد كان توقيع معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي تعبيراً عن ادراك هذه الحقيقة[٣٨]. الأمر الذي ترتب عليه انشاء مجلس اقتصادي إلى جانب مجلس الدفاع المشترك. ثم اسباغ الكيان المستقل على المجلس الاقتصادي في عام ١٩٥٩، ادراكاً لمدى الفائدة التي تعود على الدول العربية من توسيع نطاق التعاون الاقتصادي فيما بينها، ولكي لا يتأثر هذا التعاون بتأزم العلاقات حول العمل العسكري[٣٩].

ثم أن التعاون الاقتصادي هو الميدان الذي يكفل تشابك المصالح وترابط المنافع على نحو يدركه المواطن العربي أياً كان موقعه. يقول الأمين العام للجامعة العربية الشاذلي القليبي مخاطباً اعضاء مجلس الجامعة في هذا الصدد: «لقد انجزنا في الواقع تحولاً تاريخياً كان لمجلسكم فضل المشاركة في بعثة إذ اخترتم العمل الاقتصادي المشترك مدخلاً لتحرير إرادة الشعب العربي، وتعزيز قدرته الذاتية وترسيخ قاعدة التضامن. وكان اختياراً رشيداً، لان العمل الاقتصادي المشترك هو الميدان الذي يضمن تشابك المصالح وترابط المنافع بما يحققه من علاقات متطورة داخل الاسرة العربية..»[٤٠].

ب ـ تأمين الدفاع المشترك

أي توفير القوة العسكرية الكافية لردع أي عدوان قد تتعرض له دولة أو أكثر من الدول العربية من قبل أية دولة أخرى[٤١]. وقد ادركت الدول العربية الحاجة إلى القوة العسكرية اثر الهزيمة التي منيت بها الجيوش العربية عام ١٩٤٨. إذ فرضت عليها تلك الهزيمة إعادة النظر في العمل العربي المشترك[٤٢].

لقد كان توقيع معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي نقطة البدء في هذا المجال حيث قررت المادة الثانية منها أن كل اعتداء مسلح يقع على أية دولة او اكثر منها هو بمثابة اعتداء عليها جميعاً. ووفقاً للمادة السادسة اصبحت جميعها ملزمة باتخاذ اجراءات الدفاع المشترك، من خلال الالتزام بتنفيذ قرارات مجلس الدفاع المشترك التي يتم التوصل اليها بالاكثرية. كما الزمت المادة العاشرة الدول العربية الموقعة على المعاهدة بعدم الارتباط بأي اتفاق دولي يتناقض مع ما جاء فيها، وعدم التصرف في علاقاتها الدولية على نحو يتنافى مع ما ترمي اليه المعاهدة[٤٣].

---

(٣٧) بول شاوول، «مقابلة مع الدكتور محيي الدين صابر، مدير المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم،» **المستقبل**، العدد ٤٢٦ (نيسان/ابريل ١٩٨٥)، ص ٧٠ ـ ٧١.

(٣٨) انظر رأي: عبد الحسن زلزلة في: «ندوة شؤون عربية: الوحدة بين التفاؤل والتشاؤم،» **شؤون عربية**، العدد ٩ (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١)، ص ٤٤.

(٣٩) غالي، **دراسات في الدبلوماسية العربية**، ص ١٣٣.

(٤٠) ورد في: **شؤون عربية**، العدد ٩ (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١)، ص ٢٤٧.

(٤١) انظر: هويدي، **في السياسة والامن**، ص ٢٧.

(٤٢) غالي، **دراسات في الدبلوماسية العربية**، ص ١١٦.

(٤٣) ورد نص هذه المواد في: مكريدس، مشرف، **مناهج السياسة الخارجية في دول العالم**، ص ٦٢٤.

وفي عام ١٩٦٤ تقرر في مؤتمر القمة العربي الاول انشاء قيادة عربية موحدة تشارك الدول العربية في نفقاتها، وفيما تتضمنه أعمالها من دعم عسكري للدول المتاخمة لاسرائيل على الجبهة الشرقية وهي: سورية ولبنان والاردن. وفي عام ١٩٦٥ أصبحت جميع الدول العربية المستقلة أعضاء في تلك القيادة[٤٤].

كما جرت خارج إطار الجامعة العربية محاولات عديدة لتطوير العمل العربي العسكري، بتوقيع سلسلة من الاتفاقات من بينها الاتفاقات المبرمة بين مصر وسورية في تشرين الاول / اكتوبر عام ١٩٥٥، وبين مصر والسعودية في الشهر نفسه، ثم بين مصر والاردن في أيار/ مايو عام ١٩٥٦. ثم الاتفاق العسكري بين مصر والسعودية واليمن في نيسان/ ابريل من العام نفسه. ثم معاهدة التضامن العربي المبرمة في كانون الثاني/ يناير عام ١٩٥٧ بين كل من مصر وسورية والاردن والسعودية. ثم اتفاقية الدفاع المشترك بين الجمهورية العربية المتحدة وسورية في تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٦٦. واتفاقية الدفاع المشترك بين الجمهورية العربية المتحدة والاردن المبرمة في ٣٠ أيار/ مايو عام ١٩٦٧، والتي انضم اليها العراق في اليوم السابق للحرب[٤٥].

ومع ذلك فإنه لم يقدر لهذه المحاولات بناء القوة العسكرية العربية القادرة على مواجهة التحديات فكانت هزيمة حزيران/ يونيو عام ١٩٦٧ دليلاً على ذلك. وعلى العكس منها كانت حرب تشرين الاول/ اكتوبر عام ١٩٧٣ دليلاً على أن القوة العسكرية العربية تتحقق عندما يكون العمل العسكري انعكاساً لإرادة القتال، وتمت الاعتداءات الاسرائيلية فيما بعد في ظل غياب هذه الإرادة. والحاجة اليوم إلى العمل وفقا لمبدأ الامن الجماعي أكثر الحاحاً مما مضى، إذ كيف يمكن مواجهة الجهود الاسرائيلية المستمرة لتطوير قدراتها العسكرية وبخاصة في مجال الاسلحة النووية[٤٦].

ج - التوازن في نطاق التعامل الدولي

ويقصد به قدرة الجسد العربي على الحركة ككل في المسرح الدولي لضمان تعزيز الوجود العربي بالابتعاد به عن الصراعات الدولية وبخاصة الصراع بين المعسكرين الشرقي والغربي، وما يرتبط بذلك من وجود تصور موحد للحركة يؤمن استقلال الدول العربية من جهة، واستتباب الامن والسلام في المنطقة العربية من جهة أخرى.

لقد بدا واضحاً للدول العربية المستقلة منذ أواخر النصف الاول من هذا القرن أهمية توحيد مواقفها من القضايا الدولية. ويشار في هذا الخصوص إلى الموقف الموحد الذي اتخذته في مؤتمر سان فرنسسكو[٤٧]، وفي الاسكندرية عام ١٩٤٥ حيث وقعت بروتوكول الاسكندرية الذي قضى بأن تكون لأعضاء الجامعة العربية سياسة خارجية واحدة يلتزم بها الاعضاء، وبأن لا تكون لأي منهم سياسة خارجية مخالفة أو مضرة بسياسة الجامعة[٤٨].

---

(٤٤) الغنيمي، **نظرات في العلاقات الدولية العربية**، ص ٢١٠.

(٤٥) غالي، **دراسات في الدبلوماسية العربية**، ص ١١٩ ـ ١٢٤.

(٤٦) أنظر: أسعد حيدر، «تهديد عربي جدي لفرنسا لوقف الصفقة النووية... لاسرائيل»، **المستقبل**، العدد ٤٢٦ (نيسان/ ابريل ١٩٨٥)، ص ٢٦، وبسام العسلي، «التسلح النووي الاسرائيلي واستراتيجية الردع»، **الدفاع العربي**، السنة ٩، العدد ١٢ (أيلول/ سبتمبر ١٩٨٥)، ص ٢١ وما بعدها.

(٤٧) غالي، المصدر نفسه، ص ١٢٩.

(٤٨) مكريدس، مشرف، **مناهج السياسة الخارجية في دول العالم**، ص ٦٢١.

وبرز الاتجاه العربي الموحد ازاء الصراع بين المعسكرين عام ١٩٥١ حيث اصدر مجلس الجامعة بياناً جاء فيه: «والدول العربية ـ تجدد في هذه الظروف الاعراب عن ايمانها بمبادىء الهيئة الدولية وأهدافها السلمية النبيلة كما تضمنها الميثاق. فالميثاق يرسم للهيئة الدولية اسمى المبادىء... وهمّ الجامعة العربية ان تعلن انها من جانبها تجعل شعارها الذي لا تتحول عنه الاستمساك بمبادىء الامم المتحدة والعمل في نطاقها دون تحيز لابعاد شبح الحرب المخيف»[٤٩].

وتأكد هذا الاتجاه في مختلف القرارات التي صدرت فيما بعد عن مجلس الجامعة العربية، كما اخذ يتأكد ايضاً خارج اطار الجامعة. فعندما عقد أول مؤتمر لعدم الانحياز في بلغراد عام ١٩٦١ لم يتجاوز عدد الدول العربية المشاركة فيه تسع دول. وعندما عقد المؤتمر الثاني في القاهرة عام ١٩٦٤ كانت جميع الدول الاعضاء في الجامعة العربية قد اشتركت فيه. وشارك فيه الامين العام للجامعة كمراقب، للتأكيد على أن الجامعة قد جعلت من سياسة عدم الانحياز محوراً لتحركها السياسي[٥٠].

وكما أن سياسة عدم الانحياز أصبحت اساس التوازن في مجال التحرك العربي في النطاق الدولي، فقد باتت اساس خلق القاعدة العريضة لهذا التحرك، وبخاصة بعد انشاء منظمة الوحدة الافريقية. اوضح ذلك الرئيس الراحل جمال عبد الناصر عندما قال: «لقد امتد النضال العربي إلى خط عريض ممتد من باندونغ إلى الدار البيضاء، واثبتت الايام والتجارب ان هذا الخط العريض هو خط السلامة العربية، وهو ايضا خط السلام»[٥١].

ثالثاً: ملاحظات حول العمل العربي المشترك

أيا كان المنطلق أو الدافع إلى العمل العربي المشترك، فإن اتجاهه بثبات نحو غاياته أمر تفرضه طبيعة تلك الغايات. لذا تقاس درجة نجاحه في هذا الميدان أو ذاك بما يحققه من اهداف. وهي مسألة لها أهميتها لمن يتصدى له بالدراسة أو الدعوة اليه أو المشاركة فيه. وفي إطار دراستنا لانعكاساته على الامن القومي العربي تبدو لنا بعض الملاحظات أهمها ضعف العمل العسكري، وتذبذب العمل الدبلوماسي، وغياب الاستراتيجية القومية.

١ ـ ضعف العمل العسكري

رغم أن الدول العربية قامت ببذل جهود مشتركة في مجال العمل العسكري، فإن النتائج المترتبة عليه كانت مخيبة للآمال، واشارت بكل وضوح إلى أنه ليس في مستوى التحديات التي تواجه الامة.

لقد جاء اعتراف الامم المتحدة بالجامعة العربية عام ١٩٥٠ في أعقاب توقيع معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي[٥٢]، على اعتبار أن الجامعة اضحت بتوقيع تلك المعاهدة قادرة على ضمان الامن الاقليمي. لكن ذلك لم يتحقق، فقد بقيت المعاهدة حبراً على ورق. لقد ظهرت بعض المحاولات لاحيائها، ففي عام ١٩٥٣ اجتمع رؤساء أركان الحرب العرب لوضع الخطط النهائية لها. وفي عام ١٩٥٤ تمت مناقشة ميزانية الدفاع المشترك.

---

(٤٩) نوفل، **العمل العربي المشترك في المجال الدولي**، ص ٦٦ ـ ٦٧.
(٥٠) غالي، **دراسات في الدبلوماسية العربية**، ص ١٣٠.
(٥١) المصدر نفسه، ص ٤٧.
(٥٢) الفنيمي، **نظرات في العلاقات الدولية العربية**، ص ٢٠٩.

ورغم أن مصر تعرضت للعدوان عام ١٩٥٦، فإن المعاهدة لم تطبق. وكل ما فعلته الدول الموقعة عليها هو التهديد بوضعها موضع التطبيق إذا لم تلتزم الدول المعتدية بتنفيذ قرارات الامم المتحدة بوقف اطلاق النار[٥٣]. وكانت استجابة الدول المعتدية نتيجة ضغوط القوتين العظميين.

ويعتبر انشاء القيادة العربية الموحدة عام ١٩٦٤ بمثابة سد لثغرة كبيرة في معاهدة الدفاع المشترك، حيث انها لم تؤد إلى انشاء قيادة موحدة، مما جعل بنودها أقرب ما تكون إلى المبادىء المجردة، بخاصة وانه ليس للجامعة قوات عسكرية تحت تصرفها. غير أن تلك القيادة لم تستطع القيام بأي عمل يرتبط بأهدافها.

ومع أن المشاركة العربية في حرب حزيران/ يونيو عام ١٩٦٧ كانت ايجابية، حيث انها لم تقتصر على دول المواجهة أو تلك الدول التي وقعت معاهدات دفاع مشترك مع مصر، بل تعدتها إلى الدول الموقعة على معاهدة الدفاع المشترك، حيث أعلنت الكويت والسودان الحرب على اسرائيل، وأعلنت دول المغرب العربي اشتراكها في المعركة، وقطعت معظم الدول العربية علاقاتها بالولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا لموقفها المعادي للعرب[٥٤]. فقد افقدها ـ أي المشاركة العربية ـ قيمتها غياب الاستعداد المسبق للمعركة، وعدم الأخذ في الحسبان الاعتبارات كافة المرتبطة بحالة الحرب مع العدو الصهيوني. وأشار الاخفاق في المعركة إلى نواحي الجمود في العمل العربي المشترك، وإلى تخلف الفكر العسكري العربي.

لكن العمل العربي المشترك حقق تقدماً ملموساً في عام ١٩٧٣. ووجد تعبيراته في العمليات القتالية في حرب تشرين الاول/ اكتوبر حيث التنسيق في التخطيط والتنفيذ سواء في المراحل الممهدة لتلك الحرب أم في اثنائها. فمما لا شك فيه أن القرار المصري ـ السوري بخوض الحرب تعبير عن الارادة العربية، وقد ارتفعت عن المصالح القبلية الضيقة إلى الاهداف القومية السامية. تظهر ذلك الاتصالات المكثفة بين الدول العربية قبيل الحرب، أو الجهود العربية على صعيد العمل الدبلوماسي في المحافل الدولية. ولا تقل المشاركة في المعركة تعبيراً عن ذلك، فدول المساندة شاركت في دعم القدرة القتالية لمصر وسورية في مختلف المجالات والجوانب: استراتيجياً برز العراق كعمق لسورية، كما برزت ليبيا والمغرب العربي عموماً كعمق لمصر، وكانت مشاركة اليمن بإغلاق باب المندب على درجة كبيرة من الاهمية. ومن حيث المشاركة العسكرية كانت القوات العراقية والسعودية والاردنية وقوات الثورة الفلسطينية تحارب إلى جانب الجيش السوري. كما شاركت قوات رمزية من السودان والكويت والمغرب والجزائر على الجبهة المصرية، ولم يتخلف السلاح الليبي. وقدر الدعم المالي الذي قدمته دول المساندة اثناء المعارك وبعدها بحوالى اربعة بلايين دولار. على أن الجديد في المشاركة العربية هو اقدام دول النفط على استخدامه كسلاح مساند في المعركة، عندما قامت بتخفيض انتاج النفط بنسب متصاعدة حتى وصل الخفض الى النسبة العليا المحددة وهي ٢٥ بالمائة[٥٥].

غير أن السنوات اللاحقة شهدت غياب العمل العسكري العربي رغم خطورة التهديدات الاسرائيلية، ففي عام ١٩٧٨ قامت اسرائيل باعتداء واسع على المقاومة الفلسطينية في لبنان فيما عرف

---

(٥٣) المصدر نفسه، ص ٢٠٩ ـ ٢١٠.

(٥٤) غالي. **دراسات في الدبلوماسية العربية**. ص ١٢٥ ـ ١٢٦.

(٥٥) عبد العزيز الرفاعي ومحمد الطنطاوي السيد. **الاستراتيجية وحرب السادس من اكتوبر سنة ١٩٧٣** (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٧٨). ص ١١٤ وما بعدها.

بعملية الليطاني. وأعادت الكرة عام ١٩٨١ في عملية أوسع استمرت اربعة عشر يوماً[٥٦]. وفي العام نفسه أغارت على المفاعل الذري العراقي في بغداد[٥٧]، وفي عام ١٩٨٢ اجتاحت القوات الاسرائيلية الأراضي اللبنانية وحاصرت بيروت لأكثر من سبعين يوماً[٥٨]، ولم يحرك العرب ساكناً.

وفي النطاق العربي كان العمل العسكري المشترك نادراً جداً لأن النزاعات العربية لم تكن في الغالب تتطلب عملاً عسكرياً مشتركاً لحلها. فأول قوة عربية مشتركة تظهر إلى حيز الوجود هي تلك القوة التي ارسلت إلى الكويت عام ١٩٦١ لمواجهة تهديد العراق بضمها اليه. وكانت تلك القوات رمزية ولم يكن دورها فعلياً، ولا سيما أنها وصلت بعد أن فتر التهديد العراقي[٥٩]. وكانت القوة التي ارسلت إلى لبنان عقب اجتماع مجلس الجامعة العربية في حزيران/ يونيو عام ١٩٧٦، والتي عرفت باسم قوات الردع العربية اكثر فاعلية حيث لم تكن مهمتها تقتصر على مجرد حفظ الامن والفصل بين القوات المتحاربة، وانما تعدت ذلك إلى مجال «الردع» وفرض السلام بالقوة المسلحة[٦٠]، لكنها لم تنجح في مهمتها.

٢ ـ تذبذب العمل الدبلوماسي بين النجاح والفشل

لم يكن دور العمل الدبلوماسي العربي المشترك فعالاً في تحقيق التماسك العربي في كل الظروف والأوضاع، حيث تراوح بين النجاح والفشل، وذلك لما كان يشوب الدبلوماسية العربية من نقائص وما يعترضها من صعوبات، والامثلة على ذلك كثيرة.

لقد نجحت الجامعة العربية في تسوية بعض النزاعات كالنزاع السوري ـ اللبناني عام ١٩٤٩ والنزاع الكويتي ـ العراقي عام ١٩٦١، واخفقت في تسوية نزاعات أخرى كالنزاع المصري ـ السوداني والمصري ـ اللبناني عام ١٩٥٨، والنزاع المغربي ـ الجزائري عام ١٩٦٣.

وكان مؤتمر القمة الاول عام ١٩٦٤ بداية لمرحلة جديدة في تسوية النزاعات العربية. فقد نجح في تصفية الاجواء العربية، وتهيئة المناخ الملائم لابرام العديد من الاتفاقيات. ومنذ عام ١٩٦٧ اصبح عقد مؤتمرات القمة العربية ظاهرة يفرضها عموماً تردي الاوضاع العربية. وقد حالف النجاح تلك المؤتمرات في بعض الحالات، واخفقت في حالات أخرى. ومن بين الحالات التي تناولتها دبلوماسية القمة العربية على سبيل المثال: الوضع العربي في أعقاب هزيمة حزيران/ يونيو عام ١٩٦٧، والازمة الاردنية ـ الفلسطينية عام ١٩٧٠، والحرب الاهلية اللبنانية عام ١٩٧٥، والوضع العربي في اعقاب زيارة الرئيس السادات للقدس عام ١٩٧٧.

---

(٥٦) لمزيد من التفاصيل، انظر: محمد زهدي يكن، «المطامع الصهيونية والخيار المصيري،» **شؤون عربية**، العدد ٨ (تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨١)، ص ٤٩ وما بعدها، والياس شوفاني، مشرف، **حرب تموز من ١٠ إلى ٢٤/٧/١٩٨١ رواية العدو الصهيوني** (بيروت: مطابع الكرمل الحديثة، ١٩٨٢)، ص ٨ وما بعدها.

(٥٧) انظر: *The Economist*, (13 June 1981), p.45.

(٥٨) لمزيد من التفاصيل، انظر: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، **الاجتياح الاسرائيلي للبنان ١٩٨٢** (نيقوسيا: شركة الخدمات النشرية المستقلة المحدودة، ١٩٨٤)، ص ٧ وما بعدها.

(٥٩) غالي، **دراسات في الدبلوماسية العربية**، ص ٢٠٧.

(٦٠) أحمد الرشيدي، «دور دبلوماسية القمة في تسوية الخلافات العربية ضمن إطار الجامعة،» **شؤون عربية**، العدد ١٠ (كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١)، ص ٧٤.

ومع التقدير لما قامت به دبلوماسية القمة العربية من جهود في جميع الحالات التي قامت بمعالجتها، فإنه لا بد من الاشارة إلى أن دورها في تهيئة الاجواء الملائمة لتسوية تلك الخلافات يعتبر اكبر من دورها في تسويتها. ولذا اخفقت في انهاء العديد من النزاعات[٦١]. وقد كانت بعض الخلافات تنتهي في اعقاب انعقاد القمة العربية، غير انها سرعان ما تعود إلى الظهور بعد مضي وقت غير طويل على ذلك أو تظهر خلافات أخرى جديدة.

إن الاخفاق الحقيقي يكمن بصفة عامة في عدم قدرة الدبلوماسية العربية على ارساء تقاليد عربية تعبر عن استيعاب تجارب الماضي، وتحدد أسس وأصول التعامل بين الاشقاء، وتساعد على تطوير العلاقات الودية والروابط الاخوية[٦٢] بين الدول العربية.

٣ ـ غياب الاستراتيجية الشاملة

اقترن العمل العربي في الغالب بالتهديدات الخارجية وتردي الاوضاع في الوطن العربي. ولم يكن تعبيراً عن تصور واضح لخطوط الحركة وما تفرضه طبيعة التطور السياسي من تغيرات. ولعل الاخفاق الذي أصاب التحرك العربي يرتبط بتضارب التصورات حول العديد من القضايا كالتحرر والتقدم والوحدة وتحرير فلسطين[٦٣]. إذ لم يكن هناك اتفاق حول الاولويات عند ترتيب هذه القضايا. فهل مشكلتنا أساساً في التبعية الاقتصادية والتخلف؟ أم في التمزق والتجزئة؟ أم في الوجود الصهيوني على الارض العربية؟ ومع الخلاف حول هذه القضايا كان الخلاف حول كيفية معالجتها: كيف يكون التخلص من التبعية والاستعمار الجديد؟ وكيف يكون بناء الدولة القومية؟ وكيف يكون تحرير فلسطين؟ وتبعاً لذلك تعددت الصيغ التي حكمت العلاقات العربية. وتراوحت ما بين فتور وخلاف ونزاع، وما بين تعاون وتضامن واندماج.

ولكي يكون التحرك العربي منسجماً مع طبيعة التطور السياسي للوجود القومي، لا بد أن يتم وفقاً لاستراتيجية شاملة تستهدف بناء المجتمع العربي القادر على القيام بدوره الحضاري[٦٤]. فهذا الهدف يستوعب جميع الاهداف الأخرى، ويضمن الترابط بينها في كل متكامل. وفي ضوئه يتحدد مسار الحركة وخطوطها وأساليبها[٦٥].

والاستراتيجية الشاملة تفترض مشاركة جميع الاقطار العربية في تحمل اعباء كل مرحلة من مراحلها في حدود الموارد المتيسرة، وبما يسمح بتشكيل جبهة عربية متماسكة، تستطيع ليس فقط مواجهة التحديات المصيرية، وانما تكون أيضاً قادرة على الفعل والتأثير في السياسة الدولية. وهذا يعني حشد جميع الامكانات العربية.

---

(٦١) المصدر نفسه، ص ٧٢.

(٦٢) هويدي، **في السياسة والأمن**، ص ٢٩ وما بعدها.

(٦٣) انظر: مايكل آدمز، **فوضى أم نهضة** (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٦٩)، ص ١٠٨ وما بعدها.

(٦٤) حول أهمية الاستراتيجية الشاملة، على سبيل المثال، انظر: رأي الشاذلي القليبي، الأمين العام لجامعة الدول العربية، في افتتاح الدورة الثالثة لمؤتمر وزراء الثقافة العرب، بغداد، ٢/١١/١٩٨١، ورد في: **شؤون عربية**، العدد ١٠ (كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١)، ص ٢٦٥، وزلزلة في: «ندوة شؤون عربية: الوحدة بين التفاؤل والتشاؤم»، ص ٤٧.

(٦٥) انظر: رأفت شفيق شنبور، **الوجود العربي وأزمة الشرق الأوسط** (بيروت: دار الريحاني للطباعة والنشر، ١٩٧٤)، ص ٣١٨.

إن الاستراتيجية الشاملة هي وحدها الكفيلة بإحداث التفاعل بين مصادر القوة، لأنها تتضمن العناصر اللازمة لنقل تلك المصادر إلى مجالات الحركة وهي[٦٦]:

أ ـ ادراك عناصر القوة المتوافرة، وما تتيحه من امكانات الفعل وفقاً للتهديدات القائمة أو المحتملة، أو وفقاً لمقتضيات الحركة على المسرح الدولي.

ب ـ توافر ارادة استخدام القوة والرغبة في استخدامها، أو توجيه عناصرها لما يخدم الاهداف المحددة في اطار السياسة العامة التي يضع خطوطها صانعو القرارات السياسية.

ج ـ القدرة على تحديد الاسلوب الأمثل لكيفية استخدام القوة، أو استثمار عناصرها المتيسرة في إطار كل موقف. لأنه في اطار الاستراتيجية الشاملة تتحدد أولويات الاهداف وتتدرج المواقف والتكتيكات في ظل الفهم والادراك للمتغيرات المحلية والدولية، الاصيلة والتابعة، والتلاعب بها بحيث يمكن تهيئة المناخ لاستخدام القوة واستثمارها إلى أقصى حد ممكن.

رابعاً: معوقات العمل العربي المشترك

تتعدد الصعوبات التي تعترض طريق العمل العربي المشترك. ويمكن التمييز بين ثلاث منها بصورة رئيسية: النزعة الاقليمية، واستمرار الخلافات العربية، وأزمة الدولة القائد التي يعاني منها النظام العربي.

١ ـ النزعة الاقليمية (القطرية)

وهي النزعة التي ظهرت عقب الاستقلال لترتبط بالمصالح الوطنية، لكنها اخذت تبرز شيئاً فشيئاً لتطغى على المصالح القومية[٦٧]. وتظهر ذلك بوضوح الخبرة التاريخية المرتبطة بالتعامل بين الاقطار العربية، وبالنسبة للكثير من القضايا التي واجهت العمل العربي المشترك، والتي تشير إلى أن الامن القومي العربي قضية منسية[٦٨].

فعلى الصعيد الفكري ثار الجدل فترة من الزمن بين بعض المفكرين العرب حول الانتماء القومي العربي على أثر ظهور مصطلحات تجعل من الكيان القطري مرادفاً للكيان القومي كمصطلح الامة المارونية والأمة الفرعونية. ومع أن تلك الدعوات التي اقترنت بها مثل هذه المصطلحات فشلت في مواجهة المد القومي، إلا أنه كانت لها آثارها السلبية حيث عززت النزعة الاقليمية.

وعلى الصعيد السياسي برز الحرص المطلق على السيادة الوطنية بالتغاضي عن القضايا القومية وعدم الاهتمام بها. ويمكن أن نلمس هذا الحرص في النظر إلى القضايا القومية من زاوية انسجامها مع

---

(٦٦) عبد الحميد موافي، «التضامن العربي وجامعة الدول العربية»، **شؤون عربية**، العدد ١٠ (كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١)، ص ٤٤ ـ ٤٥.

(٦٧) قارن: محسن خليل، «أمن الخليج بين استراتيجيات الدول الكبرى والمنظور القومي»، **التوثيق الإعلامي**، المجلد ١، السنة ١، العدد ٢ (١٩٨٢)، ص ٤٠ ـ ٤١.

(٦٨) انظر: عصام الدين جلال، «الأمن العربي: القضية المنسية»، **المستقبل العربي**، السنة ٦، العدد ٥٢ (حزيران/يونيو ١٩٨٣)، ص ٩٥ وما بعدها.

المصالح المحلية. أو التهرب من اعبائها بالقفز عنها كما كان الحال بالنسبة للبنان في نظرته إلى العروبة كما عبر عنها الميثاق الوطني، وفي نظرته إلى القضية الفلسطينية كما عبر عنها التمسك الشديد باتفاقية الهدنة مع اسرائيل عام ١٩٤٩ وكأنها اتفاقية سلام[٦٩]. وتظهر النزعة الاقليمية ايضاً في المبالغة في الاهتمام بقضايا الحدود السياسية والدخول حولها في نزاعات قد تصل إلى حد الصدام المسلح، وفي معارضة ومقاومة أية محاولة جادة لتغيير الواقع العربي سواء بصورة علنية أم بشكل خفي[٧٠].

وعلى الصعيد الاقتصادي سيطرت الاهتمامات المحلية، وكانت النظرة إلى تحقيق التنمية وضبط التحولات الاجتماعية نظرة ضيقة. وقد ظهر هذا واضحاً في تدني مستوى التعامل والتعاون والتبادل بين الاقطار العربية، وارتفاع مستوى التعامل مع الدول الاجنبية. مما أدى في كثير من الاحيان إلى تعثر العمل العربي المشترك في الميدان الاقتصادي، وعدم القدرة على الاستفادة من الامكانات الهائلة التي يوفرها التكامل الاقتصادي[٧١].

وإذا كان للاهتمامات المحلية على هذا النحو ما يبررها في بداية عهد الاستقلال ومرحلة البناء الذاتي على مستوى القطر، فإنه لا يوجد اليوم ما يبررها بعد أن تبين أن المغالاة في التمسك بها لا بد أن تؤدي إلى نتائج عكسية ومدمرة على المستوى الوطني والقومي، وذلك لأن قضية التنمية تمس كل الاقطار العربية، والتداخل بينها في هذا الجانب ينبع أولاً واخيراً من الانتماء القومي. فقضية التنمية قومية، وهي لذلك تتصل بالامن القومي ولا تنفصل عنه، وضرب اسرائيل للمفاعل الذري العراقي هو ملاحقة لكل مشروع تنموي يقام على الارض العربية[٧٢].

٢ ـ استمرار الخلافات العربية

اخفقت الجهود التي بذلت سواء على مستوى الدبلوماسية الثنائية أم على مستوى الدبلوماسية المشتركة في جعل العلاقات الودية ظاهرة مستقرة في العلاقات العربية ـ العربية، مما حال دون تطور هذه العلاقات على نحو أفضل.

لقد بدا بعد عام ١٩٤٥، أن الخلافات العربية بين مؤيدي الوحدة وبين المتحفظين عليها قد انتهت بالتوصل إلى صيغة العمل العربي المشترك كما عبر عنها ميثاق الجامعة العربية، حيث استقرت الاوضاع لعدة سنوات. لكن الخلافات عادت إلى الظهور بعد أن انتقلت إلى مصر قيادة حركة القومية العربية، وتركزت بين القاهرة وبغداد حيث أخذت تظهر منذ ذلك الحين محاور التوازن في النظام العربي الذي أخذ يتجه تدريجياً مع نهاية عام ١٩٥٨ نحو استقطاب ايديولوجي[٧٣].

ومع أن مؤتمر القمة العربي الاول سوّى بعض الخلافات العربية وبخاصة بين مصر والسعودية،

---

(٦٩) انظر: لطفي الخولي، «فلسطين بين مدرسة السادات السياسية والمسار المصري،» **شؤون عربية**، العدد ٩ (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١)، ص ٨٧.

(٧٠) الحص، «لبنان والعمل العربي المشترك،» ص ٤١.

(٧١) أنظر: جلال عبد الله معوض، «الأمن القومي والتنمية الاقتصادية في الوطن العربي،» **دراسات عربية**، السنة ٢٠ (ربيع ١٩٨٤)، ص ١١٠ وما بعدها.

(٧٢) أنظر خطاب القليبي، في: **شؤون عربية**، العدد ٩ (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١)، ص ٢٤٦.

(٧٣) مطر وهلال، **النظام الاقليمي العربي**، ص ٧٥، ٧٩ ـ ٨١.

وساعد على اقتراب مصر من سورية عام ١٩٦٦، إلا أن نمط المحالفات الذي عرفه النظام العربي كان يشير إلى الشكوك وعدم الثقة بين كثير من البلدان العربية. وبحلول عام ١٩٦٧ كانت الخلافات العربية قد بلغت مدى بعيداً، واعتبرت من بين الاسباب المباشرة في تعرض المنطقة للحرب في حزيران/ يونيو[٧٤].

وبعد عام ١٩٦٧ برز الخلاف في اكثر من جهة في الوطن العربي. ولعل استمرار الخلافات كان وراء فشل قمة الرباط عام ١٩٦٩ في احياء الجبهة الشرقية. ومع ذلك بدا واضحاً الاتجاه نحو محاولة تنقية الاجواء العربية وتعزيز العمل العربي المشترك على أساس وحدة الصف العربي، ولعل هذا الاتجاه من بين العوامل التي مهدت لحرب تشرين الاول/ اكتوبر عام ١٩٧٣[٧٥].

والخلافات والتناقضات العربية كانت السبب في تأخر عقد مؤتمر القمة العربي اثر نشوب الحرب الاهلية في لبنان في نيسان/ ابريل عام ١٩٧٥، فقد حالت دون الاستجابة لطلب تعريب الازمة، وعدم الاستجابة لنداءات الامين العام للجامعة العربية بضرورة عقد القمة لمواجهة الموقف[٧٦].

وبزيارة الرئيس السادات للقدس وتوقيع اتفاقيات كامب ديفيد فقد النظام العربي أهم اعضائه. كما عادت ظاهرة الخلافات العربية لتبرز من جديد وعلى نطاق واسع لتشير إلى أن حالة التمزق قد استفحلت.

ويلاحظ على الخلافات العربية انها ترتبط في الغالب بـ :

أ ـ درجة التفضيل بين القضايا المحلية والقضايا القومية.
ب ـ تحديد الأولويات فيما يخص القضايا القومية.
ج ـ تحديد الاتجاهات العربية من القضايا الدولية.

أما استمرار الخلافات فقد أدى إلى نتائج خطيرة أبرزها:

ا ـ اضعاف الجهود الخاصة بالعمل العربي المشترك.
ب ـ اضعاف القدرة على تحديد الاولويات في ترتيب القضايا القومية.
ج ـ فقدان الثقة بين القيادات العربية.
د ـ اعتماد النظام العربي على مبدأ توازن القوى.
هـ ـ تهديد الامن القومي العربي.

٣ ـ أزمة الدولة القائد

ولهذه الازمة جانبان يتمثل الاول في أزمة مصر في التحرك في النظام العربي كدولة قائد له، ويتمثل الثاني في ازمة النظام بعد غياب الدولة القائد.

---

(٧٤) المصدر نفسه، ص ٨٢.

(٧٥) يرى د. اسماعيل صبري مقلد ان النصر العسكري في تشرين الأول/اكتوبر يرجع إلى استراتيجية السادات. أنظر: اسماعيل صبري مقلد، «استراتيجية السادات والعمل العربي المشترك،» **السياسة الدولية**. السنة ١٠، العدد ٣٥ (كانون الثاني/يناير ١٩٧٤)، ص ١١ وما بعدها.

(٧٦) الرشيدي، «دور دبلوماسية القمة في تسوية الخلافات العربية ضمن إطار الجامعة،» ص ٧٣.

فقد قدر لمصر كأكبر البلاد العربية وأكثرها نهضة وقوة ان تلعب دور الدولة القائد في النظام العربي بعد انشاء جامعة الدول العربية. لكن مصر واجهت في تحركها صعوبات عديدة تتعلق ليس فقط بمحاولة بعض الدول العربية منافستها في دورها القيادي، وانما تتعلق أيضاً بمعارضة البعض لتوجهاتها السياسية. مما جعلها تدخل في عشرات المعارك السياسية من خلال لعبة التوازن[٧٧]. كما واجهت أيضاً المحاولات الخارجية للقضاء عليها كالعدوان الثلاثي عام ١٩٥٦. فانعكست هذه الصعوبات على سعي الدولة القائد لتحقيق التماسك في النظام العربي وضبط حركته حيث ظل هذا النظام ضعيفاً غير قادر على مواجهة الاخطار والتهديدات.

وبعد النكسة عملت مصر على المحافظة على النظام العربي من الانهيار بعقد قمة الخرطوم، والعمل على تجاوز الخلافات، والتقريب بين وجهات النظر المختلفة، وتحقيق أكبر قدر من الرضا العام والتضامن العربي، ساندها في ذلك عدد من الدول النفطية وبخاصة السعودية بعد أن تعاظم نفوذها[٧٨].

لكن خروج مصر من النظام العربي بعد توقيع اتفاقيات كامب ديفيد كان يعني غياب الدولة التي تستطيع أن تبلور الحد الادنى من المنطلقات التي ترتكز عليها حركة هذا النظام. ومع أن السعودية استطاعت أن تثبت أنها قادرة على ممارسة نفوذ واسع، إلا أنه ليس هناك ما يشير إلى أنها راغبة في القيام بالدور القيادي.

خاتمة

نخلص مما تقدم إلى أن العمل العربي المشترك وإن كان قد ساعد على استمرار النظام العربي وعدم انهياره، إلا أنه لم يؤثر في الواقع العربي بقدر ما تأثر هو به. ولم يكن دوره فعالاً فيما يخص الامن القومي العربي. ويظهر ذلك في وقوع النكسة، والعجز عن مواجهة الازمة اللبنانية، ثم اختراق العدو الصهيوني للساحة العربية بإخراج مصر منها.

لقد استمر التمزق العربي، وأصبحت اسرائيل تملك حرية اكبر في التحرك في المنطقة العربية، والتعامل معها وفق أهدافها الثابتة. وازداد الارتباط العربي بالخارج حيث اصبحت الدول الفقيرة اكثر اعتماداً على المساعدات الاقتصادية. وأصبحت الدول الغنية أكثر ارتباطاً بالنظام النقدي العالمي.

إن الاوضاع العربية تتطلب تكثيف الجهود لتجاوز الخلافات، ودفع مسيرة العمل العربي المشترك بما يحقق الامن القومي العربي، وبما ينسجم مع الأماني العربية في ضوء تصور شامل لمتطلبات الحاضر والمستقبل □

---

(٧٧) علي الدين هلال، «أثر الثروة النفطية على النظام العربي وأزمة الدولة القائد،» **المنار**، السنة ١، العدد ٢ (شباط/فبراير ١٩٨٥)، ص ١٠٨.

(٧٨) لمزيد من التفاصيل، أنظر: مطر وهلال، **النظام الاقليمي العربي**، ص ٩١ وما بعدها.

الشرعيـة السياسيـة وممارسـة السلطـة: دراسة في التجربة السودانيـة المعاصرة(*)

محمد بشير حامد

استـاذ مشـارك ـ شـعبـة الـعلـوم السيـاسية ـ كلية الـدراسـات الاقتصـاديـة والاجتماعية ـ جامعة الخـرطوم ـ السودان.

أولاً: آراء في مفهوم الشرعية

تشكل الشرعية في علم السياسة مرتكزاً أساسياً في دراسة العديـد من المسائـل التي ترتبط ببناء الدولة الحديثـة كمشاكـل التحول الاجتمـاعي والتطور الاقتصـادي، وقضايـا الديمقـراطية والمساواة والسلطة واصول تطبيقها. وقضية الشرعية كما ذكر الكاتب أحمد بهـاء الدين قـد تكون «اكثر الشروط حاجة الى الايضاح والتفسير. ذلك انها تختلط من الوهلة الأولى بالقانونية اي الجانب القانوني والشكلي للشرعية، في حين انها في مجال فلسفة السياسة والحكم اوسع من ذلك واعمق في معناها ومغزاها»[1].

ينتهج سعد الدين ابراهيم في تحليله لمفهوم الشرعية نهج مـاكس ڤيبر (Max Weber) الـذي يذهب الى أن النظام الحاكم يكتسب شرعيته من شعور الرعية بأحقيته وجدارته في الحكم، وأنه من دون الشرعية يصعب على اي نظام حاكم أن يملك القدرة الضروريـة على «ادارة الصراع» (Conflict management) بالدرجة اللازمة في المدى الطـويل[2]. ويبقى جـوهر الشرعيـة اذن هو رضـا وقبول المحكومين وليس اذعانهم لحق فرد أو مجموعة في ان يمـارسوا السلطـة عليهم. يقول سعـد الدين ابراهيم:

(*) قـدم هذا البحث الى نـدوة العلوم السيـاسية في الـوطن العربي التي نظمتهـا الجمعيـة العـربيـة للعلـوم السياسية في قبرص خلال ٤ ـ ٨ شباط/فبراير عام ١٩٨٥. وفي ٦ نيسان/ابريل أطاحت الانتفـاضة الشعبيـة بنظام الرئيس المخلوع جعفر محمد نميري كما تنبأ الباحث في دراسته. وقد اضاف الجزء الأخير للدراسـة كتتمة للبحث عن التجربة السودانية بعد سقوط النظام المايوي ولم يحدث اي تغيير للنص الأصلي للبحث الذي نقي كما تقدم في الندوة.

(١) أحمد بهاء الدين، **شرعية السلطة في العالم العربي** (بيروت؛ القاهرة: دار الشرق، ١٩٨٤)، ص ٩.

(٢) Max Weber, *The Theory of Social and Economic Organization* (New York: Oxford University Press, 1947), pp. 124-126.

«قد يكون سبب قبول المحكومين لحق الحاكم في ان يحكم بوحي من معتقدهم الديني أو بوحي من تقاليد راسخة توارثوها عبر الاجيال، أو بسبب اعجابهم الشديد بصفاته وخصاله وما يجسده من قيم ومثل عليا يرنون إليها، أو لانه يرعى مصالحهم ويوفر لهم الأمن والأمان، أو لأنهم اختاروه بأنفسهم واعطوه هذا الحق لمدة معلومة. ولا ينطوي هذا التعريف، بالضرورة، على شرط «الرضا» الدائم عن الحاكم أو عن كل افعاله، وان كان ذلك مرغوبا من الحاكم والمحكومين على السواء. من دون الشرعية بهذا المعنى فإن الحاكم الفرد، او النخبة الحاكمة او النظام اوالحكومة، يكون دائماً خائفاً: غير مطمئن نفسياً، وغير مستقر اجتماعياً، وغير متمكن سياسياً، مهما استخدم من وسائل القهر والبطش، او من ضروب المخادعة والانتهازية او من سبل الرشوة والترغيب»[٣].

ويرى سعد الدين ابراهيم أن مفهوم الشرعية الذي طرحه ماكس ڤيبر هو «المقابل المصطلحي الحديث لمفهوم البيعة في التراث العربي الاسلامي» كما عبر عنه ابن خلدون في مقدمته[٤].

وأنماط الشرعية عند ماكس ڤيبر ذات مصادر ثلاث: أولها التقاليد (Traditional)، وثانيها الزعامة الكاريزمية (Charismatic) وثالثها العقلانية ـ القانونية (Legal-rational). ويعني ڤيبر بالعقلانية القانونية «الشرعية المبنية على قواعد مقننة تحدد حقوق وواجبات الحاكم وممارسة السلطة وانتقالها، وتقنين حقوق وواجبات المحكومين في علاقتهم بالسلطة»[٥]. وهذا لا يعني بالطبع أن كل حاكم يستند في شرعية حكمه على واحد أو أكثر من هذه المصادر. فقد تكون القوة مرتكزاً للحكم، ولكنها لا تصبح مصدراً لشرعية السلطة. ويقول سعد الدين ابراهيم في هذا المعنى: «من المهم ايضاً ان ندرك أن الشرعية ليست شيئاً حدياً، يخضع لثنائية الوجود المطلق من عدمه. الادق انها عملية صيرورية تطورية مدرجة، بمعنى انها يمكن أن توجد بدرجات متفاوتة، قابلة للنمو أو التضاؤل... ومن هنا تحاول كل الانظمة الحاكمة ـ بصرف النظر عن كيفية وصولها الى السلطة ـ ان تكرس شرعيتها ان بدات بمثل هذه الشرعية، أو ان تبني شرعيتها ان كانت قد بدات من دونها»[٦]. يصل هذا التصور إلى أن «الكفاءة والفعالية» هي من أهم وسائل تكريس أو بناء الشرعية، وإلى أنه يوجد ارتباط عضوي بين عاملي «الشرعية» و«الفعالية» بدرجاتهما المختلفة، وإن كان مفهوم المحكومين لكل من الشرعية والفعالية «متغير» وهذا التغير يرتبط بعوامل كثيرة اجتماعية ـ اقتصادية وقيمية وفلسفية:

---

(٣) سعد الدين ابراهيم، «مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية،» في: **ازمة الديمقراطية في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤)، ص ٤٠٤.

يعتمد الباحث في هذا الجزء على دراسة سعد الدين ابراهيم المشار اليها أعلاه، والتي قدمها في ندوة: ازمة الديمقراطية في الوطن العربي، نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، ليماسول ـ قبرص، ٢٦ ـ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣.

(٤) المصدر نفسه، ص ٤٠٥. يقتبس الكاتب عن ابن خلدون قوله: «أعلم ان البيعة هي العهد على الطاعة كأن المبايع يعاهد أميره أن يسلم له النظر في امر نفسه وأمور المسلمين لا ينازعه في شيء من ذلك ويطيعه فيما يكلفه من الأمر على المنشط والمكره، وكانوا إذا بايعوا الأمير وعقدوا عهده جعلوا أيديهم في يده تأكيداً للعهد. فأشبه ذلك فعل البائع والمشتري...» انظر: المصدر نفسه، ص ٤٠٤.

(٥) يقسم ديفيد ايستون (David Easton) مصادر الشرعية الى ثلاثة انماط: اولها: «الشخصي» (Personal) ويذهب في هذا الى أبعد من الكاريزمية في النمط الڤيبري ليضم الحاكم القومي؛ ثانيها: «الايديولوجي» (Ideological) والذي يعتمد على التعبئة الفكرية والعقائدية للجماهير؛ وثالثها: «الهيكلي» (Structural) والذي يرتكز على تكوينات سياسية تقوم وفق مجريات مقبولة (Accepted procedures) . انظر:

David Eastan, *A System Analysis of Political Life* (New York: John Wiley and Sons, Inc., 1965), pp. 302-30.

(٦) ابراهيم، المصدر نفسه، ص ٤٠٧.

«ان ما يتوقعه الناس أو ما قد يوحي اليهم بتوقعه، قد أدى إلى ظهور متغير جديد خلال القرنين الاخيرين يتداخل مع كل من الشرعية والفعالية، وهو «الايديولوجية» بالمعنى الصريح للكلمة... فالنظام الحاكم قد يستمد شرعيته من «ايديولوجية» واعدة، يتوجه بها الى قطاعات أو طبقات مهمة في المجتمع، بل ان النخبات البدلية او قوى المعارضة خارج السلطة، في كثير من مجتمعات العالم الثالث قد تروج لايديولوجية معينة تشكل في شرعية النظام الحاكم من ناحية، وتعد بفعالية اكبر واوسع من ناحية ثانية»[٧].

إن أهمية دراسة سعد الدين ابراهيم في اثارتها لبعض الاسئلة عن جوهر الشرعية وتحديد مفهومها: هل تعد الثورية مصدراً لبناء الشرعية أم عاملاً لهدمها؟ وهل تكتسب الشرعية من خلال ممارسة السلطة، أم هي شرط مبدئي لاضفاء الشرعية في المكان الاول؟ وهل هنالك تناقض في الربط بين «الشرعية» و «القانونية» و «الفعالية والكفاءة»؟ وما هو الحد الفاصل بين «الشرعية» و «القانونية» الشكلية؟ يرى برهان غليون مثلاً ان «الشرعية هي عنصر من عناصر المحافظة والاستمرارية، وهي تميز المجتمعات المستقرة والسائدة وتتناقض مع الثورية والتغييرات الجذرية التي من شروطها كسر البنيات القائمة وخرق الشرعية وبناء شرعية جديدة وهذه هي حال المجتمع العربي عموماً»[٨]. وقد يرى البعض أن الشرعية لا ترتبط بالضرورة بالفعالية والكفاءة كعناصر تبريرية لاستمرار الحكم أو اضفاء الشرعية عليه، فقد لا تتطابق الفعالية مع مصالح الشعب، وقد توظف الكفاءة في الدفاع عن حكم صفوي أو فئوي أو فردي[٩].

مفهوم الشرعية الذي يقع في خط اللقاء بين الحاكم والمحكومين هو أيضاً منطلق أحمد بهاء الدين الذي يرى عدم الخلط بين الشرعية والجانب القانوني الشكلي:

«ان الشرعية غير «القانونية الشكلية»، وغير مجرد القدرة على البقاء في السلطة، وانها تختلف عن التأييد والمعارضة لقرارات السلطة، كذلك، فإن الشرعية غير الوصف السياسي لنظام الحكم، ملكياً او جمهورياً، موروثاً او جديداً. فالملكية والجمهورية، وغيرهما من نظم الحكم، لا ترتبط بالضرورة بالشرعية، لأن الشرعية هي معيار مستمد من «نظرة الرعية إلى السلطة» وليست مستمدة من طريقة وجود السلطة أو الاسلوب الذي سلكته للوصول الى الحكم. انما هذه اشكال للسلطة وليست هي التي تحدد ما اذا كان موقع السلطة من الناس هو موقع «القوة» أو موقع «النفوذ». والسلطة في كل زمان ومكان تحتاج الى القوة لضبط حياة المجتمع ولكنها لا تكون شرعية اذا كانت تعتمد على «القوة» فقط، انما تكون «شرعية» اذا كان لها لدى الناس «قوة النفوذ» لا «نفوذ القوة» فمن غير هذه الرابطة المعنوية بين السلطة والرعية لا تكون هناك شرعية»[١٠].

إن قول بهاءالدين بعدم الخلط بين الشرعية والقانونية الشكلية صحيح في اساسه، فالقوانين قد تستن بمعزل عن الشعب وقيمه ومصالحه، وقد تصبح هي نفسها عرضة للخرق المتواصل ممن يفترض ان يكونوا حماتها، ولعل هذا هو واقع السياسة في الوطن العربي حيث تعتمد الكثير من الانظمة على القوة والاكراه في حكم شعوبها. فجوهر الشرعية ومغزاها لا يمكن الاستعاضة عنه بأشكال السطوة والرهبة حتى لو تسترت خلف القوانين المكتوبة واحاطت نفسها بالدساتير المعلنة. ولكن تقنين الشرعية يكتسب أهميته من كونه المؤشر الحقيقي لتضاؤل الشرعية أو فقدانها في الحالات التي لا تتطابق فيها الدستورية ـ القانونية والممارسة الفعلية للسلطة، بمعنى ان هنالك

---

(٧) المصدر نفسه، ص ٤٣٤.

(٨) انظر تعليق برهان غليون في: المصدر نفسه، ص ٤٢٥.

(٩) انظر تعليق حمد الفرحان وعمر الخطيب في: المصدر نفسه، ص٤٥٥ و٤٥٧.

(١٠) بهاء الدين، **شرعية السلطة في العالم العربي**، ص ١٢.

تناقضاً بين «النظرية»، و«التطبيق» وتجاوز السلطة الحاكمة لحدود شرعيتها. فوجود القانونية حتى وان كانت شكلية يوضح كيفية وكمية هذا التجاوز. ومن هنا، نرى أن الانظمة غير الشرعية، او التي انتفت شرعيتها نتيجة لممارسات غير قانونية، تسارع عادة الى تعليق الدستور، وتلجأ إلى العمل بالاحكام العرفية. وهو اعتراف صريح من جانب هذه الانظمة بأن قانونيتها، مع ما هي عليه من شكلية، لم تعد مبرراً كافياً لممارسة السلطة.

وإذا كانت مصادر الشرعية في علم السياسة تتعدد أفقياً فإنها تتفرع كذلك راسياً، بمعنى أن هنالك الشرعية التي يستمد منها الحاكم سلطته والشرعية التي يضفيها الحاكم نفسه على الآخرين. وهذا ما يعرف بالسلطة التفويضية (Delegation of Power)، ويكون لازما ايضاً أن يحدد هذا التفويض بأحكام دستورية مقننة. واذا كانت شرعية السلطة شكلية، فإن تفويض السلطة يصبح، بالضرورة، ممارسة غير شرعية. فانتفاء الشرعية ينسحب ايضاً على من فوض لهم ممارسة السلطة. ولا يخفى من التجربة العملية في بلدان العالم الثالث ان التفويض كثيراً ما يفتقر الى اصوله المرغوبة ويصبح وسيلة مقنعة لاضفاء الشرعية والبقاء في السلطة. وكثيراً ما نجد أن هذه الممارسة تقود الى تفضيل أهل «الولاء» على أصحاب «الخبرة» فأهل «الولاء» لهم مصلحة ذاتية في استمرارية الحكم، ويقومون بالدور الأساسي في تبرير وتلفيق وفرض وسائل شرعيتها من خلال مؤسسات الدولة المتعددة، كأجهزة الاعلام والأمن. وفي هذه الحالة يكون الهم الأول والمنطلق الأساسي للطغمة الحاكمة هو البقاء في الحكم رغم انتفاء الشرعية، وذلك عن طريق ارهاب وقمع الجماهير، وتخويفها من البدائل المنافسة للسلطة، وتضخيم المنجزات، وافتعال الازمات، داخلية كانت أم خارجية، لتبرير التقاعس والفشل.

ومهما تعددت المعايير التي نقيس بها مضمون ومصادر الشرعية فمن الواضح ان الانظمة العربية في معظمها ـ إن لم تكن في جملتها ـ تعاني من فقدان الشرعية السياسية بدرجات متفاوتة تصل في بعضها الى مستوى الأزمة الحقيقية. وفي هذا الصدد يقول مايكل هدسون (Michael Hudson):

«ان السياسة العربية اليوم لا تتميز فقط بعدم الاستقرار ـ وان كان هذا ابرز مظاهرها ـ انما تعاني ايضاً من التخبط وعدم وضوح الرؤية للمشاركين والمراقبين على السواء... فالشائعات والمعلومات المغلوطة، أو غير المتوافرة اصلاً، قد احاطت مسار السياسة العربية بسياج من الغموض، وجعلت الساسة العرب في حالة من عدم الشعور بالأمن، وخوف دائم من المجهول. فإذا كانت تصرفاتهم تتسم بالكيشوتية (Quixotic) او البارانويا (Paranoia)، فإن عدم المعقولية في ممارستهم ينبع بالضرورة من واقعهم السياسي. فسواء اكانوا في الحكم ام المعارضة، فإنه يتحتم عليهم التعامل في مناخ سياسي (Political Environment) تكاد تكون فيه شرعية الحكم والمؤسسات معدومة، أو ضئيلة على احسن الفروض»[١١].

ويتوصل سعد الدين ابراهيم للخلاصة نفسها فيقول: «الوطن العربي ـ بامتداده من المحيط الى الخليج ـ تحكمه انظمة خائفة مذعورة، مصدر خوفها وذعرها هو الشك المتبادل بينها وبين شعوبها وبين بعضها البعض وبين قوى أو أكثر من القوى الخارجية... حالة الشك والخوف والذعر هذه هي تعبير كثيب عن أهم الازمات التي تواجه الانظمة العربية، وهي ازمة الشرعية وبتعبير أدق أزمة تضاؤل الشرعية أو غيابها بتاتاً في انظمة الحكم العربية الحالية»[١٢].

---

(١١) Michael Hudson, *Arab, Politics: The Search for Legitimacy* ([New Haven]: Yale University Press, Inc., 1977), p. 2.

(١٢) ابراهيم، «مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية»، ص ٤٠٣.

واذا كان هذا حال الوطن العربي، كما هو حال العالم الثالث عامة، فإن أزمة الشرعية في السودان اكثر عمقاً وأبلغ أثراً. فقد حاولت الأنظمة السياسية السودانية المتعاقبة منذ الاستقلال اضفاء جميع مظاهر الشرعية المذكورة آنفاً، على نفسها (من التقليدية ـ الدينية الى الايديولوجية ـ الثورية) ولعل اهم ما يميز الواقع السياسي الراهن في السودان ان النظام الحاكم قد تخبط وتذبذب في مسار بحثه عن الشرعية، فرفع أولاً شعار الثورية الراديكالية وانتهى به الأمر إلى احتضان الدعوة الدينية المتطرفة. ويمكن القول إن الممارسة السياسية في هذا الشأن تقع في نطاق ما يسمى بمسائل «تلفيق الشرعية».

ثانياً: المسار التاريخي واشكالية الهوية

يمثل المجتمع السوداني، كما وصفه العديد من الباحثين، صورة مصغرة (Microcosm) لافريقيا جغرافياً وبشرياً وحضارياً. فالسودان ليس اكبر اقطار افريقيا مساحة فحسب، بل هو «الوسيط الجغرافي» بين اجزائها المتباينة. وهو مجال الاندماج القومي لشعوب القارة الافريقية ببعضها من ناحية، وتفاعلها مع العرب من الناحية الأخرى. فالسودان يمتد لشرق افريقيا كما يمتد لغربها، ويتصل من شمال القارة الى افريقيا الاستوائية، وبذلك يتربع على الحدود بين افريقيا المسلمة وغير المسلمة وبين المناطق الناطقة بالعربية واجزاء القارة الأخرى. وهذا الموقع المتميز في ملتقى طرق استراتيجية وحضارية يعكس التباين العرقي واللغوي والديني للسودان، ويشكل في الوقت نفسه دائرة كبرى للتفاعل والالتماس لعديد من الاجناس والحضارات المختلفة. فالسودان، كما يقول الكاتب السوداني محمد أبو القاسم حاج حمد: «هو المنطقة الوحيدة في افريقيا التي انتشر فيها العرب بامتدادات شملت التفاعل النسبي مع كل هذه الاطراف الافريقية المتميزة في اصولها وتكويناتها السلالية والثقافية»[١٣].

وقد خلق هذا الوضع، الفريد في تباينه، مصادر متعددة للهوية القومية للسكان في مناطقه المختلفة. فيقول الباحث الجنوبي دنستان واي (Dunstan Wai): «ان السوداني الشمالي يعد نفسه عربياً في حين يعد الجنوبي نفسه افريقياً. وهذا الانفصام في الانتماء، بين العروبة والأفرقة يناقض، بل يلغي، اي تصور يجعل السودان بلداً وشعباً واحداً»[١٤]. ومن وجهة نظر شمالية يقول مدثر عبد الرحيم: «وكون اغلب سكان شمال السودان عرب ومسلمون لا يجردهم من افريقيتهم. بل ان شمال السودان هو المنطقة الوحيدة التي تتصهر فيها عناصر متباينة وتكون كياناً فريداً يمكن وصفه بانه يجسد افريقيا ككل اكثر مما تجسدها أي منطقة اخرى في القارة، بما في ذلك جنوب السودان»[١٥].

وسكان شمال السودان من أصل حامي ـ سامي (Hamito-Semitic) وهم نتاج هجرات متلاحقة لمجموعات من العرب كونت مصادر للهوية العربية ـ الاسلامية وسط مجموعات عرقية مختلفة من الشمال. أما سكان الجنوب من أصل سوداني ـ نيلي زنجي (Sudanic - Nilotic - Negroid) وليس مسلمين في غالبيتهم ولا يدعون اصلاً عربياً، وان كان بين مجموعات معينة منهم

---

(١٣) محمد ابو القاسم حاج حمد، **السودان: المأزق التاريخي وافاق المستقبل** (بيروت: دار الكلمة للنشر، ١٩٨٠)، ص ١٧.

(١٤) Dunstan M. Wai, «Revolution, Rhetoric and Reality in the Sudan,» *The Journal of Modern African Studies*, vol., 17, no. 1 (1979).

(١٥) Muddathir 'Abd Al-Rahim, «Arabism, Africanism, and Self- Identification in the Sudan,» in: Dunstan M. Wai, ed., *The Southern Sudan: The Problem of National Integration* (London: Frank Cass, 1973), p. 43.

قدر محدود من التأثر باللغة العربية والديانة الاسلامية.

ويمكننا القول بأن تاريخ السودان الحديث، ككيان سياسي، بدأ مع التغلغل التركي والاوروبي في الجزء الأول من القرن التاسع عشر. فقد احتله محمد علي باشا بصفته خديوي مصر في عام ١٨٢١، وانتهى هذا الاحتلال بانتفاضة قومية ـ اسلامية تمثلت في الثورة المهدية. واستمدت الدولة المهدية ـ مع قصر فترتها الزمنية (١٨٨٥ ـ ١٨٩٨) ـ شرعيتها من التصاقها بالشعور الديني العام، مما مكن الثورة من خلق دولة متوحدة من المجموعات القبلية في انحاء السودان المختلفة. ولا يزال التراث المهدوي متمثلاً في طائفة الانصار، يشكل عنصراً سياسياً هاماً في الواقع السياسي المعاصر.

انتهى حكم المهدية بالغزو الانكليزي ـ المصري ودخل السودان فيما سمي بالحكم الثنائي (Condominium Rule) وهو مصطلح لم يعرفه القانون الدولي من قبل، بل ابتدعته العقلية البريطانية الامبريالية لاضفاء الحق القانوني لانكلترا في غزو وحكم السودان بالمشاركة مع الحكومة المصرية. وبعد أن استتب الأمر للادارة البريطانية قامت بطرد المصريين وانفردت بحكم السودان فعلياً. واتبع الانكليز سياسة «فرق تسد» (Divide and Rule) فأدخلوا نظام الحكم غير المباشر (Indirect Rule)، الذي اعتمد على تشجيع ودعم الزعامات الطائفية والقبلية، وعلى اذكاء التنافس بينها لتشتيتها. وقد تطورت هذه السياسة لنظام الادارة الاهلية (Native Administration). أما في الجنوب فقد اتبع الانكليز ما عرف «بالسياسة الجنوبية» (Southern Policy)، وكان الهدف منها فصل الجنوب ادارياً، وعزله سياسياً من التيارات الوطنية التي بدأت تظهر في الشمال. ويقول المؤرخ البريطاني هولت (P.M. Holt) «ان السياسة الجنوبية للإدارة البريطانية عملت على فصل الجنوب تدريجياً، وعلى زرع بذور الخصوصية ـ القبلية (Particularism) فيه. وكما في الشمال فقد كان الغرض الاساسي هو وقف وعرقلة أي تحرك نحو التجانس والتماسك الوطني (Homogeniety)»[١٦].

ومع ان بريطانيا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، ولأسباب تتصل بضعف وضعها الامبريالي، اتجهت الى تعديل سياستها الاولى والعمل على تشجيع الاتجاه لدمج الجنوب والشمال في دولة واحدة، إلا انه أصبح من الصعوبة أو الاستحالة ازالة الآثار المدمرة لسياستها الاولى. وفي عشية الاستقلال بدأت بوادر الفتنة تظهر بتمرد بعض القوات الجنوبية في عام ١٩٥٥. وكان التمرد نذير خطر لما سيؤول اليه حال السودان المستقل. واتسمت الفترة الاولى للاستقلال بازدياد حدة الصراع الطائفي والخلافات السياسية بين الاحزاب التقليدية[١٧].

وقد فشل النظام البرلماني ـ الليبرالي على نمط ويستمنستر (Westminister-type) في تحقيق الاستقرار السياسي، وفي حل مشاكل البلاد الجذرية. وسيطرت الطائفية وقواها القبلية وعناصرها البرجوازية على الساحة السياسية، وجعلت منها مسرحاً لصراعاتها الحزبية الضيقة. ولعل اكبر فشل لقيادات الاحزاب التقليدية هو تقاعسها في حل مشكلة الجنوب. فقد كان موقفها تجاه هذه

---

(١٦) P.M. Holt and P.W.Daly, *The History of the Sudan: From the Coming of Islam to the Present Day* (London: Praeger, 1967), p. 139.

(١٧) كانت الأحزاب الرئيسية في ذلك الوقت هي الحزب الوطني الاتحادي الذي كان يؤيد فكرة الاتحاد مع مصر ولكنه تخلى عنها في عشية الاستقلال، وحزب الأمة، الواجهة السياسية لطائفة الأنصار (اتباع المهدي) الذي رفع شعار «السودان للسودانيين» تخوفاً من التغلغل المصري، وحزب الشعب الديمقراطي، الممثل السياسي لطائفة الختمية المتعاطفة مع مصر، والذي انفصل عن الحزب الوطني الاتحادي واستمر في ولائه لشعار «وحدة وادي النيل».

القضية الهامة متسماً اما بالتجاهل لمطالب الجنوبيين، او بالاغداق في الوعود الكاذبة. وكان يمكن أن يشكل مطلب الجنوبيين بوضع خاص للجنوب ارضية مشتركة لاتفاق يرضي أغلب الاطراف المعنية. ولكن القيادات السياسية في الشمال والجنوب لم تتمكن من تخطي النظرة الضيقة لمصالحها الطائفية والقبلية والشخصية لتتعامل بجدية مع المحتوى الحقيقي والقومي لقضية الجنوب.

لم يكن غريباً ان يتدخل الجيش تحت قيادة الجنرال ابراهيم عبود في تشرين الثاني / نوفمبر عام ١٩٥٨ لينهي تجربة الحكم البرلماني ـ الليبرالي. وقد استمد الحكم العسكري سلطته وتسلطه من داخل الجيش نفسه، ومن تواطؤ بعض القوى التقليدية معه، وحاول أن يضفي بعض الشرعية على حكمه بانشاء اطار برلماني في شكل مجلس مركزي. ولكن الحكم العسكري اعتمد أساساً على سياسة القهر وخصوصاً في جنوب السودان حيث حاول أن يحل مشكلة الجنوب عسكرياً، عن طريق القمع المسلح، وسياسياً بفرض برنامج الأسلمة والتعريب على سكان الجنوب. فأدخل العربية كلغة أساسية في المدارس، وطرد المبشرين المسيحيين بحجة مساندتهم للمتمردين وتعويقهم لوحدة البلاد. وكانت محصلة كل تلك السياسات تفاقم المشكلة وتحول الجنوب الى مسرح لحرب أهلية دامية، مما حوّل مشكلة الجنوب الى المستنقع الذي غرق فيه النظام العسكري. فقد انعكست الاوضاع في الجنوب على صراعات الحكومة العسكرية والمعارضة المدنية في الشمال، فاندلعت في تشرين الاول/ اكتوبر عام ١٩٦٤ ثورة شعبيه لعلها الفريدة من نوعها في العالم الثالث في اثبات شرعية الشارع في وجه العسكريتاريا. وقد وصف الباحث الافريقي على مازروي (Ali Mazrui) الوضع الذي فجرته ثورة تشرين الاول/ اكتوبر بأنه «انتصار للراي العام في شمال السودان، ومؤشر لدرجة من الاجماع القومي الواعي يمكن اعتباره دليل امكانية واعدة للممارسة الديمقراطية في السودان. فمن النادر في أي بلد ان يتنازل حكم عسكري تحت موجة الضغط الشعبي وان تعبر الارادة الشعبية عن نقمتها غير عابئة بالقمع المتوقع من السلطة العسكرية الحاكمة»[١٨].

وقد حاولت حكومة ثورة تشرين الاول/ اكتوبر أن تجد حلاً سلمياً لمشكلة الجنوب فعقدت مؤتمر «المائدة المستديرة» في الخرطوم في آذار / مارس عام ١٩٦٥، وشاركت فيه كل الاحزاب السياسية، شمالية وجنوبية[١٩]. ولكن مؤتمر المائدة المستديرة لم يتمكن من الوصول الى اتفاق، وسرعان ما تعرضت الحكومة نفسها لتحديات من قبل الاحزاب التقليدية التي نجحت اخيراً في اسقاطها والوصول الى السلطة. وهكذا دخل السودان مرة اخرى في دوامة المزايدات السياسية، واجهضت الآمال والتطلعات التي بشرت بها ثورة تشرين الاول/ اكتوبر الشعبية. وزادت حدة مشكلة الجنوب تحت حكم الاحزاب التقليدية، بينما انشغلت القوى السياسية في صراعاتها القديمة من أجل السلطة. وفي ايار/ مايو عام ١٩٦٩ تدخّل الجيش للمرة الثانية في تاريخ السودان المستقل، فقامت حركة الانقلاب بقيادة جعفر محمد نميري لتضع حداً لصراعات الاحزاب السياسية، ولتعلن نهاية النظام البرلماني وحكم القوى الطائفية.

بدأ النظام الجديد بتحالف مع بعض قوى اليسار والقوميين العرب والمستقلين، ورفع

---

(١٨) Ali A. Mazrui, *The Multiple Marginality of the Sudan* (London): [n.Pb.], [n.d.]), p. 175.

(١٩) Mohamed Omer Beshir, *The* :لدراسة وافية عن مشكلة الجنوب ومؤتمر المائدة المستديرة، انظر *Southern Problem: From Conflict to Peace* (London, 1975).

شعارات اشتراكية ـ راديكالية مستقاة من النمط الناصري. ومع ان تشكيلة السلطة، بجهازيها العسكري والمدني، جمعت في داخلها عدة اتجاهات سياسية ومنابت ايديولوجية، إلا انها لم تجسد في حد ذاتها ثقلاً شعبياً توفر فيه للنظام قاعدة شعبية منظمة. فالشيوعيون، الذين شاركوا في السلطة، لم يكونوا هم القيادة الفعلية للحزب الشيوعي السوداني الذي وقف متحفظاً ومتشككاً أولاً، ثم معارضاً بعنف لنظام النميري، والناصريون والمستقلون شاركوا بصفتهم الشخصية لا التنظيمية، والبعض منهم يمكن اعتباره عناصر محسوبة على الناصرية والاشتراكية.

في البداية استند النظام في اضفاء الشرعية على سلطته بتبني ايديولوجية ثورية وحاول أن يجعل من «مايو الثورة» الوريث الشرعي لثورة «اكتوبر» عام (١٩٦٤). وقد تأثرت ايديولوجية النظام بشعارات ثورة ٢٣ تموز/ يوليو في مصر وقلدت تجربتها الى حد كبير. وبسبب هذه الثورية والراديكالية أصبح الصدام مع القوى التقليدية محتوماً. وفي عام ١٩٧٠ حدثت المواجهة المسلحة بين النظام والقوى اليمينية المتمثلة في طائفة الانصار، وكان نتيجة الصدام في الجزيرة أن قتل الامام الهادي المهدي زعيم الانصار.

بعد أن وجه النميري ضربته للانصار وحلفائهم من الاخوان المسلمين انقلب على معارضيه من قيادات اليسار وبدأت حملات مكثفة لمطاردة الشيوعيين والزج بهم في المعتقلات. وفي تموز/ يوليو عام ١٩٧١ قامت محاولة من بعض الضباط الشيوعيين والديمقراطيين للاستيلاء على السلطة. ولكنها اخمدت بعد أيام قليلة وعاد النميري الى السلطة ليتم تصفية حساباته مع الشيوعيين بطريقة دموية. فاعدم الضباط الشيوعيين وعبد الخالق محجوب السكرتير العام للحزب وآخرين من قيادته. عقب الصدامات الدامية والمتتالية مع اليمين واليسار على السواء، بادر النميري الى بناء اجهزة جديدة لتأسيس اركان حكمه، وأجرى استفتاء في تشرين الاول/ اكتوبر عام ١٩٧١ توصل به الى رئاسة الجمهورية، كما قام بحل مجلس القيادة محتكراً بذلك السلطة السياسية في البلاد. وفي أذار/ مارس عام ١٩٧٢ توصلت حكومة النميري الى اتفاق في أديس أبابا مع قادة حركة تحرير جنوب السودان، وضع نهاية للحرب الاهلية في الجنوب. واستمر النظام في العمل على تركيز دعائم حكمه فكوّن في اوائل عام ١٩٧٣ تنظيماً سياسياً هو الاتحاد الاشتراكي السوداني، الذي نقلت قواعده الاساسية وتنظيماته نقلاً حرفياً من الاتحاد الاشتراكي العربي بمصر. وصاحب هذه التحركات التنظيمية والسياسية تحول تدريجي من الايديولوجية الثورية الى سياسات وممارسات ذات صيغة محافظة ـ يمينية في الشؤون الاقتصادية والخارجية. فبدأ النظام يتراجع بانتظام عن قرارات التأميم ويتوجه لتطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي بهدف استقطاب الاستثمارات العربية والغربية. أما في علاقاته الخارجية فقد كان التحول صارخاً حيث قام النظام باستدارة كاملة في اتجاه معاكس لسياسته الموالية للكتلة الشرقية، فربط نفسه بمحور القاهرة ـ الرياض، وبالتالي بالاستراتيجيات الامريكية والغربية في الوطن العربي وافريقيا[٢٠].

---

(٢٠) لتفاصيل اوفى عن سياسة السودان الخارجية في هذه الفترة، انظر:

Mohammed Beshir Hamid, «The'Finlandisation' of Sudan's Foreign Policy: Sudanese-Egyptian Relations since the Camp David Accords,» *Journal of Arab Studies*, vol. 2, no. 4 (Spring 1983).

بعد القطيعة مع اليسار كانت أهم المنعطفات التي مر بها نظام النميري هي: اتفاقية أديس ابابا، والمصالحة الوطنية مع القوى اليمينية، وتطبيق الشريعة الاسلامية كأساس للحكم في السودان. فعلى مدار خمسة عشر عاماً لهث النظام جرياً في جميع الاتجاهات الايديولوجية بحثاً عن الهوية والمنهجية السياسية التي تدعم سلطته وتضمن له البقاء في الحكم.

ثالثاً: الحكم الاقليمي وقضية الاندماج الوطني

إن اتفاقية اديس ابابا، التي اوجدت حلاً سلمياً لأكثر مشاكل السودان تعقيداً وتأزماً، تعد انجازاً كبيراً لحكومة النميري. فقد اعطت جنوب السودان حكماً اقليمياً ذاتياً في اطار وحدة الدولة السودانية، وتشكلت بموجبها حكومة اقليمية في الجنوب لها اجهزتها التنفيذية (المجلس التنفيذي العالي) والتشريعية (مجلس الشعب الاقليمي) وتم استيعاب قوات المقاومة الجنوبية، الأنيانيا (Anya-Nya) في الجيش النظامي السوداني.

لم تكن اتفاقية أديس ابابا بكل المعايير انجازاً هيّناً، فقد وضعت نهاية لحرب استمرت قرابة السبعة عشرة عاماً، نخرت في جسم المجتمع السوداني وانهكت امكانياته المحدودة. ويمكن اعتبار اتفاقية السلام انتصاراً شخصياً للنميري. فقد اضفت عليه مسحة من الشرعية واكسبته مصداقية في الخارج كرجل دولة وسلام[٢١]. ومما لا شك فيه أن اتفاقية اديس ابابا قد أعطت دفعة قوية لاستمرارية النميري وخلقت له قاعدة شعبية ورصيداً سياسياً في الجنوب في وقت لم تثبت فيه اقدامه بعد في شمال البلاد.

ولكن اتفاقية اديس ابابا اتسمت ببعض التناقضات التي أدت من خلال التطبيق إلى تأزم تجربة الحكم الذاتي الاقليمي في الجنوب وانحسار الارضية السياسية لنظام النميري نفسه في الجنوب والشمال في آخر الأمر. فالاتفاقية اقامت في الجنوب نظاماً للحكم يتسم بمظاهر البرلمانية أو شبه البرلمانية (Quasi-Parliamentary)، وفي حين كان نظام الحكم في الشمال مغايراً لذلك في تكوينه وأسلوبه.

وقد ظهر ذلك جلياً بعد انتهاج البلاد لدستور الجمهورية الرئاسية وبدأ التناقض يتضح بين التركيبة البرلمانية للحكم الاقليمي في الجنوب وبين الجمهورية الرئاسية للقطر ككل[٢٢]. ومما زاد في

---

(٢١) وصفت صحيفة **التايمز النيجيرية** اتفاقية السلام بأنها «انجاز مدهش لأنه من النادر في مثل هذه الأيام ان يتم التوصل الى حل سلمي بالتفاوض مع حركة انفصالية». انظر: *The Nigerian Times* (Lagos), 7/3/1972.

ـ وقالت **النيويورك تايمز** في افتتاحية «لو كتب النجاح لتجربة السودان الجديدة في الوحدة من خلال التباين فستكون سابقة قد تستفيد منها اقطار اخرى تعاني من مشكلات عرقية ودينية مشابهة». *The New York Times*, (30 February 1972).

ـ من الملاحظ ايضاً ان بعض الصحف العربية هاجمت الاتفاقية واتهمت النميري بأنه ضحى بعروبة السودان وانعزل عن الأمة العربية كشرط طرحه الاستعمار العالمي لانهاء الصراع في الجنوب.

(٢٢) نصت اتفاقية ادريس ابابا أن يقوم مجلس الشعب الاقليمي بترشيح رئيس المجلس التنفيذي العالي ويقوم رئيس الجمهورية بتعيين الشخص المرشح. كما أعطت الاتفاقية مجلس الشعب الاقليمي صلاحية ان يطلب من رئيس الجمهورية اقالة رئيس المجلس التنفيذي بأغلبية ثلاثة ارباع الأصوات، وعلى رئيس الجمهورية الاستجابة لمثل هذا الطلب.

هذا التناقض ان الدستور نص على أن الاتحاد الاشتراكي هو التنظيم السياسي الوحيد في البلاد مما تعارض تماماً مع الافتراضية الأساسية بتعددية الاحزاب في اي نظام برلماني. وقد أدى تداخل توجهات وتوجيهات الاتحاد الاشتراكي من جهة، وسياسات وسلطات المؤسسات الاقليمية من جهة أخرى، الى خلق مناخ من عدم الاستقرار وتدني الفعالية وتصاعد التخبط في مسار التجربة في الجنوب. ومما شجع على اطراد وتوسع نطاق التدخل المركزي أن السياسة في الجنوب دخلت في متاهات داخلية نتيجة للصراعات القبلية والطموحات الشخصية للقيادات السياسية في الجنوب. وكانت هناك عوامل أخرى شاركت في تعقيد وتقويض تجربة الممارسة السياسية ومن ذلك فشل المشاريع الاقتصادية، وتفشي الفساد والمحسوبية في الاقليم الجنوبي. وقد علق الجنوبيون آمالاً عريضة على عودة السلام واعتقدوا أنه سيجلب لهم الرخاء والتقدم، إلا أن شح الموارد الاقتصادية للبلاد والتخبط الاداري والسياسي والاقتصادي ابقى الجنوب على حاله، يعيش دوامة الفقر والتخلف. ولم تزد الممارسات المركزية والاقليمية الأمر الا تعقيداً.

وعلى الرغم من ذلك اختار النميري أن يجعل من تجربة الحكم الاقليمي في الجنوب مثالاً يحتذى به في تقسيم شمال السودان الى خمسة اقاليم لكل منها حكومته الاقليمية ومجلسه التمثيلي. وكان التبرير لهذه الخطوة أن اللامركزية تؤدي الى توسيع رقعة المشاركة الشعبية وإلى ربط اكثر للجماهير بمشاكلها وتطلعاتها المحلية والقومية. ولعل اكثر الفرضيات تفاؤلاً بالنسبة لبعض مؤيدي اللامركزية هي أن المشاركة الشعبية على المستويين المحلي والاقليمي قد تؤدي الى تأسيس الممارسة الديمقراطية على المستوى القومي. ولكن تقسيم شمال السودان الى خمسة اقاليم لم يكن في حقيقته سوى اجراء شكلي بغير مضمون، إذ بقيت السلطة الحقيقية ممركزة في يد الرئيس النميري، ولم تصبح المؤسسات الاقليمية التي قامت سوى ادوات لبسط نفوذ النظام الرئاسي المركزي في ارجاء البلاد المترامية الاطراف.

ومن المفارقات الغريبة ان السلطة نفسها التي وجدت في «نجاح» تجربة الحكم الاقليمي في الجنوب مبرراً كافياً لتقسيم الشمال أيضاً، قامت بعد ذلك بتجزئة وتمزيق الحكم الاقليمي في الجنوب نفسه، بتقسيمه الى ثلاثة اقاليم، بحجة انه لم يصبح مقبولاً الابقاء على الجنوب موحداً في حين أن الشمال قد أصبح مقسماً. وقد ساعدت الصراعات القبلية في الجنوب في تمكين النميري من اتخاذ هذه الخطوة الخطرة. فتخوف قبائل الاستوائية الصغيرة من الهيمنة السياسية لقبيلة الدينكا النيلية (اكبر القبائل الجنوبية) جعلها تتبنى قضية التقسيم. وقد اعتبر الكثير من الجنوبيين قرار التقسيم نقضاً صارخاً من جانب السلطة المركزية لاتفاقية اديس ابابا التي نصت على أن يبقى الجنوب اقليماً موحداً. وفي تصور الغالبية من القادة الجنوبيين أن الهدف الحقيقي للتقسيم هو اضعاف موقفهم تجاه السلطة في الشمال، وبالتالي تمكين السلطة المركزية من التغول على الجنوب والتحكم فيه بخاصة بعد اكتشاف النفط في اجزاء من جنوب السودان.

تفجر الموقف في الجنوب واخذت المعارضة لنظام النميري طابع المقاومة المسلحة، وقامت حركة سمت نفسها انيانيا الثانية (Anya-Nya II) كامتداد لحركة الانيانيا الاولى التي قادت الحرب الاهلية في فترة ما قبل اتفاقية اديس ابابا. واتسعت دائرة المقاومة في الجنوب فتكونت الحركة الشعبية لتحرير السودان (Sudan People's Liberation Movement)، كتنظيم سياسي له جناح عسكري هو جيش التحرير الشعبي السوداني. ومن الملفت للنظر أن هذه الحركة لم ترفع شعار الانفصال كما رفعته حركة الانيانيا في الماضي، بل نادت باسقاط النظام القائم واقامة حكم

علماني بديل. وتبنت قيادتها السياسية اتجاها يسارياً ينادي بالاشتراكية كمنهج للحياة والحكم. ولا شك في أن لهذا دلالات قد يكون لها بالغ الاثر في تطور الحياة السياسية في الجنوب وفي علاقته المستقبلية مع الاتجاهات الايديولوجية في الشمال[٢٣].

إن الاوضاع الراهنة في الجنوب قد أثارت العديد من المسائل التي لا يمكن التكهن بنتائجها. ويمكننا القول بأنه، اذا استبعدنا احتمال سعي الجنوب للانفصال، فإن تدهور الموقف الأمني وتصاعد المقاومة المسلحة قد يشكلان عاملاً حاسماً ليس في زوال ما تبقى للنميري من قاعدة سياسية في الجنوب فقط، بل في التعجيل بنهاية النظام القائم نفسه. ولعله من المفارقات الكثيرة التي يحفل بها الواقع التاريخي والسياسي للسودان أن القيادات السياسية التي تمكنت من تخطي حواجز التفرقة والخلافات العرقية والدينية وتوصلت لإحلال السلام في الجنوب، قد تسببت الآن في اثارة الفتنة الدينية والصراع الدموي، وقد تصبح أيضاً من ضحاياه[٢٤].

رابعاً: المصالحة الوطنية والمشاركة المفقودة

بحلول السبعينات تغير الكثير من ملامح المناخ السياسي في السودان. يقول أحمد الامين البشير: «ان السياسة في السودان بعد حوادث الجزيرة «ابا» الدامية وانقلاب تموز/ يوليو الشيوعي وما تبعه من محاكمات وإعدامات، قد فقدت عفويتها وتعايشها السلمي القائم على الحوار والتحالف. ودخلت مرحلة تميزت بالعنف الرسمي والصدام والمؤامرات والقمع والتصفية الجسدية»[٢٥].

إن التغيير الذي قام به النميري في سياساته الاقتصادية والخارجية وتراجعه عن ايديولوجيته الثورية، لم يحدث أي تقارب ملحوظ بينه وبين القوى السياسية التقليدية، بل لقد تصاعدت حدة العداء المتبادل بين النظام في السودان وقيادات الاحزاب السياسية التي كونت في المنفى جبهة وطنية لاسقاط نظام النميري. وضمت «الجبهة الوطنية»، التي اتخذت من لندن مقراً لها، والحزب الوطني الاتحادي بقيادة حسين الشريف الهندي، وحزب الأمة بقيادة الصادق المهدي، والاخوان المسلمين بقيادة حسن الترابي.

وقد حاولت المعارضة في المنفى أن تحول دون اكتساب نظام النميري لشرعية أو لارضية سياسية جديدة، وقامت بمحاولات عديدة لاسقاطه كادت أن تنجح في الاطاحة به في ايلول/ سبتمبر عام ١٩٧٣ وايلول/ سبتمبر عام ١٩٧٥ وتموز/ يوليو عام ١٩٧٦. ويقول بيتر بيكتولد (Peter Bechtold) انه بالمقارنة مع الحكومات السودانية المتعاقبة منذ الاستقلال فقد «ضرب حكم نميري الرقم القياسي من حيث طول بقائه، وكذلك في كثرة المحاولات الانقلابية للاطاحة به - مع كل ما في هذا الوضع

---

(٢٣) Manifesto: Sudan People's Liberation Movement, 3/7/1984. ما تزال المعلومات غير متوافرة حول الفكر السياسي والايديولوجي لهذه الحركة، وليس في استطاعتنا التكهن في الوقت الراهن، عما إذا كان الشعار اليساري الذي ترفعه هو تكتيك سياسي أم انه يمثل ايديولوجية ثورية تستطيع ان تتفاعل فكرياً وسياسياً مع القوى اليسارية في الشمال، والتي وُلدت هذه الحركة بمعزل عنها، بخاصة فيما يتعلق بنهج المقاومة المسلحة.

(٢٤) لمزيد من التفاصيل عن اتفاقية اديس ابابا ومشاكل الوحدة الوطنية، انظر:

Mohammed Beshir Hamid, «Devolution and the Problems of National Integration in the Sudan,» *Ethnic Studies Report* (International Centre for Ethnic Studies, Kandy, Sri Lanka), vol. II, no. 2 (July 1984).

(٢٥) أحمد الأمين البشير، «السياسة والدين في السودان،» **الوطن** (الكويت)، ٢٤/٦/١٩٨٤.

من مفارقة»[٢٦]. وقد اعتمدت «الجبهة الوطنية» في محاولاتها لاسقاط النظام على مساندة كل من ليبيا واثيوبيا اللتين كان لكل منهما أسبابه الخاصة والمختلفة للتخلص من حكم النميري.

ولكل هذه العداوة المستحكمة بين نظام ايار/مايو و«الجبهة الوطنية» كان اعلان المصالحة بين النظام وبعض قادة جبهة المعارضة مفاجأة للرأي العام السوداني. فقد تم اعلان المصالحة بعد لقاء بين النميري والصادق المهدي، وقد كان لكل من الطرفين أسباباً دفعته للانتقال من موقع المواجهة الى موقع المصالحة. فبعد احداث تموز/يوليو عام ١٩٧٦ الدامية وضح لنظام النميري ان المواجهات المستمرة قد انهكته داخلياً وازّمت علاقاته مع بعض جيرانه كاثيوبيا وليبيا. كما عرقل التوتر الدائم مشاريع التنمية الاقتصادية التي تتطلب حداً أدنى من الاستقرار السياسي لجذب الاستثمارات العربية والاجنبية، في وقت كان يطمع فيه السودان أن يصبح «سلة الغذاء» (Bread-basket) لدول الشرق الأوسط. وكان واضحاً أيضاً «ان المصالحة مع قادة الجبهة الوطنية ستقلل من شعور النظام بعدم الأمان وتضفي على سلطته نوعاً من الشرعية»[٢٧].

ومن جهة أخرى، فقد استخلص بعض قادة «الجبهة الوطنية» دروساً من فشل محاولاتهم العديدة في اسقاط النظام. فقد وضح فعلياً أنه ليس من السهل الاطاحة بالنميري ما دام يتمتع بولاء الغالبية من ضباط الجيش السوداني وبمساندة مصر، بل ان تزايد المعارضة المسلحة للنميري قد دفعته بصورة اكبر الى توثيق علاقاته مع النظام المصري ليحتمي بمظلة مصر الأمنية، مما هيأ لمصر نفوذاً ووجوداً عظيماً في السودان أصبح غير مقبول لقيادات المعارضة، وخصوصاً قادة الانصار. ومن ناحية شخصية وأسرية، وجد الصادق المهدي نفسه بعد مقتل عمه الامام الهادي المهدي مسؤولاً عن المحافظة على ما تبقى من مصالح عائلة المهدي التي تعرض افرادها للتشرد وممتلكاتها للمصادرة[٢٨].

لكل هذه الأسباب، توصل المهدي لقناعة بأن هنالك حداً لاستعمال العنف في حل الخلافات السياسية، وبأنه يمكن احداث التغييرات التي ينادي بها من خلال العمل داخل مؤسسات النظام القائم.

رجع الصادق من المنفى ليشارك في السلطة، وانضم اليه الاخوان المسلمون بقيادة حسن الترابي. أما الشريف الهندي ـ الشريك الآخر في قيادة «الجبهة الوطنية» ـ فقد رفض الانضمام لمسيرة المصالحة ما لم يبادر النميري أولاً بإحداث التغييرات المطلوبة في سياسات النظام ومؤسساته.

ومنذ البداية ظهرت بوادر الخلاف بين الصفوة الحاكمة في الاتحاد الاشتراكي، وبين ممثلي المعارضة السابقة، وتطور الخلاف الى القطيعة بين «القدامى» في مساندة النظام، وبين «القادمين» من المنفى ليشاركوا في السلطة والنفوذ. وتعثر على أثر ذلك مسار المصالحة وخرج المهدي من الاتحاد الاشتراكي ليجد نفسه في وضع لا يستطيع فيه معارضة النظام جهاراً، ولا يقدر على التعاون الخفي معه. فاكتفى بتوجيه النقد الملطف لسياسة النظام في الصحافة الاجنبية. أما

---

(٢٦) Peter K. Bechtold, *Politics in the Sudan* (New York, 1976), p. 278.

(٢٧) Mohammed Beshir Hamid, *The Politics of National Reconciliation in the Sudan* (Washington, D.C.: Center for Contemporary Arab Studies, Georgetown University, 1984), p. 6

(٢٨) المصدر نفسه.

الاخوان المسلمون فقد انتهزوا فرصة وجودهم داخل مؤسسات النظام، وعملوا على تركيز دعائم تنظيمهم السياسي وتوسيع مجالات نفوذهم تدريجياً دون ضوضاء تثير عليهم نقمة النميري أو المتربصين بهم من اعدائهم في الاتحاد الاشتراكي.

وهكذا لم يبق في المعارضة داخل «الجبهة الوطنية» الا جناح الهندي الذي واصل العمل ضد النظام من الخارج، وذلك حتى وفاة الهندي نفسه في كانون الثاني/ يناير عام ١٩٨٢، حيث دب الخلاف بين افرادها وتشتتت وقلت فعاليتها، وقد استمر الشيوعيون وبعض فصائل المعارضة الصغيرة عددياً كالبعثيين في معارضتهم لحكم النميري وتعرضوا باستمرار للمطاردة والاعتقال من قبل أجهزة الأمن.

وعند التمحيص الدقيق لأسباب فشل المصالحة الوطنية ـ بخاصة بين النميري والمهدي ـ يبدو أنه، ومنذ البداية، كان هنالك ثمة تصور مغاير لمفهومها ومضمونها من قبل الاطراف المعنية. فبالنسبة للنميري، كانت المصالحة تعني ضم عناصر المعارضة لمؤسسات حكمه من غير أن يتطلب ذلك منه اجراء تغييرات جذرية في هيكل الحكم أو سياساته. أما بالنسبة للمهدي فقد تصور أن المصالحة تعني الحوار المفتوح داخل التنظيمات السياسية والمشاركة في اتخاذ القرار داخل جهاز الحكم. ويبدو أنه لم يكتشف الا بعد فوات الاوان أن اتخاذ القرار لا تمارسه مؤسسات الدولة، وانما يحتكره الرئيس النميري.

ومن أسباب فشل المصالحة أيضاً، أنها لم تكن مصالحة شاملة لتضم اطرافاً أخرى من المعارضة كجناح الهندي والشيوعيين. فجاءت مبتورة مما شتت صفوف القوى المصالحة واضعف من مقدرتها في حمل النظام على الالتزام بصيغة محددة وواضحة للمحتوى السياسي للمصالحة الوطنية. أضف الى ذلك، الخلاف بين المهدي والهندي، وبين الهندي والترابي، وبين المهدي والترابي حول اسلوب المصالحة، وكذلك الخلاف بين كل اقطاب المعارضة من جهة، وبين النميري من جهة أخرى حول مفهوم ومضمون المصالحة. كما أدت شكوك وتخوفات القيادة السياسية في الاتحاد الاشتراكي من نيات وأهداف قادة المعارضة لوضع العراقيل امام تجربة المصالحة والعمل على افشالها، بدعوى أنها تهدد سلامة النظام. لهذا دخل التنظيم السياسي وممثلو المعارضة الذين انضموا له في صراعات داخلية، وهامشية في أغلبها، جعلت من مسار المصالحة جزءاً من لعبة الموازنة لصراعات المجموعات المتنافسة والتي اتقن النميري ممارستها ليستمر في التربع على القمة.

وقد كانت محصلة تجربة المصالحة بالفعل في مصلحة النميري، فقد استطاع تفتيت وحدة المعارضة بتحييد الانصار واستقطاب الاخوان، وبالتالي عزل جناح الهندي عن حليفيه السابقين في «الجبهة الوطنية». ويمكن القول إنه لولا المصالحة الوطنية والتي كان من نتائجها غياب الانصار والاخوان المسلمين من صفوف المعارضة، لوجد نظام النميري صعوبة بالغة ـ ان لم تكن استحالة ـ في تخطي الازمات الاقتصادية والسياسية الطاحنة والمتتالية التي عصرت البلاد منذ عام ١٩٧٨. والأهم من ذلك ـ وإن كان أقل ظهوراً للعيان ـ ان المصالحة الوطنية اضفت على نظام النميري قدراً من الشرعية لم يكن متوافراً له في الماضي عندما عارضته قيادات تمثل الشرائح الرئيسية في ساحة العمل السياسي. لقد وفرت المصالحة للرئيس النميري نوعاً من حرية التحرك السياسي مكّنه من تدعيم قاعدته في الجيش وفي الاتحاد الاشتراكي، ومن التخلص من بعض المنافسين أو العناصر التي يشك في ولائها، أو يخشى طموحها، في كل من المؤسستين.

ولكن اذا لعبت المصالحة الوطنية دوراً في تمكين نظام النميري من الاستمرارية في السلطة، فهذا لا يعني بالضرورة أنها وفرت له الاستقرارية في الحكم. ويمكننا القول إن احد اهم عوامل عدم الاستقرار السياسي في البلاد هو اسلوب حكم الفرد الذي اتبعه النميري. فغياب الضوابط الدستورية والسياسية التي يمكن ان تحد من سلطاته الواسعة قد ساهم في جعل قراراته عشوائية، يصعب التكهن بمسبباتها واهدافها.

فعملية اتخاذ القرار السياسي اكتنفها الغموض والشائعات، وكل هذا ادى الى الفشل الذريع والتخبط في معالجة الزخم الهائل والمتضخم من المشاكل الاقتصادية والسياسية التي تعاني منها البلاد. فإن كانت المصالحة الوطنية قد يسرت الفرصة للنميري ليمارس حكماً مطلقاً في المدى القصير، فإن السلطة المطلقة بطبيعة تكوينها تحمل أيضاً عوامل فنائها[٢٩].

يمكننا القول إن جماعة الاخوان المسلمين هي المستفيد الثاني من المصالحة الوطنية، فقد احتل قادتها مناصب عليا في أجهزة النظام المختلفة، وبدا ظاهرياً أنهم قطعوا شوطاً كبيراً في تنفيذ استراتيجيتهم بإعلان النميري تطبيق الشريعة الاسلامية. ولكن نجاحات الاخوان المسلمين مع ضخامتها فهي ـ بطبيعة النظام نفسه ـ محفوفة بالمخاطر السياسية. فقد يدفعون ثمناً غالياً لتعاونهم اذا سقط النظام أو إذا قرر النميري، لسبب أو لآخر، أن يجعل منهم كبش فداء كما فعل مع العديد من حلفائه السابقين. ثم ان مسألة التعاون مع نظام النميري أو عدمه قد كانت سبباً في انقسام قيادة الاخوان، وهو انشقاق شبيه بالذي حدث ـ حول المسألة نفسها ـ داخل الحزب الشيوعي السوداني في مطلع حكم النميري، وليس من المستبعد ان يكون له النتائج نفسها.

أما محصلة تجربة المصالحة بالنسبة لطائفة الانصار فقد كانت سلبية. فالموقف المتأرجح بين التأييد والمعارضة الذي اتخذه الصادق المهدي افقده مصداقيته السياسية حتى وسط مجموعات من انصاره. وانتهى الأمر بالمهدي الى المعتقل عندما قرر في النهاية أن يجاهر بمعارضته لسياسات النظام، بخاصة الصيغة التي جرى بها تطبيق الشريعة الاسلامية في السودان.

إن كل الدلائل تشير الى ان نظام النميري قد استمد استمراريته من غياب البديل الواضح لحكمه. فاستمراريته إذن تقوم على أسس سلبية لا ايجابية. وبالنظر الى الوضع المتردي في السودان سياسياً واقتصادياً وامنياً، فإن ايجاد البديل قد أصبح اكثر القضايا الحاحاً لقطاعات مختلفة في المجتمع السوداني.

خامساً: الشرعية والشريعة

عندما أعلن الرئيس النميري، في ايلول/ سبتمبر عام ١٩٨٣، تطبيق الشريعة الاسلامية، كان لقراره دوي لا يزال صداه يتردد داخل وخارج السودان وقد شكل القرار، ولا زال يشكل، منعطفاً خطيراً في تاريخ السودان المعاصر لما قد يصاحبه من تغيرات جذرية في الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي للمجتمع السوداني في الشمال، وما قد ترتب عليه من تصعيد الوضع

---

(٢٩) قد يكون شاه ايران قد وصل ـ ربما من غير أن يقصد ـ إلى القناعة نفسها عندما قال في عام ١٩٧٦: «ان المعارضة الحقيقية لي تكمن في ذاتي» «My Real Opposition is Myself.» *Le Monde* (Paris), 1/11/1976.

المتفجر في الجنوب. فكان تعطيل العمل بالدستور واعلان الاحكام العرفية وانشاء محاكم «العدالة الناجزة» بمثابة اعلان الحرب على أي مجموعات أو افراد يعارضون، لسبب أو لآخر، قوانين الشريعة[٣٠]. وكما ذكر كاتب سوداني، فقرار تطبيق الشريعة «لم يكن قراراً قابلاً للقسمة على ممكن ومستحيل. فهو انقلاب ـ مع التنفيذ ـ لكيان مجتمع استمد شخصيته من تناقضاته، وحضارته من تبياناته، وقيمه من كشكول واسع لعاداته وتقاليده وخصائصه»[٣١].

وقد تعددت وتضاربت التفسيرات للدوافع الحقيقية وراء اتخاذ هذا القرار الخطير. فبعض المعلقين اعتبر أن القرار قد بني على استراتيجية محسوبة سياسياً ومخططة اقتصادياً، وبعضهم رأى فيه تأكيداً للعشوائية وعدم التروي وانعدام الرؤية وكل مظاهر التخبط التي اتسم بها نهج واسلوب اتخاذ القرارات السياسية في ظل النظام القائم، والبعض الآخر عزاه الى تزايد النزعة الدينية في نفسية النميري، والتي قد تكون قد جاوزت «دائرة التفاعل الشخصي» لتحمله على اشراك الشعب كله في تجربته الروحية الخاصة. فالصحافة الاجنبية، في غالبيتها، ارجعت قرارات الشريعة الى الاوضاع الاقتصادية المنهارة للبلاد، والتي حدت بالنميري للعمل على ارضاء بلدان الخليج الغنية، وبالذات العربية السعودية، لتقوم بزيادة دعمها المالي للسودان. هذا التفسير يرتكز على افتراضية ان هذه البلدان لها مصلحة حقيقية في قيام نظام الشريعة الاسلامية في السودان، وهي افتراضية يصعب الحكم بصحتها لأسباب عديدة، منها ان احتمالات زعزعة النظام الحاكم نتيجة لتطبيق الشريعة لم تكن في مصلحة حلفائه العرب. كما أن هذه البلدان ترصد وتراقب بنوع من الحذر والتخوف احياناً تزايد حركات التطرف الديني في الوطن العربي، والتي قد يشجعها اندفاع السودان في تطبيقه للشريعة الاسلامية بطريقة تضع حلفاءه العرب في موقف الاحراج.

وهنالك من ذهب الى القول بأن تطبيق الشريعة تم بإيعاز او ضغط من جماعات الاخوان المسلمين، التي لم يبق للرئيس النميري غيرها، بعد أن فقد قواعده الشعبية الواحدة تلو الأخرى. ولا شك ان الاخوان قد نظموا استراتيجيتهم السياسية بطريقة مكنتهم من الوصول قرب مواقع السلطة والنفوذ، وقد كان إعلان الشريعة فرصة لا تعوض بالنسبة لهم لتطبيق عقائديتهم الدينية، وتصفية حساباتهم مع منافسيهم السياسيين. وقد فسرت المعارضة في المنفى قرارات تطبيق الشريعة الاسلامية على انها محاولة يائسة من جانب الرئيس النميري لاجراء «عملية تجميل» لنظامه المتداعي، ولصرف الانظار عن الوضع المتردي للبلاد[٣٢].

ومهما تكن الدوافع الحقيقية وراء اعلان قوانين الشريعة الاسلامية، فإن مرحلة تطبيقها قد صاحبها، وما زال يصاحبها، تصاعد مستمر في المقاومة المسلحة في جنوب السودان، وتوتر في الموقف السياسي في شماله. وقد تكون القناعة التي وصل اليها الكثير من المثقفين السودانيين هي

---

(٣٠) لعله من المفارقات أن مرحلة تطبيق الشريعة الاسلامية بدأت في ايلول/سبتمبر عام ١٩٨٣ باعتقال الصادق المهدي (الذي نادى منذ الستينات بانتهاج الدستور الاسلامي) لمعارضته العمل بتطبيق حدود الشريعة قبل تحقيق العدالة الاجتماعية، ووصلت في كانون الثاني/يناير عام ١٩٨٥، لاعدام محمود محمد طه، زعيم جماعة الجمهوريين الاسلاميين بتهمة الالحاد والكفر لمطالبته بالغاء قوانين ايلول/سبتمبر عام ١٩٨٣ باعتبارها مخالفة للشريعة.

(٣١) بابكر حسن بكي «السودان... العاصفة والجذور،» **السياسة** (الكويت)، ٣٠/٥/١٩٨٤.

(٣٢) انظر: **الدستور** (لندن) (١١ تموز/يوليو ١٩٨٣).

ان النظام الحاكم في السودان اتخذ من الدين وسيلة لتبرير استمراريته وشرعيته، ومن قوانين الشريعة سلاحاً يشهره في وجه معارضيه السياسيين من جميع الاتجاهات والمنابت. ومن الواضح ان الحديث عن تطبيق الحكم الاسلامي لم يتعد اشكال الشريعة الحدودية الى الحديث عن المعاني الكبرى في الاسلام من الحرية والمساواة والكفاية والعدل. ويرى الكثيرون ان الحكم في السودان اصبح اسلامياً في مظهره، بينما استمر سلطوياً في ممارساته، فهو الآن يقوم على أساس الشريعة الاسلامية ولكنه لا يلتزم بأهمّ اركانها من توفير للعدالة الاجتماعية واقامة لنظام الشورى.

والديمقراطية بمفهومها الحديث هي المصطلح المقابل لفكرة الشورى في التراث العربي الاسلامي. ويجب التمييز بين مبدأ الشورى كما جاء به الاسلام وأقره، وبين الاستبداد الذي تمارسه السلطة باسم الدين وان حاولت صرف النظر عن حقيقته بتطبيق بعض حدود الشريعة. ولعل ممارسة السلطة بتكريس الشريعة لاكتساب الشرعية تمثل تجسيداً واضحاً للازمة الحقيقية للعديد من دول العالم العربي والاسلامي: «إن افضل صورة لأزمة الشرعية هي العودة الكاريكاتورية للعديد من الانظمة الثورية العربية الى نوع من الشرعية الاسلامية المعلنة كموضوع استهلاك عام. وهي عودة كاريكاتورية لانها تسعى من خلال تحقيق المطابقة الشكلية بين الصورة لممارسة السلطة وبين القيم الثقافية الاسلامية الراسخة، إلى أن تخفي القطيعة المطلقة الفعلية بين اهداف هذه السلطة ومصالح الطبقة المرتبطة بها وبين اهداف الجماعة. واحسن مثال على هذه القطيعة هي ان الصبغة الاسلامية التي تعطيها لنفسها، تتعارض مع المحتويات الجديدة، الثورية والعدالية للقيم الاسلامية التي يتسلح بها التيار الاسلامي ذاته»[٣٣].

في أواخر شهر آذار/ مارس وبداية شهر نيسان/ ابريل اجتاحت مدن السودان مظاهرات شعبية هادرة تنادي بسقوط النظام النميري. وقد قاد الانتفاضة الشعبية، التجمع الوطني لانقاذ الوطن، والذي ضم العديد من النقابات المهنية (منها نقابات الاطباء والمحامين والمهندسين وموظفي المصارف واساتذة جامعة الخرطوم واتحاد طلابها)، اضافة لبعض الاحزاب السياسية (حزب الامة والحزب الاتحادي الديمقراطي والحزب الشيوعي السوداني). واعلن التجمع الوطني العصيان المدني والاضراب السياسي العام. وفي السادس من نيسان/ابريل انحازت القوات المسلحة الى قوى الانتفاضة، وقامت بتطويق مراكز جهاز الامن القومي واعتقال قادته وتجريد افراده من الاسلحة. وتم تكوين المجلس العسكري الانتقالي برئاسة الفريق عبد الرحمن سوار الدهب. وبعد التشاور بين القوى التي اطاحت بنظام النميري تم تشكيل مجلس للوزراء برئاسة د. الجزولي دفع الله نقيب الاطباء[٣٤].

وكان تكليف الحكومة الانتقالية بشقيها العسكري والمدني هو الاضطلاع بمسؤولية الحكم لمدة عام، والاشراف على اجراء انتخابات عامة قبل انتهاء الفترة الانتقالية. ولقد شهدت هذه الفترة الكثير من تباين الرؤى، والاجتهادات السياسية، وهي ظاهرة تتفق وطبيعة الانعتاق من

---

(٣٣) انظر تعليق: برهان غليون، في: **ازمة الديمقراطية في الوطن العربي**، ص ٤٣٥.

(٣٤) نص دستور السودان الانتقالي لعام ١٩٨٥ م في،مادته (٥٢) على منح السلطة التشريعية للمجلس العسكري الانتقالي ومجلس الوزراء. وذلك بأن يجيز مجلس الوزراء مشروعات القوانين ويعرضها على المجلس العسكري الانتقالي لاجازتها واصدارها. وفي حالة اختلاف المجلسين يعرض مشروع القانون على المجلسين في اجتماع مشترك لاصداره بالاغلبية المطلقة. الامانة العامة لمجلس الوزراء، **جمهورية السودان: الحكومة الانتقالية في عام ١٩٨٥ م ـ ابريل ١٩٨٦ م**، ص ١٧.

القهر الديكتاتوري الطويل. ويقول باحث سوداني عن الحكومة الانتقالية انها قامت على «شرعية الانتفاضة وهي لا شك اقل درجة من الشرعية الثورية القائمة على فلسفة واضحة للتغير الجذري... ولكنها لا شك اعلى درجة من اي شرعية عرفها السودان خلال الثلاثين عاماً الماضية التي شهدت فترتين انتقاليتين وجمهوريتين وحكمين عسكريين»[٣٥].

وفي خلال الفترة الانتقالية بذلت محاولات عديدة للتوصل لاتفاق مع الحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLM) بقيادة د. جون قرنق، بل كان متوقعاً في البداية ان تقوم الحركة بالانضمام الى القوى التي تمكنت من الاطاحة بحكم النميري، بخاصة وان الحركة قد لعبت دوراً فاعلاً في انهاء نظامه المتهالك. ولكن الحركة اتخذت موقفاً متردداً في التفاوض مع الحكومة الانتقالية، وبالذات مع الشق العسكري منها (المجلس العسكري الانتقالي الذي وصفته بانه امتداد لحكم النميري). ويقول في هذا الصدد د. احمد الامين البشير «ان الشرعية الانتفاضية تملك على الأقل ما لم تملكه اي من الفترات السابقة من تركيبة قومية لا ينقصها الا اشتراك قرنق وجبهة تحرير السودان التي [ظلت] تتأرجح بين قيود طبيعة الحركة التي اسقطت حكم الرئيس المخلوع وبين الثبات على موقفها، وبالتالي اضعاف الشرعية الانتفاضية وحرمان السودان من فرصة نادرة قد لا تتاح له في القريب العاجل للتعامل مع مشاكله المزمنة»[٣٦].

وإن فشلت الحكومة الانتقالية في ايجاد صيغة ملائمة للاجماع القومي، الا انها التزمت بعهدها في تسليم السلطة في موعدها المحدد. وانتهت الفترة الانتقالية، حسب الميثاق الذي وقعته قوى الانتفاضة، باجراء الانتخابات وتكوين حكومة ائتلافية من حزب الامة القومي والحزب الديمقراطي الاتحادي في نيسان/ ابريل عام ١٩٨٦[٣٧].

إن الاوضاع في السودان تثير مشاعر شتى يمتزج فيها التفاؤل والامل بالقلق والتخوف. أساس التفاؤل هو طبيعة الشعب السوداني الذي أبى الا ان يسقط في أقل من ربع قرن من الزمان نظامين ديكتاتوريين، ويقيم حكومة منتخبة تستند إلى شرعية ديمقراطية لعلها الفريدة من نوعها في الساحة العربية والافريقية. وأما القلق بل والتخوف فيرجع الى هذا التفرد من ناحية، وما يواجهه السودان من مشكلات داخلية وخارجية من جانب آخر. فالحكومة المنتخبة تواجه العديد من المشاكل التي أفرزتها ممارسات وسياسات العهد المايوي طوال ستة عشر عاماً. وهذه المشاكل متداخلة متشعبة لا يمكن حل اي منها بمعزل عن الاخرى. فالوضع الاقتصادي المتدهور يرتبط

---

(٣٥) أحمد الامين البشير، «نحو شرعية الاجماع القومي في السودان،» **الايام** (الخرطوم)، ١٩٨٥/١٢/١٦. «لعل أكثر المواضيع حساسية في الواقع السياسي السوداني هو تطبيق قوانين الشريعة الاسلامية. وقد اتخذت الحكومة الانتقالية موقفاً رافضاً لقوانين أيلول/سبتمبر عام ١٩٨٣ م التي طبقها النميري باسم الشريعة، وجرى بالفعل تجميد هذه القوانين إلا أن الحكومة الانتقالية رأت ترك موضوع الشريعة الاسلامية للجمعية التأسيسية للنظر فيه بعد انتخابها». ويرى د. أحمد الامين البشير ان «طبيعة الانتفاضة من جهة، وخلط بعض قادتها بين الاسلام وبين قوانين أيلول/سبتمبر ١٩٨٣، عن حسن نية أو عن سوء النية، قد ادى الى الوقوع في المأزق التاريخي الذي يجد السودان فيه نفسه الآن.»

(٣٦) المصدر نفسه.

(٣٧) لعله كان في الامكان اعتبار هذا الانجاز الفريد مكتملاً لو شملت الانتخابات بعض دوائر الاقليم الجنوبي التي لم تتم فيها الانتخابات لأسباب أمنية.

ارتباط وثيقاً بالمشكلة الرئيسية وهي الحرب التي تدور رحاها في جنوب السودان وتهدده بالتمزق[٣٨].

ان ما يحدث في جنوب السودان لا يمكن تبسيطه، كما داومت على ذلك مصادر الاعلام الغربية، على انه نتيجة للتفرقة والفرقة بين «العرب المسلمين في الشمال»، و«الافارقة المسيحيين في الجنوب»، فليس هنالك اي تناقض بين الاسلام والافرقة. فالسودان ليس الدولة الوحيدة في افريقيا التي بها اغلبية مسلمة[٣٩]. فلو أصبحت المسيحية هي المعيار لمن هو افريقي، فهذا يعني استبعاد مئات الملايين من المسلمين من القارة الافريقية. وبالتالي، فإن هذا المنطلق الديني يعني بالضرورة ان الافارقة المسيحيين لهم، من ناحية الهوية، عاملاً مشتركاً مع الاقلية البيضاء الحاكمة في جنوب افريقيا.

وينطبق المنطق نفسه بالنسبة للعروبة. فإذا كان المحك ايضاً ان كل من هو من أصل عربي لا يعتبر افريقياً، ففي هذه الحالة تصبح القارة الافريقية قاصرة على الجزء الجنوبي حتى خط الاستواء فقط، بما في ذلك النظام العنصري في جنوب افريقيا. وحتى حركة تحرير السودان لا تطالب بفصل الجنوب عن الشمال، بل تدعو إلى أسس للحكم يقوم على العلمانية والتوجه الاشتراكي والتوزيع العادل للثروات في السودان ككل. وهنالك تقارب في وجهات النظر بين مفهوم الحركة وقطاعات كبيرة في شمال السودان. وبالمقابل هناك ايضا معارضة للحركة في جنوب السودان نفسه، وخصوصاً في اقليم الاستوائية الذي يخشى سكانه مما يسمونه هيمنة «الدينكا»، على الجنوب[٤٠]. ويمكن القول ان التباعد السياسي والفرقة الايديولوجية بين القوى السياسية في الشمال، لا يعادلهما الا التباعد السياسي والفرقة القبلية بين قطاعات مختلفة في جنوب السودان (والتي تضم قوى لها اتجاهات انفصالية). فالمشكلة لم تعد مشكلة جنوب السودان فحسب، وانما مشكلة السودان ككل.

ان حقيقة التباين بجميع انواعه في السودان يشكل في أن مصدر قوة ومصدر ضعف، مصدر قوة اذا تعامل السودانيون مع هذا التباين «لتواصل الانصهار القومي القائم على حرية الاختيار والمساواة في المواطنة، ولتكريس التعدد والتباين الثقافي والعرقي والديني لاثراء الحياة السودانية وتفتحها»[٤١]. وهو مصدر ضعف، لأنه كان وراء ازمات الديمقراطية في السودان. والآن وقد استعاد السودان النظام الديمقراطي البرلماني، فإن التساؤل الذي يطرح نفسه هو مدى صلاحية هذا النظام لقطر مترامي

---

(٣٨) توقف العمل في قناة جونقلي والتنقيب عن النفط في الجنوب الغربي من البلاد بسبب الحرب الأهلية. كما أن مديونية السودان فاقت التسعة مليارات دولار. وقد مرت البلاد بأزمة المجاعة المأساوية التي عتم عليها النظام المايوي لأسباب سياسية واستطاعت الحكومة الانتقالية، بفضل المساعدات الخارجية والجهد الذاتي من احتواء آثارها المدمرة.

(٣٩) السنغال مثلاً به اغلبية مسلمة مقارنة بالعدد الكلي للسكان، وعدد المسلمين في نيجيريا يفوق عدد سكان السودان كافة.

(٤٠) أغلب المنتمين لحركة قرنق من قبيلة الدينكا اكبر القبائل في جنوب السودان.

(٤١) البشير، «نحو شرعية الاجماع القومي في السودان». يقول البشير «لقد أضاع الانتفاضيون على انفسهم وعلى السودان فرصة نادرة بالضرب على الحديد وهو ساخن بعمل ما هو صواب وحق، وبالتالي اعادة السودان إلى مساره التاريخي لوحدة التراث السوداني.. ان الاسلام في السودان بأبعاده الثلاثة المتمثلة في الانسان والزمان والمكان يخدم فقط في بيئة تعترف بالتعدد والتباين وتتمتع بالسلام والتفاعل الحر».

الاطراف كالسودان، ومدى قابلية المناخ السياسي للممارسة الصحيحة لهذا النموذج. فقد جرب السودان هذا النظام من قبل مرتين انتهت كل منهما بانقلاب عسكري. وبروز وكسوف هذا النمط الديمقراطي جعل السودان يترنح ما بين شرعية الحكم المدني وديكتاتورية التحكم العسكري منذ أن نال الاستقلال. إن للنظام البرلماني Parliamentary System مزاياه، فهو مثلاً يكفل التمثيل النيابي للاقليات، ولكن في وضع تعددية الاحزاب قد يقود الى حكومات ائتلافية تتمتع بالشرعية البرلمانية ولكنها لا تملك المقدرة الكافية، او القيادة الموحدة، لمواجهة المشاكل المستعصية، نظراً لعدم استقرار الحكومات الائتلافية بطبيعة وحكم تكوينها. ولعل البديل الديمقراطي الذي يمكن طرحه هو النظام الرئاسي الفدرالي (Federal Presidential System)، فهو قد يضمن الاستقرار السياسي ويمنح الاقاليم قدراً من الحكم الذاتي. ولكن هذا النظام قد يثير ايضاً بعض المخاوف والتحفظات. فيمكن أن يؤدي إلى الهيمنة الفردية على السلطة ويتحول الى رئاسة امبراطورية (Imperial Presidency)، مما يفقده المقومات الأساسية للشرعية السياسية. ومن ناحية أخرى، فإن اعطاء الاقاليم قدراً كبيراً من الحكم الذي قد يؤدي الى تفتيت الوحدة الوطنية في بلد لم يترسخ فيه مفهوم الانتماء القومي بدرجة كافية للتغلب على بعض النزعات الانفصالية (في جنوب وغرب السودان على سبيل المثال).

إن وضع حد للاستنزاف البشري والمادي نتيجة للحرب الدائرة في الجنوب هو من الاولويات التي يجب التوصل الى حل لها. فلهذه الحرب وتفاقمها، اضافة الى جوانبها الامنية، ابعاد استراتيجية قد تقود الى لبننة الوضع في السودان وبلقنة (Balkanization) الصراع في المنطقة المتاخمة، لعل نتيجته الحتمية ان يجعل السودان «رجل افريقيا المريض».

وهناك ايضا الانقسامات العقائدية والمساومات الحزبية والمزايدات السياسية التي تهدد المسار الديمقراطي في السودان. ومن هنا فإن تجاوز القوى السياسية لنظرتها الحزبية الضيقة امر حيوي تتطلبه طبيعة الارضية الهشة للتجربة الديمقراطية والمصلحة القومية العليا.

وترتبط بهذه المشكلات مشكلة الهوية السودانية، فمع التأكيد على التباين في المجتمع السوداني تصبح القضية الملحة هي ان تصل كل القوى والفعاليات السياسية الى قناعة تامة بأهمية وضرورة تأكيد انتمائهم أولاً وقبل كل شيء الى «سودانيتهم». وهذا هو التحدي الحضاري والفكري والسياسي الذي سيحسم مسألة الهوية السودانية ومشكلة الحكم في السودان □

المواقف العربية تجاه الثورة الاريترية

د. نجوى أمين الفوال

باحثة في المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية في القاهرة ـ مصر

طوال تاريخ الكفاح الأريتري الطويل على مدى ربع القرن، تلازمت مقدرات هذه الثورة مع واقع الحركة السياسية على الساحة العربية، وارتبطت ارتباطاً جذرياً ـ منذ تفجرها من القاهرة عام ١٩٦١ ـ في حركتها من مد وجزر مع المواقف المبدئية والفعلية للبلدان العربية تجاهها. فقد مارست الأنظمة العربية تأثيرها ـ سلباً وإيجاباً ـ على الواقع الأريتري، سواء على مستوى الكفاح المسلح أم على مستوى التحرك السياسي. وفي واقع الأمر، فإن هذا التأثير لا ينفي القول بحرية حركة الثورة الاريترية، أو قدرتها على صنع مصيرها بنفسها، فهذا ما أثبته الواقع الأريتري، منذ منتصف السبعينات وبخاصة من خلال تطبيق إستراتيجية «الاعتماد على الذات» على يد الجبهة الشعبية لتحرير اريتريا. تهدف هذه الدراسة الى استكشاف أبعاد الترابط المصيري بين الثورة الأريترية والمنطقة العربية بشكل عام، وتحديد مواقف بعض الدول ذات الصلة بهذه الثورة بوجه خاص.

ويرى بعض الكتاب السياسيين بحق، أن أريتريا كانت دائماً «شأناً شرق أوسطي» سواء في اتجاه احتوائها أم في اتجاه تحريرها. وان هذا الإرتباط لم يكن في صالح حركة الثورة في هذا الاقليم، وإنما دعم المحاولات الأثيوبية بوصم الثورة الأريترية كحركة انفصالية ترمي بتحريض عربي إسلامي الى تفتيت أوصال الأمبراطورية الأثيوبية المسيحية. الأمر الذي أضفى على القضية الأريترية أعباء على الساحة الدولية، كان يمكن أن تتجاوزها في ظروف أخرى[1].

ويرجع ارتباط الثورة الأريترية بالمنطقة العربية الى امتداد الساحل الأريتري لمسافة ما يقرب من ألف كيلومتر على مدخل البحر الأحمر من جهة الجنوب، مما جعلها تدخل في حسابات الأمن الاستراتيجي لهذه المنطقة. كما أن هذا الموقع قد جعل اريتريا تدخل دائماً ضمن خطط الهجوم الإستعماري على المنطقة العربية، وكذلك خطط الدفاع الوطني عنها. وفي التاريخ الحديث كان الأمر كذلك مع البرتغاليين والأتراك.. ويصدق القول نفسه على محاولات الدولة الوطنية في

(١) حلمي شعرواي، «الثورة الاريترية وحق تقرير المصير»، **السياسة الدولية**، السنة ١٣، العدد ٥٠ (تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٧)، ص ١٤١ ـ ١٤٢.

مصر في عهد محمد علي في الوصول الى هذه المنطقة. ثم كانت خطط القوى الإستعمارية الغربية في هذه المنطقة طوال القرن العشرين، حلقات في سلسلة طويلة من محاولات تأمين قناة السويس وثروات النفط في المشرق العربي، استخدمت خلالها إسرائيل كأداة لتحقيق هذه المخططات. وهو ما يتضح في حرص اسرائيل على تدعيم علاقاتها مع النظام الإمبراطوري الأثيوبي، ثم مع النظام العسكري القائم هناك منذ ثورة عام ١٩٧٤، بغض النظر عن اللون الذي يكتسي به هذا النظام(٢).

من هنا، كان للأحداث التي تجري في إقليم أريتريا رجع لدى الأنظمة العربية. فقامت بعضها بدعم قضيته سياسياً، بينما مولت الأخرى عمليات الكفاح المسلح. وعلى الرغم من المبالغات الاثيوبية حول الدعم العربي للثورة الاريترية، فإن الحجم الحقيقي لما تتلقاه حركات التحرر الاريترية من مساعدات عربية لا يعتبر عاملاً حاسماً في حركة النضال المسلح لتلك الحركات، حيث تتركز هذه المساعدات بالدرجة الاولى على الجبهات التي تفتقر الى التأثير على ميدان القتال ـ كما سنرى فيما بعد ـ كذلك، فإن تلك المساعدات لم تبلغ من الحجم ما يمكن أن يحقق لتلك الحركات الدفعة القوية التي تحقق لها النصر العسكري الحاسم، وانما اقتصرت على المساعدات المالية المحدودة أو التأييد المعنوي المتأرجح بين مناصرة الثورة على المستوى الاقليمي، وبين محاولات التوفيق بينها وبين النظام الحاكم في اثيوبيا.

ولكن بغض النظر عن الحجم المؤثر للمساندة العربية، فإنه يبقى التساؤل المطروح حول دوافع الارتباط العربي بالقضية الاريترية والعوامل المحركة له مداً وجزراً. ويمكن تقسيم هذه الدوافع الى اعتبارات ايديولوجية ومواقف مبدئية، الى جانب وجود الاعتبارات الاستراتيجية والمصالح القومية. والمتأمل لمواقف الاقطار العربية نحو القضية الاريترية يرى بوضوح كيف تشابكت هذه الاعتبارات والتحمت بحيث دفعت بالبعض الى مناصرة حركات التحرير الاريترية بالدعم المادي والمعنوي، وكيف أدت الاعتبارات ذاتها إلى كف بعض هذه الاقطار لما كانت تقدمه من مساعدات، بل أن غلبة أحد هذه الإعتبارات في وقت ما وأفوله في وقت لاحق، قد أدى الى تذبذب منحنى تأييد قطر عربي أو آخر للثورة الأريترية صعوداً أو هبوطاً. وهذا ما يوضحه تناول مواقف الأقطار العربية وتحليل التناقضات التي تحكمها في تعاملها مع الثورة الاريترية.

أولاً: الموقف المصري

وجدت الثورة الاريترية في القاهرة بؤرة الحركة التحررية في القارة الافريقية في بداية الستينات.. حيث تجمع في العاصمة المصرية عدد كبير من مكاتب حركات التحرر الوطني ضد الإستعمار في القارة، لقيت جميعها التأييد المادي والمعنوي من الحكومة الناصرية التي اعتبرت معركته مع الإستعمار جزءاً لا يتجزأ من حركة التحرر الافريقية. وكانت ارهاصات حركات التمرد ضد الوجود الأثيوبي المفروض من جانب واحد على اريتريا قد بدأت في التراكم منذ منتصف الخمسينات، حتى وصلت الى حد اعلان الثورة واستبعاد الطرق السلمية في الكفاح. وكانت أعداد من الصفوة الأريترية تتلقى تعليمها في مصر فتجمعت وعبرت عن أماني الشعب الأريتري،

---

(٢) المصدر نفسه، ص ١٤١. انظر ايضاً:
David Pool, «Africa's Longest War,» A Report for the Anti-Slavery Society, London, 1979, p.9.

وأصدرت بيان تأسيس جبهة التحرير الأريترية في القاهرة في تموز/يوليو عام ١٩٦٠. وقد منحت الحكومة المصرية تأييدها للجبهة وسمحت لها بإنشاء معسكر تدريب عسكري قرب الاسكندرية، وتشير بعض الكتابات الى أن مصر هي التي كانت تتولى الأشراف على تدريب أعضاء الجبهة في الإتحاد السوفياتي[٣].

وقد انطلق الموقف المصري في بداية الستينات من إعتبارات الإلتزام المبدئي بالإعتراف بحق الشعوب في تقرير مصيرها، وتحقيقاً لالتزام مصر بمساندة جميع قوى التحرر في القارة الافريقية. ولكن ما لبثت هذه الالتزامات أن تعارضت مع إعتبارات ايديولوجية أخرى تبناها الحكم المصري وهي تلك الخاصة بتحقيق الوحدة الافريقية، ومحاولات انشاء منظمة الوحدة الافريقية التي كانت أثيوبيا ـ بصفتها دولة كبرى إقليمياً ـ تحتل فيها مكانة بارزة، كذلك تعارضت الإلتزامات المبدئية مع المصالح الإستراتيجية المصرية في منابع النيل، ورغبة الحكومة المصرية الدائمة في خلق علاقات حسن الجوار مع الأنظمة المتحكمة في هذه المنابع. وأدى التزام منظمة الوحدة الافريقية بالمحافظة على الحدود التي ورثتها الدول الافريقية من الاستعمار، جنباً الى جنب مع الضغوط التي مارسها النظام الامبراطوري على مستوى الاتصالات الشخصية بالزعامات المصرية، الى تقلص التأييد المصري المباشر لجبهة التحرير الاريترية منذ عقد مؤتمر القمة الافريقي في القاهرة عام ١٩٦٤ من أجل تأكيد إحترام كل الدول للحدود المرسومة وقت الاستقلال. لذلك اتخذت المساعدات المصرية شكلاً غير مباشر بخاصة في المجال الثقافي. ومع ذلك فقد أبقت مصر على تأييدها المعنوي المتحفظ للجبهة وظلت مكاتبها مفتوحة، وذلك نتيجة لاعتبارات الوجود الاسرائيلي في أثيوبيا بخاصة على المستوى العسكري، والذي كان يشكل نوعاً من التهديد للمصالح العربية في البحر الأحمر. ولكن بصفة عامة، يمكن القول بأن المساعدات المصرية لجبهة التحرير الأريترية في النصف الثاني من عقد الستينات، لم تكن ذات ثقل في التأثير على الكفاح المسلح في اريتريا، بخاصة اذا ما أخذنا في الاعتبار الظروف التي مرت بها في مرحلة ما بعد النكسة.

أما خلال عقد السبعينات، فقد لعبت عوامل جديدة طرأت على منطقة القرن الافريقي في دفع النظام المصري نحو اعلان تأييده رسمياً للثورة الاريترية، وقد تمثلت هذه العوامل في قيام الثورة الاثيوبية في عام ١٩٧٤، واعلان اتجاهها نحو اليسار، وتحالفها مع الإتحاد السوفياتي وكوبا. فقد أعلن الرئيس السابق أنور السادات في أيار/مايو عام ١٩٧٦ تأييده لحق اريتريا في الحكم الذاتي[٤]. ووراء هذا التصريح تقف عوامل الصراع الدولي في القرن الافريقي وتوجهات النظام المصري في ذلك الوقت نحو الغرب.

وجدير بالذكر أن الخط الواضح «للدبلوماسية الهادئة» المصرية في عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول القارة، ورفض التورط العسكري في المنازعات القائمة داخلها، اضافة الى الاستراتيجية المصرية الثابتة الخاصة بالحفاظ على علاقات ودية مع اثيوبيا، كل هذه الاعتبارات دفعت الى اتخاذ موقف متحفظ من القضية الاريترية في المرحلة الراهنة[٥]. وهذا ما يفسر

---

(٣) جلال يحيى ومحمد نصر مهنا، **مشكلة القرن الافريقي وقضية شعب الصومال** (القاهرة: دار المعارف، ١٩٨١)، ص ٦٠٢ ـ ٦٠٣.

(٤) شعراوي، «الثورة الاريترية وحق تقرير المصير،» ص ١٤٣.

(٥) انظر: نجوى أمين الفوال، «الواقع المعاصر للثورة الاريترية،» ورقة قدمت الى: الندوة الدولية حول القرن =

الاقتضاب الشديد في تناول الصحف المصرية لأخبار المعارك التي تقودها الجبهة الشعبية في السنوات الأخيرة ضد معاقل الجيش الأثيوبي.

ثانياً: الموقف السوداني

يعتبر السودان ـ بحكم وجود علاقات الجوار مع اثيوبيا ـ أكثر البلدان العربية انغماسا في القضية الأريترية. ويحكم الموقف السوداني في علاقته مع الثورة الاريترية عاملان: **الأول** يتصل بعلاقاته مع النظام الحاكم في أثيوبيا، **والثاني**: يتعلق بمشكلة الجنوب. وغني عن التعريف مدى ارتباط العاملين بعضهما ببعض. لذلك، فقد مرت علاقة السودان بالقضية الاريترية بمراحل من التصاعد والتوقف، رغم تأييد التنظيمات السودانية جميعاً بدرجات مختلفة للثورة الاريترية[٦].

ففي أوائل الستينات، سمحت حكومة الخرطوم لجبهة تحرير اريتريا بإنشاء قيادة ميدانية لها في كسلا، على طول الحدود السودانية ـ الاريترية في أراضي قبائل بني عامر، وكانت الجبهة في الأصل تتلقى منهم عوناً كبيراً. إلا أن هذه المساعدة عرضت السودان لهجوم محتمل من أديس أبابا، بخاصة وأن حكومة الخرطوم كانت تواجه حركة تمرد في اقاليمها الجنوبية. وازاء حدة الصراع في جنوب السودان، رأت حكومة الخرطوم أنه من الحكمة أن تضع جبهة تحرير أريتريا تحت سيطرتها، بل انه في أواخر الستينات حاولت حكومة السودان ايقاف التسهيلات التي تقدمها للجبهة في كسلا، كما حاولت أن تلعب دوراً في الوساطة بين أديس أبابا وجبهة تحرير اريتريا، وذلك بتشجيع قيام ترتيبات فدرالية جديدة تعطى اريتريا على الاقل درجة من الحكم الذاتي[٧].

وقد أدى قيام الثورة في أثيوبيا واعلان تبنيها للخط الماركسي، في الوقت نفسه الذي تحول فيه نظام النميري من التحالف مع الاتحاد السوفياتي الى التوجه نحو الغرب، أدى هذا الى تعقد العلاقات الأثيوبية ـ السودانية، وتبع ذلك توفير السودان فرصة اتخاذ أراضيه على الحدود كقواعد لهجوم جبهات التحرير الاريترية على القوات الأثيوبية.. ووضح ذلك في تمركز قوات جبهة التحرير الارتيرية بصفة أساسية على حدود السودان، بخاصة بعد انشقاق الجبهة الشعبية عنها وسيطرة الأخيرة على قواعد الثوار داخل اقليم اريتريا[٨].

ونتيجة انغماس السودان ـ بحكم موقعه ـ في القضية الاريترية، فقد تحمل العبء الأكبر الناجم عن العمليات العسكرية التي تشنها حكومة أثيوبيا ضد الثوار الاريتريين، بخاصة فيما يتعلق بفرار آلاف اللاجئين الاريتريين وعبورهم الحدود الى السودان. وقد ظهر هذا بوضوح في اعقاب عملية «النجم الأحمر» ـ وهو الهجوم العسكري الكبير الذي قاده منغستو ضد ثوار اريتريا عام ١٩٨٢ من أجل القضاء على مشكلة اريتريا قضاء مبرماً ـ حيث لم يقتصر الأمر على فرار آلاف المدنيين الاريتريين من البطش الأثيوبي، وانما شمل أيضا فرار العديد من الجنود الأثيوبيين

= الافريقي، عقد في معهد البحوث والدراسات الافريقية، جامعة القاهرة، كانون الثاني/يناير ١٩٨٥، ص ٢٤.

(٦) شعراوي، المصدر نفسه، ص ١٤٢.

(٧) يحيى ومهنا، **مشكلة القرن الافريقي وقضية شعب الصومال**، ص ٦٠٤.

(٨) Michel and Trish Johnson, «Eritrea: The National Question and the Logic of Protracted Struggle,» *African Affair*, (The Journal of the Royal African Society), vol. 80, no. 319 (April 1981), p.192

الى الحدود السودانية بعد انتهاء المعارك مع الجبهة الشعبية منذ منتصف عام ١٩٨٢. واذا اضفنا الى ما سبق، تحمل السودان لأعباء ومشكلات توطين اللاجئين الاريتريين نتيجة ظروف الجفاف والمجاعة منذ بداية الثمانينات، لاتضح بصورة أكثر جلاء حجم مشكلة اللاجئين الاريترية التي تتحملها حكومة السودان على الرغم من الظروف الاقتصادية السيئة التي تمر بها. وقد قدر عدد من نزحوا من اريتريا ـ قبل تفشي المجاعة في المنطقة ـ الى السودان في بداية الثمانينات بحوالى نصف مليون لاجيء. ولا بد ان هذه الأرقام قد تضاعفت نتيجة تدهور الاوضاع في أثيوبيا، وتضخم المشكلة بدرجة أكبر في اقليم اريتريا اذا وضعنا في الإعتبار موقف حكومة منغستو من المساعدات المقدمة لهذا الاقليم[٩].

ومنذ وقع الانشقاق في صفوف جبهة التحرير الاريترية في بداية السبعينات، وحكومة السودان تحاول بذل المساعي لإعادة الوحدة والتنسيق بين فصائل الثورة الثلاث: الجبهة الأم، و«الجبهة الشعبية» و«جبهة التحرير الاريترية ـ قوات التحرير الشعبية». ففي عام ١٩٧٧، وفي أعقاب تصاعد المد الثوري في الاقليم وتحقيق الجبهات الاريترية لعدة انتصارات متتالية على الحكومة الأثيوبية، وتوافر الفرصة الملائمة لإعلان استقلال الاقليم، حاول السودان في مؤتمر نظمه في الخرطوم اقامة حوار ديمقراطي يستهدف الوصول الى مشروع للوحدة يبدأ بالتنسيق العسكري والسياسي وتوحيد الاعلام بين الفصائل الثلاث، على ان تتشكل خلال عام لجنة تحضيرية تدعو الى مؤتمر توحيدي شامل، وتتشكل حكومة مؤقتة في أسمرة كمنطلق لتحرير باقي المدن الاريترية الواقعة تحت السيطرة الأثيوبية. ولكن عوامل الشك والارتياب فيما بين قيادات الثورة الاريترية، وخبرة الحرب الأهلية التي سبقت عقد هذا المؤتمر بين جبهات التحرير، أدت الى فشله في الوصول الى الصيغة التوحيدية في ذلك الوقت[١٠]. كذلك يحاول السودان في الوقت الحالي التنسيق مع السعودية وبلدان الخليج من أجل توحيد صفوف الجهات الاريترية المعتدلة في مواجهة الجبهة الشعبية وذلك بهدف الضغط على الأخيرة لقبول اتفاق للوحدة مع الجبهات الأخرى[١١]، كما سنرى في الجزء التالي.

ثالثاً: مواقف قوى النفط العربية

يرجع اهتمام السعودية وبلدان الخليج العربي بالقضية الاريترية الى اعتبارات استراتيجية، اكثر منها إسلامية أو عربية. فقد تعاملت السعودية مع الثورة الأريترية منذ الستينات من واقع استراتيجيتها الوطنية الخاصة، فاقتربت من الاريتريين في ظل الفكرة الاسلامية. ولكن حينما واجهت تهديداً يسارياً من عدن، و«نفوذاً شيوعياً» تبعاً لذلك في تقديرها، وثقت السعودية علاقاتها بأثيوبيا الامبراطورية، وتحفظت عملياً على الاتجاهات اليسارية في الثورة الاريترية، بل وكفت عن اي صلة بها. ولم تعد الرؤية الإسلامية نشطة في السياسة السعودية نحو

---

(٩) C. legum, «Ethiopia,Towards a peoples' Democratic Republic,» *Africa Contemporary Record, 1982 - 83* (London), (1984), pp. B144 - 7.

(١٠) يوسف الشريف، «ازمة الثورة الاريترية على طريق الانفراج،» **روز اليوسف** (القاهرة)، (١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٧٩)، و

Pool, «Africa's Longest War,» p. y-z.

(١١) Legum, «Ethiopia, Towards a peoples' Democratic Republic,» p. B144.

اريتريا الا مؤخراً، لاعتبارات استراتيجية وطنية مرة أخرى بالنسبة للنظام الأثيوبي الجديد[١١].

وكانت السعودية قد أيدت الثورة الاريترية منذ اندلاعها في الستينات، ووعدت بمساعدتها مادياً كحركة اسلامية ومن أجل تأمين مصالحها في البحر الأحمر، بخاصة في أرخبيل جزيرة دحلك أمام ساحل اريتريا. ولكن نمو الطابع القومي للثورة الاريترية وغلبته على الطابع الاسلامي، في الوقت نفسه الذي تفجرت فيه ثورة اليمن واندلاع الحرب هناك، أدى الى خفض الاهتمام السعودي بحرب التحرير في اريتريا. وفي الوقت نفسه، كان لاستبدال اثيوبيا للنفوذ السوفياتي محل النفوذ الامريكي منذ عام ١٩٧٧، اضافة الى الوجود السوفياتي في اليمن الديمقراطية، أثر كبير في دفع السعودية الى عودة اهتمامها بما يجري في اريتريا.

ولكن خلال استعادة السعودية لاهتماماتها في المنطقة، كانت الساحة الاريترية قد شهدت انقسام جبهة التحرير الاريترية الى عدة فصائل وحركات للتحرير، ودفعت الاحداث الى تفوق «الجبهة الشعبية لتحرير اريتريا» على باقي الجبهات، حيث تكاد تكون الجبهة الوحيدة التي تتمركز داخل اريتريا وتضم أكثر من عشرة آلاف مقاتل، سيطروا حتى عام ١٩٨٤ على حوالى ٨٠ بالمائة من الأراضي الاريترية، بينما يتركز نشاط الجبهات الأخرى على منطقة الحدود مع السودان، ولا ترقى عملياتها العسكرية الى مستوى ما تقوم به الجبهة الشعبية نفسه[١٢]. ولكن تبني الأخيرة للايديولوجية الماركسية اللينينية، بل وتطبيق مبادئها بالفعل على الجماعات الاريترية المنتمية اليها، قد دفع السعودية ـ ومعظم بلدان الخليج ـ الى تقليص مساعداتها لها والبحث عن بديل لها في الساحة الاريترية. وكان هذا البديل هو حركة «جبهة التحرير الاريترية ـ قوات التحرير الشعبية» التي يتزعمها عثمان صالح سابي وهو من الشخصيات ذات الارتباط التاريخي والصلة الوثيقة بالزعامات العربية في منطقة الخليج. لذلك تكاد السعودية وبلدان الخليج العربي أن تقصر مساعداتها على جبهة عثمان سابي.

وعلى الرغم من تركيز مساعدات قوى النفط الخليجية على «جبهة التحرير الاريترية ـ قوات التحرير الشعبية»، فإن هذه القوى تدرك الحجم الحقيقي لفعالية قوات هذه الجبهة في الميدان. ويحاول عثمان سابي اقناع بلدان الخليج بقدرات جبهته العسكرية عن طريق بعض العمليات القتالية المحدودة، بهدف اظهار منافسته للجبهة الشعبية، ومثال ذلك عملية منطقة «جاش» على الحدود السودانية، وقد عقد سابي مؤتمر الجبهة العام في أيار/مايو عام ١٩٨٤ في محاولة لإظهار قدرات جبهته أمام الصحافة العالمية، وقام بعرض لـ ٣٨ من الأسرى الأثيوبيين، اضافة الى عرض عسكري قام به ٥٠٠ من جنود الجبهة. وقد حضر هذا المؤتمر أحد المسؤولين السعوديين وأعلن فيه، أن السعودية ستمنح مساعدات لا حدّ لها للثورة الأريترية لو استطاعت جبهات التحرير أن تحل المشكلات القائمة فيما بينها وتحقق وحدتها[١٣].

---

(١٢) شعراوي، «الثورة الاريترية وحق تقرير المصير،» ص ١٤٢.

(١٣) J. Bearman, «Eritrea: Freedom Fighters Bury the Hatchet,» *New African*, (August 1984), p. 31.

(١٤) المصدر نفسه، ص ٣٠ ـ ٣١، والأن فيليبس، «العرب المحافظون يضغطون على قرار اريتريا كي يتحدوا،» تقرير لوكالة رويتر للانباء، ١ حزيران / يونيو ١٩٨٤.

ويشير هذا التصريح الى تبني الحكومة السعودية للمبادرة التي أعلنها عثمان صالح سابي في هذا المؤتمر العام، حيث صوتت جبهته بأغلبية ساحقة من أجل الوحدة مع جبهة التحرير الشعبية وباقي الجبهات. كما يشير الى استخدام قوى النفط الخليجية لمساعداتها كوسيلة للضغط على الجبهة الشعبية كي تقبل التنسيق مع جبهة عثمان سابي. وقد اتضح هذا الموقف من قبل من خلال اتفاق جدة في كانون الثاني/يناير عام ١٩٨٣ بين كل فصائل الثورة الاريترية المنافسة للجبهة الشعبية، ثم اتفاق الكويت في كانون الاول / ديسمبر من العام نفسه بين «جبهة التحرير الاريترية ـ قوات التحرير الشعبية» و«الجبهة الشعبية لتحرير اريتريا» والذي نص على تشكيل لجنة مشتركة من قيادات الجبهتين، ولكن هذه اللجنة لم تجتمع حتى الآن، فالشقاق غير المعلن والشكوك المتبادلة وخبرات التنازع والحرب الاهلية لا زالت تقف عائقا على الرغم من الترحيب العلني بين كل الجبهات بهذه الوحدة. ولا شك أن انتصارات الجبهة الشعبية التي تحققها داخل الاقليم ضد الجيش الأثيوبي، تدفعها الى محاولة المضي وحدها في طريق الكفاح المسلح[١٥].

وانعكاساً لموقف السعودية ومعظم بلدان الخليج لجبهة عثمان صالح سابي وقصر مساعداتها عليها، فإن الصحف الصادرة في هذه البلدان تقصر ايضاً ما تنشره من انباء أو تحقيقات عن الثورة الاريترية على أخبار «جبهة التحرير الاريترية ـ قوات التحرير الشعبية»، وتصريحات زعيمها، بخاصة تلك التي ينوه فيها بالمساعدات والتبرعات التي تحصل عليها جبهته من هذه البلدان منذ قيام الثورة الاريترية. وتتجاهل هذه الصحف انتصارات الجبهة الشعبية التي حققتها ضد الجيش الأثيوبي منذ بداية عام ١٩٨٤[١٦].

رابعاً: الموقف السوري والعراقي

كانت كل من سوريا والعراق من أوائل الاقطار العربية التي ساندت حركة التحرير الاريترية مادياً وعسكرياً ومعنوياً. وقد مثل القطران السند الأساسي لجبهة التحرير الاريترية في الفترة من منتصف الستينات حتى عام ١٩٧٤. ويمكن تفسير ذلك جزئياً من خلال وصول البعث الى الحكم في البلدين، اذ ينص دستوره على أن أرض الوطن العربي تمتد من «خلف جبال الحبشة». ولكن بسبب التصدع الذي وقع في صفوف هذه الجبهة وما ترتب عليه من انشقاقات وقيام جبهات عدة، فقد طرأت تغييرات على موقف كل من البلدين من الثورة الاريترية. حيث احتفظ العراق بعلاقاته مع جبهة التحرير الاريترية (الجبهة الأم) بينما دعمت سوريا علاقاتها مع الجبهة الشعبية. ويلاحظ ان الخلاف بين نظام حزب البعث في كلا البلدين، هو الذي شجع على هذه الاختلافات[١٧]. وحالياً تلعب الدبلوماسية السورية دوراً محدوداً في محاولات التوفيق بين جبهات التحرير، ولكن انغماسها في حرب لبنان قد نتج عنه هبوط القضية الاريترية الى قاع قائمة الاولويات السورية. أما العراق فعلى الرغم من صلات القيادة العراقية بعثمان سابي وجبهته، الا

---

(١٥) «Ethiopia: The Eritrean Challenge,» *Africa Now*, (July 1984), p.22.

(١٦) في هذا الصدد، على سبيل المثال، انظر تصريحات زعماء جبهة تحرير اريتريا حول علاقاتها مع بعض البلدان العربية والمنشورة في: **البلاد** (جدة)، ١٩٨١/٣/٤. وكذلك ندوة جريدة الاتحاد. «مستقبل الثورة الاريترية»، ١٩٨٤/٨/٨، وتصريحات ممثل جبهة التحرير الاريترية في: **الانباء** (الدوحة)، ١٩٨٥/١/٧.

(١٧) يحيى ومهنا، **مشكلة القرن الافريقي وقضية شعب الصومال**، ص ٦٠٤.

ان انشغال القوى العراقية في الحرب مع إيران منذ عام ١٩٨٠ قد أدى الى توقف جميع المساعدات العراقية لجبهات التحرير الاريترية.

خامساً: موقف ليبيا واليمن الديمقراطية

بدأت ليبيا في عهد الملك السنوسي في تناول قضية اريتريا كمسألة دينية اسلامية، ثم تطورت إلى الاعتبار القومي والاسلامي معاً منذ قيام ثورة الفاتح من ايلول / سبتمبر عام ١٩٦٩. وقد قدمت ليبيا مساعدات ضخمة لـ «جبهة التحرير الاريترية ـ قوات التحرير الشعبية» منذ قيامها عام ١٩٧٠، وساهم العقيد القذافي بطرح القضية في اجتماعات القمة الافريقية في أديس ابابا نفسها في عام ١٩٧٣[١٨]. الا انه منذ قيام الثورة الاثيوبية وتحالفها مع الاتحاد السوفياتي، انقلب الموقف الليبي الى النقيض، حيث توقفت المساعدات المقدمة لجبهات التحرير الاريترية، ووصل الأمر الى حد العداء السافر تجاهها بالمشاركة بالمال والسلاح في الهجوم الأثيوبي عام ١٩٧٨ الذي كان يهدف الى تصفية الثورة الاريترية[١٩]. ويدعي النظام الليبي تبنّي صيغة جديدة لمساعدة مسلمي اريتريا، وذلك بمساعدة كل مسلمي اثيوبيا الذين يشكلون الاغلبية هناك، بتعاونه مع النظام الأثيوبي[٢٠]. كما يدعو من خلال مؤتمراته الشعبية النظام الصديق في اثيوبيا الى اجراء حوار مباشر مع ممثلي الثورة الاريترية من أجل حل القضية الاريترية وقطع الطريق على محاولات الامبريالية والصهيونية والرجعية في مد نفوذها من خلال الصراع الأثيوبي ـ الاريتري[٢١].

ولا يختلف موقف اليمن الديمقراطية عن موقف ليبيا، حيث كانت عدن نقطة عبور شحنات الاسلحة والمؤن المتجهة الى اريتريا، ولكنها عادت وأوقفت مساعداتها للثوار هناك بعد تحالفها مع نظام منغستو في أثيوبيا. وفي حديث لرئيس اليمن الديمقراطية آنذاك مع احدى الصحف العربية الصادرة بلندن صرح علي ناصر محمد أن اليمن الديمقراطية ترفض التدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة ومنها أثيوبيا، كما أنه لا يؤيد لغة استخدام القوة في حل المنازعات[٢٢].. وذلك في محاولة منه للموازنة بين موقفه من كل من ثورة اريتريا وثورة أثيوبيا، وكلتاهما تعلن تبنيها للأفكار الماركسية الليبيية التي يتبناها النظام اليمني الديمقراطي.

ويدل موقف كل من ليبيا واليمن الديمقراطية على غلبة العوامل الاستراتيجية والمصالح القومية على الاعتبارات الايديولوجية في تحديد السياسات الخارجية للبلدان العربية كشريحة ممثلة للعالم الثالث. كما يعتبر هذا الموقف من جانب البلدين مؤشراً قوياً على مدى تبعية بعض الأنظمة العربية لأحد المعسكرين ـ الشرقي أو الغربي ـ وتأثير ذلك على مواقفها الدولية حتى، ولو أدى بها الأمر الى تبني مواقف متناقضة حيال القضية نفسها.

---

(١٨) شعراوي، «الثورة الاريترية وحق تقرير المصير»، ص ١٤٣.

(١٩) Pool, «Africa's Longest War,» p. q.

(٢٠) شعراوي، المصدر نفسه، ص ١٤٣.

(٢١) انظر البيان الصادر عن الدورة العادية الثانية لمؤتمر الشعب العربي، طرابلس، ١٩ كانون الثاني / يناير ١٩٨١، في: **يوميات ووثائق الوحدة العربية، ١٩٨١** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٢)، ص ٤٧٩.

(٢٢) **التضامن** (لندن)، العدد ٥٦، ٥/٥/١٩٨٤، في: **يوميات ووثائق الوحدة العربية، ١٩٨٤** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥)، ص ٤٣٥.

سادساً: موقف جامعة الدول العربية

نجحت أثيوبيا بفضل الاتصالات الشخصية للامبراطور السابق هيلاسيلاسي في حجب القضية الاريترية عن المحافل الدولية، فقد اقرت منظمة الوحدة الافريقية مبدأ احترام الوحدة الاقليمية لكل دولة من دول القارة والحفاظ على الحدود الموروثة عن الدول الاستعمارية في افريقيا، وكان لهذا المبدأ الغلبة على مبدأ دولي هام وهو حق الشعوب في تقرير مصيرها. ومن ثم اعتبرت المنظمة الافريقية القضية الاريترية قضية داخلية لدولة عضو بها، وقد كان لهذا الموقف الافريقي أثره على توجه الثورة الاريترية الى البلدان العربية كمنفذ لوصول صوتها الى المحافل الدولية وكمحاولة للخروج من العزلة السياسية والاعلامية المفروضة عليها.

وعلى مستوى لقاءات الجامعة العربية ـ كمنظمة اقليمية ـ ظلت القضية الاريترية لسنوات طويلة خارج اهتمام هذه المنظمة. ويرجع ذلك الى حرص الجامعة على عدم معالجة هذه القضية كمسألة قومية عربية، وحرصها على عدم اتخاذ موقف محدد في النزاع الدائر في المنطقة، وذلك من أجل عدم المساس بالحسابات التقليدية الافريقية نحو العرب[٢٢]. اما قرار وزراء الاعلام العرب في شباط / فبراير عام ١٩٧٥ بضرورة ممارسة الضغوط على أثيوبيا للاعتراف بحق الاستقلال وتقرير المصير للشعب الاريتري، فقد جاء نتيجة لضغوط الدبلوماسية العربية الجديدة للدول صاحبة النفوذ في الجامعة، والتي تتخذ موقفاً خاصاً من النظام الأثيوبي الجديد[٢٣]. ولكن نتيجة لحرص الجامعة على المشاركة في عملية التعاون العربي ـ الافريقي، فإن دورها في تبني القضية الاريترية قد عاد الى الفتور. ويتركز هذا الدور منذ بداية الثمانينات في المبادرات التي تقوم بها الجامعة العربية من أجل توحيد فصائل الثورة الأثيوبية. فقد جمعت الجامعة العربية هذه الفصائل في تونس في عام ١٩٨١، وترأس الاجتماع الشاذلي القليبي الامين العام.ولكن تلك الجهود لم تسفر عن أي تقارب بين الجبهات، بخاصة بعد انفراد البلدان العربية الخليجية بهذه المبادرات، وما نتج عن ذلك من تعاملها مع الجبهات الأكثر اعتدالاً ـ والاقل وزناً ـ ورفض الجبهة الشعبية لهذه الجهود[٢٤]. وإن كانت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية قد دعت في بيان أصدرته في تونس، الحكومة الأثيوبية الى وقف هجماتها على الشعب الاريتري وأن تستجيب لمطالبه الشرعية في تقرير مصيره[٢٥].

وجدير بالذكر أن التنظيمات الفرعية والشعبية العربية تتخذ مواقف أكثر جراة ووضوحاً من موقف الجامعة العربية. فقد دعا مجلس وزراء الصحة العرب في دورته السادسة بالجزائر في آذار / مارس عام ١٩٨١ الى تقديم الدعم الطبي الى الثورة الاريترية[٢٦] كما اكد البيان الختامي

---

(٢٣) Pool, «Africa's Longest War,» p. q.

(٢٤) شعراوي، «الثورة الاريترية وحق تقرير المصير،» ص ١٤٢.

(٢٥) Legum, «Ethiopia, Towards a poeple's Democratic Republic,» p. B144, and **يوميات ووثائق الوحدة العربية، ١٩٨١**، ص ١١٣ و٣٠٧.

(٢٦) انظر: **البلاد**، ٢٧/٢/١٩٨٢، في: **يوميات ووثائق الوحدة العربية، ١٩٨٢** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣)، ص ١٣٢.

(٢٧) انظر: **الشعب** (الجزائر)، ٢/٣/١٩٨١، في: **يوميات ووثائق الوحدة العربية، ١٩٨١**، ص ٩٢.

لمجلس الاتحاد البرلماني العربي في مؤتمره الثالث عشر الذي عقد بالرباط في شباط / فبراير عام ١٩٨٣، على حق الشعب الاريتري في تقرير مصيره وفقاً لمبادىء الأمم المتحدة، ودعا حكومات الدول العربية والاسلامية الى دعم كفاح شعب اريتريا، والقيام بكل ما من شأنه أن يجبر النظام الأثيوبي على التفاوض مع ممثلي اريتريا وفقاً لمقررات منظمة المؤتمر الاسلامي والأمم المتحدة[٢٨].

تقويم الدور العربي في القضية الاريترية

يوضح استعراض وتحليل مواقف الاقطار العربية من الثورة الاريترية ان الدور العربي قد تأرجح بين تأييد ودعم الكفاح المسلح الذي تقوده هذه الثورة، وبين مناصبتها العداء والتحالف مع النظام الحاكم في أثيوبيا ضدها. كما يشير الى عجز البلدان العربية عن اتخاذ موقف موحد حيال تلك القضية، وذلك نتيجة للخلافات وعوامل الشقاق الموجودة في الصف العربي. كذلك، فإنه يتضح بصورة جلية غلبة اعتبارات الامن الاستراتيجي والمصالح القومية على اعتبارات الوفاق الايديولوجي في تحديد اتجاهات البلدان العربية نحو القضية الاريترية، بل لقد تجسدت من خلال هذه الاتجاهات تأثير عوامل التبعية السياسية لدول المنطقة العربية وارتباطاتها باستراتيجيات القوى العظمى في المنطقة، الامر الذي أدى الى وقوع هذه الدول في العديد من المتناقضات والمواقف المتضاربة. وقد رأينا تأثير عوامل الصراع الدولي بين القوتين الأعظم في منطقة القرن الافريقي على تبدل مواقف البلدان العربية من الثورة الاريترية من النقيض الى النقيض.

وتجدر في هذا الصدد الاشارة إلى النتائج التي ترتبت على تناقض المواقف العربية وتضاربها حيال القضية الاريترية وذلك على المستويين المحلي والإقليمي. فقد استوعبت القوى الثورية الحقيقية في اريتريا الدروس المستفادة من هذا التناقض في التأييد العربي غير المتوازن، واستطاعت أن تطور الى حد كبير استراتيجية الكفاح المسلح طويل الأجل الذي يعتمد بدرجة أساسية على إمكانات الثورة المحلية. وذلك بعد أن أغلقت البلدان العربية ـ أو كادت ـ امامها باب المساعدات وعانت هذه القوى من محاولات استخدام بعض هذه البلدان لمساعداتها كوسيلة للضغط عليها لقبول التحالف مع بعض القوى المرضي عنها عربياً.

أما على المستوى الإقليمي فتعتبر قضية اريتريا إحدى العقبات التي تواجه العلاقات العربية ـ الافريقية حيث تثير المساعدات العربية حفيظة الدول الافريقية بخاصة تلك التي تعاني من مشكلات انفصالية، وذلك بعد أن نجحت أثيوبيا في ترسيخ صورة الثورة الاريترية كحركة انفصالية في العقل الافريقي. بل ان أثيوبيا نجحت ايضاً في الاستفادة من الميراث الاستعماري الذي دعم صورة العرب كقوى امبريالية اقليمياً تسعى للسيطرة على مقدرات القارة. فروجت صورة المسألة الاريترية كمسألة عربية تسعى من خلالها البلدان العربية الى فرض سيطرتها على منطقة القرن الافريقي، وتحويل البحر الأحمر الى بحيرة عربية اسلامية، وفوق هذه الخلفية، أدت المساعدات العربية لجبهات التحرير الاريترية ـ على محدوديتها ـ الى زيادة حدة التوتر بين الوطن العربي والدول غير العربية في منظمة الوحدة الافريقية. وقد حاولت أثيوبيا استصدار اعلان من المنظمة يستنكر «التدخل العربي في الحرب الانفصالية في القرن الافريقي» ولكنها فشلت.

---

(٢٨) انظر: **الانباء** (الرباط)، ١٩٨٣/٢/١٢، في: **يوميات ووثائق الوحدة العربية، ١٩٨٣** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤)، ص ٣٤٨.

وخلاصة القول، إن تفسخ الارادة العربية وانقسام الصف العربي حيال هذه القضية، وغيرها، قد ترك آثاره السيئة على الصورة القومية للعرب في القارة الافريقية. كما أن هذا الانقسام في القوى العربية مع ما صاحبه من عدم وضوح الخط الاستراتيجي الذي يحدد لسياساتها الرؤية الثابتة والمستقرة لمصالحها القومية ومبادئها الايديولوجية قد أدى إلى تشكك القوى الافريقية المتعاملة معها في مدى جدية مواقفها والتزاماتها ازاء هذه القارة □

صدر حديثاً عن

مركز دراسات الوحدة العربية

مركز الدراسات العربية المعاصرة
جامعة جورجتاون

العقد العربي القادم:

المستقبلات البديلة

مايكل هدسون	مايكل سمبسون	جوئيل بينين
ابراهيم ابراهيم	عيسى بلاطة	نطير عروري
سعد الدين ابراهيم	كمال ابو ديب	انتوني كوردسمان
بنادية حجاب	اسماعيل ع. سراج الدين	سيث تيلمان
رشيد خالدي	هشام شرابي	جون ووتربري
بهجت قرني	سميح فرسون	السيد يسين
جورج العبد	لسيلي احمد	جوديث تكر
آلان ريتشارد	نوال السعداوي	ايليا زريق

المحرر: هشام شرابي

الشخصيـة الثقـافيـة في عـالم متغـير: نمـوذج تطبيقي في البيئـة التـونسيـة

د. غالي شكري

مفكر عربي من مصر.

أولاً: بحثا عن الدور

ليست تونس مجرد «بيئة ثقافية» من صنع الاستقلال الوطني وما بادر اليه من تنمية سريعة الوتائر. لقد كان استشراف المعالم الراهنة لهذه البيئة مدخلاً للغوص قليلاً تحت السطح فقط. أي أن المشهد الحالي يضمر في تضاعيفه تاريخاً أعمق بكثير من الملامح التي طالعناها لمعرفة ما اذا كانت تونس بيئة ثقافية فعلاً أم لا.

ولكن هذه البيئة ما كانت لتوجد هكذا بمجرد الاستقلال، لأنها في الحقيقة كائن حي أو تكوين حضاري ابعد غوراً واعمق جذوراً. ولا سبيل للكشف عن معالم «شخصية ثقافية» بغير الارتحال الى المناطق النائية عن المظهر الخارجي، وإن لم تنفصل عنه لحظة واحدة.

هذه الرحلة ليست سياحية، بل هي بحث عن: محور العلاقة بين البيئة والشخصية. وهي العلاقة التي اذا عثرنا على محورها فسوف نكشف ايضاً «الدور» الذي لعبته تونس أو ما زالت تلعبه او يمكن ان تلعبه في الثقافة والحضارة العربيتين الاسلاميتين. عند هذه النقطة، علينا أن نتوقف ثلاث مرات قبل أن نبدأ: لأنه بقدر ما يعنينا أن تونس ـ بمساحتها الصغيرة ـ تستحوذ على ١٣٠٠ كيلومتر من ساحل البحر الأبيض المتوسط، لا ينبغي أن نقيم أركان نظرية من مدى القرب لهذه او تلك من الاراضي الاوروبية. إن مشاركة المغرب العربي بأكمله في حوض بحر الحضارات (الابيض المتوسط) يفوق الاهمية التي يعلقها بعض المؤرخين المغاربة ـ وبخاصة في تونس ـ على قصر المسافة بين بلادهم وصقلية أو سردينيا او مالطة. والارجح هو العكس، فالتأثير العربي الاسلامي على بعض اجزاء من أوروبا ـ خصوصاً ايطاليا واسبانيا ـ هو الذي يمنح هذه الاجزاء، كالأندلس، بريقها التاريخي.

لا بأس من التحديد الجغرافي، وربما كان لا بد من هذا التحديد «للمواقع» إذا أضفنا إلى

الجغرافيا الطبيعية الاقتصاد السياسي والتاريخ، من دون أن يكون هناك «المركز» الذي تقاس أهمية الحضارات بالنسبة الى مكانها منه، وكأنه الفلك الذي تدور من حوله بقية الثقافات. إننا نشدد منذ البداية على خطأ هذا القياس حتى لا يترتب عليه في «التكوين الحضاري» لتونس اخطاء يصعب تداركها أو التعرف على أصولها حين تطول المسافة، كلما تقدمنا، بيننا وبين الجذور. انها اذن نقطة أولى في طريق المنهج.

والنقطة الثانية، تخص الانتساب ـ ولا أقول الانتماء ـ الحضاري، فهل صحيح مثلاً أن موجات الغزو القديم هي طبقات حضارية راسبة في التكوين الاصيل للأرض الوطنية، بحيث تصبح المرحلة اليونانية أو الرومانية في تاريخ مصر أو تونس، جزءاً لا ينفصل عن البنية الحضارية لأي من القطرين؟ هل يجوز القول مثلاً بأن التاريخ عرف شيئاً يسمى مصر اليونانية أو تونس الرومانية، كما نطلق هذا المصطلح على أي جزء من اجزاء الامبراطورية المقدونية (نسبة الى الاسكندر)، أو على أي جزء من اجزاء الامبراطورية الرومانية؟

أم ان اسلوب التفاعل بين الأنا والآخر هو الذي يرسب أو هو الذي يتلاشى، وبالتالي، فإن قوة الترسب وعمقه أو سرعة التلاشي، هي التي تحدد درجة الانتساب الحضاري؟

وإذا بلغ اسلوب التفاعل في احدى المراحل درجة التوحد بالارض ـ كما حدث مع الاسلام والتعريب ـ هل يظل «الانتساب» على حاله، أم أن التراكمات الكمية تؤدي به الى تغير كيفي هو «الانتماء» إلى الطابع القومي الحضاري الشامل؟

أما النقطة المنهجية الثالثة، فعنوانها الانثروبولوجي هو «السكان الأصليون». ولولا التجنيد السياسي للانثروبولوجيا الثقافية ـ الاجتماعية، لما كانت هناك اشكالية خاصة بهذا الموضوع. فالنزوحات والاقتلاعات والهجرات والغزوات، وما رافقها من اسباب ونتائج الموقع والمناخ والكثافة السكانية والاشكال الاجتماعية، لا تمنح مصطلح «السكان الاصليين» شرعية ثابتة ترقى الى مستوى العلم، إذ في أي وقت كان هؤلاء السكان اصليين وغيرهم طارئين؟ ومتى تحول الطارئون الى اصليين بينما اصبح الأصليون جزءاً من كل؟ وهل حدث «انقطاع» باعد في الزمن والمجتمع والتاريخ بين «الأصل» والاستمرارية. فما ومن الذي تبقى أو ثبت والى متى؟ وما ومن الذي ذاب أو تحول أو انقطعت به السبل لدرجة الانقراض؟ أم ان التحولات الديمغرافية الدائمة لأسباب داخلية وأخرى خارجية لا تسمح ولم تسمح قط بذلك التأصيل الميتافيزيقي للعرق، ولا بتجذير الوجود النوعي المستقل للعنصر؟

هذه النقاط المنهجية الثلاث، اتحفظ بها على كثير جداً من مقدمات ونتائج بعض المؤرخين قبل أن نبدأ رحلتنا مع التكوين الحضاري لتونس، فليس من هدفنا اثبات أو نفي نسب أو مصاهرة، وانما البحث عن عناصر «الدور» الذي يتحقق من خلاله «الانتماء» الاصيل والمعاصر معاً. هذا الدور هو الذي نقيس به ما انجزته الشخصية الثقافية وما لم تنجزه، فهو دور ايجابي ـ لأنه يختلف كلياً عن الدوران في فلك «المركز» الذي يمسخ الهوية الثقافية بإحالتها الى صدى بدلاً من أن تكون صوتاً، وسلباً بدلاً من أن تكون ايجاباً. وهو الدور الذي يستقطب مكوناته من تفاعلات الأنا والآخر على مر التاريخ الاجتماعي للبشر، لا بحاصل جمع التراكمات الاجنبية للحجر. ومن ثم يصبح اصل الاصول وعصر العصور هو ذلك التفاعل الحاسم الذي طبع الجماعة

الوطنية بجملة من التقاليد الحضارية المشتركة بين مختلف الفئات والطوائف والطبقات، وتزداد مع التطور ثباتاً وقدرة على الاستمرار.

ثانياً: جذور الانتماء

ليس من انتماء يحدث فجأة أو بعد انقطاع تاريخي طويل. لا يحدث ذلك في حياة الامم ولا في حياة الافراد. إن تطور الاشكال الاجتماعية وتراكم النظم المعرفية هو الميراث الذي يصوغ جذور الانتماء. ليس صحيحاً مثلاً أن الامة الامريكية تبلغ من العمر ثلاثمائة عام، ذلك أن الجماعات الاجتماعية الامريكية تنتمي حضارياً إلى القارة الاوروبية، وقد انصهرت في التاريخ الاجتماعي للقارة الجديدة بحيث اصبحت «جماعة وطنية» على الرغم من اعتمادها على الاقتلاع الدموي لحضارة الهنود الحمر، وعلى الرغم من تباين المواطن الاصلية لنزوحها الجماعي من اوروبا وحداثة عهدها بفتح الاراضي الجديدة. لقد استطاعت الولايات المتحدة الامريكية ان تشكل «قومية» و «امة» في قرون قليلة، ولكن في اطار الانتماء الى الحضارة الاوروبية تكتسب تاريخاً واقعياً أطول وأعمق. وليس هناك من يدعي وجود «حضارة» امريكية، وانما هم يشيرون دون وجل الى «الغرب» ولا تتنازعهم اي عقد أو مركبات نقص.

والعكس تماماً بالنسبة للكيان الصهيوني، فهم يعتمدون كلياً على أساس التواصل مع «مملكة» كانت قائمة منذ الفي عام. ويسمون «الانقطاع التاريخي» المزمن بالشتات، ويمنحونه بعداً ميتافيزيقيا لتبرير الاستعمار الاستيطاني لأرض فلسطين. ولا شك أن هناك عدة مظاهر للتشابه بين الفتح الصهيوني لفلسطين، والفتوحات الاوروبية لامريكا.. أولها الهجرات المتتابعة من القارة القديمة إلى القارة الجديدة، وثانيها الاحساس حقاً أو ادعاء بالاضطهاد المذهبي أو الديني، وثالثها الاستيطان على انقاض الجماجم للسكان الاصليين.

ولكن الفروق بعد هذه التشابهات السطحية، تظل فروقاً نوعية أهمها أن استيطان امريكا جاء مرافقاً لإحدى ثمار الكشوف الجغرافية لبرجوازيات الغرب الطالعة الى «العالم الجديد». والفرق الثاني أن الطابع الدموي المنتصر في «اكتشاف امريكا» كان حصيلة الصراع مع الماضي أو ما تسميه الادبيات الغربية بالعصور الوسطى أحياناً، والعصور المظلمة احياناً أخرى. والفرق الثالث هو أن ورثة الحضارة الاوروبية من المهاجرين واللاجئين قد انصهروا في بوتقة الحرب الاهلية والحرب الوطنية وغيرهما من التطورات التاريخية التي انتهت بوحدة الولايات بين الجنوب والشمال. وكان الميراث الاوروبي لامريكا الجديدة هو الثورة العلمية ـ التكنولوجية، والثورة الديمقراطية الليبرالية. وقد استمر التطور الامريكي ـ الاوروبي حتى المرحلة الامبريالية اقتصادياً وسياسياً، والثورة الالكترونية علمياً وتكنولوجياً. وبهذين المقياسين تخلّفت اوروبا عن امريكا، تخلّف الاصل القديم عن الفرع الحديث.

على النقيض من ذلك تماماً، يتبنى الكيان الصهيوني ايديولوجياً عقيدة الانتماء الى تشكيل اجتماعي اكثر تخلفاً من تشكيلات الهنود الحمر، والى حيز زمني ينتمي الى احد العصور القديمة، وإلى نص ديني لا علاقة له بالكشوف أو الفتوحات العلمية والتاريخية. والمهاجرون من اليهود لا رابط بينهم سوى القصيدة الصهيونية الميتافيزيقية عند القطاعات الشعبية الواسعة، والتحالف مع الامبريالية لدى القيادات العسكرية السياسية. ولا يعود بعدئذ ثمة شيء مطلقاً يجمع اليمني

بالبولندي أو المغربي بالامريكي أو المصري بالالماني أو العراقي بالفرنسي. اضافة الى ان أصحاب الارض من العرب الفلسطينيين ليسوا «هنوداً حمراً» بالمعنى الذي يقصده الامريكيون ويروج له الاسرائيليون. وبمقاييس التخلف والتقدم الشائعة في معاجم الغرب نفسه، فإن الكيان الصهيوني يشترك مع أكثر الكيانات تخلفاً اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وثقافياً.

وهكذا، فإن الولايات المتحدة رغم حداثة تكوينها كدولة وامة، فإنها تنتمي حضارياً انتماء لا شبهة فيه، انتماء له تاريخ اجتماعي متصل في كينونة ذات متغيرات كيفية متنوعة. وامريكا احد هذه المتغيرات المنتمية جوهرياً إلى تلك الكينونة.

أما الكيان الصهيوني، فليس له انتماء ولا جذور، لأن الانقطاع المزمن والمجتمع المزوّر لا يؤديان الى انتماء حضاري. أما العقيدة الصهيونية فهي ليست حضارة تنتمي اليها الامم والشعوب. ومن ثم، فإن الشعب الذي يتصوره البعض بلا جذور كالشعب الامريكي، هو أكثر أصالة من اصحاب «الشتات» الذين يتصورون انهم العنصر الوحيد النقي المنحدر من اعرق فصول التاريخ. وأؤكد على هذا التناقض على الرغم من تشابه الظروف في نشأتيهما، وعلى الرغم من تحالفهما المعاصر.

ثم لأقول ان «جذور الانتماء» في حياة أي بلد تتبادل التأثير والتأثر مع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتتخذ مع هذه التبادلات اشكالاً معرفية متعددة، وتؤسس في المجتمع بنى ذهنية تساهم في ما ندعوه أحياناً باللاوعي الجمعي، وبلورة خلاصة القيم المعيارية في الفكر والسلوك.

هذه «الجذور» ليست عرقية مطلقاً، بل ربما كان احدها «تعدد الاعراق». وهي ليست خالدة ابداً، ولكنها في تسيير حياتها وموتها تحفر طريقاً متميزاً في الوجدان الاجتماعي للشعب، سواء انعكس هذا الوجدان في انماط الانتاج وقوى الانتاج وعلاقات الانتاج، أم في المؤسسات الحقوقية للجماعة الوطنية، أم في ابداعاتها العلمية والادبية والفنية، الفردية والجماعية، المجهولة والمعلومة.

عند هذه النقطة نقول إن هناك مجموعة من اقطار البحر الابيض المتوسط، يزعم كل منها انه «صلة الوصل» بين الشرق والغرب أو بين العرب واوروبا، واخص منها بالذكر: مصر وتونس وليبيا وفلسطين ولبنان. مؤرخو هذه الاقطار في غالبيتهم يعتقدون بانفراد قطرهم في تأسيس او رعاية هذه «العلاقة» التي ألقى «القدر» عبأها على كاهل هذا القطر أو ذاك. وإذا كانت ليبيا لا تعدم وجود الدليل (اطول ساحل متوسطي ـ القطر المغربي الوحيد صاحب الحدود مع مصر)، واذا كانت فلسطين لا تعدم وجود الدليل (التاريخ الديني والامني)، فإن مصر ولبنان وتونس تبقى الاقطار الثلاثة الاكثر الحاحاً على هذا الموقع ـ الدور. يكشف هذا «التناحر» بين المؤرخين واحياناً علماء الاجتماع أو فلاسفة الحضارات وحتى بعض رجال الادب والفن، ما لا يحتاج الى صراع، وهو أن جزءاً لا يستهان به من اقطار الوطن العربي في مشرقه ومغربه يقع على شاطىء البحر الابيض المتوسط، وليس ذلك «موقعاً» جغرافياً فقط، وانما هو موقع تاريخي ـ حضاري ـ ثقافي كذلك. انها ثروة في الموقع، ينبغي أن تضاف الى الثروات العربية الاخرى، ولا يجوز ان تكون سبباً في الصراع، حتى الفكري منه.

ولكن هذا لا ينفي أن هذا الموقع ـ الدور، قد اتاح وما زال يتيح العديد من المشابهات بين

مصر ولبنان وتونس، مردّها الاشتراك في هذا «الجذر الحضاري» البحر الابيض المتوسط. العصر الفينيقي ـ العصر الروماني ـ الفتح العربي الاسلامي ـ الحروب الصليبية ـ السلطنة العثمانية ـ الاستعمار الغربي الحديث ـ المشروع الصهيوني.

هذه كلها محطات في التاريخ الافقي للمنطقة الممتدة على الساحل المتوسطي، تشارك في بعضها مناطق اخرى، ولكنها لا تشارك في الجغرافيا الرأسية: أي الطبقات المترسبة فوق بعضها البعض والتي يمكن تسميتها بجيولوجيا الحضارة.

إن نقاط التقاطع بين التاريخ الافقي والجغرافيا الرأسية هي التي تنبثق عنها بعض الظواهر، ما هي أولاً هذه النقاط؟

انها، مثلاً، النقطة الفينيقية بين لبنان وتونس.
انها، ايضاً، النقطة العربية الاسلامية بين مصر وتونس.
انها، كذلك، النقطة النهضوية الحديثة التي شاركت فيها تونس ولبنان ومصر.

ولكننا في واقع الامر لا نستطيع الكلام عن «نقطة فينيقية» دون أن نذكر سوريا وفلسطين، فالساحل الفينيقي كله هو المرتكز الحضاري، وان كان لبنان نقطة الارتكاز.

وفي واقع الامر لا نستطيع أن نتكلم عن نقطة عربية اسلامية بغير أن نذكر ليبيا والجزائر والمغرب الاقصى، فالساحل المغربي كله هو المركز الحضاري، وان كانت تونس هي نقطة الارتكاز.

ولأن مصر هي القطر العربي المتوسطي الوحيد الذي يقع في قارتي آسيا وافريقيا معاً، فهو كذلك نقطة ارتكاز من بحرين (الابيض والاحمر) ونهر (النيل) دون أن يكون ذلك تجاهلاً للسودان واليمن وشبه الجزيرة العربية بامتدادتها الخليجية حتى وادي الرافدين.

ذلك ان «نقطة الارتكاز» ليست أكثر من توصيف بنيوي، وليست بحد ذاتها قيمة معيارية.

وعندما يقول المؤرخ التونسي «كانت تونس بمثابة الارض الموعودة لكل النزاعات الامبريالية في حوض البحر الابيض المتوسط»[1]. فإن هذا القول يدعيه المؤرخ المصري والمؤرخ اللبناني على السواء، ويجدان فيه تعبيراً امينا عما جرى لبلديهما. ولن يتوانى المؤرخ السوري والفلسطيني والجزائري والمغربي عن تكرار القول ذاته.

وعندما نقرأ للمؤرخ نفسه تحليلاً يقول بأن بعض الاهالي يتبنون حضارة الغزاة، أو أن حضارة البلاد الاصلية تمتص هؤلاء الغزاة و«تهضمهم» أو أن يحدث تفاعل بين الغزو والوطن بالتأثير والتأثر المتبادلين، فإننا نستطيع أن نكتشف هذه الاختيارات الثلاثة لدى معظم مؤرخي الاقطار العربية، وربما غير العربية كذلك.

ولكننا نصافح الخصائص التونسية حين يقول الكاتب «ومن المعلوم ان البلاد التونسية قد عرفت منذ القديم شبكة كثيفة من المدن كان من نتيجتها ان تطورت الحياة الاقتصادية والاجتماعية تطوراً ميزها بعض الشيء عن بقية بلاد المغرب، كما كان من نتيجتها ان تطورت طرق استغلال سكان البوادي والارياف وان استثمرت الأسواق الخارجية كلما سمحت الظروف بذلك..» الى ان يقول «ان هذا الوضع يجعلنا ندرك بصورة اوضح

---

(١) محمد الهادي الشريف، **تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ الى الاستقلال** (تونس: دار سراس، ١٩٨٠)، ص ٩.

السهولة النسبية التي لقيها الغزاة عند دخولهم الجزء الشرقي من بلاد المغرب. وقد يفسر لنا هذا الوضع ايضاً كيف ثبت شبه اطار تونسي واستقر، وكيف تواصلت بعض الخصائص التونسية عبر ذلك الخضم من التقلبات والتحولات الجذرية»[١].

وحين يشير المؤرخ الى ان بعضاً من اللطف وشيئاً من التمدن قد اصاب التونسيين نتيجة ذلك، يسارع الى القول بأن «هذه الخصائص لم يكن يتصف بها سوى سكان المدن والمحظوظين»[٢]. اما البوادي والمناطق النائية، فقد كانت على خلاف ذلك «.. فقد كان اسياد البلاد وحلفاؤهم من اعيان المدن والجهات المحظوظة اقتصادياً يملكون وسائل قهر قوية - حربية وادارية - يسلطونها على سكان تلك المناطق. كما كانوا يحظون بنظام اقتصادي واجتماعي متقدم نسبياً، فكان ذلك الوضع كفيلاً بأن يضمن لهم السيطرة على بقية البلاد واستغلالها حتى وان أدى بهم الأمر الى تشريد غير الممتثلين والمتمردين، واقصائهم نحو الهوامش القاحلة الجدباء والرمي بهم في حياة التوحش المتأخرة تقنياً واقتصادياً واجتماعياً. وكان هذا الوضع كفيلا كذلك بأن يجعل سكان المناطق الداخلية يكنون لهم عداء متوارثاً اصيلاً»[٣].

هذا التصور للموقع - الدور، لا يجعل من «العلاقة بالغرب» قيمة معيارية، وانما هو يحدد بعض الجذور لانتماء تونس، على النحو التالي: البحر المتوسط وافريقيا هما البعد الرئيسي من زاوية الجغرافيا السياسية. ويحدد بعضها الآخر على نحو مختلف حين يشير الى «انقلاب» العصر الحجري الاخير قائلاً «من المؤكد ان ذلك حدث بتأثير حضارة وادي النيل وقد تسربت عبر الصحراء المخضرة آنذاك»[٤]. ومنذ ثلاثة آلاف او الفي سنة قبل الميلاد «لم تعد البلاد التونسية تتلقى ما يأتيها الشرق من رجال وتأثيرات عن طريق الصحراء وقد اجدبت، انما عن طريق البحر والمحطات الواقعة على سواحل الجزر: لقد كان الفينيقيون في ذلك العهد على الابواب»[٥].

وهكذا نضيف الى الجذور: وادي النيل وساحل فينيقيا، على صعيد الجغرافيا السياسية كذلك. ومن ثم «يتكون» الانتماء التونسي عبر التاريخ الاجتماعي في نقطة ارتكاز بالغة الثراء والعمق، وابعد كثيراً مما يستخلصه البعض من قربها لبعض الجزر والموانىء على الشاطىء الاوروبي. وسوف نلاحظ فيما بعد ان هذه العناصر (افريقيا والشرق) هي التي هيأت لتونس مدخلاً الى الانتماء الاكثر استمرارية في حياة شعبها، واقصد بذلك: الانتماء الى الأمة العربية، لا كشيء،خارج عنها أو طارىء،بل كعنصر داخلي في صميم تكوينها. وهو ليس انتماءدينياً أوعرقياً، وانما انتساب ثقافي حضاري يمثل نقطة محورية في لقاء الجغرافيا بالتاريخ، وبتحديد ادق، الجغرافيا البشرية والتاريخ الاجتماعي.

اننا ما نزال على ابواب المدخل، فلنتأمل زواياه قليلا قبل الولوج في البناء. ان «جذور الانتماء» وحدها قد تضللنا عن الانتماء نفسه، فهذه الجذور ليست عنصراً صافياً خارج الزمان والمكان. وانما هي تعيش في ارض وتنمو في تربة وتنبت فيتعرض نباتها لمختلف عوامل الطبيعة وتزهر وتثمر في النهاية ذلك «الانتماء» الراهن. اننا لا نبحث اذن عن «ثوابت» ميتافيزيقية، وانما عن قوانين للتطور وعن نقاط انطلاق لهذا التطور.

---

(٢) المصدر نفسه، ص ١٠.
(٣) المصدر نفسه، ص ١١.
(٤) المصدر نفسه، ص ١٢.
(٥) المصدر نفسه، ص ١٤.
(٦) المصدر نفسه.

لقد سقطت قرطاجنة امام الزحف الروماني، لا بسبب «القوة» الرومانية، ولا بسبب سهولة «غزو» هذه المنطقة من الساحل المغربي، وانما بسبب التدهور الذي الم بالنظام البونيقي(Punic) في القرنين الثالث والثاني قبل الميلاد. اضحى نظاماً متخلفاً عن العصر تخلف الصفوة التجارية القرطاجنية الحاكمة عن إدراك مخاطر احتكار الثروة والسلطة.

غير أن عشرة قرون من الحكم المتصل للفينيقيين كان من شأنه ترسيخ «الشرق» كإحدى نقاط الإنطلاق من قاعدة التطور المغربي في تونس وكما كان لوادي النيل أثره الحاسم في العصور الأقدم (من أربعة الى ثلاثة آلاف سنة قبل الميلاد)، فإن الاتصال المباشر بالحضارة الفينيقية، حوالى الف سنة، قد أثمر البداية المبكرة للقوام الطبقي في المجتمع، بواسطة الفلاحة والتجارة والصناعة «وكان من ابرز نتائج ذلك العهد نشأة فوارق إجتماعية وجهوية وحتى ثقافية قوية بين اقطاع متفتح متقدم في المدن وما حولها، وآخر عتيق منغلق على نفسه يشمل تقريبا مجموع السكان الذين طردوا او طوردوا من مواطنهم وغلبوا على أمرهم، واتصفت البلاد التونسية من ذلك العهد بانعدام التوازن الدائم بين القطاعات الجغرافية والاجتماعية»[٧].

ولقد تركت هذه المرحلة المبكرة من التفاعل مع الشرق اثراً طقوسياً باقياً في بعض البنى الذهنية (كالتمائم الواقية مثل اليد المفتوحة ـ الخمسة ـ او السمكة أو الهلال، واقامة الصلوات والابتهالات للاستسقاء). غير أن الأكثر اهمية هو الأثر الإقتصادي ـ الاجتماعي، والذي جسدته نشأة العديد من المدن في نظام اجتماعي متطور، وهو النظام الذي تلقى ضربات قاصمة في العهد الروماني. كان «الرفض» هو السمة المميزة لموقف الغالبية من السكان لهذا العهد الذي اتى بالمزيد من الفوارق الاجتماعية. وهي الفوارق التي دفعت الى «ثورة عمال الارض» وحركة المتمردين على السلطة .Les circoncellions وما سيعرف بعدئذ بالمذهب الدوناتي (نسبة الى Donat اسقف قرطاجنة في القرن الرابع الميلادي). ومن ثم يتشكل من هذا كله ما يمكن تسميته الجبهة بلغة زماننا، حيث تنتظم المعارضة لمقاومة النظام. و«كانت المسيحية قبل انتصارها الرسمي في عهد قسطنطين عام ٣١٣ ديناً واحداً وجد فيه الفقراء بعض العزاء والامل، ومثلت شكلا من اشكال المعارضة للامبراطورية الرومانية في هذا الإتجاه نقف على سر انتشار هذه الديانة في افريقيا، منذ اواسط القرن الثاني الميلادي فبعد مضي قرن اي في عهد اسقف قرطاج القديس سيبريان Saint Cyprien كان عدد الاساقفة بالمقاطعة الشرقية من شمال افريقيا يفوق عدد الاساقفة ببلاد الغال بأكملها، فقد كانت الكنيسة الافريقية في القرن الرابع الميلادي تعد ستمائة اسقف مقابل مائة فقط في بلاد الغال»[٨]. وليس من قبيل الصدفة ان يظهر القديس أوغسطينوس في ذلك الوقت وفي هذه البلاد (٣٥٤ ـ ٤٣٠) حيث ولد في طاغاست Thagaste وتعلم في قرطاج، وكان المع رموز المسيحية الافريقية ومن بعدها على صعيد العالم. غير أن تحالف الكنيسة الرسمية والدولة الرومانية مع الأرستقراطية العقارية حمل بذور التدهور من النظام الروماني الى الكنيسة، وبدا البناء كله في التداعي. وكان الفنداليون على الابواب،ولكن بيزنطة حاولت استرداد المجد الضائع. وكان الوريث الوحيد لهذه الفوضى وتلك الانهيارات المتعاقبة، ابعد ما يكون عن مخيلة الغزاة والمغزوين جميعاً.

وعندما نبحث عن «قانون التطور» هنا، نجد ان البعد الشرقي للحضارة يبقى في صميم التكوين الاجتماعي، بينما لا يبقى من روما وبيزنطة سوى «الانقاض» التي تقوم شاهداً على مقبرة

---

(٧) المصدر نفسه، ص ٢٥.

(٨) المصدر نفسه، ص ٣٢.

فاخرة لعهد الخراب، حتى المسيحية، فلأنها جاءت من الغرب (على عكس الوضع في مصر وسوريا ولبنان وفلسطين والعراق) فقد اقترنت على الفور بالغزاة، ومن ثم كان رحيلهم إيذاناً برحيلها.

ولكن هذا لا يعني مطلقاً أن الأرض الافريقية أو المغربية، أو التونسية تحديداً، كانت مفروشة بالورود أمام الفتح العربي الإسلامي للمنطقة. وإنما كان الفتح صراعاً طويلاً ومركباً غاية التركيب. وهو صراع على مراحل، وعلى اكثر من جبهة، وبين أطراف تغيرت تحالفاتها مرات عديدة. ولكن هذا الفتح، في جميع الأحوال، كان على نقيض المسيحية، قادماً من الشرق مباشرة. وعلى الرغم من ان التحديات كانت هائلة سواء من جانب الرومان وبيزنطة ام من جانب النخبة الارستقراطية المحلية، ام من جانب سوء التقدير العسكري في بعض الاحيان، فقد انتصرت الفتوحات العربية الإسلامية في نهاية الامر. وهو الإنتصار المستمر الى اليوم، بحيث يصبح - بين التاريخ الافقي والجغرافيا الرأسية لجذور الانتماء - هو الجذر الرئيسي في بلورة الوجدان الشعبي التونسي. وهذا الجذر هو الذي يعيد ترتيب بقية الجذور، ويوجه مسيرة التطور.

ثالثاً: الذات.. والهوية

ستبقى دوماً، هناك، خصوصيتان. الخصوصية القومية العربية بالنسبة لجميع العرب، وخصوصية التعريب، بالنسبة لمختلف الشعوب التي لم تكن عربية حتى الفتح.

ان الخصوصية الأولى هي التي حددت الملامح العامة للهوية القومية المشتركة، والخصوصية الثانية التي حددت اسلوب التعرب، هي جوهر تنوع الذوات المختلفة.

ولا تناقض بأي معنى بين الذات والهوية، كما أنه لا تناقض بين الثقافة والحضارة، ولا بين الوطنية والقومية. لا تناقض ولا تعارض، كما انه لا ترادف ولا تطابق، وانما هو تمايز بين دوائر الانتماء، لا بين مراحله أو درجاته.

الخصوصية القومية لا تعني تفرداً بمعنى الامتياز، وإنما هي توصيف لمقومات الهوية بغاير النشأة والتطور التاريخيين للامم الغربية. ويمكن رصد ملامح هذا الاختلاف على النحو التالي:

١ - الغرب

أ - القوميات الاوروبية ظاهرة حديثة نسبياً، واكبت نشوء البرجوازيات الغربية في «السوق» الرأسمالي.

ب - عصر النهضة كان موعد «المخاض» لولادة هذه القوميات من أحشاء المجتمع الإقطاعي و«العالم المسيحي» اللاتيني.

ج - كان عصر التنوير وعصر الثورة الصناعية الاولى هما الإطار العقلي والإجتماعي لمختلف الكشوف العلمية والاختراعات التكنولوجية التي لبت احتياجات «السوق» والطبقة الصاعدة من ناحية، واصطدمت مع اللاهوت الكنسي من ناحية اخرى.

د - عصر الأحياء هو عصر استعادة التراث الاغريقي الروماني الوثني الى «الوعي الحديث» لمواجهة الكنيسة. وهو ايضاً عصر الإلتفات الى «الأدب الشعبي» والانتقال الى لغات اوروبية متعددة، والاصلاح الديني بالثورة البروتستانية.

هـ - بوصول الرأسماليات الغربية الى مرحلة الاحتكارات الامبريالية، كانت «القوميات»

الغربية قد وصلت في اللحظة عينها من شاطىء الثورة (العالمية) ـ في النموذج الفرنسي اساساً ـ الى شاطىء الثورة العالمية المضادة، او «اممية» الاستعمار.

٢ ـ العرب

أ ـ ظهرت القومية العربية اولاً في شبه الجزيرة العربية حين قام الاسلام بتوحيدها، ثم اتسع نطاق القومية الوليدة باتساع فتوحات الاسلام وشمولها لعدة شعوب لا تنتمي اصلاً الى التكوين الحضاري لشبه الجزيرة العربية.

ب ـ أي أن هناك ظهوراً مبكراً يرتبط بايديولوجية توحيدية كبرى وعمليات فتح عسكرية ذات طابع تاريخي: فلم تولد «الامة» من عالم «امبراطوري» سابق عليها هو الاصل وهي الفرع، وكذلك «اللغة» لم تولد من لغة اشمل واقدم.

ج ـ حدث العكس. ولدت الامة في «عملية» التوحيد والتعريب العسكرية والايديولوجية. وضمت اعراقاً مختلفة، واستوعب بيانها الرئيسي تراث البيانات الاخرى واضاف.

د ـ حدث العكس أيضاً، فقد كانت «النهضة» تالية للحدث التاريخي. ومن احدى الزوايا كانت نهايتها نهاية الظاهرة الرئيسية.

هـ ـ حدث العكس أخيراً، فالامة الوليدة هي التي اصبحت نواة الامبراطورية التي انضجتها امة اخرى ـ باسم الاسلام ـ هي تركيا. فانتهت الظاهرة الى ما قبل البداية من تشرذم قبلي وعشائري وعرقي وطائفي. واخذ التشرذم صفة الاستمرارية الى عصرنا لأسباب اختلفت من مرحلة الى أخرى.

تلك هي الملامح البالغة التعميم للخصوصية الاولى.

اما الخصوصية الثانية فهي التعريب، اي الاسلوب الذي تعربت بواسطته المجتمعات غير العربية اصلاً، والمقومات التي رسخت حركة التعريب هنا، ولم تكرسه في بلاد اخرى آمنت بالاسلام ولم تتعرب قط.

ان الاسلوب الذي تم به التعريب في بلاد لها حضارات قديمة، يختلف عن التعريب الذي تم في بلاد حديثة العهد بالحضارة. كذلك التعريب الذي وقع في مناطق تحكمها الامبراطورية (المقدسة) حينذاك ـ روما وبيزنطة ـ يختلف عن تعريب المناطق الاخرى. والتعريب الذي انجز في بلاد تقع على شواطىء البحر أو الانهر، يختلف تماماً عن تعريب المناطق الصحراوية أو التي تعتمد كلياً على الرعي. والتعريب الذي عرفته «الدول» يختلف عن التعريب في مجتمعات لم تعرف الدولة، والتعريب الذي وقع لأقطار جاءتها المسيحية من فلسطين يختلف عن التعريب الذي وقع لأقطار جاءتها المسيحية من روما أو القسطنطينية.

ان اختلاف اساليب التعريب لا يعني الاختلاف بين الفتح العسكري المقاتل والفتح السلمي، وانما يعني اختلاف شكل التفاعل بين هذا المجتمع او ذاك من جهة، وحركة التعريب من جهة اخرى.

هذا الاختلاف، مثلاً، هو الذي يرادف بين العروبة والاسلام في أقطار المغرب العربي بينما تصبح المسيحية هي ديانة المستعمرين الاجانب. على عكس الوضع في مصر والسودان وبعض أقطار المشرق العربي.

وهذا الاختلاف هو الذي دفع بعض الأقطار العربية المسلمة الى محاربة السلطنة العثمانية باعتبارها استعماراً تركياً، ولو كانت الاستانة مركزاً لخلافة اسلامية، بينما دفع هذا الاختلاف بعض الأقطار الأخرى الى الاستنجاد بالسلطنة.

وهو اختلاف ما تزال اصداؤه مسموعة الى اليوم، بين الداعين الى اممية اسلامية او «عالم اسلامي» ويعتبرون الخلافة العثمانية «عصراً ذهبياً». وهؤلاء هم الذين يرون في الدولة الخمينية الراهنة انبعاثاً لذلك العصر الذهبي من ناحية، وبين الداعين الى الوطنية او القومية او كلتيهما.

ولكنه في الحقيقة هو الاختلاف الذي يميز طابعاً عن طابع، ولا يجعل الجماعة الوطنية في ضوء هذا التمايز فرعاً من أصل أو جزءاً من كل. وانما هي «الذات» في تشكيل اجتماعي لا يتعارض مع الهوية القومية، وان تناقض مع اممية ميتافيزيقية. لأن الذات والهوية تشتملان على العنصر الاسلامي التوحيدي الباكر، كعنصر ثقافي ـ حضاري.

ان هذا الطابع هو الذي يعتمد على الجغرافيا السياسية من جهة، وعلى الجيولوجيا الحضارية من جهة اخرى في نقاط التقائهما بحركة التعريب والاسلام.

هاتان الخصوصيتان اذن ـ القومية والوطنية ـ هما اللتان تبلوران الذات التونسية وهويتها العربية في ضوء الموقع ـ الدور (البحر الابيض وافريقيا + وادي النيل والساحل الفينيقي) اي البعد الشرقي في بنيان الحضارة. و«ما ان انبلج صبح المائة الثانية الهجرية حتى رسخت قدم العروبة في افريقية، وابتدأ العرب عندئذ يفكرون في بث تعاليم دينهم القويم»[٩]. ولكن هذه التعاليم لم تسمح للحكم التركي باستقلالها. وتدلنا وقائع ثورة علي بن غذاهم (١٨٦٤) على مدى المقاومة الشعبية التي لقيها هذا الحكم في تونس[١٠] ومن جهة ثانية، فإن بعض الامثال الشائعة عن الاتراك تدلنا على مدى الحقد الذي كانوا يصبونه على رؤوس التونسيين، كما في قولهم: «العربي خذ ماله واقطع راسه»[١١]. و«العربي» هنا هو التونسي. ويقال في هذا الصدد ان ابن ابي دينار هو اول من اطلق اسم تونس على افريقيا[١٢]، وقد جاء في تعريفه للبلاد: «وحد افريقية بالطول من برقة الى طنجة، وعرضها من البحر الشامي الى الرمال، إلى أول بلاد السودان. قاله غير واحد. قلت في زماننا هذا لا يعبر بافريقية الا من بلاد الطبن الى بلد باجة»[١٣].

وهو تعريف يتضمن الاشارة الى ان الحيز الجغرافي لافريقيا التونسية هو حيز تاريخي ـ اجتماعي، قابل للامتداد والانكماش حسب العصر الذي يملي التعريف من موقع القوة او الضعف. ولكنه في جميع الاحوال هو الموقع ـ الدور، الذي يستوعب جذور الانتماء بين الذات والهوية.

---

(٩) حسن حسني عبد الوهاب، **ورقات من الحضارة العربية في افريقيا التونسية** (تونس: مكتبة المنار، ١٩٦٥)، ج ١، ص ٧٧.

(١٠) احمد ابن أبي الضياف، **اتحاف اهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الامان** (تونس: نشر كتابة الدولة للشؤون الثقافية، ١٩٦٤)، ج ٥، ص ١٢٨ ـ ١٣٩.

(١١) المصدر نفسه، ص ١١٣.

(١٢) عفيف البوني، **وعي الهوية العربية في الفكر التونسي الحديث** (باريس: منشورات العالم العربي، ١٩٨١)، ص ٤٥.

(١٣) ابن أبي الدينار القيرواني، **المؤنس في اخبار افريقية وتونس**، تحقيق محمد شمام (تونس: مطبعة الدولة التونسية، ١٩٦٧)، ص ١٦.

ان مشاركة الخصوصيتين في تبيان الطابع التونسي لا يغفل مطلقاً واقع التجزئة والتفتت الذي اصاب الامبراطورية العربية الاسلامية وكرسته الامبراطورية التركية الاسلامية ورسخته الحروب الصليبية فالاستعمار الغربي الحديث ثم المشروع الصهيوني. ان هذه «التجزئة» ذات الاسباب العربية والعثمانية والاوروبية والصهيونية، ليست وحدها صانعة المميزات الاقليمية العربية في مختلف البقاع. فلم تكن هذه البقاع موحدة منذ الازل او حتى قبل ظهور الاسلام، وانما كان هذا «التعدد» قائماً منذ القديم، واقبلت «الوحدة» مع الفتوحات، ثم انفرطت الوحدة للاسباب التاريخية المعروفة. انفرطت اما الى الكيانات السابقة على التوحد، واما الى كيانات جديدة تلبي جغرافيتها احتياجات ومصالح الحاكمين عرباً ومسلمين واجانب. ان عهود التجزئة او التعدد اطول بكثير من عهود الوحدة او التوحد. ولقد شارك ذلك في اكساب التمايز للولايات او الاقطار او الامارات او الممالك. ولكن «الطابع الخاص» لبعضها لم يصنعه طول عهود التجزئة وحدها، وانما شاركت بدور رئيسي في صنعه مقومات الجغرافيا السياسية والتاريخ الاجتماعي قبل الاسلام وبعده. والى هذا النوع من المقومات تنتمي تونس في ذاتيتها وهويتها معاً، وكذلك في تعدد خرائطها الجغرافية وفقاً لاختلاف مراحل التاريخ. ولعل ذلك من اسباب الاستخدامات المتوازية كأنها مترادفات لمصطلح الامة ومصطلح الوطن ومصطلح القومية. وهو الامر الذي حدث في مصر، باقلام «عروبية» كانت تقول «الامم العربية» و«الامة العربية» و«الامم الاسلامية» في نص واحد[١٤].

ولكن التطور الجغرافي ـ التاريخي، ليس وحده المسؤول عن اختلاط المصطلحات فهذه المصطلحات نفسها حديثة التكوين والاستخدام والانتقال من الغرب. وهي جزء من ظاهرة اكثر شمولا، ولا تقتصر على تعريب المصطلح بمعناه اللغوي. ومن ناحية اخرى، فان الاستخدام العربي لهذه المصطلحات قد بدأ في ظل الاستعمار وبمواجهته، او بعد الاستقلال السياسي مباشرة. وهو الاستقلال الذي تم انجازه في الحدود القطرية المعروفة، ومن ثم كان اطلاق لفظ «امة» او «وطن» او «قومية» جزءاً من عملية ترسيخ السيادة القطرية الحديثة، وجزءاً من ثقافة القوى الاجتماعية التي استقلت بالسلطة.

وكما ان محمد علي في مصر قد عمد الى الاستقلال بمصر عن سلطة الخلافة، كذلك سارت الأمور في تونس. فقد كانت هذه المحاولة المبكرة في اوائل القرن الماضي بمثابة تأسيس «لمعادلة النهضة» على ارض (الوطن) وداخل (المجتمع) قبل محاولات اقامتها على صعيد (الفكر). وعلى ذلك لم تنجح مثلا محاولات التتريك اللغوي في مصر او في تونس. ومن الاشارات ذات المغزى في هذا السياق، تلك الرسالة التي كتبها الباي أحمد بالعربية إلى الباب العالي، ويقول عنها بيرم الخامس «ها نحن نثبت هنا نص بعض المكاتيب التي ارسلت من ولاة هذا القطر في النصف الأخير من هذا القرن، حتى يتيقن معها زوال كل شبهة ولم نذكر ما كان قبل هذه المكاتيب لأن المكاتيب كانت ترسل باللسان التركي. ولما تقادم عهد الولاة بتونس نشأ جيلهم الأخير على جهل باللغة التركية، وكان احمد باشا صاحب المكتوب الاول ذا احتراز ونقد، فكّر فلم يرد ان يمضي كلاماً لا يفهم اسرار تركيبه، فكتب باللغة العربية وقبلته الدولة اذ كثير من ممالكها عربي ولا

---

(١٤) زكي مبارك من العروبيين الكبار في مصر الحديثة، وفي نص شهير له بعنوان «العروبة في مصر»، يقول حرفياً «انا عربي اولاً ومصري ثانياً.» ومع ذلك فهو يستخدم في هذا النص القصير نسبياً (عشر صفحات من القطع المتوسط) تعبير «الأمم المتحدة» سبع مرات. انظر: **ملحق الوثائق** في خاتمه: احمد عبد المعطي حجازي، **رؤية حضارية طبقية لعروبة مصر** (بيروت: دار الآداب، ١٩٧٩)، ص ٢٨٩.

يسعها انكار لغة شريعتها التي هي الحامية والذابة عنها. وكان ارسال هذا المكتوب مع عالم القطر سيدي ابراهيم الرياحي»[١٥]. ويرجع تاريخ كتابة هذه الرسالة الى عام ١٨٤٠ ومغزاها المباشر هو ان «لغة الشعب والشريعة» قاومت لغة السلطة «الروحية» الاجنبية حتى استطاعت أن تصل الى قمة القيادة السياسية في البلاد.

وكما وقع في مصر من اجهاض لتجربة محمد علي بواسطة الغرب، كذلك حدث في تونس. حتى ان الاحتلال الاوروبي (الفرنسي والبريطاني) للبلدين وقع في خاتمة المطاف، وفي عامين متتاليين. وقد تشابهت الأسباب والنهايات تشابهاً مثيراً، فقد كانت الكمبرادورية هنا وهناك هي التي انتفعت من القروض التي افلست الخزينة، فكان الاشراف (الدولي) على اقتصاديات البلاد، ثم التدخل العسكري المباشر.

وفي المقابل، وكما حدث لمصر على أيدي الطهطاوي وعلي مبارك، فقد حدث لتونس على ايدي خير الدين وأحمد بن أبي الضياف من ارتياد النخبة الليبرالية لمعادلة النهضة التوفيقية التي تعتمد على «التراث والعصر» أو «الدين والعلم» أو «التقليد والحداثة» وغير ذلك من ثنائيات الفكر الذي ينشد الربط بين الاسلام والغرب. وهو الفكر الذي عرفته عملياً الاقطار العربية كلها، ولكنه لم يعرف صياغة اقرب الى التكامل الا في مصر وتونس.

وكما نلاحظ على بعض كبار المؤرخين من امثال القلقشندي والمقريزي وابن اياس حتى الجبرتي من تطور العلاقة بين المؤرخ والوطن (مصر في هذا المثال)، فإن «المؤرخين التونسيين منذ القرن السابع عشر قد تعلقوا بتونس وهذا التعلق يصل زمانيا افريقية الحفصية والأغلبية، ولا يتجاوز الفتح العربي الاسلامي، أما الفترة السابقة لهذا الفتح فتسمى عندهم بالجاهلية او العصور المظلمة... ان اغلب الكتابات (التاريخية) تبدا بتاريخ افريقية منذ الفتح العربي»[١٦]. والمقصود هو أن الاستمرارية العربية الاسلامية هي الطرف التراثي في معادلة التراث والغرب، لأن شيئاً كالقطيعة ـ وهو ليس بالقطيعة تماماً ـ قد حدث في مسيرة التاريخ بين الفتح العربي والمراحل السابقة عليه. ان اللاوعي الجمعي لا يعترف بهذه القطيعة، وانما هو يعيد صياغة السياق التاريخي عند كل منعطف حاسم تمليه التوازنات أو المتغيرات الطارئة.

الجديد لا يمحو القديم، ولكن الجديد المستمر ثلاثة عشر قرناً متصلة يكتسب حقاً نوعياً في صنع معادلة النهضة. وربما كانت المقارنة بين ما جرى في كل من مصر وتونس يؤصل الوعي بأبعاد هذه المعادلة، حيث يبقى على احد هامشيها عنوان سلفي لا غش فيه، وعلى الهامش الآخر عنوان التغريب. اما المعادلة ذاتها فقد نشأت اصلاً من ارض الواقع مع الشرائح والفئات الاجتماعية «الوسطى» حيث التكوين التجاري هو اساس الحاجة الموضوعية الى التوفيق الساكن بين الثنائيات النهضوية.

---

(١٥) نقلاً عن: البوني، **وعي الهوية العربية في الفكر التونسي الحديث**، ص٥٠. ولكن الموضوع الاصلي للنص هو محمد بن مصطفى صفوة بيرم الخامس التونسي، **كتاب صفوة الاعتبار بمستودع الامصار والاقطار** ([القاهرة: المطبعة الاعلامية، ١٣٠٢])، ج ١، ص ١٣٨.

(١٦) النص هنا لـ: أحمد عبد السلام، **المؤرخون التونسيون**، ولكنه منقول هنا عن البوني، **المصدر نفسه**، ص ٦٤.

وفي الوقت الذي كانت مصر تمور فيه بالثورة العرابية والحزب الوطني وافكار جمال الدين ومحمد عبده، لم تكن المقاومة الشعبية التونسية قد توقفت عن محاولة صد الاحتلال الفرنسي. ومن داخل هذه المقاومة ومن خارجها تبلورت تيارات «الاصلاح». اي مواقف التشكيلات الاجتماعية المختلفة من «التخلف» كمظهر حاسم من مظاهر الاحتلال الفرنسي بل ومن قبله ـ لأمد طويل ـ الاحتلال التركي. ثم ـ قبلهما وبعدهما ـ التطور الاجتماعي الداخلي: باحتكار النخبة المدينية، واساساً اهل العاصمة، لوسائل الانتاج الرئيسية والعلاقات مع الخارج.

كان التيار «الاصلاحي» الاول سلفياً، وقد عبرت عنه في البداية جريدة **الحاضرة** التي ظهرت في ٢٨ آب/اغسطس عام ١٨٨٨، ثم جريدة **السعادة العظمى** بين عامي ١٩٠٤ و١٩٠٥، وقد واصلت التعبير عن هذا التيار جريدة **سبيل الرشاد** لعبد العزيز الثعالبي، وجريدة **الصواب** لمحمد الجعايبي.

لم يكن هذا التيار بطبيعة الحال، يفرق بين القومية والدين، لذلك كان دفاعه عن عروبة تونس دفاعاً عن اسلامها. وكان الارتباط بفكرة الجامعة الاسلامية هو محور الدعوة السياسية.

هذا هو التيار الأقرب فكرياً وزمنياً الى تيار مصطفى كامل ومحمد فريد وحزبهما «الوطني» الذي دافع دوماً عن الجامعة الاسلامية والارتباط بالباب العالي. وكانت جريدة **اللواء** هي منبر الدعوة، ولكن الحزب كان اداتها الاساسية تنظيمياً وسياسياً. وهذا هو الفرق بين التجربتين المصرية والتونسية، فاتخاذ الصحافة اداة للدعوة الفكرية السياسية في تونس، كان من شأنه الاحياء الشعبي الرفيع المستوى للغة العربية بغض النظر عن اتجاه الفكر الذي جسدته اللغة في الصحافة. على ان هذا لا ينفي الطابع الاشكالي الذي واجه تونس (والمغرب العربي كله) ولم يواجه مصر، وهو ان انصار العربية او التعريب كانوا الاقربين الى الفكر المحافظ، بينما استطاعت اللغة (الاجنبية) ان تحتكر زمناً لافتة العصرية والحداثة والتقدمية.

وبالطبع، كان ذلك على صعيد «النخبة» الطليعية من مثقفي العاصمة وبالكاد بعض (المتعلمين) في المدن. اما القواعد الشعبية العريضة فلم تعرف هذه الاشكالية قط، لأن الشعب التونسي، ممثلاً في قواه الحية، لم يتخذ غير العربية لساناً منذ تم تعريبه في المرة الاولى والحاسمة على المستوى التاريخي، اي بعد الفتح العربي. والاشكالية اذن هي نخبوية، وتخص القيادات السياسية للعمل الوطني، ولا علاقة لها بمجموع الشعب الا من حيث نتائجها وانعكاسات صراعها على حاضر ومستقبل البلاد.

اما التيار الثاني، فهو الداعي الى التحديث بواسطة الحضارة الغربية، ويمثله اساساً حزب «الشباب التونسي» الذي ضم مجموعة من مثقفي البرجوازية «اصلها من المماليك»[١٧]. وقد تلقت تربيتها وتعليمها وثقافتها في فرنسا. وعلى الرغم من ذلك، فقد عمدت القوى الاستعمارية الى نفي سبعة من زعماء هذه الحركة التي شاركت في مقاطعة الاحتلال عام ١٩١٢ واصرت ضمن تعبئة شعبية واسعة على كتابة اسماء المحطات والارشادات باللغتين العربية والفرنسية. وكانت هذه «المقاطعة» في سياق الموقف التونسي من الهجوم الايطالي على طرابلس الغرب (٢٩ ايلول / سبتمبر

---

(١٧) شارل اندريه جوليان، **المعمرون الفرنسيون وحركة الشباب التونسي**، ترجمة محمد مزالي والبشير بن سلامة (تونس: الشركة التونسية للتوزيع، [د. ت.])، ص ٩٢.

عام ١٩١١) حيث وقعت في ذلك الوقت احداث الزلاج ٧ تشرين الثاني / نوفمبر عام ١٩١١ التي بدات بإعلان الاضراب الشامل ـ وكانت اعداد كبيرة من المواطنين التونسيين قد انضمت الى المجاهدين الليبيين ـ وانتهت بالصدام الدموي مع قوات الاحتلال[١٨]. ومن اللافت للنظر في هذه الواقعة ان المؤسسة الدينية وقفت ضد الانتفاضة الشعبية المذكورة.

أ ـ فشيخ المدينة الصادق غيلب وعبد الجليل الزاوش طلبا للشهادة في المحاكم فلم يدافع ايهما عن «المتهمين».

ب ـ نسبت جريدة **الزهرة** الى رجال الدين وصفهم «للمتهمين» بالسفاهة وانعدام الاخلاق.

ج ـ وفي ١١ تشرين الثاني / نوفمبر عام ١٩١١ كتبت الصحيفة «وبمناسبة صلاة الجمعة امس ١٠ تشرين الثاني / نوفمبر خطب الخطباء في الناس وحرضوهم على طاعة الامير والعمل بما يرضيه، وحث فضيلة خطيب الجامع الاعظم الناس على اجتناب كل ما يخالف طاعة الامير والمحافظة على اتباع اوامره»[١٩].

ومعنى ذلك اننا نفرق في السياق الثقافي ـ السياسي لكلا التيارين الاصلاحيين، بين التيار الاجتماعي و«المؤسسة» وبين التيار الفكري و«الوعي». ان اقتراب التيار السلفي من الدين والقاعدة الشعبية العريضة، لا يمنع المؤسسة الرسمية للدين من التناقض مع الشعب. وكذلك اقتراب التيار العصري من الغرب لا يمنع الاستعمار من اضطهاده. ذلك ان كلا التيارين يتحركان في إطار «الاصلاح الوطني» الذي يمهد البلاد تدريجياً للاستقلال السياسي. وهما يعبران عن جناحين من النخب الاجتماعية الجديدة في العاصمة والساحل.

وإذا كان التيار السلفي يشبه الى حد ما تيار «الجامعة الاسلامية» في مصر، فان حزب «الشباب التونسي» يشبه الى حد ما كذلك حزب «الامة» في مصر. وما اشبه علي باش حانبه بأحمد لطفي السيد. لولا ان ثمة فروقاً ينبغي تسجيلها بين الإستعمار البريطاني والإستعمار الفرنسي. الفرق الاول هو ان إحتلال تونس كان يستهدف الاستيطان، كشأن فرنسا مع الجزائر. اما الانكليز في مصر، لم يكن وضعهم على هذه الشاكلة. والفرق الثاني هو ان الفرنسيين ـ بالاستعمار الاستيطاني ـ يستهدفون احلال اللغة الفرنسية محل لغة البلاد القومية. وهم في البلاد التي لم يستوطنوها تركوا فيها اثراً لغوياً بارزاً كما هو الحال في لبنان. ولم يحدث ذلك او ما يقترب منه في مصر على يدي بريطانيا. بل ربما كان العكس تماماً هو الصحيح، فقد احتل بونابرت مصر ثلاث سنوات فقط، واحتل البريطانيون مصر ثلاثة ارباع القرن، ومع ذلك فقد ترك الفرنسيون من المعاهد العلمية والتقاليد الدستورية والتشريعات القانونية ما يشكل في مجموعه «نواة صلبة» لقاعدة ثقافية فرنسية. وهي النواة التي تفسر ان كبار الادباء المصريين من امثال طه حسين وتوفيق الحكيم ومحمد مندور قد واصلوا تلقي العلم في فرنسا لا في بريطانيا. بل ان واحدة من اشهر المناظرات في تاريخ الثقافة المصرية بين طه حسين والعقاد منذ نصف قرن كان عنوانها «لاتينيون ام ساكسونيون؟». وفي ظني ان هناك ثلاثة اسباب لارتباط مصر بالثقافة الفرنسية على هذا النحو: اولها ان بونابرت كان قادماً من الثورة الفرنسية، وبالتالي، فعلى الرغم من الطابع

---

(١٨) سقط عدد من الشهداء وعشرات من الجرحى واوقف ٨٠٠ مواطن، حاكمت ٧٢منهم المحكمة الجنائية الفرنسية. انظر التفاصيل ، في: الجيلاني ابن الحاج يحيى ومحمد المرزوقي، **معركة الزلاج** (تونس: مكتبة المنار، ١٩٦١)، ص ٣٥.

(١٩) المصدر نفسه، ص ٣٨ و٣٩.

الاستعماري للغزو، فإن التقاليد الحضارية للثورة لم تكن غائبة. والسبب الثاني هو ان الحملة الفرنسية لم تبق في وادي النيل اكثر من ثلاث سنوات، والسبب الثالث هو البحر الابيض المتوسط والحضارة اللاتينية.

هذه الاسباب الثلاثة تباعد بين موقف حزب الامة بقيادة احمد لطفي السيد من الغرب، وموقف حزب الشباب التونسي بقيادة علي باش حانبه من هذا الغرب. الاول هو الغرب الانكلوساكسوني، والآخر هو الغرب اللاتيني. والاول هو بريطانيا والثاني هو فرنسا. لذلك لن تكون مشكلات مثل التجنيس او اللغة من القضايا المطروحة على التيار الذي يمثله حزب الامة، ولكنها قضايا ملحة على جدول اعمال حزب الشباب التونسي.

غير أن «الصفحة الرئيسية» بين الهامشين ـ السلفي والعصري ـ هي تلك التي تجاوزت الاصلاح إلى النهضة، وجمعت بين التراث والحداثة، كالمدرسة الخلدونية التي تأسست عام ١٨٩٦ وايضاً جمعية قدماء الصادقية. ونلاحظ في كلتا التجربتين الطابع الثقافي الاكثر تميزاً من الطابع السياسي الصرف للسلفيين الأقحاح أو التحديثيين عبر الارتباط المطلق بالغرب. والأرجح أن التشكيلات الاجتماعية الوطنية قد عثرت في اصحاب معادلة النهضة النموذج الايديولوجي القادر على حمايتها من الانزلاق الى الماضي السلفي او الذوبان في الغرب. لذلك سرعان ما تطور الطابع الثقافي لهذه المعادلة من اسلوب الجمعيات (الخلدونية ـ الصادقية)، الى الاسلوب التنظيمي للأحزاب الحديثة الذي عرفته تونس في وقت بالغ التبكير بالنسبة لبقية الأقطار العربية. وهو التنظيم الحزبي الذي قاد البلاد الى الاستقلال.

وكانت أول محاضرة بالعربية في تونس على الاطلاق للامام الشيخ الطاهر بن عاشور في جمعية قدماء الصادقية أيار/مايو عام ١٩٠٦ حول «أصول التقدم والمدنية في الاسلام»[٢٠]. وفي الخلدونية عام ١٩٠٩ القى الامام الشيخ محمد الخضر حسين عدة محاضرات عن «حياة اللغة العربية». والامام الطاهر هو نظير الامام محمد عبده. ولعل تفسيره الشهير **التحرير والتنوير** في مقدمة وثائق الاصلاح الديني في النهضة الحديثة. أي البحث عن الفتوى الدينية للتحديث، أو تأصيل المعاصرة. وهي المهمة التي تستكمل رسالة ابن أبي ضياف وقابادو وخير الدين والطاهر حداد من زاوية أخرى.

وليس من قبيل التكرار التأكيد ـ وليست المقارنة وحدها ـ على علاقة النهضة في مصر بالنهضة في تونس، وعلاقتهما معا بالنهضة في لبنان. كانت النهضة العربية الحديثة قد انطلقت من عدة مراكز اساسية. واتخذت العلاقة النهضوية بين مصر وتونس أشكالاً عملية منها تبادل الرسائل واللقاءات المباشرة والاشتراك في نشاطات مختلفة.

ومن المعروف أن الامام محمد عبده قام بزيارة تونس مرتين، وكان الشيخ التونسي محمد السنوسي (١٨٥١ ـ ١٩٠٠) الذي درس بالزيتونة وصاحب **الرحلة الحجازية** قد كتب الى محمد عبده رسالة ندرك منها أنه كان عضواً في **العروة الوثقى** التي كان محمد بيرم الخامس

---

(٢٠) محمد الفاضل ابن عاشور، **الحركة الادبية والفكرية في تونس** (تونس: الدار التونسية للنشر، ١٩٧٢)، ص ١٠٤.

(١٨٤٠ ـ ١٨٨٩) اول من انضم اليها. وقد تأسس الفرع التونسي **للعروة الوثقى** في نهاية عام ١٨٨٤ وقد «ظهر هذا الفرع قوياً الى درجة انه اعد زيارة واستقبال محمد عبده لتونس التي وصلها في ٦ كانون الاول / ديسمبر عام ١٨٨٤ وقد استقبله الباي ووصيه على العرش والامراء حسين والناصر وشيوخ الزيتونة. وقد استدعى الشيخ محمد السنوسي محمد عبده الى بيته في ١٢ و١٣ كانون الاول / ديسمبر وغادر عبده تونس في ٤ كانون الثاني / يناير عام ١٨٨٥»[٢١].

أما الزيارة الثانية لمحمد عبده، فقد تمت في آب / اغسطس عام ١٩٠٣ «واهتزت لقدمه اندية العلم والادب والاصلاح. وكان اكثر الناس التفافاً عليه، والتحاماً به، مدة مقامه في تونس هم رجال الخلدونية. والشيخ محمد الطاهر بن عاشور»[٢٢].

هذا اضافة إلى أن ما نشر في تونس من المجلات العربية بين عامي ١٨٨٨، و١٩٠٩ قد بلغ خمساً واربعين مطبوعة[٢٣]. وكانت **المنار والمقتطف والهلال** وغيرها من المجلات المصرية ـ اللبنانية شديدة الرواج في تونس. كما ان انتاج المصريين والسوريين واللبنانيين ـ تأليفاً وترجمة ـ كانت تغذي السوق التونسية بأقلام جرجي زيدان، ومحمد فريد وجدي، ورفيق العظم، واحمد فتحي زغلول، وروحي الخالدي، وسليمان البستاني، وحافظ ابراهيم، ونجيب حداد، ومحمد المويلحي وغيرهم[٢٤]. لقد كانت أصداء المعارك الفكرية والسياسية المشرقية في تونس من القوة بحيث انها لم تعد صدى، وانما اضحت الديار التونسية طرفاً اصيلاً في هذه المعارك التي تدور في القاهرة والاسكندرية القادمة احياناً من بيروت ودمشق.

كانت معادلة النهضة قد صاغت «الذات» التونسية في السياق الفكري ـ السياسي لصعود النخبة الطلائعية من مثقفي التشكيلات الاجتماعية الطامحة للاستقلال. اما اشكالية الهوية فقد صيغت في ابداعات المخيلة الشعبية، واللاوعي الجمعي، والمؤلفات المجهولة النسب، والتحركات العفوية للجماهير، والتراث الذي يزداد ترسباً في الاعماق وطفواً على السطح في وقت واحد.

صيغت الاشكالية ام انها في حالة صياغة مستمرة ينحتها كل لحظة التاريخ الاجتماعي للشعب في أمثاله الشعبية وحكاياته واسلوبه في الحياة اليومية وعادات الوجود والتقاليد الخفية والقيم الظاهرة؟ انها في حالة صياغة مستمرة مع كل بيت شعر جديد وكل حرف في رواية او مسرحية او قصة قصيرة او كتابة لا تخضع لمقياس مسبق يصوغها «المسكوت عنه» كما يصوغها المعلن في تلافيف الذهن والذاكرة والبديهة.

من العصر الحجري القديم حيث كانت حضارة الغابات، الى العصر الحجري الوسيط حيث حضارة العيون، الى العصر الحجري الحديث حيث حضارة البحيرات، ومنها الى الانهار، ثم جاءت حضارة البحار وصارت تونس دولة بحرية عظمى «فاحتاج الناس الى وضع الهة للبحار وادعية وطلاسم.. وحياة الصيد والقنص عينت للانسان مناطق نزوله من التراب، فاختار للصيد السكنى بالغابات لانها ايسر، ثم انتقل

---

(٢١) عبد السلام، **المؤرخون التونسيون**، ص ٤١٣ (ولكن النص منقول هنا عن: البوني، **وعي الهوية العربية في الفكر التونسي الحديث**، ص ٨٥)

(٢٢) ابن عاشور، **الحركة الادبية والفكرية في تونس**، ص ٧٥.

(٢٣) المصدر نفسه، ص ٨٧.

(٢٤) المصدر نفسه، ص ٨٤.

الى الجبال لأن فيها مغاور وعيوناً، ثم ذهب الى الصحراء في طلب قطعان الغزلان والظباء وبقر الوحش. وذكر قصة حياته الصيدية في نقوش مصورة على الصخر لا تزال تراها بجبال مطماطة وغيرها»[٢٥].

ثم اقبلت حياة الرعاة ولم تعد الغابة او الكهوف بالمسكن الملائم. واصبح للحيوان معنى مغايراً، كذلك الوجود الانساني «وتكونت عادات وطقوس للحلب والجز والنسيج وابعاد العين والتوسيم والتوشيم والانتجاع والغزو والكرم لا تزال معروفة عند الرعاة. وتكون الطب الرعوي الذي هو اقدم الطب. وتكونت تقاليد حتى في الاكل والشرب واللباس والغطاء»[٢٦].

واقبلت حياة الصناعة والتجارة «ويرجع الفضل في ايجاد الصناعات والمتاجر بتونس الى اجدادنا الفينيقيين الذين هم عرب من بني كنعان، وقد استقروا في تونس ابتداء من القرن الثاني عشر قبل الميلاد»[٢٧] فسكوا النقود واقاموا الاسواق وشيدوا الموانىء وشكلوا القوافل وجابوا البحار حتى الصين «فتأسست التجارة التونسية الكبرى» و«تأسست آلهة للفلاحة وآلهة لملكية الارض وحراسة حدودها، وآلهة للصناعة وآلهة للتجارة وآلهة للبحر. فلما جاء الاسلام وزالت هذه الآلهة تحولت الى اولياء وطرق مرابطية لها نفس الاختصاصات»[٢٨].

وذلك كله ليس تراثاً ميتاً ولا هو تراث موصول. وفي جميع الأحوال ليس تراثاً متماسكاً متجانساً. ولكنه شريك اساسي خفيّ، وظاهر في صياغة الاشكالية القومية التي من .ونها تبقى «الذات» خارج التاريخ. ان مجموعة الأغذية والثياب والأدوية والمساكن والأثاث ووسائل النقل واللغات واللهجات الموزعة بين مراحل التاريخ ومناطق الجغرافيا التونسية، ليس المهم ماذا تبقى منها في الحياة المادية العملية اليومية عند الفلاح او العامل او الموظف أو الجندي أو التاجر. وإنما المهم ما تركته من انعكاسات لاواعية في الفكر والسلوك لدى «الجماعة الوطنية». في هذا السياق يصبح التنجيم والشعر والتمائم والتعاويذ أكثر مادية من التكنولوجيا الحديثة، لأنها تمارس نفوذاً على قوى الانتاج وعلاقاته وقيمه، شئنا أم لم نشأ. إنه الوعي الشعبي المجسم في طقوس الزفاف والموت والولادة وعادات الحب والختان والخصوبة والعلاج، كالوعي الشعبي المجسم في المعمار والموسيقى والغناء والرسم ليس من العلم أن تدعوه «فلكلوراً» بالمعنى الشائع لهذا المصطلح في الغرب. إن هذا الوعي ليس ماضياً ولا بدائياً، وإنما هو نظام معرفي قد لا يعنينا منه التفاصيل، ولكن يعنينا دوره المؤكد في صياغة الهوية. إن جملة التحديدات الدقيقة لهذه الصياغة هي التي تحمينا من مزالق الاصطدام مع الانتاج الثقافي الذي «يقول» كلاما و«يفكر» بطريقة أخرى حين نقيسه بالمعايير المضبوطة وفقاً لنظم معرفية تتصل بالوعي النخبوي.

رابعاً: تأصيل المعاصرة

هل يمكن الكشف عن قوانين المعرفة التي تصل بين تيار الشعور الجمعي وتجليات الوعي (الطليعي)؟ ان هذه القوانين هي التي تكافىء «البحث عن دور» في «جذور الانتماء» الى «الذات والهوية». اي انها تمنحنا «اصول» التكوين الحضاري في تونس «المعاصرة». وهي الاصول التي

---

(٢٥) عثمان الكعاك، **التقاليد والعادات التونسية** (تونس: الدار التونسية للنشر، ١٩٨١)، ص ٢٣.
(٢٦) المصدر نفسه.
(٢٧) المصدر نفسه، ص ٢٤.
(٢٨) المصدر نفسه، ص ٢٦.

تهدينا الى معايير التقويم اللازمة لادراك المفاهيم الاساسية للثقافة العربية في تـونس. وبالتحـديد: اتجاهات الفكر الحديث في هذه الثقافة. بهذا المعنى، فنحن ـ موضوعياً ـ لا ننشد «اثبات» عروبـة تونس، فمثل هذه المحاولة تؤكد بقصد او عن غير قصد ان هناك شكاً في هذه المسـألة. ومن شـأن هذه المحاولة ايضاً ان يكون بحثنا سجالياً وسياسياً صرفاً، وليس هذا من «طموحاتنا».

وبهذا المعنى، فنحن ـ اكاديمياً ـ لا نزعم اننـا «نؤرخ» للثقافـة «العربيـة» او «العروبـة» في تونس. انها مهمة جليلة لم ندع قط اننا تأهلنا لحمل اعبائها، ولعل المثقفين التونسيـين هم الاجدر والاقدر على تأدية هذه الرسالة.

وانما اود هنا أن نبحث عن طرف رئيسي في معادلـة النهضة الحـديثة التي هي في الاسـاس نهضة عربية شاملة للكثير من الأقطار العربية. ولكننا في المجال الحيوي للقطر التونسي ومسـاهمته البارزة في هذه النهضة، نستكشف الينابيع الشعبية للثقـافة الوطنية كقـاعدة بنيـوية لاتجـاهات معادلة النهضة التي نوشك على الدخول في صميمها.

لذلك سوف نعرض هنا لثلاث بنى فوقية ـ تحتية، هي: البنية التراثية، البنية المدينية، البنية الجمالية.

١ ـ البنية التراثية

يقدم عثمان الكعاك في كتابه الموجز **التقاليد والعادات التونسية** مـا يشبه الجـدول لعطاء المصادر التاريخيـة المختلفة ومـا ظل بـاقيا من هـذا العطاء في الأرض التـونسية (من ص ٩٨ الى ص ١٠٥ من الطبعة المذكـورة، انظر: الهـامش رقم (٢٥)) . هذه المصـادر كما يـراها المؤلف هي: الفينيقيـون، والرومـان، والاسلام. والعطـاء الاسلامي لـه عدة مصـادر هي: المهلبيون والاغـالبة والفاطميون، والصنهاجيون والحفصيون، والمراديون، والحسينيون. ويلي الاسلام بمراحله المتعددة مصدر رابع هو ما يسميه «بالأجناس المختلفة» كالايطاليين والمالطيين والفرنسيين.

ومن الواضح ان الباحث يحدد العطاء التاريخي لتونس بالفتوحات «الاجنبية» التي يستوي فيها الوافدون جميعاً. ولكن التاريخ الاجتماعي للشعب التونسي يقول إن شكل التفاعل وإتجـاهه ـ بين الأجانب والشعب ـ هو الذي اعطى. وان ثمة فرقاً بين الفينيقيين والعرب من جهـة، والرومـان والاتراك من جهة اخرى. بل وفي داخـل الصف العربي الاسـلامي نفسه هنـاك فروق ـ اوضحهـا الكاتب ـ بين دولة واخرى، أو بين خلافة واخرى. وفي جميع الأحوال كـان التحدي او الاستجـابة من جانب اهل البلاد، هو الذي يحدد نوعية العطاء التاريخي. سنحاول ترتيب المـادة المتـوافرة في الكتاب المذكور.

الفينيقيون

١٢٠٠ ق. م ـ ١٤٦ ق. م

العطاء المادي	العطاء الميثولوجي والفني
١ ـ المزروعات	١ ـ البخور
٢ ـ الصناعات التقليدية	٢ ـ الزينة
٣ ـ الأسواق	٣ ـ عقيدة «امك طنجو» للاستسقاء
٤ ـ المدن	٤ ـ عادات البحارة والملاحين كالمغاور المقدسة

الرومان
١٤٦ ق. م - ٤٣٨ م

العطاء المادي	العطاء الميثولوجي والفني
١ - التقويم العجمي الذي يعمل به الفلاحون الى اليوم ٢ - اكل الفول والخس	١ - عادات التمثيل ٢ - وشم الصليب في الوجه

المسلمون

العطاء المادي	العطاء الميثولوجي والفني
١ - زراعة الأرز ٢ - صناعة الزرابي العجمية	
الأغالبة ١٨٤ هـ - ٢٩٦ هـ ١ - تنظيم الأسواق ٢ - صناعة الورق ٣ - شرب الشاي	١ - عادات الإحتفال بالعيدين والمولد النبوي ٢ - الموسيقى الشرقية ٣ - العادات البغدادية في العصر العباسي من ماكل ومشرب وثياب وسهرات ٤ - اقاصيص جحا ٥ - لعب الشطرنج والنرد
الفاطميون ٢٩٧ هـ - ٥٦٧ هـ ١ - تدخين الحشيش	١ - عادات الشيعة (حزن عاشوراء والتمثيل الديني بعاشوراء وصنع الدمى من السكر) ٢ - عقيدة قدسية فاطمة البتول ٣ - صور الحيوانات المنقوشة على اللوح او الحجر او الرخام ٤ - السحر والطلاسم ٥ - التصوف ٦ - عقائد الفرس المانوية ٧ - قصص الف ليلة ٨ - كليلة ودمنة
الصنهاجيون: (الزيريون) - بربر ٣٦١، ٥٥٥	١ - العادات البربرية ٢ - التصوير الزيتي ٣ - الموسيقى الأندلسية ٤ - الأزجال والموشحات ٥ - العادات الاندلسية

يتبع

تابع

العطاء المادي	العطاء الميثولوجي والفني
	٦ ـ العادات العربية ٧ ـ الأدب العامي ٨ ـ الملاحم الهلالية
الحفصيون (بربر من مصمودة اتوا من المغرب) ٥٥٥، ٩٨١ هـ	١ ـ العادات البربرية ٢ ـ العادات المغربية ٣ ـ العادات الأندلسية ٤ ـ عادات صقلية في الطب والشعوذة والحكايات ٥ ـ اكتمال قصة المولد وقصة المعراج ٦ ـ انتشار انشاد البردة والهمزية في الكتاتيب ٧ ـ انتشار الموسيقى الأندلسية مع إضافة الأسلوبين المغربي والصقلي
المراديون ـ اتراك ١٠١٧ ـ ١١١٧ ١ ـ التأثر بالحضارة البيزنطية وتغير اسلوب اللباس والطعام والبناء ٢ ـ صناعات الحلوى التركية ٣ ـ صناعات الشراب التركي ٤ ـ المطبخ التركي ٥ ـ صناعات الخياطة والتطريز والنماذج التركية (القفطان، القاوق، الملوسة الحذاء، اليشمق.. الخ) ٦ ـ صناعة الشاشية[٢٩] والزليج[٣٠] والحرير ٧ ـ زراعة الكرضون[٣١] والتين المغوطي والتفاح الأندلسي ٨ ـ بعض الملابس الإسبانية ٩ ـ تربية الطيور ١٠ ـ ترصيع مشاميم[٣٢] الزهور	١ ـ الموسيقى العشرية التركية والبشارف ٢ ـ شيوع المعجم التركي في اسماء البشر والملبوسات والمأكولات وبعض الوظائف والمؤسسات ٣ ـ النقش العربي ٤ ـ التمثيل الإسباني ٥ ـ بعض عادات الزواج والختان والمآتم والأعياد ٦ ـ لعبة الطاولة والشدة (أو الورق) ٧ ـ خيال الظل الأندلسي ٨ ـ الأراجوز (الكراكوز) التركي ٩ ـ قصص ونوادر واشعار ١٠ ـ معمار القرية الاندلسية
الحسينيون	١ ـ الأراجوز (الكراكوز) التركي ٢ ـ المسرح الايطالي ٣ ـ معمار يجمع الاساليب العربية والتركية والاندلسية والايطالية

(٢٩) الشاشية: الشاش.

(٣٠) انظر، المنظور الافريقي، **لسان العرب**، مادة زلج، الزَّلْج والزَّلجان: سعر لبن. والزلَجُ: السرعة في المشي وغيره. زلَجَ يزلج زلجاً وزلجاناً وزليجاً، وانزلج.

(٣١) الكرضون: نوع من النبات.

(٣٢) مزهريات.

اجناس مختلفة
(ايطالية ومالطية وفرنسية)

١ ـ تغيير الثياب	١ ـ حفلات عيد الميلاد
٢ ـ اسلوب البناء	٢ ـ المادونه
٣ ـ الصناعة والزراعة والتجارة	٣ ـ مفردات لغوية
٤ ـ الادارة	٤ ـ الثقافة

وبالطبع، ليست هذه قراءة دقيقة للموروث المادي والمعنوي، ولكننا من خلال المادة المتوافرة نستطيع ان نسجل الملاحظات التالية:

أولاً: ان اطول فترة تاريخية متصلة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية التونسية هي الفترة الاسلامية، تليها من حيث الحيز الزمني الفترة الفينيقية. اي ان البعد الشرقي في الجغرافيا السياسية هو البعد التاريخي الحاسم في مسيرة التطور.

ثانياً: ان التكوين الاقتصادي ـ الإجتماعي الأساسي هو الذي قدمته الحضارتان الفينيقية والعربية الاسلامية، من حيث تشييد القواعد الصناعية والزراعية والمدينية والأسواق. وكذلك من حيث البنى الثقافية الحية في المنطق السائد على اوسع القطاعات الشعبية. وكلتاهما نوع من البنى التكوينية ـ التأسيسية التي لا تزول حتى بالدمار المؤقت.

ثالثاً: بلغت تونس في ظل الدولة البربرية ذروتين في التقدم الثقافي والفني المتنوع المصادر: البربرية والعربية والاندلسية.

رابعاً: كان الرومان والفاطميون والاتراك اسوأ العهود في تراث الشعب التونسي. ولقد كان التاريخ الوطني لهذا الشعب يغربل هذا التراث في العقل وتيار الشعور الجمعي والسلوك. ولقد خضعت هذه الغربلة لمعايير القوى المحلية والاجنبية المسكة بمقدرات البلاد جنباً الى جنب مع الفئات والشرائح الاجتماعية المنتجة. لذلك تعددت مصائر هذا التراث في الوجدان الشعبي العام، بحيث زالت سلبيات كثيرة وبقيت سلبيات كثيرة، وزالت ايجابيات عديدة وبقيت ايجابيات أخرى. ولا يجوز ان نفهم السلبي والايجابي بمقاييس احد العصور فقط هو عصرنا الحديث، فقد كان لكل عصر مقاييسه. ولكن الحصيلة الختامية مطروحة في السلوك العفوي للشعب، وفي ما آلت اليه حياته المادية والروحية، وما تطورت اليه ثقافته المكتوبة والشفهية على السواء.

لذلك، فنحن لا نستطيع فهم اي عمل ثقافي تونسي معاصر سواء في العلوم الانسانية ام في الابداعات الادبية والفنية، بل ولا نستطيع فهم السلوك الجمعي للوطنية التونسية، الا باستشفاف تنوعات مراكز التأصيل الحضاري في البنى الذهنية المعاصرة.

اننا نعرف، على سبيل المثال، أن امية بن عبد العزيز بن أبي الصلت هو الذي جلب الموشحات والازجال الاندلسية الى تونس «وكان العرب الهلاليون قد جاؤوا بأوزانهم البدوية والشعبية فاختلط النوعان. وعليها قامت اركان الموسيقى الاندلسية ـ المألوف ـ من ناحية والفوندو والعروبي البلدي من ناحية، والالحان الشعبية (عروضي، مكني، صالحي، مصمودي، جندوبي، قروي) من جهة اخرى. ونجد النماذج الاولى من الشعر

العامي في مقدمة ابن خلدون»[٣٣] بل ـ يقول عثمان الكعاك ـ وقلما تجد شاعراً فصيحاً «ليس له نصيب من الشعر العامي»[٣٤].

هذه اشكالية فرعية، ولكنها اشكالية نموذجية على الاتصال الوثيق بين الاصل والعصر، وانه في ضوء الوعي بأركان هذه المعادلة يمكن الاستنارة بفحوى الكثير من الاشكاليات.

وليست المسافة من «الفسيفساء» التونسية الى القيروان او المهدية او جامع الزيتونة من اختصاص «علماء الآثار» لا يقطع شوطها سواهم. وانما هي قراءة معمارية في الثقافة، أو هي قراءة ثقافية في العمارة لا فرق. ذلك ان الفسيفساء اياً كانت اصولها الاولى هي ابداع تونسي تصبح فيه اليد والعين هي الذهن لحظة العمل. كذلك القيروان اياً كانت ظروف بنائها، والمهدية اياً كانت عقائد عصرها، وجامع الزيتونة اياً كان مصيره. كلها «اصول» لعصرنا تنعكس فاعليتها المستقلة عن ارادتنا واحياناً عن وعينا في البنى الفوقية والبنى التحتية للمجتمع على السواء، في العقل الفردي والعقل الجمعي على السواء. لنتأمل قليلاً في عيون هذه الينابيع.

٢ ـ البنية الجمالية

لم يكن النحاتون المجهولون لتماثيل أو معابد مصر القديمة وبابل واليونان «يتصورون» أن ما يشكلونه بضربات الازميل، أو ما يحفرونه في جدران الكهوف والمعابد هو «فن» النحت الذي اصطلحنا على تسميته الجمالية بعدئذ بعشرات القرون.

كان النحات القديم، كالرسام القديم كالشاعر القديم، «يتصور» أن ما يفعله هو بناء قبر أو مسلّة أو قوس نصر أو صلاة أو تنفيذ عقوبة. ولم يخطر على باله قط أن هذا هو فن المعمار، وذاك هو فن الموسيقى، والآخر هو فن التصوير، والرابع هو فن الشعر، والخامس هو فن المسرح.

ولكن منطق الأقدمين شيء ومصطلحات العصور التالية شيء آخر. ولا شك أن تاج محل أو الأهرام أو كنيسة نوتردام أو المسجد الأموي أو الاسفار الشعرية في التوراة أو التراجيديا الإغريقية، كلها أقيمت او كتبت لتأدية «منفعة» مباشرة كدفن الموتى أو التعبد أو تسجيل التاريخ أو توصيل رسالة. إلا اننا مع احترام هذه او تلك من الوظائف النفعية المباشرة، لم نعد ننظر الى ذلك البناء «القديم» أو النقش «الاثري» أو الكتابة «البدائية» من هذه الزاوية الذرائعية. وإنما نحن نلتفت اليها جميعاً كبنية جمالية تتجاوز قيمتها المعنى الأثري او الوثائقي أو التاريخي الذي «يسجل» تطور المجتمع والثقافة والأزياء والعمل والإقتصاد والصناعة والتجارة والزراعة وتربية الحيوان أو الطيور.

هذا كله وراد، وربما كان بعضه صحيحاً، وربما كان كله مفيداً. ولكن «الفائدة» شيء والقيمة الجمالية شيء آخر. ولم تكن صدفة أن أستثنى كارل ماركس التحف الفنية الثمينة من تسعيرة القيمة الإستعمالية للسلعة، لأنها تتضمن عنصراً يتجاوز جهد «قوى الانتاج» (الفنان والخدمات والأدوات... الخ).

---

(٣٣) الكعاك، **التقاليد والعادات التونسية**، ص ٦٢.

(٣٤) المصدر نفسه، ص ٦٤.

ونحن لا نغفل الجانب الصناعي أو التجاري في السينما والمسرح والفنون التشكيلية والكتاب. أي أن هناك جانباً سلعياً في العمل الفني، ولكن هذا الجانب لا ينفي الطابع الاصلي لهذه «السلعة» أي القيمة الجمالية. بل لعل قوانين السوق تستغل هذه القيمة، ولكنها تبقى العنصر الأكثر بقاء من السوق وقوانينه.

في ضوء هذا، يجب ان ننظر ونعيد النظر في «فن» الفسيفساء. وهو الفن الذي عرفته تونس منذ أقدم العصور، وتميزت به مدرستها حتى انتقل شرقاً عن طريق انطاكية، وغرباً عن طريق صقلية.

ومن المثير، ان الانتباه الجاد الى هذا الفن حديث للغاية،فأول مؤتمر للفسيفساءالإغريقية-الرومانية عقد في باريس منذ عشرين عاماً فقط (بين ٢٩ آب / اغسطس و٣ ايلول / سبتمبر عام ١٩٦٣) وقد نشرت أعمال هذا المؤتمر عام ١٩٦٥[٣٥]. ولكن هذا الإنتباه الحديث للغاية، على صعيد العالم، قد انصب فوراً على «القيمة الاستعمالية» للفسيفساء، ومن ثم اقتصر الإهتمام بها حتى الآن على الجانب «الأثري» الذي «يفيد» في معرفة التاريخ والمجتمع والإقتصاد والصناعة والزراعة وما الى ذلك. وبالتالي، فقد كان «تصنيع» الفسيفساء وما «تحكيه» من تاريخ واساطير وما «تشير اليه» من تطورات هو ما تركزت عليه الأبصار، وما تزال. بينما يجب النظر الى هذه الأمور كلها بصفتها «نتائج» لعمل لم يتفرغ مبدعوه الأوائل لتسميته أو تصنيفه، بل لإنجازه.

أما نحن، فالأمر يتطلب منا موقفاً مغايراً، فهذه الفسيفساء هي «فن» اولاً واخيراً، أياً كانت دواعي صنعها، وأياً كان مستوى الوعي لدى «صناعها» الأولين. إن العبقرية الرياضية والطبيعية والكيميائية والدوافع النفسية والدينية الكامنة في بناء الأهرام مثلاً، قد يهم علماء الآثار والأديان القديمة والهندسة. ولكن الذي يعنينا من الاهرامات او المسلات او التماثيل المصرية القديمة هو ما يعنينا من الأكروبول والتماثيل الإغريقية، من قيم جمالية استثنائية في قدرتها على اختراق الأزمنة. والفسيفساء فن يتمتع الى جانب القيم الأثرية والتاريخية بقيمة جمالية قد لا تتمتع بها فنون معاصرة بكاملها. وهي فن عرفه البابليون والمصريون والإغريق والرومان، كأي فن إنساني تعرفه البشرية في أماكن مختلفة، ولكن تونس صاغت منه «مدرسة» في القيم الجمالية، لا بد انها تفاعلت وتتفاعل، بصورة واعية او غير واعية، مع مختلف الابداعات الفنية التونسية المعاصرة.

وليست الفسيفساء فناً تشكيلياً يقتصر تأثيره على الفنون التشكيلية المناظرة لها او المشابهة، وإنما هي «بنية جمالية» وبالتالي «رؤيا» متعددة الينابيع والمصبات. أي انها احد انماط التكوين الفني لتونس، تتصل من قريب بفن العمارة وفن التصوير وفن النحت، ولكنها تتصل من زوايا اقل قرباً بالموسيقى والفكر والشعر. وهو نمط بنيوي لإرتباطه اصلاً بالإبداع الجماعي ولإتصاله الحميم بالحياة.

ولم يكن المطلوب في أي وقت هو «تقليد» المعاصرين للقدماء، وإنما المطلوب هو الوعي بقيمة

---

(٣٥) قام بالنشر المركز الوطني للأبحاث العلمية C.N.R.S تحت عنوان La Mosaique Greco-Romaine. انظر تفاصيل الاهتمام بهذا الفن في: المنجي النيفر، **الحضارة التونسية من خلال الفسيفساء** (تونس: الشركة التونسية للتوزيع، ١٩٦٩)، ص ٩ ـ ١٥.

جمالية باقية سواء في اللاوعي ام في دوائر الآثار. ان الوعي الشعبي العام والوعي الفني الخاص بالفسيفساء التونسية هو جزء لا ينفصل عن التكوين الحضاري للشخصية الوطنية، واحد عناصر البيئة الثقافية غياباً أو حضوراً. ولذلك يتعين علينا في هذا السياق ان نتجه عكس الشائع، وبدلاً من اعتبار الفسيفساء «وثيقة» تاريخية أو اجتماعية أو ثقافية، سنجند التاريخ والمجتمع والثقافة في اكتشاف الفسيفساء كبنية جمالية ورؤيا فنية، اي لا تعود الفسيفساء «شاهدا» على شيء آخر او «اداة» لتفسيره، وانما هي «الظاهرة» التي تحتاج الى الشواهد والأدوات لتفسيرها وتحليلها وتقويمها.

يتفق معنا في الرأي احد المهتمين بالموضوع في تونس، اذ يقول «ولم تدرس لوحات الفسيفساء في اول ما درست لمعرفة هذا الفن، بل درست كمصادر لتفسير الأساطير والاطلاع على المعتقدات والطقوس القديمة، فظهرت كانعكاسات او كأدلة لتاريخ الفن التصويري»[٣٦]. بينما يقول آخر في سياق المديح «لا نكاد نجد الا الفسيفساء لتعرفنا على انموذج من المساكن الريفية»[٣٧]، «وهذه المنازل المحصنة قد تكون كثيرة الإنتشار في القرن الأخير قبل المسيح، بمصر والبلاد البونيقية»[٣٨]. هما اتجاهان اذن في الموقف من هذا الفن الجميل.

وعلى الرغم من الأصل «الشرقي» للفسيفساء، فقد وصلت الفسيفساء الرومانية عن طريق الاسكندرية. وهي التي سميت بالفسيفساء النيلية. ويميل المؤرخون الى ان القرن الثاني بعد المسيح هو الذي بلغت فيه الفسيفساء درجة عالية من الإتقان في تصوير الأجسام وتنسيق الألوان. وفي القرن الثالث دخلت الفسيفساء الحياة اليومية وتشكلت في كل موضع على نحو خاص بالمكان. ولكننا في النصف الثاني من القرن الثالث نلاحظ ضعفاً وتدهوراً حين «اكتظت لوحات الفسيفساء بزخارف زادت في تشويهها»[٣٩]. أي أن هذا الطابع الزخرفي قد صاحب احدى فترات الإنحلال الشامل. ولكن سرعان ما تلت هذه الفترة اكثر المراحل نضجاً في الفسيفساء الحائطية التي تطورت على نحو بطيء منذ القرن الأول في روما، إلى أن بلغت ذروة مجدها في النصف الثاني من القرن الرابع واوائل القرن الخامس. «ان الفن المسيحي هو الذي خلق اكبر مجموعة من الفسيفساء الحائطية»[٤٠].

وعلى الرغم من أنه يستحيل تجاهل الفسيفساء الأرضية أو فسيفساء القباء أو فسيفساء الأحواض، وكذلك على الرغم من النشأة السابقة على العصر المسيحي بحوالى ثلاثة قرون، إلا أن الفسيفساء الحائطية المسيحية تبقى هي البنية الجمالية الأكثر بروزاً ونضجاً.

ولعلنا نستطيع أن نتجاوز التصنيفات الموضوعية (فسيفساء الخيول ـ الفسيفساء المأتمية الخ)، وحينذاك يمكن لنا أن نقبض على زمام اتجاهات فنية عديدة تتشابه ولا ترادف المصطلحات المعاصرة كالكلاسيكية والرومانسية والسوريالية وغيرها. وبين هذه الاتجاهات بعض القواسم المشتركة الرئيسية.

---

(٣٦) المصدر نفسه، ص ١٠.

(٣٧) جورج فراديي، **الفسيفساء في تونس** (تونس: دار سراس، ١٩٧٦)، (ص ٣ من النص والترقيم من عندي «اي المؤلف» فالصفحات غير مرقمة في النص الأصلي).

(٣٨) المصدر نفسه، ص ٤.

(٣٩) النيفر، **الحضارة التونسية من خلال الفسيفساء**، ص ٢٤.

(٤٠) المصدر نفسه، ص ٢٤ و٢٥.

نجد انفسنا في البداية أمام التجسيم البشري أو الحيواني أو النباتي. وهو يختلف عن تجسيمات عصر النهضة في اقامة التناسب بين عناصر اللوحة من خطوط وألوان على اساس «الحركة» الداخلية بين هذه العناصر، لا على اساس المطابقة أو التقارب مع «الخارج» سواء أكان نصاً لاهوتياً ام حكاية ميثولوجية ام نشاطاً طبيعياً في نطاق الوعي. هذا التناسب اذن لا يصل بالتجسيم الى حدود التضخيم الذي عرفه المصريون والاغريق والرومان وعصر النهضة الاوروبي. نستطيع ملاحظة هذا القاسم المشترك في الفسيفساء الجنائزية «هنشير مسعدين» المحفوظة بمتحف باردو (١٨٩٨) وهي تصور الكأس المقدسة وبضعة طيور، وفسيفساء «الصخيرة» التي تصورها اعمدة تعلوها أقواس يتوسطها طائر وتحته صليب كبير تعلق بذراعيه أنية البخور المقدس مشتعلة، واللوحة محفوظة في متحف صفاقس. وفسيفساء «انتصار نبتون» التي ينتصب فيها إله البحر فوق عربة مطهمة الخيول تجري على سطح البحر الاخضر، وهي محفوظة بمتحف سوسة. وفسيفساء تجريدية على شكل نصف دائرة تغطي صدر الكنيسة مؤلفة من مثلثات متجهة الى الخارج عبر شبكة خطوط منحنية ومتقاطعة، ومحفوظة بمتحف الجم. أن هذا التناسب الواقعي في التجسيم يرتبط بالحركة الداخلية للوحة، ومن ثم، فهذه الواقعية لا تتناقض مع الشاعرية احياناً، والقادمة من تناظرية واضحة تكاد تكون هندسية الإيقاع سواء في رسم المربع ام المثلث ام الدائرة ام القوس، ام في اضافة جو الفانتازيا، حتى بالنسبة للرؤى الدينية في الفسيفساء، كأن يتناول الطائر القربان المقدس او تنطلق من الكأس الربانية نباتات مزهرة. وليس المهم هو تأويل الرسم بأن طيور الجنة تشرب دماء المسيح أو ان جسده يزهر الورود، فالأهم ان هذه الشاعرية الفانتازية هي احد عناصر التناسب في حركته الداخلية لا في علاقته بالخارج.

وهنا يصبح «التلوين» بمثابة التجسيم الايقاعي في الأجساد النصفية (للآلهة غالباً) اي حيث يتكون الجسم من نصف علوي بشري، ونصف سفلي حيواني (من الخيول) وفي التماثيل النصفية أو ما يشبه البورتريه البارز، تتناغم الألوان مع الأضواء والظلال تناغماً هامساً بالتدرج البطيء والمفاجآت القاطعة كالصدمة. يصبح اللون «بعداً» في التكوين كأنه احد عناصر النحت لا التصوير.

هذه البنية الجمالية، كما انها متعددة المصادر ومتداخلة الأصول، فإنها كذلك تؤثر في بنى تكوينية مختلفة. اي ان تأثيرها لا يقتصر على الرسم او النحت، وقيمتها لا تنحصر في المتاحف أو وثائق التاريخ والأديان والمجتمع القديم، وانما هي تتصل بالتشكيل والموسيقى والمسرح والسينما. ويظل «الاحياء» او النهضة ناقصة ما لم تبدع جسور الاتصال مع هذا الفن العظيم.

٣ ـ البنية المدينية

البنية المدينية هي تلك الوحدة المعمارية ـ الفكرية ـ السياسية التي تفرض سيطرتها على بقية البنى، وتبلغ استمراريتها حد القدرة «النموذجية» أو المثال الذي يقتدى به.

هذه البنية إذن، ومن زاوية أخرى، هي نقيض الدولة ـ المدينة، أو امبراطورية المدن، حيث تصبح المدينة بنية سياسية مكتفية بذاتها، لا تعرف «مجتمعاً» من المدن والقرى تتوسطه أو تتسلط عليه. وانما هي المدينة والقطر معاً. تلك أساساً هي «الدول ـ المدائن» البعيدة عن البحار والانهار. وغالباً ما تكون المدينة ـ القبيلة. انها بنية اجتماعية ـ سياسية ـ اقتصادية، ولكنها ليست بنية مدينية، حيث توجد شبكة من المدن، متصلة ببعضها البعض، تشكل مجتمعاً يتسع

لتشكيلات اقتصادية متنوعة وانماط انتاج مختلفة، تتكامل وظيفياً في سلطة دولة. وهو الأمر الذي عرفته تونس منذ العصر الفينيقي ـ القرطاجني.

واذا كانت الفسيفساء المسيحية تشكل البنية الجمالية جنباً الى جنب مع البنية التراثية الموصولة الحلقات، فإن البنية المدينية التونسية تتصل راساً بالمرحلة العربية الإسلامية. ولأنها ليست «مرحلة» فقط، وانما هي عنصر تكويني حاسم في «الهوية»، فإنها تغدو من العوامل الرئيسية المستمرة في تأصيل المعاصرة التونسية.

هناك ثلاثة انماط لهذه البنية: مدينة القيروان، والمهدية، وجامع الزيتونة. وسنلاحظ أن اثنين من الانماط الثلاثة هما من المدن، وأن النمط الثالث ليس «مدينة». ذلك ان البنية المدينية ليست بالضرورة مدينة متكاملة السمات المعمارية ـ الاقتصادية ـ الاجتماعية، وانما هي «وحدة» سواء تجسدت في مدينة كاملة ام في احد معالمها الذي ما كان يمكن ان يكون دعامة قروية او قبلية.

وليست العبرة في البنية المدينية انها «اثر» معماري بديع التكوين، او انه يبلغ درجة عالية من الاتقان الصناعي او الزخرفي. وانما العبرة في «القيمة الحضارية» المتبقية والمتبلورة في الاشعاع الثقافي المتميز والذي يتحول مع الزمن لأن يصبح احد عناصر البناء الاجتماعي والنسيج اليومي للحياة والقوام الدينامي للنمو.

ركائز هذه البنية، يمكن رصدها على النحو التالي: اولاً، القيمة التأسيسية، لا بمعنى «الانشاء»، وانما بمعنيين هما: الابداع والجذرية. هذا هو المصطلح الأول الذي يجمع بين القيروان والمهدية والزيتونة. فالقيروان قيمة ابداعية من حيث كونها منبراً، ومن حيث كونها رسالة، ومن حيث كونها اثمرت من العلوم العربية والاسلامية ما جعل منها مركزاً اشعاعياً للمغرب بأكمله. لم تكن حامية وحافظة فقط، وانما اجتهدت وخلقت فكانت قيمة ابداعية. وايضاً كانت قيمة جذرية، لم تركن الى الاصلاح وانصاف الحلول والتوفيق، وانما كانت لها «الشخصية» الصدامية في الدفاع عمّا تمثل وفي الهجوم على ما لا تعتقد. في علومها الفقهية كانت كذلك، وفي مواقفها السياسية من تقلبات الخلافة والمذاهب كانت كذلك، وفي فاعليتها الوحدوية ظلت دوما كذلك[٤١].

وتبدو المهدية على النقيض من القيروان في نشأتها ورسالتها. ولكن هذا التناقض نفسه هو الذي يمنح هذه المدينة مصطلح التأسيس والقيمة التأسيسية، قيمة الإبداع والجذرية معاً. ما ابعد الظروف التي جاءت بعقبة بن نافع والاخرى التي جاءت بعبيد الله المهدي، وما ابعد الاسباب التي دفعت عقبة لاختيار المكان الحالي للقيروان، عن الاسباب التي دفعت المهدي لاختيار المكان الراهن للمهدية، واخيراً فما ابعد الدور الديني والقومي الذي قامت به القيروان عن الدور المذهبي الذي قامت به المهدية. ولكن هذا الاختلاف هو الذي يجعل للقيروان شخصيتها المميزة كبنية مدينية، ويجعل للمهدية شخصية مغايرة كبنية «اخرى». وبينما بنيت القيروان في منطقة تشبه في مناخها وتضاريسها المنطقة التي قدم منها الفاتحون العرب الاوائل، فإن المهدية «لم تخطط في منطقة خالية بل نرجح انها خططت في مناخ عمراني متكامل ترتكز اليه كقصبة كما يقول الجغرافيون العرب اي

---

(٤١) محمد العروسي المطوي، **سيرة القيروان** (تونس: الدار العربية للكتاب، ١٩٨١)، ص ١١ ـ ٣٦.

كمركز عاصمة»[٤٢]. وللمهدية ازدهار تاريخي كمرسى، وديني كمعبد يسمى «قصر جمة». ولكنها في القرنين الاولين للهجرة وصلت في تدهورها لأن تصبح مجرد قرية. وفي عام ٩١٢ م بدأت تاريخاً جديداً حين اتخذها اول الفاطميين الخليفة عبيد الله المهدي عاصمة لملكه واعطاها اسمه، وقد بوشر في بنائها على هذا الأساس عام ٩١٥ م ولكنه عاد فأضاف اليها بردم البحر من جهة، وتعمير «زويلة» من جهة أخرى. وما لبثت المهدية أن اضحت «اعظم مدينة في المغرب» ويرجح البعض انها شيدت «على نمط مدينة سامراء بالعراق»[٤٣]. وكما عرفت القيروان مسجدها الجامع، كذلك المهدية كان لها «الجامع الكبير» اضافة الى الميناء ودار الصناعة، وغير ذلك من أسواق وحمامات وطرق وقصور وابواب، مما رفع المهدية الى مستوى القيمة «الابداعية» في الفن المعماري وادارة الحكم على السواء. والى جانب هذه القيمة كانت هناك «الجذرية» التي صاحبت الامتداد المذهبي الى مصر. وأياً كان تقويم البدايات والنهايات في تاريخ المهدية، فإنها تبقى كالقيروان، رغم التناقض، بنية مدينية ذات قيمة تأسيسية باقية في العقل والوجدان اكثر كثيراً من الحضور المعماري على الارض، أو الحضور الشعائري في طقوس المذهب.

ولما كان المسجد هو المكان الأول للتعليم في الحضارة العربية الإسلامية، فقد كان للمسجد الجامع في القيروان والجامع الكبير في المهدية اهمية خاصة في تكوين القيمة التأسيسية للمدينتين، اما جامع الزيتونة فقد كانت له وحده قيمة تأسيسية مستقلة، فهو نفسه بنية مدينية كاملة الأوصاف. في العهدين الحفصي والتركي عرفت تونس تيارين اساسيين في «العلم» هما: التيار التركي والتيار الاندلسي، ولكن «التيار التونسي الاصيل بقي بارزا ممثلا في العائلات التونسية التي اشتهرت بالعلم»[٤٤]. كان الفقه والتفسير والحديث وعلم الكلام وعلوم العربية، اهم علامات «الثقافة» في ذينك العهدين. وقد كان ذلك يعني فيضاً هائلاً من العلماء والمؤلفات وتقاليد التعليم. ولكن تونس «لم تأخذ مظهر المدينة الا في العهد الخراساني بعد زحف بني هلال على القيروان، وبعد انهيار الدولة الصنهاجية»[٤٥]. وفي وسط مدينة تونس القديمة ارتفع جامعها العتيق: جامع الزيتونة. وهو الجامع الذي درست فيه العلوم قبل ان تصبح تونس قاعدة لافريقية، وهو ايضاً الجامع الذي ينفرد بين بقية الجوامع التاريخية وغير التاريخية التي شيدت في المدينة على مر العصور والاحقاب. وهو ينفرد بهذه البنية المدينية لا بشموخ الفن المعماري. كان المؤسسة الثقافية الاولى في البلاد، كان الجامع والجامعة والمجمع، كما هو حال الازهر في مصر للائمة والعلماء والطلاب والمكتبات والقراء ودار الافتاء. كانت هذه كلها بعض اركانه. ومن هذه الاركان تكونت القيمة التأسيسية لجامع الزيتونة اذ كان ابداعاً «للاصالة» وتجذيراً «للمعاصرة». ولعل هذا التعبير هو الأقرب الى فهم الرسالة الزيتونية بعيداً عن الشكل الخارجي الذي يراها رسالة «سلفية» شكلاً ومضموناً. ان السلفية هنا ليست اتجاهاً ايديولوجياً، وانما هي «مادية تكوينية» والموقف منها هو السلفي او الحديث. لذلك نقول انه ابداع للاصالة لا للسلفية، ونقول انه تجذير للمعاصرة لا للحداثة. وتختلف الاصالة والمعاصرة كلتاهما

---

(٤٢) الطيب الفقيه احمد، **المهدية عبر التاريخ** (تونس: دار القلم، ١٩٦٩)، ص ٥١ ـ ٥٢.

(٤٣) المصدر نفسه، ص ٦٧.

(٤٤) الطاهر المعموري، **جامع الزيتونة ومدارس العلم في العهدين الحفصي والتركي** (تونس: الدار العربية للكتاب، ١٩٨٠)، ص ٤١.

(٤٥) المصدر نفسه، نقلاً عن: ابن خلدون، ص ٤٥.

من مرحلة الى اخرى، ويبقى جامع الزيتونة في مختلف المراحل قيمة تأسيسية تجمع في تضاعيفها بين الابداع والجذرية.

الشمول، هو القيمة الثانية للبنية المدينية في القيروان والمهدية والزيتونة. ذلك ان العلاقات التي سادت بين القيروان وصقلية من ناحية، وبين القيروان والمغرب الاوسط والاقصى من ناحية ثانية، وبين القيروان والاندلس من ناحية ثالثة، تبلغ من الشمول درجة «الرؤيا» و«القيمة المعيارية»، فهي لم تكن علاقات سياسية عابرة، وانما تميزت بما نسميه الآن الطابع الاستراتيجي. وهو في الصميم طابع ثقافي تنبثق عنه الرؤيا التي تتجاوز الافق الضيق الى ارحب الآفاق (الانسانية). وتتحول هذه الرؤيا الى قيمة معيارية تشبه القرب او البعد من «حقوق الانسان». هكذا كانت القيروان والمهدية والزيتونة رغم التباعد التاريخي حيناً والمذهبي حيناً آخر. وكذلك على الرغم من الضربات التي تلقتها المدينتان والجامع الاعظم لأسباب مختلفة ومراحل متباينة، ولكن قيمة الشمول بشقيها ـ الرؤيا والمعيار ـ بقيت تؤثر في امتدادات تتجاوز تونس الى المغرب العربي، ثم تتجاوز المغرب العربي إلى مصر والمشرق العربي، ثم تتجاوز الماضي وتثب الى الحاضر في الدور الذي لا يمكن نكرانه: حماية الذات والهوية من هجمات الوافدين، اتراكاً او فرنسيين. ولم يكن هذا الدور الخطير تاريخياً فقط، وانما هو دور يستمر، له صفة النمط البنيوي الكامن حيناً والظاهر حيناً آخر. وفي جميع الاحيان هو قيمة مستقرة بين قيم الوعي الشعبي.

وليست هذه البنى ـ التراثية، الجمالية، المدينية ـ الا الهيكل التكويني لتأصيل المعاصرة التونسية. وهو التأصيل الذي يؤكد انه ليس من جوهر سرمدي (ازلي ـ ابدي) كعروق الذهب النقية، لا في العنصر ولا في الشكل الاجتماعي. ولكن الارض التونسية وشعبها قد عرفا من التطورات التاريخية والتراكمات الحضارية، ما يصوغ شخصية ثقافية ـ وطنية متميزة الملامح والسمات التي يمكن العثور على اصولها ومصادرها واكتشاف صياغاتها ومصائرها في معادلة النهضة الحديثة.

وهي معادلة الاستقلال السياسي والتنمية بكل ما تعنيه مسيرة هذا الاستقلال وتلك التنمية من مشكلات وصراعات في الداخل والخارج، وفي الاقتصاد والثقافة.

وهي المعادلة التي تجسد لنا على صعيد الفكر الطابع المميز لتونس، ولكن ضمن اشكاليات ثنائية الفرانكفونية من جهة، والاممية الاسلامية من جهة اخرى. وكلتاهما تؤدي الى الازدواجية الثقافية والعدمية القومية.

معادلة النهضة في المقابل، تعتمد «التونسة والتعريب» في اطار القوى الاجتماعية الأقدر على تشكيل ما يسمى بالطبقة الوسطى. لذلك، فإن تعقيدات التداخل التاريخي بين الفرانكفونية وبعض اليسار، او بين العروبة وبعض اليمين، لا مكان له في متابعة «النهضة» ذات المحور الرئيسي: التونسة والتعريب. داخل «التونسة» ذاتها هناك، بمعنى ما، يسار ويمين. وداخل «التعريب» ذاته هناك، بمعنى آخر، يسار ويمين. ولكنهما يمين ويسار داخل «النهضة» لا خارجها حيث الفرنسة والاممية الدينية، اياً كانت اللافتات الايديولوجية او (الحضارية) التي يرفعها هذا التيار او ذاك.

هذا لا ينفي ان للنهضة موقفاً من التاريخ وآخر من اللغة وثالثاً من الدين. ان «الاصلاح» السياسي واللغوي والديني، هو لب اللباب في هذه النهضة، وهو اصلاح لا يزعم «الثورة» ولا هو

بالثورة المضادة. ولكنه بصفته اصلاحاً، فإنه يواجه التحديات. وقد ينجح فندعو هذا النجاح «نهضة» او يخفق فندعو هذا الاخفاق سقوطاً. غير ان النجاح والسقوط كليهما وجهان لعملة واحدة هي «معادلة النهضة». ان ما نجح في مواجهته منذ نصف قرن قد يسقط في مواجهته الآن، بسبب المتغيرات الحثيثة للمجتمع والعصر، وغياب التوازي او التطابق او التقاطع بين هذه المتغيرات من ناحية، وبين ثباتية التعبير السياسي او بطء التطور في التعبير السياسي عن تلك المتغيرات من ناحية اخرى.

في مواكبة معادلة النهضة اذن، من المهم التخلي عن ثلاث مقولات شائعة في مختلف مناطق العالم المتخلف، واحياناً المتقدم: الجوهر السرمدي او الإستمرارية الميتافيزيقية، والاولوية او الاسبقية المطلقة في ابداع او صنع ملمح حضاري. ان الطابع المميز والعطاء الخاص بقطر من الاقطار لا يحتاج الى «اعتراف» من الآخرين او «اناشيد المجد الرومانسية» من اصحابه. وانما يحتاج الى الرؤية التاريخية واستنباط قوانين التطور والاضافة المتجددة العطاء.

لقد ساهم في نحت معالم الشخصية الثقافية لتونس ملايين من البشر في عشرات القرون، فهي لا تحتاج الى تأكيد، وانما هي تحتاج الى ملايين الابداعات من عشرات الاجيال، بغية الحفاظ على هذه الشخصية، ودعم «البيئة» التي احاطت بنموها و«التكوين الحضاري» الذي اثمرها □

صدر حديثاً عن

مركز دراسات الوحدة العربية

الطبعة الثانية

من كتاب

الإعلام العربي المشترك

دراسة في الإعلام الدولي العربي

الدكتور راسم محمد الجمال

أدب الأطفال العرب.. والانحراف

زليخة أبو ريشة

كاتبة عربية من الأردن.

قد يتساءل بعضهم بدهشة: وما صلةُ أدب الطفل بانحراف الطفل؟ وسيرى ان الصلة يمكن أن تكون قويّة جداً. فلو علم أنَّ معلّماً يصرُّ ـ بجهلٍ أو عن قصد وتدبير ـ ان يزين لأطفاله العنف، أو السرقة، أو الكذب أو العدوان... فماذا هو قائل؟ سيقول دون مواربة: هذا مربٍّ مفسد، ضالٌ مضلِّل. إنه يقود أبناءنا إلى الانحراف. وسيقول آخر: هذه جريمة بحق الطفولة. وآخر: إنه ينوي أن يخرِّج من صفِّه مجرمين. وبما اننا لا نغامر ـ بأطفالنا ـ فلذاتِ الكبد وحشاشة الروح ـ ولا بمستقبل امتنا، فإننا نوقف هذا المعلّم عند حدّه بأساليب شتّى، أهونها محاورته وتبصيره بمخاطر أقواله وأفعاله، واعطاؤه الفرصة لتقويم ما فَرّط به وإصلاحه. وهذه المقالة محاولة لمحاورة هذا المعلّم الضال المضلِّل، وتبصيره بمخاطر أقواله وأفعاله. وهذا المعلّم هو «**ادب الاطفال: من اعدّه او كتبه او نفّذه او انتجه او ترجمَهُ أو جَلَبه**. واترك للقراء ان يتحركوا لإيقاف هذا (المعلّم) عن العبث بأطفالهم، والبحث عن أساليب مناسبة لذلك. إذا نجحتُ في ان أحدث صدمة وجدانية تتلوها صدمة فكريّة لا غنى عنها لمن يريد ان يتصدّى للتغيير والبناء في الواقع الثقافي. ولذلك ارجو المعذرة لهذا المدخل العاطفي الذي تسنده أدلّة موضوعية بحتة.

وقد اخترتُ مصطلح «انحراف الأحداث»، لأنني اريدُ لهذه الدراسة أن تصدم ايضاً حسَّ أولئك الذين يتصدون لأدب الطفل، حتى يتبينوا انَّ أيَّ خلل في بنائهم لثقافة الطفل يؤثّر على البنية النفسية والاجتماعية والروحية والعقلية والعاطفية للطفل، ومن ثمَّ يقدّم للمجتمع إنساناً مضطرباً أو عدوانياً او سلبياً او مؤذياً او هدّاماً ـ **وهذه هي فرضيّتي**. إنني أفترض ان انحراف أدب الأطفال عن غاياته التربوية والتهذيبية والمعرفية والترفيهية الصحيّة العالية، بسبب طلب المؤلف او الناشر للربح المادّي، او الترويج الدعائي، او بسبب التمثل المخلص لمضمون فلسفة ـ حضاريّة تغرز التعصّب والشوفينية والعدوان، إنّ هذا الانحراف سيؤدي حتماً الى اضرار جسيمة تصيب متلقّي هذا الأدب، وهم جمهور الأطفال.

وابتداءً ينبغي ان نحدّد المفاهيم. فما الذي نقصده بـ «أدب الأطفال»؟ وما الذي نقصده بالانحراف؟

أولاً: أدب الأطفال

أمّا «أدب الأطفال» فهو في رأي التربويين وبعض الباحثين «كل ما يُكتَب ويُعَدّ للأطفال، مما يدخل فيه عنصر اللغة او لا يدخل، مما نجده مبثوثاً في رسائل الإعلام المختلفة والكتب والمسرحيات والملصقات والأفلام السينمائية والأغاني والأناشيد... الخ». وبحسب هذه الرؤية فإن الكتب المدرسيّة بأنواعها ومختلف المواد الدراسيّة والوسائل التعليمية وشروحات المعلمين ونشاطاتهم الحركية والكلامية، جزء من أدب الأطفال.

أما المشتغلون بالنقد الأدبيّ والدراسات الأدبية، فإنهم يميلون إلى إطلاق المصطلح على مجموعة الأجناس الأدبيّة التي تقدَّم للأطفال وهي: القصة، والرواية، والشعر (والأغنية والنشيد)، والمسرحية، والخاطرة والمقالة، مما تعالج بأسلوب أدبيّ جميل، بغضّ النظر عن الوسيطة التي نقلت هذا الجنس الأدبي: سواء اكانت كتاباً أم كتاباً مصوّراً أم مجلّة أم صحيفة يومية، أم برنامجاً تلفازياً أم إذاعياً (يدخل تحت هذين شرائط الفيديو وشرائط المسجّل) أم برنامج كمبيوتر. ومهما ابتعد هذا التحديد عن رأي التربويين الموسّع فإن أدب الأطفال يظلّ بالنسبة للتربية رافداً اساسياً من روافد التربية الموازية تلك التي ينبغي أن تلتقي أهدافها مع ما تسعى إليه التربية الرسمية النظامية في المؤسسة التعليمية من رجاء تحقيقه.

ولأغراض هذه المقالة فإنّني سأقصر الحديث على التحديد الثاني ـ ما أمكن ـ لأن حديث الكتب المدرسيّة والوسائل التعليمية وغير ذلك من أدوات (الإخراج) التربوي ـ إن جاز التعبير ـ سيكون واسعاً متشعباً. اضافة الى أنّ هذه المجالات ـ أي الكتب المدرسية والتعليم المدرسي ـ تحظى باهتمامات منظمة يمكن أن نصفها بالعراقة نسبياً ـ بخاصة إذا قورن الأمر بأدب الطفل الحديث ـ هذه النبتة البريّة التي يتعثر بها صاحب الصدفة وطالب السهل الميسور في معظم الحالات.

وستتناول هذه المقالة أدب الأطفال العرب دون غيرهم من الأمم، وستعرض لخصوصيّة ثقافتهم تلك التي تملي على أدبهم أن يكون متميّزاً مما تنتجه الأمم الأخرى لأطفالها.

ونأتي للمفهوم الثاني في عنوان هذا البحث «الانحراف»... ما هو؟

ثانياً: الانحراف

تعتبر ظاهرة انحراف الأحداث «ظاهرة حديثة اقترن ظهورها في المجتمعات المعاصرة بالانقلابات الصناعيّة والتقنية وتطوّر الأبنية الاقتصاديّة والاجتماعيّة، بجانب تطور وسائل المواصلات ووسائل الإعلام»[1] ذلك أن الثورة الصناعية في أوروبا عرّضت الأطفال «لجميع ما في هذه الثورة من اصطدام وانقلابات، والجأته إلى العمل في ظروف قاسية... ولم تعد تربيته تخضع للنموذج العائلي... وخضعت لتأثيرات القصص وأفلام الإجرام، فازداد ميلاً إلى حب المغامرة، والى الانقياد لغرائزه ودوافعه السلبية»[2].

---

(١) إدريس الكتاني، **ظاهرة انحراف الأحداث** (الرباط: اتحاد المغرب العربي للمنظمات العائلية: مطبعة التعاون الوطني، ١٩٧٦)، ص ٢٢. انظر أيضاً: سعد المغربي، **انحراف الصغار** (مصر: دار المعارف، ١٩٦٠)، ص ٩.

(٢) انظر: المغربي، المصدر نفسه.

ويرى دارسو هذه الظاهرة على أنها تيار عام لظاهرة أخرى هي عدم الاندماج أو التوافق الاجتماعي[٣]، إذا نظر إلى الموضوع من ناحية سيكولوجية. وقد ميّز بعض الدارسين مفهوم «الحدث المنحرف» من وجهات نظر متباينة: اجتماعية ونفسية وقانونية، تجعلنا على بيّنة من هذا المفهوم بمعناه المتشعّب الواسع.

المفهوم الاجتماعي للحدث المنحرف أنه الصغير «الذي تصدر عنه فعال منحرفة عن النموذج المتوسط الذي يمثّل النموذج السليم، وهي أفعال لو صدرت عن الكبار لعوقبوا عليها كجرائم»[٤].

أما المفهوم النفسي فهو أنه «طفل يعاني اضطراباً وصراعات نفسية يفصح عنها بأشكال من السلوك المنحرف، وبأسلوب يؤذي نفسه او غيره»[٥] وهو في هذه الحالة لا يختلف عن المريض نفسياً[٦].

أما في المفهوم القانوني فهو «الطفل الذي يقل عمره عن سن معيّنة (يختلف تحديدها من بلد إلى آخر، ولكنها لا تتجاوز ١٢ عاماً في معظم البلدان) ويصدر عليه حكم من محكمة الأحداث، وهذا يعني انه قد ارتكب عملاً أو اعمالاً معينة تخالف قانون البلاد. واصطلاح «منحرف» قد يشمل أيضاً الأطفال العاصين أو معتادي الخروج عن الطاعة، ومعتادي الهروب من المنزل أو المدرسة، والأطفال الذين اعتادوا السلوك بطريقة تتلف أو تعرّض للخطر اخلاق او صحّة النفس»[٧] أو الآخرين. ولا يسمى الطفل في القانون منحرفاً حتى لو مارس سلوكاً شبه منحرف، ما دام لم يقدَّم إلى المحكمة[٨].

ويرى باحث آخر أن الحدث المنحرف أو الجانح تنطوي ذاته على صراع دائم «بين الحاح دوافعه وحاجاته المختلفة البيولوجية والاجتماعيّة والانفعاليّة، وبين ما يمليه عليه ضميره الذي اشتقّه من صورة ابيه وأوامره ونواهيه، ومن المجتمع وما فيه من قيم ومعايير واوضاع حضارية... ويمتدّ صراعه بعيداً عن مجال نفسه الداخليّة ليشمل علاقاته المختلفة مع اسرته حيث يعقّ اباه وامه، ومع المدرسة فيكرهها ويفرّ منها، ويهمل دروسه وواجباته، وفي العمل لا يحبّه ولا يستقرّ فيه»[٩].

وإذا كنّا لن نوغل بحثاً في الانحراف وبواعثه، فذلك أمر يطول ويخرج بنا عن القصد، فإننا سنكتفي بهذه الإضاءة لمفهوم الانحراف عسى أن نبيّن أن منحرفي اليوم هم مجرمو الغد، في محاولة إيقاظيّة لتنبيه أولئك الذين يعممون ثقافة الطفل وأدبه، إذ ان المادة الثقافية التي يقدّمها أدب الأطفال للأطفال له صلة وثيقة بانحرافهم أو تشجيعهم عليه إذا توافرت لدى الأطفال أسباب الانحراف الأخرى. خصوصاً إذا كانت هذه المواد الثقافية تتسبب في الصراع الثقافي أو الحضاري الذي هو سبب هام وخطير في توفير أسباب الانحراف لدى الأطفال[١٠].

إن انحراف الأطفال يمثّل عدواناً على النظم والقواعد الأخلاقيّة التي يؤمن بها مجتمعهم من خلال عدوانهم على الأملاك العامة أو على الآخرين أو على النفس، أو خرقهم للقوانين وسواها مما هو من مصدر إلهي أو وضعي أو كليهما.

---

(٣) المصدر نفسه.
(٤) المصدر نفسه، ص ٤٣.
(٥) المصدر نفسه، ص ٤٤.
(٦) المصدر نفسه.
(٧) المصدر نفسه.
(٨) المصدر نفسه.
(٩) المصدر نفسه، ص ١٧.
(١٠) المصدر نفسه، ص ١٧٨ وما بعدها.

إن إخفاق المجتمع ـ أي مجتمع ـ في حماية أطفاله من ألوان القلق وانعدام الأمن وشراسة العدوان ومسببات الانحراف حتى يحترموا القيم الإنسانية العامة، وقيم هذا المجتمع، سيؤدي بالضرورة الى أطفال منحرفين يشكلون خطراً على موروثات هذا المجتمع وموجوداته من الإنجاز الحضاري أو القيمي أو المعرفي أو سواه. ونحن لا نقصر أمر الانحراف على معايير مجتمع ما، فلا نقبل ان يظلّ النظام الأخلاقي أو المعايير الأخلاقية في حدود المجتمع. فثمة معايير إنسانيّة عامّة تناهض ما تقبله بعض المجتمعات: كالتمييز العنصري، واحتقار بعض الشعوب واستعمارها وامتصاص خيراتها، وغير ذلك مما هو مقبول سائغ مثلاً في الولايات المتحدة الأمريكية، ودولة جنوب افريقيا العنصرية، ودولة العدو الصهيوني في فلسطين.

وإذا عُدْنا الى تلك الواو ـ التي لم نعالج شأنَها في عنوان هذا البحث ـ بين أدب الأطفال وبين الانحراف، وجدنا أن علينا أن نبحث في أدب الطفل عن الانحراف أو جذوره أو مسبباته أو نماذجه أو ظروفه المشجّعة باعتبار أن ادب الأطفال وكتبهم، مظهر من مظاهر أو نتيجة من نتائج الثورة الصناعية، وأن انحراف الأحداث ظاهرة منبثقة عن تفاعلات هذه الثورة وضغوطها على الأطفال وليس لنا أن نبحث في انحراف الأطفال إطلاقاً، فذاك موضوع آخر.

١ ـ الإطار الشعبي

وأدب الأطفال يبدأ يتسرب إلى مشاعر الطفل ووعيه من تلك الهدهدات والترنيمات والمناغاة والتطريب والترقيص والبأبأة (بابي أنت)، والتفدية (تقبرني)، والأدعية، وألعاب الأصابع (يا باح يا باح) التي تطلقها الأم على مسامع وليدها وهي تدلّله وتقتحم سمعه وحسّه وشعوره. إنها **أوّل أديب أطفال** يتلقّى منه الطفل فيض أدبه، **وأقدم أديب أطفال في العالم**، وإنَّ أي خلل في قيم هذا الأدب سيكون له أثر سلبيّ على تشكيل قيم الطفل. ففي دراسة أعدّها باحث أردنيّ عن «أثر العمر ونتائج سلوك النموذج المتلفز في سلوك مقاومة الإغراء عند الأطفال»[١١] تبين للباحث أنه كلما كان الطفل أصغر كلما كان أكثر عرضة للإغراء. فإذا جاز لنا ـ لسبب غياب دراسات في هذا الصدد ـ أن نعمّم الأمر على بواكير أدب الأطفال التي يتلقاها الطفل فلعلنا نطمئن إلى أن سنّ الطفل كلما صغرت كلما كان تأثير الخلل الذي يتعرّض له بالسمع أو بالبصر أو بكليهما وبسواهما كبيراً.. ففي نموذج أدبي من هذه الهدهدة رديء للاحتذاء. نسمع الأم تقول للطفل لينام:

نام يا حبيبي نام لاذبحلك طير الحمام
يا حمامه لا تخافي عم كذّب غ ابني حتى ينام

ويعاضد هذه القيمة السلبية (الكذب) المستقاة من هدهدة الأمّ والعابها وترقيصها توافرُ القدوة. فعندما يكذب الأبوان على مرأى ومسمع من طفلهما، وكذلك المعلم أو الراشد ذو المكانة الخاصّة لدى الطفل عموماً، فإن القيمة السلبية التي ستؤدي إلى قيمة سلبية أكبر وأخطر ستترسّخ، ولا يمكن، بحسب ما نعلم من تعلم القيم أن تنافس تقنية الوعظِ تقنيةَ القدوة في تأصيل

(١١) انظر: صلاح احمد داود، «اثر العمر ونتائج سلوك النموذج المتلفز في سلوك مقاومة الإغراء عند الأطفال،» (رسالة ماجيستير، الجامعة الأردنية، كلية التربية، عمان، ١٩٧٧). (غير مطبوع)

القيم في نفوس المتعلمين من الكبار والأطفال[١٢].

ويتضمن التهليل الشعبي للطفل الذكر مفردات غزل ماجنة بأعضاء الذكورة. ويخلو هذا التهليل من ذلك عندما يكون الطفل انثى. ويخلو عندئذ التهليل من تلك الفرحة الطاغية التي تعبّر بها الأم أو الجدّة أو العمة عن سعادتها لأن الوليد غلام. إن ذلك الموقف الاجتماعي المتحيّز سيشكل في لاوعي الطفل ووعيه عبر ممارساتٍ ذات طابع تراكمي ومتفاعل في مقبل خبراته شعوراً استعلائياً لديه لأنه ذكر، وسيتخذ عبر مواقف كثيرة موقفاً متحيّزاً من المرأة. مما عبّرت عنه مجتمعاتنا في صور كثيرة منها حرمان المرأة من الإرث، وإرغامها على الزواج أو عضلها والاستيلاء على مهرها، وحرمانها من التعليم إلى غير ذلك مما نعتبره الواناً من الجريمة حتى لو رضي عنها المجتمع، فهذه الأنماط من السلوك لا تختلف في شيء عن وأد البنات عند بعض قبائل العرب في الجاهلية، الذي صاحبه حتماً تواضعات اجتماعية مقبولة لدى أفراد القبيلة المعنية.

إنَّ الطفل ـ كما الفيلسوف ـ وهو في حالة دهشة دائمة لاكتشاف العالم يكون كأنَّه في مسرح، ولكنه مسرح كبير. وهكذا يكون كل موقف أو كلام أو سلوك يحدث أمامه إنّما هو نصٌّ من أدب الأطفال يقرأه بحواسه المختلفة: سمعه، وبصره، ولمسه، وذوقه، وشمه. وهكذا يدخل أدب الأطفال في صميم الموقف التربوي، وفي صميم تشكيل البنية الخلقية للطفل، تلك التي تنسج مادتها حول محور أساسي خطير الشأن هو «الوازع» أو الضمير. ففي مرحلة تلقي المعلومات وتخزينها (٢ ـ ٥ سنوات) عند الطفل تأخذ حواسه «بالانفتاح على العالم المحيط به ضمن الأسرة والبيئة، وهي حالة من الاكتشاف والترصد والخزن فتأخذ هذه الصور المخزونة في اللاشعور افعالاً في مراحل اكثر تقدّماً في حياة الطفل المستقبلة»[١٣].

إن أدب الأطفال غير الرسمي هذا ـ (لنسمّه كذلك حتى لا يختلط بذلك المعدّ للطفل في مراحل عمره التالية من هواةٍ أو مختصّين) ـ يشكل الإطار الأول الذي منه تؤسَّس لدى الطفل الطبيعي قيمُه، ومن ثمَّ اتجاهاته. ولا شك أن أي خلل في هذا الاطار لن يكون من السهل علاجه ـ كما تثبت ذلك البحوث ـ وسيُحدث من التشويش في رؤية الطفل للعالم مما يشوّه في داخل الطفل شيئاً ما، سيكون مناخاً طيّباً للانحراف فيما بعد.

أمّا أغاني الأطفال، فهي تلك الأغاني الشَّعبية مما توارثته الأجيال، أو مما تبنّه وسائل الإعلام فيغنيها الأطفال بعد أن يحفظوها، ويرددونها مترنحين على إيقاعها راقصين، أو وهم يمارسون بعض ألعاب الأطفال. ولا شك أن بعض هذه الأغاني لم تعدّ أصلاً للأطفال، لكن سهولة إيقاعها، ويُسر كلماتها، وصورها المفهومة الضاحكة قد جعلت الأطفال يقبلون عليها. ولا نجد مناصاً من أن ندخلها عندئذ في أدب الأطفال.

إن هذه الأغاني ذاتُ اثر ـ في رأيي ـ خطير في تشكيل وعي الطفل على حقائق الحياة والكون، وعلى اكتساب القيم الناصعة أو المظلمة، لأنَّ الرقابة عليها وعامل الاختيار غير قائمين،

---

(١٢) انظر: عبد الملك الناشف، **تعليم القيم وتعلمها** (عمان، الاردن: معهد التربية، رئاسة الاونروا / اليونسكو، ١٩٨١).

(١٣) «الاغنية المناسبة لطفل ما قبل المدرسة،» تأليف: نخبة من اساتذة المعهد العالي للموسيقى العربية، ورقة قدمت الى: مؤتمر ثقافة الطفل في وسائل الإعلام، مركز الطفولة، جامعة عين شمس ـ القاهرة، ١٩٨٥، ص ٧.

ولأنها أساساً من الموروث الشعبي المنتشر ولأنها موضع تكرار على لسان الطفل، وعندئذ تنفذ إلى وجدانه بسبب العناصر الفنية المتوافرة فيها. إن هذا الموروث يحتاج إلى رؤية نقدية واعية نحن بصدد محاولة بلورتها وإيقاظها... من أجل الإبقاء على الصالح منه ومقاومة الطالح. فأن يطلق شاعر مأفون أغنية:

فطّوم فطّوم فطّومة خبّيني ببيت المونة
بكره لما بيجي البرد مالِك غيري كانونه[١٤]

وترتسم على وجهه ابتسامة عريضة لأن هذه الأغنية قد شاعَتْ بين الناس والأطفال على وجه الخصوص، فذلك أمر مريبٌ ومؤسف. فما الذي يفهمه الطفل من المقطع الأول؟ أن رجلاً ما يختبىء في بيت المؤونة؟ ولما يختبىء؟ لا بد أن ذلك غير مسموح به، وغير لائق. وما هو هذا الدفء الذي سيبعثه هذا المختبىء في أيام البرد؟ إن قيمتين ـ الأولى تتصل بالفعل الحرام أو الغلط كما يفهم ذلك الأطفال، والثانية تتصل بالصلة الحسيّة بين المرأة والرجل ـ لا يليق أن تقدما للأطفال. فالأولى قيمة سلبية رديئة تغرز في أعماق وجدان الطفل فكرة التسلل في غياب المسؤول أو الرقيب. وهذا التسلل يأخذ فيما بعد أشكالاً: التسلل من المدرسة وإليها ـ وكلاهما انحراف أو مقدّمة له ـ التسلل من العمل، التسلل إلى بيوت الناس: للعدوان الجنسي، السرقة، الحاق الأذى، القتل... الخ.

والقيمة الثانية تتصل بالجنس، وهي من حيث هي كذلك أعلى من مدارك الطفل، ولا صلة لها بحاجاته، ولا تتفق مع خصائص نموّه. ناهيك عن أنها تنقل الدفء من مستواه العاطفي ـ وهو ما ينبغي تقديمه للأطفال في أجواء الوالدين والاسرة ـ الى الدفء الحسّي. وهو لا شك هبوط سحيق في هذه الصلة الإنسانية، أعني صلة الرجل بالمرأة.

ومن المعلوم أن ما يُحفَظ في الصغر كأنه منقوش نقشاً. فالأطفال عندما يكبرون ويصلون إلى مرحلة المراهقة يستعيدون بذاكرتهم محفوظهم الشعري بصورة خاصة، ويرددونه.. ويمكن أن نتخيّل كيف سيستمرّ أثر ادب الطفولة المبكرة على المراهق، وكيف سيتدخل في توجيهه، بخاصة إذا توافرت في هذا الأدب عناصر فنية تشويقية أخرى، كالإيقاع والصورة والحركة، والحَدَث... وما إلى ذلك....

وإليكم هذا المثال:

هي وهي وهللا
سمن وعسل بالجرّة
مناكل نحنا والبوبّو
ومنشحذ خيّو لبرّا

ولا شك أن تعزيز قيمة حبّ الذات والاثرة والاستئثار بالطيّبات لدى الطفل دون أخيه قيمة لا تحتاج إلى توضيح أبعاد مخاطرها. ولعلّها هي، ذلك النسيج المهترىء الذي تحوكه حول هذا المحور (حبّ الذات) ظروف الطفل الكلاميّة والسلوكيّة والمعيشية، لتصنع من هذا المحبّ لذاته

---

(١٤) هذه الاغنية اصلاً ليست من التراث الشعبي لأن مؤلفها معروف على عكس ذاك الذي لا نعرف له مؤلفاً، لكنها اخذت هيئة الغناء الشعبي تقنية وانتشاراً.

عدوانياً ينتزع ممتلكات الآخرين. إضافة إلى ان هذا الغناء يعزّز الغيرة والحسد بين الإخوة، وهو أمر غير وديّ، ولا يبشّر بعلاقة سويّة بين الإخوة.

ولعلّ المقارنة تثري الفكرة. ففي الوقت نفسه لدى الأمم الأخرى كما لدينا أغانٍ للأطفال وهدهدات هي أمثلة على قيم إيجابية، من ذلك ما يقوله الأخ الفرنسي لأخيه وهو يحثّه على النوم[١٥].

إذهب الى النوم يا اخي الطفل
نم يا بيارو العزيز
اميّ تصنع الكعك
وتقرّص العجين
وبيارو يذهب لينام
نم نم يا اخي الطفل
نم يا صغيري بيارو

وفي الاطار الشعبي نقف عند الحكاية.

ومع أنّ الترنيمة والهدهدة والأغنية الشعبية أسبق من الحكاية في أدب الطفل، إلا ان الحكاية بصورتها البدائية الأولية يمكن أن يسمعها الطفل مع الهدهدة والاغنية مصاحبةً لبعض ألعاب الأصابع أو الأيدي، مثل:

قطيمشة ومنيمشة
بعتتني ستي عيشة
لاشتري كوز بصل
وقع مني وانكسر
حلفت عليي لا تعلّقني بالشجر
والشجر نقوط نقوط
مدّي إيدك يا حلوة وبا عروس
يا ام الحلقة والدبّوس[١٦].

ومن مثل:

يا باح يا باح
يا عرق التفاح
إجا العصفور ليتوضا
كسر ابريق الفضّة

---

(١٥) احمد ابو سعد، **اغاني ترقيص الاطفال** (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٧٤)، ص ٢٧.

(١٦) من العاب الأصابع في بلاد الشام، تتم بأن يقعد الأطفال والكبير بينهم في حلقة ويمدون ايديهم على قفاها. ويأخذ الكبير يقرص ظاهر كل كف وهو يردد كلمات الترنيمة القصصية. ومن تنتهي الترنيمة عند كفه، يخفيها.. حتى لا يبقى في الحلقة سوى لاعب واحد يكون هو الخاسر. وعندئذ قد يطلب من اللاعبون ان ينفذ لهم بعض الطلبات، أو قد يأخذ هو دور المرنم.. وكلمتا «قطيمشة» و«منيمشة» بكسر الشين على الطريقة الشامية ليس لها معنى - وليس فيها غير الايقاع.

هذا كمشه
وهذا ذبحه
وهذا نتفه
وهذا قلاه
وهذا اكله
قرقة ولا صيصان؟؟... الخ.

ولا أجد داعياً أن أقف عند عبارة «تعليق الطفلة بالشجر» فهي يمكن أن تثير ـ إذا صوحبت بمداعبات ثقيلة إضافية ـ فزعاً للطفل هو في غنىً عنه.

وفي أغنية أطفال سعودية[١٧] تعتمد القصّة ـ لذلك أدرجتها تحت القصة ـ تقول:

حمامة حمامة ثلاث حمامات
واحدة تصلّي
واحدة تصوم
واحدة تدعي للرسول
مرّت عبلة بنت النور
حاملة حبيبها ورايحة تزور
رحت لامي لقيتها بتبكي
رحت لعمّي سيّح في دَمّي... الخ.

إن هذا أول المشاهد الأدبية للجريمة: أن يسيّح العم دم ابنةِ أخيه..؟؟ وتصوير شخصية دموية ـ عموماً ـ في أدب الأطفال أمر يحتاج إلى درس مستفيض. ولا أدري لِمَ لا تهدينا مخيلتنا الشعبية ـ التي لا أشك في أن مثل هذه النصوص إنما صدرت في عصور انحطاط مريعة ـ إلى ابتداع صور جمالية بارعة تفرحُ الطفل وتبهج نفسه وتجعله يمرّ في خبرة جمالية أو روحية خاصة؟

وهكذا تكون الحكاية مرتعاً خصباً للقيم صالحها وطالحها. ومن المعلوم أن الأدب الشعبي مليء بقصص الاحتيال والعدوان والخداع والقتل والسرقة، وفيه وفرة من أقبح الصور للمرأة ممّا يعكس سوء ظن مجتمع الرجال بالنساء في العصور التي نشأت فيها هذه القصص. وكل ذلك يحتاج إلى مصفاة دقيقة وواعية ليُنقل إلى الأطفال بعد تحوير الحدث وإعادة تصوير الشخصيات. وهي مهمّة ينبغي أن ينهض إليها أدباء الأطفال اليوم وكذلك المربّون والمربيات.

ومن الأدب الشعبي حكاية «الدجاجة والديك» وقد كانا ذاهبين في نزهة، ومرت بهما القطة، فسألت:

جاجة ودويك ويـن رايحـين هيـك؟

فأجابت الدجاجة بغضب:

قصّي لسانك من قلة ادبك وإحسانك
سيدك فزوج وستك فطوم

---

(١٧) انظر: احمد نجيب، **اغاني الاطفال الشعبية في ٢١ لغة من لغات العالم** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٣).

قالت القطة:

تعمليني جاريتك بسبوس وتاخديني معك؟؟... الخ.

وكلما مرّ حيوان سأل السؤال نفسه وسمع الشتيمة نفسها، حتى ترسخ في قاموس الأطفال اللغويّ. ومن جهة أخرى لا يخفى ما في هذه القصّة من إساءة مباشرة للطفل هذا الطُّلَعَةُ السُّؤَلَة.. الذي يظل يلقي الأسئلة تلو الأسئلة في محاولته لفهم العالم، الا تحمل هذه القصة تهديداً له إذا سأل؟ ألا تعلّمه أيضاً أن يكون جوابه لاخوته الأصغر أو رفاقه على هذا النحو من العدوان والتعالي؟ وما هي هذه سيدك وستك وجاريتك؟ إنها بدايات ضارّة، وعندما تتفاقم الأشياء الصغيرة وتتراكم يحدث الضرر الأكبر الذي يصبح من العسير دفعه، وأعني تشويه نفس الطفل، وتشويش عقله، وقتل روح التطلع والسؤال لديه.

إن هذا الأدب الذي تحتل القيم السلبية مكاناً فيه، لا شكّ يقلل من فرص تعرّض الطفل لنماذج تقدّم له عن طريق السلوك غير المفتعل قيماً إيجابية مرغوباً فيها. وقد حدّد عالم النفس سيمون سيدني بعض الخصائص التي تميّز الأفراد الذين يتسمون بدرجة عالية من تكوّن القيم بأنهم «متحمسّون، معتدّون بأنفسهم إيجابيّون في إدراكهم وردود أفعالهم، لهم أهداف واضحة. أما الذين يتصفون بنقص تكوّن القيم. فإنهم غير مبالين، غير متقني التصرُّف، إمّعات، متطرّفون في الانشقاق، مضطربون، لا يتفقون على راي، ولا تدل تصرفاتهم على أنهم آمنون داخلياً»[١٨]. وكل هذه الصفات السلبية هي مناخ ملائم لنشوء الانحراف الذي قد يتطوَّر إلى الجريمة.

ومن الحكايات التي رأيتُ بعيني ما تفعله في الأطفال من ضيق، وتثير عصبيتهم، وتدرّبهم على العدوان الانفعالي أو الانفعال العدواني قصة «إبريق الزيت» (احكيلك حكاية ابريق الزيت؟ إن قلت ايه وإن قلت لا أحكيلك حكاية إبريق الزيت؟ إن قلت: لا وإن قلت: ايه احكيلك حكاية... -) وعندما يستنفد الطفل كل وسائله في الإجابة والايماء وتثقل الدعابة عليه يضيق صدره ويغضب، ويبدأ في الانفعال والصياح ثُم الضرب أو التكسير أو الانتقام.

إن القاص عندئذ يفقد مع كل هذه التراكمات موثوقيّته، ويصبح أدب الأطفال عبئاً على الأطفال، لا متعة روحيّة وفسحةً نفسيّة ونافذةً يطلّون منها على النفس والمحيط والوطن والعالم.

وبرغم هذه الشواهد التي سقتُها لأدلل على خطورة مضمون بعض الأدب الشعبي من القيم السلبية، فإن الأدب الشعبي عموماً لا يخلو من روح الأمة وثقافتها الحقيقية. وليس غريباً أن تعلق فيه أنماط سيئة من القيم والثقافة لأن للأمة مراحل ازدهار تزدهر فيها القيم الايجابية، ومراحل انحطاط تنحطُّ فيها همّتها. وكم يحتاج هذا الأدب إلى (غربلة) جادة ليكون ملهماً للأجيال متصلاً بجذوة حضارتهم!..

٢ ـ الاطار الرسمي

حيث تبدأ المادة المعدَّة خصيصاً للأطفال طريقها إلى الطفل بوسائلها المختلفة: الكتاب،

---

(١٨) عفاف عويس، «دور القصة في النمو الأخلاقي للطفل،» ورقة قدمت الى: الحلقة الدراسية عن القيم التربوية في ثقافة الطفل، مركز تنمية الكتاب العربي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٥، ص ١٨. (غير مطبوع).

السينما، الإذاعة، التلفاز، المسرح، الكمبيوتر، الفيديو، الصحيفة والمجلّة.

وقبل أن أبدأ الحديث عن كلّ وسيطة فلا بدَّ من أن أشير الى قانون خاصّ أصدرَتْه فرنسا عام ١٩٤٥ متّصل بمطبوعات الأطفال، وقد جاء في المادّة الثانية منه ما يلي:

«يجب الا تحتوي المطبوعات المخصّصة للأطفال او المراهقين على قصص او صور او تقارير او فقرات او تعليقات تتضمّن الإشادة بأعمال اللصوصيّة او الكذب، او السرقة، او الجبن، او الكراهيّة، او الفجور، او ايّ أعمال أخرى مكوّنة للجريمة او المخالفات التي يحتمل أن تفسد اخلاق الأطفال او المراهقين. ولا يجوز ان تحتوي على إعلان او دعاية عن مطبوعات قد تفسد أخلاق الأطفال او المراهقين»[١٩].

أ ـ الكتاب

وفي الكتاب القصّة والرواية والقصيدة والدرس العلميّ أو التاريخي والموسوعة وغير ذلك. وللكتاب، أثر على الطفل أكبر من الحديث الشفوي، لأنَّ التعلّم عن طريق البصر أقوى من التعلّم عن طريق السمع. وتطوُّرُ التكنولوجيا الحديثة توصَّل إلى اشراك حواسَّ أخرى في أثناء قراءة الكتاب كالسَّمع (بأشرطة التسجيل والاسطوانات، أو قراءة الراشد الجهرية المصاحبة لقراءة الطفل، وبتلك الكتب التي تصدر أصواتاً عند فتحها)، واللمس عندما يكون الموضوع في الكتاب عن تفاوت ملامس السطوح مثلاً... أو إذا تباينت المادة التي صنع منها الكتاب: (قماش، ورق صقيل، خشن،... الخ) وصار الكتاب يملك إغراءات كثيرة كأن يكون على شكل الدمية، أو مجسّماً، أو متحرّكاً (يمكن تحريكُ بعض أجزاء صُوره)، إضافة إلى الإخراج الرائع والصور والرسوم المتقنة والأجواء المدهشة التي ما إن يمسك الطفل بكتاب هذه صفاته حتى يتعلّق به[٢٠]. كل ذلك يبدو في صالح الكتاب لا شك، ويغري الطفل به، ويزيّن له قضاء أوقات من المتعة لا تقلّ عن تلك التي يقضيها في اللّعب، لأن قراءة الكتاب قد لابست اللعب أو العكس. وفي ذلك تلبية لحاجة أساسيّة لدى الطفل، وفهم لميوله وخصائصه النمائية... ولكن!!

عندما نعود إلى المطبوع والمنشور من أدب الأطفال في المكتبة العربيّة نجد انه (كمّ) كبير، وأنه من حيث الشكلُ قد ساير تطوّر صناعة الكتاب في العالم، فلدينا الكتاب المصوّر، والكتاب الدمية، والكتاب المجسَّم، والكتاب الذي يصدر صوتاً. ولدينا الورق الصقيل والخشن والمقوّى والرفيع، والكتب الملوّنة وغير الملوّنة، ولدينا الكتاب العملاق والقزم. لدينا من حيث الشكل كلُّ شيء تقريباً[٢١]. ومرّة أخرى... ولكن!!!

---

(١٩) يعقوب الشاروني، **تنمية عادة القراءة عند الاطفال**، سلسلة اقرأ، ط ٢ ([بيروت]: دار المعارف، [د. ت.])، ص ٥٧.

(٢٠) انظر مثلاً: **سلسلة الأصدقاء العشرة** (بيروت: دار المعارف [د. ت.]) سلسلة الكتب الراقصة (بيروت: الشركة الشرقية للنشر والتوزيع، [د. ت.])؛ سلسلة اجري اجري (بيروت: دار المعارف، [د. ت.])؛ سلسلة هيا نجري (بيروت: دار المعارف، [د. ت.])؛ سلسلة بيتي (بيروت: دار المعارف، [د. ت.])؛ سلسلة الحضانة (عمان: وكالة التوزيع الأردنية، [د. ت.])؛ سلسلة لعبتي (بيروت: دار المعارف، [د. ت.])؛ سلسلة مغامرات في الغابة (بيروت: الشركة الشرقية للنشر والتوزيع، [د. ت.])؛ سلسلة قصص عالمية للاطفال (الكويت: وكالة المطبوعات، [د. ت.])، وسلسلة الكتاب العملاق (بيروت: الاهلية للنشر والتوزيع، ١٩٧٧)، الخ...

(٢١) استثني من ذلك ان المكتبة العربية تنقصها كتب تعد خصيصاً للأطفال المعوقين.

لا شك أنَّ كلَّ هذه المزايا تنقلب إلى عيوبٍ خطيرة في حالات كثيرة أذكر منها ما يلي:

(١) الترجمة: ونحن لسنا ضدَّ الترجمة من حيث هي رفدٌ هام للثقافة الإنسانيّة، ونافذةٌ يطلّ منها الطفل على عاداتِ الشعوب وثقافاتهم. ولكننا نحذّر من الصورة التي تتمُّ فيها هذه الترجمة. فهي لا تأخذ بعين الاعتبار لغة الطفل العربيّ ولا نموّها ولا خصائصها. ففي كتاب مترجم من سلسلة ليدي بيرد الشهيرة لمرحلة التهيئة للقراءة، وهي التي تعتمد بصورة رئيسة على الصورة، وقد تتضمن كلمة واحدة فقط لمسمّى الشيء والذي تمثّله الصورة... ورد في هذا الكتاب ما يلي[٢٢]: صورة حزمة (كبّة، كبكوبة) صوف ومقابلها «صوفُ الحياكة»[٢٣] وصورة دمية على شكل شاحنة قلّابة ومقابلها «شاحنةٌ قلّابة»[٢٤]، وصورة للآس البري ـ وهو يكثر في أوروبا ـ ومقابلها «الآس البري» وصورة للوحة Jigsaw puzzle ومقابلها «لوحة الصورة المقطعة»[٢٥] ومقابل علبة تلوين مائي عبارة «علبة تلوين مائي»[٢٦]، ومقابل دميتين فقط تتحركان باليد (كالقفاز) ورد «الدُّمى المتحركة»[٢٧].

إن هذا الكتاب المترجم لم يستطع ـ بسبب الترجمة ـ أن يناسب لغة الطفل العربي ذلك أن الكلمة الواحدة بالأصل الأنكليزي تصبح عدّة كلمات عند الترجمة أحياناً. وهي في الأصل تراعي هذا الجانب اللغوي الهام في كتابة أدب الأطفال، ولكنها عند الترجمة تفقد ذلك.

إضافة الى ذلك، فإن الكتاب المترجم في الغالب يقدِّم للطفل العربي غربةً روحية واجتماعية ونفسية خطيرة. فهذه الكتب تخاطب في الأصل الطفل السويدي أو الفرنسي أو الألماني أو الانكليزي أو الامريكي، وتقدَّم إليه هذا الخطاب من خلال صور فعلية (رسوم) أو صور تخييليّة من خلال اللغة تعكس بيئته أو تاريخه أو قِيَم مجتمعه. وبدل أن يقدِّم أدب الأطفال، للأطفال العرب همومهم ومشكلاتهم ويلبي حاجاتِهم الخاصّة النفسية والجسدية والروحيّة الوجدانية والثقافية والتعليم فإنه يعطيهم بهذا المترجم ما لا ينتمون إليه، وما لا يعمّق هذا الانتماء، بل ينفيه ويدفعه، ويقدِّم ما يُحْدِثُ مع الوقت والتكرار انسلاخاً عن الذاتية الثقافية للأمّة العربيّة والإسلاميّة. وعندما يكتمل تكوّن هذا الطفل في رُشده ألا يسهل أن ينحرف عن تحقيق أهداف بني قومه، والكفاح من أجل خير بلده، ويصبح سهل التسيير؟.. حتى لا أقول أداةً في يد الآخرين!! إن الكثير من هذه الكتب المترجمة يصدر عن فلسفة الحضارة الغربيّة المعاصرة وما فيها من أنماط استهلاكية للحياة ومواقف اجتماعية منبثقة عنها. إن الحيوانات في هذه الكتب «قطط صغيرة حول اعناقها شرائط من الحرير، أو كلاب صغيرة بيضاء أو أرانب نظيفة أشبه باللعب»[٢٨]. إن هذه الحيوانات في

---

(٢٢) كتب الصور للأطفال، **كتاب الصور الرابع**، سلسلة ليدي بيرد (بيروت: مكتبة لبنان، [د. ت.]).
(٢٣) المصدر نفسه، ص ٦.
(٢٤) المصدر نفسه، ص ٨.
(٢٥) المصدر نفسه، ص ١٨.
(٢٦) المصدر نفسه، ص ٢٤.
(٢٧) المصدر نفسه، ص ٣.
(٢٨) انظر: محي الدين اللباد، «الاتجاهات الجديدة في ثقافة الأطفال»، ندوة اعدها النادي الثقافي العربي (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٨)، ص ١٨.

حقيقتها سلع وأدوات أكثر من كونها كائنات حقيقية «ولا ينقصها سوى أن توضع في مغلّف بلاستيك وتعرض في واجهات المحلّات في السوق»[٢٩] ـ كما قال محي الدين اللبّاد[٣٠].. إن هذا التنميق في إظهار الأطفال سعداء سعادة تامة، انيقون جداً، ثيابهم غالية الثمن، وكذلك أدواتهم ومظاهر حياتهم.. يصدر عن ذلك الفكر الاقتصادي التنافسي الحرّ الذي تأتي الدعاية للترويج له. ويقول اللباد: «إن تقديم البيئة والتاريخ للطفل عمل هام ورسالة ثقافية من جيل إلى جيل، من الجيل القديم إلى الجيل الحالي، ومن الجيل الحالي إلى جيل المستقبل... فشكل الناس وشكل النبات وشكل الشجر والعمارة والحيوان والأدوات والطقس، كل هذه خاصة بنا، إلا أنها في رسومنا[٣١] ما زالت تظهر متأثرة بالمدارس الأوروبية التي تعلمنا فيها، والتي كنا نأخذ منها الأشكال معتقدين انها أشكال متقدّمة عمّا لدينا. كنا نفعل ذلك دون ان نحسب حساب انها أشكال خاصة ببيئتهم وانها في الحقيقة معادلات تشكيلية استطاعوا من خلالها ان يعبروا عن تلك البيئة وشخصيتها ورموزها»[٣٢]. وتلاحظون أن اللباد قد نقل الحديث من مستوى الترجمة إلى مستوى التأثر بالمترجم أو بالأصل الغريب.

إنّ آفاق الانحراف واسعة وسعَ الحياة، ولذلك ترون انني لا أحدّها بانتهاك النظام الاخلاقي بالمعنى الضيّق، بل أجد أنّ انتهاك هذه القيم المتصلة بالهوية الثقافية للطفل العربي ـ أو لأي طفل آخر في الدنيا له الحق في الحفاظ على هذه الهويّة ـ هو في حقيقة الأمر عدوان على حاضر الطفل ومستقبله، ذلك الذي نشوّهه له ونملأه بالمعمّيات.

وترتفع في الوطن العربيّ أصواتٌ أخرى تنادي بإيقاف هذا المترجم، وتنادي به مؤتمرات وحلقات دراسية عقدت في الوطن العربي بقول الاستاذ شوقي جلال في بحثه المقدَّم الى الحلقة الدراسية الإقليمية في القاهرة لعام ١٩٨٤، تحت عنوان «كتب الأطفال ومجلّاتهم في الدول المتقدّمة»[٣٣].

«إن اكثر ما تُرجم ويترجَم حتى الآن جاء من منطلق الربح التجاري، وليس من منطلق رؤية استقلالية تنشد بناء جيل ينتمي إلى بلده، ويسعى من اجل الارتقاء به»[٣٤].. وقد عُنِيَتْ معظم الترجمات «حرصاً منها على الربح بأعمال تثير الغرائز والخيال المريض، وهو ما يتمثل في كتب الالغاز والشياطين. فهي كما قيل حقاً نوع من الاغتصاب او الهتك الثقافي. وفارق كبير بين إشباع الغرائز بطريقة مسطّحة فجّة، وبين الإعلاء بها دون إنكارها»[٣٥]. وعن قصص الأبطال الخوارق يقول: «يتقمّص الطفل صورة البطل، فإذا كان خارقاً على طول الخط، انتصر في خياله، وهُزم في واقعه وانتكس، ومن ثمّ سعى دائماً إلى الهرب من الواقع، وأصبح إنساناً محبطاً حزيناً. يعوض معاركه في اوهامه، ويلوذ بخياله»[٣٦] ويصبح إنساناً غير سوي، و «يتحوّل الى إنسان عدوانيّ ضد المجتمع اياً كان شكل العدوان عنفاً ام سرقة. وقد يحاول ان يكون بطلاً خارقاً للطبيعة فيصطدم بالواقع، ويعيش فريسة للإحباط واليأس ولا يصلح للحياة، ويلوذ بالخيال المريض لعل فيه دواء. وبدلاً من ان يكون الكتابُ او القصّة وسيلة الطفل لاكتشاف العالم ومعايشته، ووسيلة لتوسيع نطاق تجربته لتمتدّ إلى آفاق الدنيا والإنسانية جمعاء، يصبح الكتاب وسيلة اغتراب

---

(٢٩) المصدر نفسه.
(٣٠) احد كبار الرسامين العرب لكتب الاطفال.
(٣١) اللباد، المصدر نفسه، ص ١٩.
(٣٢) انظر: مركز تنمية الكتاب العربي، **كتب الأطفال ومجلاتهم في الدول المتقدمة**، الحلقة الدراسية لعام ١٩٨٤ (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٥)، ص ١٦١.
(٣٣) المصدر نفسه.
(٣٤) المصدر نفسه.
(٣٥) المصدر نفسه.

عن المجتمع، وأداة هرب من الواقع، ويتحوّل الطفل الى شخصية هشّة عاجزة عن تحدّي الواقع مستسلماً. اي يصبح بمعنىً آخر فريسة سهلةً للقوة المهيمنة، بعد اقتلاعه من جذور ثقافته»[٣٦].

ويضيف[٣٧]: «إذا حُرم الطفل من الشعور بالانتماء المجتمعي فإلى ايّ هدف يوجّه جهده؟ أما إلى الهرب من الواقع مع تهويمات إنفصاميّة، وإما الى عدوان على المجتمع.. وإما الى تعالٍ اجوف لا يُغني عنه شيئاً».

ب ـ التأليف الضعيف

وذكرت «الضعيف» حتى أميزه عن ذاك التأليف الواعي الذي يصدر عن فنيّة عالية في الكتابة الأدبية للأطفال، وعن علم عميق بالطفولة وعن فلسفة واضحة المعالم. ذلك أن الكتابة للأطفال فنٌّ وعلم وفلسفة ولا يغني أحدها عن الآخر أبداً.

والتأليف الضعيف أو الكتاب الرديء هو ذلك الذي يساهم في خداع الطفل عن حقائق الحياة، وفي تقديم نماذج بشريّة مشوّهة أو مسطّحة أو غير طبيعية، وفي تسريب قيم مدمّرة أو تتنافى مع القيم الصالحة في مجتمع الطفل العربي، أو تسيء إلى نفس الطفل أو لا تلائم خصائصه النمائية. أو لا يتمتع هذا الكتاب بخاصية «الانقرائية»، أو مما تكون القصة أو الشعر أو مادة الكتاب مما يعاني من اضطرابات في البناء الفني، إلى غير ذلك من شروط تتراوح بين الأطر التالية، وهي أطر ضروريّة لإنشاء أدب صحي صحيح للأطفال[٣٨]:

(١) الإطار التراثي والعالمي: موروث من الحضارة العربية الاسلامية، ومن الحضارات العالمية.
(٢) الإطار السيكولوجي (النفسي): الطفل: نفسه، روحه، انفعاله ووجدانه، عقله، جسده.
(٣) الإطار التربوي: أساليب تربوية في تقديم أدب الطفل للأطفال، التعليمية في أدب الطفل.
(٤) الاطار القيمي أو الفلسفي أو الاجتماعي: قيم إنسانية، قيم عربية، قيم إسلامية، قيم بيئية.
(٥) الإطار الفنّي الجمالي: فنيّة كتابة القصة، الشعر، الأغنية، المسرحية.
(٦) الاطار اللغوي: النمو اللغوي عند الأطفال، القاموس اللغوي، الانقرائية، خصائص لغوية في نص يناسب الأطفال... الخ.

ولن أتعرّض لهذه الأُطُر ففيها الحديث يطول، وكل واحد منها قد يستغرق مجلّداً. ولكنني سأدلل من مثل يسير على أنّ إهمال الكاتب أو تضحيته بالجانب اللغوي في أدب الأطفال. وعدم إتقانه أولاً للغة العربية، ثم عدم مراعاته لخصائص الطفل اللغوية، سيجرّ ذلك على الطفل وبالاً. فالتشبيه الجارح المهين، والشتيمة، والعبارات التي تكشف عن الحقد والاستهتار، كلها ذات اثر سلبي لا يُغفَل على الأطفال. كما أن الكاتب الذي لا يعرف أسرار صنعة كتابة القصة مثلاً، فلا تنمو حبكة، ولا حَدَث، ولا يكون ثمّة من عقدة أو حلّ. وتتبعثر الأحداث وتُرْسَم الشخصيات من الخارج (المظهر الخارجي) والداخل (السلوك النفسي) بما لا ينسجم مع هدف القصة وغاياتها. هذه القصة ستفشل حتماً في تعليم الطفل قيمة ما، لأن الأحداث المبعثرة تشتت انتباه الطفل

---

(٣٦) المصدر نفسه، ص ١٦١، و١٦٤.
(٣٧) المصدر نفسه، ص ١٦٢.
(٣٨) اللباد «الاتجاهات الجديدة في ثقافة الأطفال»، ص ١٩.

وتركيزه، وعندئذ تضيّع عليه الفرصة أن يكتسب القيمة الأساسية في الكتاب كله.

ويبدو الجهل بخصائص الطفل النفسية والنمائية كارثة على أدب الأطفال والأطفال. فإذا لم يعرف الكاتب ويراعي ذلك، في قصة مثلاً، ويتذكر دور التقليد في حياة الطفل، ودور المثل الأعلى لديه ومصدر هذا المثل الأعلى.. فلا شك أنّ نتاجه للأطفال سيتسم بالخطورة. فـ «الطفل يقلّد كل ما حوله، لأنه يريد أن يزيد من المعرفة التي تحيط به. ويعمل على تقليد كلّ ما يرى، ويمثل كل ما يدور بالكلام، أو الحركة، أو التصرّف»[٣٩].

وفي دراسة أُجريَتْ للتعرّف إلى مصادر المُثل العليا للأطفال في ثلاث مدن أمريكيّة ثبت أن نسبة كبيرة من الأطفال كانت مصادرُ المثل العليا لديهم شخوصاً تاريخية وزعماء[٤٠]. ومن جهة أخرى، فإن القصص التي تزخر بالقيم الأخلاقية يمكن أن تخفق في نقل جميع القيم الصالحة التي تتضمنها إذا احتوت على قيمة سلبية واحدة فقط، كعدم الوفاء بالوعد، ويضيع كل الجهد المبذول في تأكيد تلك القِيَم الأساسية[٤١].

ويؤدّي التخبّط في طرح القيم الأخلاقية وسواها، دون معرفة الكاتب بمراحل نموّها إلى تأخّر اكتساب هذه القيم لدى الطفل. وفي دراسة كوهلبرغ[٤٢] لاستراتيجيّات دفع النمّو الأخلاقي بيّن أهميّة التفاعل الجماعي وخلق المناخ الأخلاقي الذي يؤدّي إلى تنمية الجانب المعرفي والجانب الوجداني والجانب السلوكي للحكم الأخلاقي. وقد حدّد هذه الاستراتيجيّات كما يلي[٤٣]:

- تشجيعُ المناقشات الأخلاقية لتنمية الجانب المعرفي للقيمة الأخلاقيّة.

- إعطاء القدوة لتنمية الجانب الانفعالي المرتبط بالميل نحو هذا السلوك، وعدم الميل نحو سلوك آخر.

- تشجيع التعليم التعاوني الذي يتيح الممارسات الفعلية للسلوك المرتبطة بالقيمة.

ويرى كوهلبرغ ورفاقه أن الأطفال لا يكتسبون مستويات جديدة في النموّ الأخلاقيّ عن طريق التلقين أو تصحيح السلوك، بل عن طريق المواقف الطبيعية، وإن التناقض بين ما يدرسه الأفراد من مبادىء وبين ما يجدونه في الواقع يثير نوعاً من التوتّر وعدم الثقة.

ولعلّ هذا يقودنا إلى أن القصّة أو المسرحية التي تخلو من تعريف الجانب المعرفي للقيمة الأخلاقية، وتصوّر القدوة التي تمارس هذه القيمة لنقل هذه القيمة من مستواها الخارجي لتصبح جزءاً من تكوين الطفل الأخلاقي الداخلي، إنّما هي قصة أو مسرحية تشوّش الطفل وتربكه.

وثمة مبدأ هام يتصل بالأساس النفسي للنموّ الخلقي. «فتنمية أي جانب من جوانب السلوك يقتضي

---

(٣٩) مصطفى المسلماني، «التشريع وحماية القيم التربوية في ثقافة الطفل،» الحلقة الدراسية عن القيم التربوية في ثقافة الطفل، مركز تنمية الكتاب العربي، ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ـ ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٥)، ص ٥.

(٤٠) عويس، «دور القصة في النمو الأخلاقي للطفل،» ص ١ ـ ٢.

(٤١) المصدر نفسه، ص ٤.

(٤٢) Kohlberg.

(٤٣) المصدر نفسه.

تنمية الجوانب الاخرى المرتبطة به، فلا يكفي أن يقدم كاتب قصة الأطفال (مثلاً) انماطاً من السلوك المرغوب فيه، واخرى من السلوك غير المرغوب فيه ويدعمهما سلباً أو ايجاباً، بل الامر يتطلب تقديم بعض المعارف حول هذا السلوك واستثارة جو وجداني يؤدّي إلى تبني هذا النمط من السلوك ورفض النمط الآخر»[٤٤].

إنَّ القصة تقدّم شخصية أساسية سرعان ما يتقمّصها الطفل وتصبح بمثابة القدوة له. وتفعل هذه الشخصية في تكوين القيمة لدى الطفل فعل القدوة في الواقع. فإذا كانت ذات اتجاهات سلبية، ترتكب الجريمة أو العنف أو الخيانة أو التجسس أو تمارس الحقد أو الحسد أو غير ذلك، فإن كاتب الأطفال يقدِّم عندئذ للطفل مصدراً ليتعلَّم منه قيمة تزيّن الانحراف.

وفي دراسة لعالم النفس بندورا[٤٥] يرى أن الأطفال يقلدون الأشخاص الحقيقيين كالوالدين والأقارب والأقران، أو نماذج غير حقيقية ـ وهذا الذي يهمّنا الآن ـ مثل شخصيات القصص أو شخصيات اللّعب التخيلّي[٤٦]. وتزداد نسبة حدوث التقليد إذا زادت نسبة التماثل والتشابه بين النموذج والطفل[٤٧].

وفي نظرية غابرييل تارد[٤٨] (١٨٤٣ ـ ١٩٠٤) عن التقليد يرى أن جميع أنماط السلوك الإنساني تتكون بتأثير مثال يحتذى، «وفعل يندفع الناس الى النسج على منواله»[٤٩] وهو يرى أن التقليد: ينتقل من الأعلى إلى الأدنى، ومن الكبير الى الصغير، ومن الغنّي الى الفقير. فإذا صدق ذلك ـ وأراه كذلك ـ فإن شخصية رمزية يتعلق بها الأطفال كطرزان او سوبرمان، ستكون موضع تقليد مهما يصدر عنها من أفعال، فكيف إذا صاحب سلوكها المنحرف أحداثٌ متلاحقة وإثارات تزيف للطفل العالم والحقائق وتجعله يصدّق أن هذا الشرّ الذي يراه على الشاشة او يقراه في الكتب والمجلات إنما هو الشرّ في الواقع؟!.

وينبغي أن لا يغيب عن بالنا أن تقصير أدب الأطفال عموماً في معالجة احتياجات الطفولة من القيم الأخلاقية الإيجابية يؤدّي إلى تأخّر بلورة هذه القيم مما يفتح المجال للتأثر بالقيم السلبية التي يتعرَّض لها الطفل من هنا وهناك.

مثال

سأقدِّم الآن مثالاً أحاول أن أطبق عليه ما جاء في مطلع حديثي الذي سيظل نظرّياً ما لم أفعل ذلك. وليعذرني القرّاء لهذا النموذج، فقد اخترته من التجربة الأردنية لغايات تلمّس الوهن في واقع هذه التجربة. ومن أجل المساهمة في دفع هذه التجربة نحو تبيّن سبيلها.

---

(٤٤) المصدر نفسه، ص ١٥.
(٤٥) Bandora.
(٤٦) عويس، «دور القصة في النمو الأخلاقي للطفل»، ص ٨.
(٤٧) المصدر نفسه، ص ١٩.
(٤٨) Gabriel Tarde.
(٤٩) عبود السراج، **علم الاجرام وعلم العقاب** (جامعة الكويت، ١٩٨١)، ص ٣٠٩ ـ ٣١٠.

القصة بعنوان «**الحلم: اردنية تحلم بنصر في فلسطين**» لعيسى الجراجرة[٥٠] وسأقف من هذه القصة عند مستويات:

- اللغة وصلتها بالجريمة.
- البناء الفنّي وصلته بالجريمة.
- الرسوم والإخراج وصلتهما بالجريمة.
- القيم وصلتها بالجريمة.

والكتاب يحكي عن طفلة اسمها لُمى (لِمَ بالضمّ؟ لا أعلم) تأتي إلى المدرسة متحمّسة، وفي حصة التربية الفنية تريد أن تعبِّر عن حلمها. تصنع من المعجونة معركة بين العرب الأطهار، واليهود الفجّار!!، وتصوّر كل فريق كما يمليه عليها خيالها. ويختم القصّة بقوله:

«وهنا فقط أحسّت الفنانة الصغيرة لُمى بالراحة، وايقنت بالنصر المؤزّر. فهذا ما رأته في الحلم، حلمها الورديّ الجميل. وسيتحقق بإذن الله، بعد أن رسمت وصنعت ما أملاه عليها قلبها الطاهر، من أن النصر لن يكون ابداً إلّا عندما تتحد القلوب، قلوب العرب قبل أسلحتها، ثم يحارب الجميع في معسكر واحد وتحت راية قيادة واحدة. وهنا.. وهنا فقط وبعد ذلك سيأتي النَصرُ لا محالة»[٥١].

أ ـ اللغة:

يزج الكاتب بمفردات عالية ومفاهيم سياسية وأخلاقية معقّدة وعلى درجة من التجريد لا تناسب طفلة السبع سنوات التي كانت بطلة الكتاب. واستعراض لبعض عبارات الكتاب ومفرداته يغني عن التعليق:

- «إنها المعجونة التي ستجسّد افكارها العظيمة.
- «كانت تستعجل الزمن» بدل قوله: كانت تتمنى قدوم الحصة بسرعة.
- «فكم من فكرة جميلة، وكم من أحاسيس رائعة هربَتْ منها لأنها لم تنفذها في الحال».
- «كانت الأحاسيس تكبر وتكبر حتى فاضت من صدرها الصغير».
- «سوف تعبّر عما يجيش في قلبها ويعتمل في صدرها من أحاسيس».
- «مهما اختلفت افكارهم ومذاهبهم وعقائدهم السياسية والدينية».
- «كان قلبها الصغير وعقلها الطفولي لا يستوعبان بعدُ الحزبيّة والنفعية وكلّ ما يشتدُق به من لا يعرف سوى مصلحته الشخصية تحت ستار إدعائه العقيدة والمبادىء المرسومة».
- «انهم الرجال، سواعد الأمم وبُناةُ نهضتها. انهم الرجال. وفكرت مرة اخرى، وأطالت التفكير، فالرجال هم الرجال في معسكر الوطن او في معسكر الأعداء».
- «هل هم في قلوبهم وصدورهم. في عقولهم وجوارحهم. في عقائدهم وأهدافهم هل هم متشابهون هل رجال الاعداء حقاً كرجالنا؟ هل اهدافهم كأهدافنا».
- «كانت لُمى هذه الطفلة الصغيرة الرقيقة الفنانة، تحسُّ بداخلها ان الرجال ليسوا سواسية إلا في مظهرهم الخارجيّ فقط. امّا بداخلهم فهيهات أن يتساووا. او أن يقتربوا من المساواة»... الخ.

---

(٥٠) عيسى الجراجرة. **الحلم. اردنية تحلم بنصر فلسطين** (عمان: دار ابن رشد للنشر والتوزيع، ١٩٨٥)
(٥١) المصدر نفسه.

ولن أثقل على القراء، فالكتاب من أول عبارة إلى آخر عبارة يمضي على هذا النحو من تفكير الكبار وأي كبار!. إن هذه اللغة لا صلة لها بلغة الأطفال، ولا تفيد من خصائص هذه اللغة، ولا علاقة لها بالأطفال. وثمة أشياء كثيرة يمكن أن تقال عن طول العبارة المرهق وتسلسل الأفكار المعدوم، وخلوّ الكتاب من التكرار والإيقاع والمفاهيم الأولية. واحتشاده بما تيسَّر من تفكير الكاتب ورؤيته الساذجة، ولغته التي تخلو من الرشاقة والرقة والجمال. وهي أمور أساسية في لغة كتاب يتحدث عن حلم وعن فنّ وعن أحاسيس نبيلة... الخ.

وفي الكتاب خلطٌ بين المفاهيم، فالمعجونة لا تتطلب الرسم ولا الألوان، وهو ما حرص أن يذكره الكاتب عدة مرات.

إن هذا الكتاب إن نجح الطفل في قراءته فلن ينجح في فهمه. وعلينا أن نتذكّر ما فعلته مسرحية «مدرسة المشاغبين» في أطفالنا، وكيف حفظوا عن ظهر قلب عباراتها ـ بفهم ودون فهم أحياناً ـ وأخذوا يرددونها في مواقف حياتهم المشابهة أو المغايرة. وماذا على صغيري غيث ـ وعمره ٨ سنوات ـ أن يتشدَّق لي بالنفعية والحزبية وادّعاء العقيدة والمصلحة الشخصية؟؟ وكيف لي لو سألني عن معنى الكلمات أن أشرح هذه المفاهيم السلبية التي تحمل قيماً هدّامة؟؟ في حين انه محتاج إلى قيم إيجابية تطرد القيم السلبية لا العكس!!

ب ـ البناء الفنّي

أما البناء الفني فلا بناء ولا فنّ. إنَّ الكتاب لا يعدو أن يكون خبراً وصفيّاً، فليس فيه من خصائص القصة وعناصرها سوى السرد. فلا حوار ولا شخوص سوى هذه الطفلة، ولا أحداث، ولا حبكة، ولا عقدة، ولا اعتبار صحيحاً للمكان، ولا للزمان..

وقد رسم لنا الطفلة على النحو التالي: طفلة عمرها على الأكثر سبع سنوات لأنها «قد لا تحسن كتابة الكلمات البسيطة» كما جاء في الكتاب. وهي طفلة فنّانة ـ وكل طفل فنان ـ، وذات قلب طاهر وكل طفل قلبه طاهر، وبريئة وكل طفل بريء. وقد«وهبها الله موهبةً فنيّة متميّزة»!!! وهي طفلة ذات موقف سياسي محسوم من القضية الفلسطينية فالعرب جميعهم بقادتهم او قائدهم ملائكة اطهار واليهود جميعهم ذئاب مدججين بالسلاح «تغضُّن جبين الواحد منهم بغضون وتجعدات حفرها الخوفُ وعمّقها الغَدْرُ والخديعةُ على جباههم الماكرة» وهي طفلة تفهم الوحدة السياسية، ووحدة القلوب قبل الأسلحة، وتفهم مصطلحات السياسة: معسكر الأعداء، معسكر واحد، وتحت راية واحدة، الهزيمة، الاندحار، الموت الزؤام، أنواع الأسلحة المتطورة.

وهي طفلة مؤمنة إيماناً عجائبياً غيبياً «إنهم في حكم الملائكة. فموعدهم الجنة ولا ريب إن كتبت لهم الشهادة.. وإن عادوا فسيعودون منتصرين بإذن الله. ستسعفهم اجنحتهم الملائكية ليعودوا مسرعين إلى ابنائهم وامهاتهم وزوجاتهم، مكلّلين بأكاليل الغار والنصر». وهذا يعني أيضاً أنها طفلة ذات معرفة بالتاريخ وكيف كانوا يكللون في الماضي الأبطال بأغصان شجر الغار الذي نصنع منه الآن الصابون ونضع أوراقه على الطعام ونسلقه مع اللحم..

وهي طفلة تفهم علم النفس، فرجال معسكر العرب هم رجال يلبسون «البناطيل ولهم الشوارب واللحى» ولكن معاذ الله أن يكونوا كذلك فقط.. انهم ملائكة يحملون بيد البندقية وبالأخرى غصن الزيتون «كانوا كاشفي الرؤوس غير مبالين بزخّات الرصاص» أما لِمَ هم كاشفو الرؤوس؟ فذلك سرّه عند الكاتب الذي يريد طبعاً أن يشير إلى جرأة هؤلاء الأبطال لا إلى تهوّرهم وسذاجة لقائهم لعدوهم.

وهذه الطفلة تستبطن دواخل رجال الفريقين وضمائرهم، ولذلك رسمت الرضا والوجوه الضاحكة للعرب، وللأعداء عكست خوفهم وجبنهم وغدرهم وخديعتهم. وكيف تأتّى ذلك إذن لهذه الطفلة؟ هل قرأت تاريخ القضية؟ هل أشارت في أيما سطر من الكتاب إلى ما فعله هؤلاء الأعداء؟ إنهم أعداء، مجرد أعداء والسلام.

وهذه الطفلة ابنة الحبوط والتدليس السياسي والإعلام العربي وطبوله. إنها ابنة التضليل السياسي والتعالي الشوفيني الفارغ الذي هو غريب عن حضارتنا وقيمنا. إنها ابنة الحقد الأسود. إن من حقّ الطفل أن يحبّ وأن يكره. ولكن عندما يكره شخصاً أو شيئاً ينبغي أن يعرف على الأقل لِمَ يكرهه؟ والطفل لا يفعل ذلك إلا لسلوك صدر عن ذلك الشخص. فأين السلوك الذي صدر عن جنود العدّو فاستحقّ كلّ هذا الحقد الأسود؟؟ يقول الكاتب عابراً أعماق الطفلة معبّراً عن أفكارها الإعلاميّة المنافقة «ولكنها لم تعرف متى ستكون نهايةُ تلك المعركة، ولا كيف، ولا أين ولا على يد مَنْ من قادة العرب الشجعان سيتحقّق هذا النّصر»!!!

وهي طفلة تشربت ـ يا للأسف ـ افكار الراشدين الساذجة المسطّحة عن القيادة «رجلاً لا ككل الرجال... ولكن هامته كانت أعلى وأعظم من هاماتهم، وقسمات وجهه أبهى وأزهى من قسماتهم» وهي طفلة مراوغة لأنها ادركت انها قد حقرت من شأن جنود هذا القائد فرجعت تقول: «فكان يبدو انه قائد المسيرة وصانع النصر بهم.. بجنوده الشجعان» وهي مراوغة ايضاً لانها تجاهلت تماماً سبب هذه الحرب.

وهي طفلة تفهم الرموز والاستعارة العالية: الراية، الشعار، غصن الزيتون، سواد القلب، رجال ذوي سواعد مفتولة، اللون الأخضر للعرب، اللون الاحمر للأعداء، سواعد هزيلة للعدو، خنجر الغدر، الداخل (الضمير)، اتحاد القلوب، المعسكر الواحد... الخ.

وهي طفلة باختصار مشوهة اشد التشويه أعمل فيها الكاتب مبضعه غير الخبير تجريحاً وتشويهاً، برغم ما اضفاه عليها من الفاظ الطهر والبراءة والجمال، والعقل الطفولي، والقلب الصغير. لقد وصفها لنا وصفاً من الخارج، فجاء وصفه مغايراً لاختراقه عالمها الداخلي ذاك الذي لا يختلف كثيراً عن تلك الصورة التي يمتلكها الطفل الصهيونيّ الذي يربيه مربّوه وأدباؤه على النحو التالي:

يقول الأستاذ قحطان الطويل: «ان البناء الفني للأدب الصهيوني إنما يستخدم بالطبع ليخضع الى حد بعيد لمقتضيات الأهداف العنصرية الصهيونية التوسعية»(٥٢). ويقول محمود درويش: «ان أدب الأطفال أسهم في بناء شخصية الجندي الاسرائيلي ونفسيته ونظرته الى العرب، فالجنود كانوا اطفالاً وربوا على هذا الادب ذي الأهمية الحاسمة في تثقيف الطفل، والاقسى من ذلك ان الطفل لا يصدم عندما يشب بثقافة تتناقض مع القيم التي ربي عليها، في هذا الجو المشحون بالشوفينية والعنصرية والعداء للعرب. لذا فان كتب الاطفال الصهيونية تحرص على تأكيد امور عديدة في نفوس الناشئة، فهي تغذي مشاعر الاطفال بالعداء والكره للعرب، وان فلسطين هي ارض اسرائيل، وان العرب اغتصبوها، كما انهم يصورون اليهودي القديم والحديث بأنه بطل خارق، وأن العربي أحمق وجبان وغبي، وان العرب جماعة بدائية متخلفة»(٥٣).

---

(٥٢) حمودة زلوم، **الشخصية اليهودية في الأدب الفلسطيني الحديث** (عمان: مطابع الدستور، ١٩٨٢)، ص ١٢١.

(٥٣) المصدر نفسه، ص ١٢١ ـ ١٢٢.

ان رؤية نقدية للواقع العربي تفرض ان يكون كاتب الاطفال ـ والكبار ـ متبصراً بها قبل ان يقدم على الكتابة. وكذلك الأمر بالنسبة للاطمئنان الفلسفي القيمي الصادر عما في هذا الدين وهذه الحضارة من رحابة في الفكر وفي الشعور. ان الحقد والتشويه والتعالي والتغافل والتجاهل واستغفال العقول والقرقعة اللفظية، والتمويه والغفلة والمراوغة والإساءة المدمرة للطفولة هي امور غريبة على منهج تربية هذه الأمة وروح هذا المنهج. اما ان نقدم للأطفال آخر ما وصلنا اليه من انحطاط في الهمة، وضبابية في الرؤية، وهزال في التقدير والتقويم، وآخر فكر سياسي واجتماعي مريض مما نرتع فيه بلذة فائقة. فذلك شيء لم تفعله أمة من الأمم. حتى الصهيونية قدمت لأطفالها ما تفرزه فلسفتها وما ينطق به تاريخها العريق في العدوان.

أما الزمان فتعيينه في القصة كان عجيباً، إذ ان النشاط كله كان في حصة فن واحدة. ولا شك انها طفلة خارقة تلك التي صنعت وحدها من المعجونة جيشين بأدق التفصيلات، الاجسام، والملامح الباشة الضاحكة، والسواعد المفتولة، واللحى والرؤوس المكشوفة، والخوذ، والبنادق واغصان الزيتون!! والدبابات والرصاص، ووجود الاعداء الدائمين والرايات ونجمة اسرائيل على القسم الاكبر من الدبابات والطائرات والمدافع والبنادق. والحق ان هذه الطفلة محتاجة الى اسبوع كامل لتنجز هذه اللوحة جميعها، فكيف تم الامر جميعه في حصة. لا شك ان الطفل القارىء سيصاب بالحبوط وسيحس بالعجز لانه لا يستطيع ان ينجز اكثر من دبابة وطائرة وجندي ومدفع على اكبر تقدير، في الحصة الواحدة.

أما المكان ففي الصف. ولو لم يذكر لنا الكاتب ذلك ويرسمه الرسام لما عرفنا، لان أحداً لم ينبس ببنت شفة في الحصة. ولم نر المعلمة الا في الصورة، ولم يكن ثمة اي وظيفة للمكان تؤثر على تنمية الحدث او تتدخل في تطويره..

ج ـ الرسوم الاخراج

الرسوم لعبد الفتاح ناجي بأسلوبه الكاريكاتوري الذي لا يناسب ابداً موضوعاً وطنياً جليلاً كالذي تناوله الكاتب واخفق في توصيله. والطفلة في الرسوم تبدو بلهاء الملامح، وكذلك وجوه زميلاتها في الصف. وقد ميز الرسام الطفلة بزي مدرسي مغاير لزي زميلاتها، لعله يريد أن يبرز تميزها!! كما انه وضع في الرسوم تفصيلات خاطئة، فقد اوجد قائماً كالذي يستخدمه الرسامون ووضع عليه تماثيل المعجون، وكيف ذلك؟ انها ستسقط حتما، ومع ذلك فإن قانون الجاذبية توقّف. وفي احدى الرسوم على الارض مرطبان الوان قد اريق وسدل الوان وفرشاة ضخمة. والنسب بين الجنود وبين الطفلة ضعيفة، الجندي الواحد يكاد يقارب حجم رأس الطفلة، وهذا يعني ان الطفلة محتاجة الى كميات هائلة من المعجون، والقائد كان بحجم الطفلة تقريباً. الى غير ذلك من الالوان المتنافرة وبخاصة الخلفية الصفراء لجميع الصفحات.

ومن الإخراج لا ننسى ان الكاتب قد خصص في آخر الكتاب مجموعة صفحات للدعاية لبعض المؤسسات الاقتصادية: بنك البتراء، صخر، شركة المقاولات والاستثمارات العالمية، زيوت جو بترول، بنك الاسكان، صندوق توفير البريد. وما عدا صخر، فانه لا يجوز ان تنتهك حرمة الطفل ويزج في حلبة الصراع الاعلاني والدعاوي. ولا يجوز ان تحتوي مجلات الاطفال على دعاية الا لكتاب جيد، او موسوعة قيمة، او فيلم تلفازي تعليمي، او وسيلة تعليمية ناجحة. وفيما عدا

ذلك، فإن ذلك يعتبر تسخيراً للطفولة واستغلالاً لها.

د ـ القيم

اما القيم فأكفيكم الحديث عنها لأن التحليل السابق لم يهملها في تضاعيف اللغة ورسم الشخصيات. وهي قيم لا نستطيع ان نسعد اذا تلقاها اطفالنا. وليس في مقدورنا ان ننتظر لندرس اثر مثل هذه القصة. ولكن مؤيدات الدرس النفسي والتربوي تشير الى ان خطرها وامثالها جسيم في تشويش الطفل وتشويهه وهي خطوات على طريق العدائية والانحراف بأي شكل كان.

ثالثاً: ادب الاطفال في وسائل الإعلام

لوسائل الاعلام دورها الخطير في تشكيل ثقافة الطفل، وفي تقديم ادبه من صحف ومجلّات وأفلام تلفازية (وفيديو) وبرامج اذاعية (واشرطة). وتتفاوت هذه الوسائل الإعلامية تأثيرا بحسب الحواس التي يستخدمها الطفل اثناء تلقيها.. فبرامج الإذاعة و(كاسيتات) الأطفال، يستخدم الطفل في تلقيها حاسة السمع فقط. بينما في الصحف والمجلات يستخدم حاسة واحدة هي البصر. واذا قرأ بصوت مرتفع استخدم حاستين. اما برامج التلفاز فإنها تحتاج الى حاستين: السمع والبصر، وفيها يحدث التعلم والتأثر اكثر من اي وسيلة اخرى. ولذلك فإن التلفاز يقف على رأس الوسائل تأثيراً وخطورة ودوراً في تكوين ـ لا ثقافة الكبار فحسب ـ بل ايضاً ثقافة الأطفال.

١ ـ الصحف والمجلات

لقد تنبهت بعض الدول الأوروبية الى أن هذه الوسائل الإعلامية لا تؤدي رسالتها كما ينبغي نحو الأطفال. وفي مؤتمرين عقدا في مدينة ميلانو بإيطاليا ، الأول في تشرين الأول / اكتوبر عام ١٩٥٠، الثاني في آذار / مارس عام ١٩٥٢، بحث موضوع الرقابة على صحف الأطفال. وانتهى المؤتمران الى توصيات تتوخى ان تقوّم الانحراف الذي اعترى صحف الأطفال عن رسالتها وغايتها. وجاء في تلك التوصيات[٥٤]:

«١ ـ تناشد اللجنة الصحف الحدّ من عنف موضوعاتها التي تصور الحياة للاطفال على أنها سلسلة طويلة من الفخاخ المؤذية.

٢ ـ إن ضرورة وقوع سلسلة متصلة من حوادث العنف الجنونية قبل ان ينتصر البطل الذي يأخذ بناصر المظلومين في القصة، مسألة تحتاج الى بحث. ولا يكفي ان تنتهي القصة بعقاب المجرم او الخائن، بل ينبغي ان يكون سلوك اشخاص القصة من بدايتها الى نهايتها سلوكاً سوياً لا شذوذ فيه، لان الأطفال يتأثرون بالقدوة المتمثلة في احداث القصة، اكثر بكثير مما يتأثرون بعبارة تدين الأفعال الخاطئة تقال في نهاية القصة.

٣ ـ ان صحف الأطفال لا تميز تمييزاً واضحاً بين قطاع الطرق والأبطال المناصرين للمظلومين، ولا ترسم شخصياتهم بحيث يكون لكل فريق سمات خاصة وهي مدعوة الى ان تعنى بهذا الجانب الهام.

٤ ـ ويبدو ان أعمال اشخاص الرواية في المعسكرين المضادين لا تنبعث الا عن الضغينة او الجشع، مع أن ثمة بواعث أخرى غير تلك.

---

(٥٤) الشاروني، **تنمية عادة القراءة عند الأطفال**، ص ٦٠ ـ ٦٢.

٥ ـ في هذه الشخصيات هزال فكري، لا يضارعه الا فقرها العاطفي المدقع. ويبدو هذا الهزال الفكري في الرسوم، فكثيراً ما نرى الاشخاص فيها يسلكون سلوكاً حيوانياً خالصاً.

٦ ـ تدور جملة القصص دائماً حول القتل ومحاولة بعض الأشخاص الاعتداء على حياة الآخرين، وهذا من شأنه ان يسوِّغ للأطفال العدوان، وينفرهم من المجتمع.

٧ ـ كثير من هذه المسلسلات ينتهي عند عمل من اعمال العنف او الجريمة. وهذا من شأنه أن يؤدي الى تصوير العنف تصويراً مبهراً، وكأنما فيه حل لكل المشكلات.

٨ ـ إن صحف الأطفال تؤكد على الشعور العنصري، والتمييز العنصري، كما في قصص طرزان، حيث يصوِّر الزنوج كالحيوانات، في حين أن الجنس الأبيض يتميز بخصائص ارفع وأسمى.

٩ ـ كثير من ابطال صحف الأطفال يتسمون بالوحشية والحاجة الدائمة الى المال والتجرد من الخوف او الرحمة.»

وفي تقرير صدر عن اليونسكو في عام ١٩٥٣ عن صحف الأطفال وأفلامهم وإذاعاتهم في مختلف بلاد العالم، بيَّن التقرير الأضرار الجسيمة التي تقدمها مجلات مثل: طرزان وسوبرمان والوطواط، «انها تبدي تساهلاً لا حد له في سبيل ارضاء ذوق جمهورها الذي يزداد ميله الى المغامرات، ويتناقص ميله الى بذل اي مجهود ذهني»[٥٥]

ويمكننا أن نضيف الى هذا التقرير أن هذه الصحف تشكل ذوق جمهورها من الأطفال، وتدفعه بإتجاه كل ما من شأنه ان يحطم القيم الإنسانية العالية. وقد أضاف التقرير[٥٦]: «ويجب اعتبار اسطورة الرجل الخارق للطبيعة من المواد الواجب حذفها. يجب ان يختفي هذا الرجل لتحل محله مخلوقات انسانية معقولة قريبة من الواقع... وينبغي الا تبالغ قصص الحرب في تمجيد القوة الغاشمة، او تنغمس في مشاهد مفزعة لا مسوِّغ لها».

أن معظم هذا البلاء الذي نشهده في المكتبة العربية مما يتصل بثقافة الطفل وصحف الأطفال يأتي من المترجم الذي يفيض علينا معظمه من لبنان. انه يصدر عن مجتمعات استهلاكية تصدِّر ـ كما ذكرنا ـ قيماً استهلاكية وثقافة استهلاكية، وترشح بما في هذه المجتمعات من أمراض التعصب العرقي او العنصري، او الطائفي. وما فيها من تمجيد للعنف والقوة والاستعلاء، وقيم تمجيد المادة، وتسويغ الخيانة والكذب، والترويج الفعلي لمبدأ «الغاية تبرر الوسيلة» (أنظر: قصة الهر ذو الجزمة). ولذلك فقد تنبهت جامعة الدول العربية في حلقة «العناية بالثقافة القومية للطفل العربي» التي عقدت في بيروت في شهر ايلول / سبتمبر عام ١٩٧٠، تحت رعاية الإدارة الثقافية بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية، فأصدرت التوصية التالية[٥٧]:

«وقف صدور المجلات الأجنبية المترجمة التي لا تتفق مع قوميتنا، وعاداتنا، والثقافة المطلوب تقديمها للطفل العربي».

---

(٥٥) المصدر نفسه، ص ٦٢.
(٥٦) المصدر نفسه.
(٥٧) المصدر نفسه، ص ٦٤.

٢ ـ السينما

تعتبر وسائل الاعلام عموماً من «المثيرات الحسية والعقلية والانفعالية العنيفة»[٥٨] لنفوس الأطفال. وهي ذات اهمية خاصة في التأثير على نفوسهم «من الناحيتين الوقائية والعلاجية»[٥٩]، ولهذا تنبهت دول كثيرة في العالم من التي تولي الطفل عنايتها القصوى.

وتأتي السينما على رأس وسائل التسلية إغراءً للأطفال، فهي تجمع بين الحركة والصورة السمعية والبصرية. وتأثيرها على عقل الطفل وانفعالاته كبير عميق وكذلك على اتجاهاته وتشكيلها وتعديلها فيما بعد. ذلك ان السينما تدمج الطفل فيما يرى ويسمع[٦٠].

وقد تنبّه الغرب منذ زمن طويل الى ضرر السينما على الأحداث، ففي تقرير الهيئة الصحية العالمية عام ١٩٥١ عن انحراف الاحداث وعلى لسان احد القضاة الفرنسيين العاملين في ميدان الأحداث ما يأتي:

«ولا يخالجني اي تردد في ان لبعض الأفلام ـ وبخاصة الافلام البوليسية المثيرة، معظم الأثر الضار على غالبية حالات الأحداث المنحرفين، واننا لهذا لسنا بحاجة الى البحث عن اسباب عميقة وراء السلوك الإجرامي عند هؤلاء الأطفال او المراهقين»[٦١].

ولا شك ان في هذا الرأي بعض المبالغة. غير اننا لا نستطيع أن نتجاهل اثر السينما ـ عندما يساء استخدامها ـ مع عوامل أخرى في تمهيد الطريق للانحراف او الإجرام، فالسينما تجرّ الاطفال الى الانحراف من طرق كثيرة:

أولاً: إغراءات المتعة التي يحصل عليها الطفل تغريه بالحصول على ثمن البطاقة من طرق مختلفة: السرقة، الغش، الإذعان لأوامر المجرمين الكبار، الاستغلال الجنسي، توزيع المخدرات، النصب والاحتيال... الخ[٦٢].

ثانياً: أجواء دور السينما وخصوصاً التي يرتادها الأطفال دون مصاحبة ذويهم، تكون عادة من الدرجة الثالثة، وهي اجواء تزدهر فيها اللغة الفاسدة، والممارسات البذيئة، وتجمعات الأتراب المنحرفة او المهيأة للانحراف. وكل ذلك يعتبر وسطاً ملائماً لجرّ طفل الى التدخين فالهروب والعصيان فالتجرؤ على خرق القانون... الخ.

ثالثاً: ومثلما يكون الطفل في قراءة القصص مهيّأ للتقليد والمحاكاة وتصديق ما يقرأ.. ها هو في مشاهدة افلام السينما شديد التأثر بهذه الصور التي تثير حواسه، فإذا كان الموضوع منحرفاً سارع الطفل الى محاكاته، وقد يرتكب جريمة على نحو ما شاهد في بعض الأفلام تقليداً واثباتاً لذاته[٦٣]. وتعلم السينما «المهيئين للانحراف والإجرام بعض الأساليب الإجرامية التي تحقق لهم ما يريدون،

---

(٥٨) المغربي، **انحراف الصغار**، ص ١٦٤.
(٥٩) المصدر نفسه، ص ١٦٥.
(٦٠) المصدر نفسه.
(٦١) المصدر نفسه.
(٦٢) المصدر نفسه، ص ١٦٦.
(٦٣) المصدر نفسه.

وتهيىء لهم وسائل الفرار من العقاب على نحو ما تبيِّنه الأفلام»[٦٤].

رابعاً: المضمون الإجتماعي والأخلاقي في الأفلام الرديئة يهبط بالمستوى الأخلاقي وينحدر بكثير من القيم الانسانية. وهذا يهيىء الأطفال للانحراف بكل ما تنطوي عليه من مواقف مثيرة للقلق والصراع، الافلام البوليسية والغرامية. هذه الافلام التي تثير الدوافع البدائية غير المهذَّبة في الإنسان، والتي تختلف عن اسلوب وطريقة الإنسان في مجتمع متطور متماسك.. ناهيك عن بعدها عن واقع حياة الناس.. وما تحتويه من قيم أخلاقية واتجاهات اجتماعية شاذة في مجالات الجنس والحب والغرام وخصوصاً المكشوف منه، والمغامرات، وتمجيد البطولات الفردية، وما يدور حول الغش والخديعة والانحلال[٦٥].

ان جماع ذلك يثير قلق الأطفال، واذا كان القلق حاداً أثار مشاعر العدوان عندهم، وقد يندفعون من ثم الى الاجرام، ثم يعتريهم الشعور بالإثم، ثم يكفرون عن هذا الاجرام بطلب العقوبة في اجرام آخر.... وهكذا [٦٦].

خامساً: وقد تلهب الأفلام خيال الأطفال وتدفعهم الى الاستغراق في احلام اليقظة. هذه الأحلام التي تسحب الطفل بقوة من واقعه لتجعله سلبياً فاشلاً، حتى اذا تراكم فشله، صار هذا الفشل سبباً من أسباب إنحرافه يدفعه الى التعويض بما زودته به الأفلام والقراءات ومجتمع الرفاق والتفكك الأسري... (وغير ذلك من أسباب) من اساليب الإنحراف والعدوان.

سادسا: توافر الأفلام الهابطة والمستوردة مما تعكس بيئات وخبرات شعوب اكثر تسامحاً في اظهار ممارسة الجنس وسواه، مناخاً خصباً للصراع النفسي. فالطفل يقع في هذا الصراع بين القيم والافكار والاتجاهات التي يستمدها من واقع حياته الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وبين تلك التي (تبشر) بها هذه الافلام وتروج لها[٦٧]... «وعند اشتداد الصراع يبدا الإنحراف ويأخذ من اشكاله سلوكاً مضاداً للمجتمع او الجريمة»[٦٨].

٣ ـ التلفاز والفيديو

تبدو خطورة هاتين الوسيطتين في امكان دخولهما الى كل بيت، حيث تقتحمان دون مناقشة قيم المجتمع العريقة وتقلبان وجه الحياة على الاطفال تلك التي كانوا يتطلعون من خلاله ببراءة وصفاء.

وفي رسالة ماجستير قيمة لدراسة «اثر نتائج السلوك العدواني المتلفز على سلوك الأطفال العدواني» اعدَّتها الاعلامية الاردنية لينا غريس[٦٩] قدمت الخلاصة التالية:

---

(٦٤) المصدر نفسه.
(٦٥) انظر: المصدر نفسه، ص ١٦٧.
(٦٦) المصدر نفسه.
(٦٧) انظر: المصدر نفسه، ص ١٦٨.
(٦٨) المصدر نفسه.
(٦٩) لينا غريس، «اثر نتائج السلوك العدواني المتلفز على سلوك الأطفال العدواني،» (رسالة ماجيستير، الجامعة الأردنية، كلية التربية، عمان، ١٩٨٢). (غير مطبوع)

«ان مشكلة العنف التلفزيوني وتأثيره على سلوك الاطفال مرتبطة بحجم ونوع الاعمال العدوانية التي يشاهدها الأطفال، وبدرجة الواقعية التي تقدم لها مثل هذه الأعمال. حيث يصبح الأطفال عديمي المبالاة تجاه العنف، ويقبلونه كوسيلة تلفزيونية موافق عليها لحل المشاكل. وكذلك يجعلهم يشاهدون ويقلدون اعمال العنف المقدمة لهم. وقد اظهرت الأبحاث ان الاطفال يتعلمون السلوك العدواني من التلفزيون، وانهم يمثلون ويقلدون الأعمال العدوانية، وبذلك يصبح امراً طبيعياً لهم ان يأخذوا السلوك الذي يشاهدونه كمثل يحتذون به. ويزداد التقليد اذا كوفىء العدوان، بخاصة اذا انتصر البطل الذي يتقمص شخصيته الأطفال في الأعمال العدوانية. ومع ذلك اذا عوقب البطل، فليس من المحتمل ان يقلد الأطفال تلقائياً سلوكه. والمشكلة تكمن في مقدرة الاطفال على اكتساب معلومات حقيقية عن كيفية التصرف بعدوانية، وقدرتهم على الاحتفاظ بها اكثر مما يكشف سلوكهم التلقائي الذي سيظهرونه اذا ما استفزوا عندما يكون العدوان في الحياة الواقعية في ذورته.

... إضافة الى ذلك هنالك علاقة قوية بين المشاهدة المبكرة للعنف التلفزيوني وبين السلوك العدواني في سنوات المراهقة. ومن ناحية ثانية هنالك خلاف بين العلماء، اذ ان بعض علماء النفس يؤيدون وجهة النظر القائلة ان استعمال العنف في التلفزيون قد يكون له بعض التأثيرات الايجابية، وان عرض كمية معقولة من مشاهد العنف قد تكون ذات قيمة للصحة النفسية حيث توفر وسيلة امنة للتنفيس»[٧٠] غير ان هذه الفرضية لم تجد دعماً كافياً في دراسات أخرى[٧١].

ولا يخفى على احد ان الاطفال ـ وخصوصاً اطفال الدول المتخلفة ـ يقضون اوقاتاً طويلة امام التلفاز. ففيي دليل نيلسن (Nielsen) حول ساعات مشاهدة التلفاز ان الطفل عندما يبلغ الثامنة عشرة من عمره يكون قد امضى ساعات امام جهاز التلفاز اكثر مما امضاه في المدرسة، ويكون قد شاهد على شاشة التلفاز عدداً كبيراً من الجرائم، وتفاصيل وافية لحوادث كثيرة من السرقة والحرائق المتعمدة والقاء القنابل، وإطلاق الرصاص، والضرب، والتزوير، والتهريب، والتعذيب[٧٢].

وإذا علمنا ـ حسب دراسة اعدها العالم الأمريكي غاربنر Gerbner عام ١٩٦٩ «ان ساعة من افلام الصور المتحركة (الكرتون) تشتمل على فصول وحوادث عنف اكثر ستة اضعاف مما تحتوي عليه ساعة من الدراما المعدة للكبار، وتقريباً إثني عشر ضعفاً لمعدل العنف في ساعة الأفلام السينمائية»[٧٣].

ان الأطفال الذين يشاهدون العنف التلفازي يمكن ان يصبحوا اكثر تسامحاً تجاه العنف في مجريات الحياة العادية.. اضافة الى ان التلفاز يوحي باداة العنف ويساعد على بناء الدافع العدواني الذي يحتاج الى مثل هذه الأداة[٧٤]. كما ان ثمة علاقة قوية بين المشاهدة المبكرة للعنف التلفازي وبين التصرف العدواني في سن المراهقة: ذلك أن هذه المشاهدة المبكرة تؤدي الى بناء عادات عدوانية[٧٥].

ومن جهة ثانية فإن التقمص[٧٦] الذي يؤديه الأطفال بعد تأثرهم او مشاهدتهم لمشاهد عنف

---

(٧٠) المصدر نفسه، ص٩.
(٧١) المصدر نفسه.
(٧٢)انظر: المصدر نفسه، ص ١.
(٧٣) انظر: المصدر نفسه، ص ١ ـ ٢.
(٧٤) انظر: المصدر نفسه، ص ٢
(٧٥) انظر: المصدر نفسه، ص ٨.
(٧٦) Identification.

او قيم سلبية في التلفاز ـ يشكل حيلة نفسية دفاعية، يشكل سلوكاً انحرافياً. والتقمص هو «محاولة لاندماج شخصية الفرد في شخصية فرد آخر، او شخصية جماعة نجحت في الاستحواذ على سمات واهداف يفتقدها الشخص، او للتخفيف من صراع نفسي. وقد يكون التقمص ظاهرة طبيعية وصحية، كما قد يكون ظاهرة مرضية انحرافية. وقد يحاول بعض الشباب تقمص شخصيات منحرفة يشاهدونها في السينما او التلفزيون أو يقرأون عنها فيقدمون على سلوك انحرافي قد يصل بهم الى الجريمة»[٧٧].

واذا كانت البرامج التلفازية العربية وكذلك الإذاعية، لا تتورع عن أن تقدم في أثناء برامج الأطفال دعايات لمأكولات وحلويات وسواها، فإنها تمتنع بصورة مذهلة عن أن تفسح مجالاً للدعاية عن الكتب الجيدة، والموسيقى، ومعارض الفنون والرسم، والمسرحيات.... واذا كنت لم اشاهد برامج الأطفال في جميع الأقطار العربية، إلا أن عدداً لا بأس بها منها قد حظي باهتمامي لا يقل عدده عن سبعة اقطار.

ويبدو ان ليس في أذهان الإعلاميين العرب رؤية واضحة لما يريدونه للأطفال العرب من تربية وثقافة.. في حين أن المعسكر الاشتراكي والمعسكر الغربي أمينان امانة تامة مع رسالة فلسفتهما. يقول فيكتور كريتشوف[٧٨] ـ وهو مدير برامج الأطفال في التلفاز السوفياتي ـ:

«إننا نحن العاملين بتلفاز واذاعة الإتحاد السوفياتي نعرف مسؤوليتنا الضخمة بشأن تربية جيل الأطفال. واننا نريد ان يشب اطفالنا كمناضلين مقتنعين بقضية طبقة العمال، ونواة للشيوعيين، ولديهم الولاء للحركة العالمية، يستطيعون ان يهبوا في اي وقت لمساعدة من يناضل من اجل المجتمع الذي لا يوجد فيه مكان للاستغلال ، ومن اجل التقدم الإجتماعي والاستقلال الوطني والسلام العالمي».

وتقول مونيكاسيمس[٧٩] رئيسة قسم برامج الأطفال في تلفاز هيئة الإذاعة البريطانية (B B C):

«ونظراً لما هناك من منافسة في بريطانيا في مجال الانتاج التلفازي، نجد انه ليس لمنتجي برامج الأطفال مجهود معين يستأثرون به، كما انه ليس هناك اي تصميم على تقديم برامج للأطفال من تلك التي يعتقد الآباء والمعلمون انها صالحة لهم، اللهم إلا اذا رغب الأطفال من تلقاء انفسهم في مشاهدة هذا البرنامج او ذاك، فالامر متروك لهم.. وعلى الرغم من ان بعض الآباء يعترضون على الحلقتين الامريكيتين للرسوم المتحركة اللتين تعرضان كل اسبوع، فإن شدة اقبال الأطفال على مشاهدتهما تدل على ان هناك رغبة شديدة لدى الأطفال في هذا النوع من التسلية السهلة».

وإذا لاحظنا فرق ما بين الفلسفتين، الذي يُختصر في الاولى بالتخطيط الكامل لخدمة هدف الدولة أولاً التي هي جوهر الفلسفة الشيوعية، وفي الثانية خدمة الفرد وحريته، التي هي جوهر فلسفة الحضارة الغربية المعاصرة.. وجدنا ان التلفاز العربي لا يملك شيئاً من هذا.. وانه لا يخدم فلسفة امته الحقيقية... بل ما يزال باطفالنا يدفعهم ليصبحوا عرباً على الطريقة الأمريكية، لأن معظم برامج الأطفال العرب مستوردة من هناك. بل ان التلفاز العربي قد قلص دور الآباء والمربين

---

(٧٧) نبيل محمد توفيق السمالوطي، **الدراسة العلمية للسلوك الإجرامي** (جدة: دار الشروق، ١٩٨٢)، ص ٢١٢.

(٧٨) اتحاد إذاعات الدول العربية، **برامج الأطفال في الراديو والتلفزيون**، حلقة دراسية (القاهرة: مطابع روز اليوسف، ١٩٧٢)، ص ١٣١.

(٧٩) Monica Sims، المصدر نفسه، ص ١٦٧.

في تشكيل شخصيات الأطفال وتكوين اتجاهاتهم ومعاييرهم الاجتماعية. فمع تقدم وسائل التكنولوجيا الحديثة وتأثير ذلك بوضوح على البرامج التلفازية، بات التلفاز يؤدي دوراً أخطر في هذا الاتجاه.. واحتلت النماذج التلفازية مكان هؤلاء الآباء والمربين[٨٠]، او على الأقل زاحمتها وكان لها أثر مماثل، مما لم يعد معه تجاهل أهمية التلفاز وتقدير أثره على الأطفال ممكناً.

ثمة الكثير من الدراسات السوسيولوجية التي تحاول الربط بين الإنحراف الإجرامي من حيث هو ظاهرة، وبين بعض المتغيرات الأخرى مثل افلام العنف والكاراتيه وأفلام الجنس الفاضحة، وبينها وبين بعض برامج التلفاز التي يمكن إن تؤثر في النشء وتدفعهم الى ارتكاب الجريمة على انها من أعمال الشجاعة والاقدام، وتزودهم بأساليب محاربة الشرطة والاختفاء منها، كما تزودهم بأساليب استخدام ادوات الجريمة. «وفي دراسة اللجنة القومية لدراسة القيم الإجتماعية في افلام السينما اظهرت تأثر الجناح بأفلام السينما، سواء في تعلم اساليب السرقة والغش، ام الرغبة في الحصول على المال بالأساليب السهلة دون بذل جهد، ام في تضليل رجال الشرطة، ام في تعلم اساليب الدعارة والهرب مع العشاق بالنسبة للإناث»[٨١].

ويرى بعض الدارسين ان التنشئة الاجتماعية للأطفال هي الخلفية الضرورية لإحداث الإنحراف، وتأتي وسائل الإعلام معززة ودافعة[٨٢].

ومع ذلك فإنني ما زلت على رأيي من أن تغريب الأطفال عن ثقافتهم العربية والإسلامية وهويتهم الثقافية لا يحتاج دائماً الى ظروف اجتماعية سيئة حتى يؤتي ثماره في مراهقة الأطفال وشبابهم. كشأن إنحراف الأحداث، وان هذا التغريب ـ الذي هو اخطر جريمة بحق الأمة ـ انما يتم لدى اطفال اسوياء يعيشون في بيئات سوية من حيث ظروف المعيشة والتربية والرعاية.. وان التلفاز العربي ما يزال يساهم ـ بقوة وبانتشار ودون توقف ـ في تحطيم هذه الثقافة وفي ايجاد هوّة عميقة بينها وبين الطفل، وفي خلق أطفال قلقين سيخفقون في تلمس اوجاع امتهم، والوقوف في مواجهة المحق الثقافي الذي تتعرض له الأمم المغلوبة على أمرها.

وقد اطّلعت على مدى أسبوع كامل على جميع برامج الأطفال التي يبثها التلفاز الأردني فماذا رأيت؟

يعرض التلفاز الأردني في دورته الحالية (شهر شباط / فبراير) ٢٤ برنامجاً مختلفا للاطفال في الاسبوع الواحد يتكرر بعضها مرتين او ثلاث مرات في الاسبوع. عدد ساعات بث هذه البرامج يبلغ ثماني عشرة ساعة ونصف الساعة. (٢٣) مرة من هذه العروض تقدم انتاجاً اجنبياً، (١٠) مرات منها ناطقة بالعربية (مدة عرضها ٢١٠ دقائق)، و(١٣) مرة منها مترجمة (مدة عرضها ٦٤٠ دقيقة)، وهذه البرامج جميعها دون استثناء تصور بيئات غير عربية، يمثل معظمها عناصر في الحضارة الغربية: الاسماء، والملابس، والمعالم، والأدوات، وطريقة الحياة، والعادات، والقيم ... الخ. وفي ٢٨٥ دقيقة منها تعرض برامج تعتمد على الجريمة او العنف او العدوان. واذا

---

(٨٠) انظر: صلاح احمد داود، «اثر العمر ونتائج سلوك النموذج المتلفز في سلوك مقاومة الأغراء عند الأطفال،» (رسالة ماجيستير، الجامعة الأردنية، كلية التربية، عمان، ١٩٧٧). (غير مطبوع)

(٨١) المصدر نفسه، ص ٢٦٢.

(٨٢) المصدر نفسه.

اخذنا برنامج «شخصيات مختلفة» رأينا ما فيه من تسريب لقيم هذا المجتمع، وما فيه من ملاحظات بذيئة، وانتهازية، وتلاعب (فهلوية). وفي الكرتون وسواها: توجيه مبكر نحو الحب والجنس مما لا يعني الأطفال.

أما البرامج العربية: «افتح يا سمسم» وهو معرب عن برنامج امريكي شهير، ومحاولة جادة للمزج بين الفائدة والمتعة. وبرنامج «احباب الله» البرنامج الديني الوحيد، وهو يعتمد على الشرح اللفظي وعلى تسميع محفوظ الأطفال من القرآن الكريم ـ الحديث الشريف، وليس في البرنامج أي عنصر تشويقي أو أي حركة، وفيه وقار شديد لا يجذب اليه الطفل. أما «ملاعب الصغار» فخليط من العامية وقليل من الفصيحة، ويمثل البرجوازية العربية والتوجه الغربي، وهو يخاطب أطفال طبقة معينة.

وتخلو برامج الأطفال جميعها في التلفاز الأردني ـ على سبيل المثال ـ من اي دعاية لكتاب او مجلة او فيلم ثقافي، او مسرحية، او معرض، او شريط موسيقي... الخ، والدعاية الوحيدة التي يقدمها هي لأنواع من الحلوى والشوكولاتة مما لا يسر اطباء الأسنان.

نرى هذا يحدث في التلفاز العربي، وفي الوقت ذاته نجد المؤسسة الثقافية عند الأمم الأخرى حريصة على تقديم كل ما من شأنه ان ينقل ثقافة هذه الأمة الى أطفالها، واذا قدمت من آداب الشعوب وثقافاتهم فلكي تخدم غرض التعرف الى الشعوب وعاداتهم، مع الحرص الشديد على تعديل القصص الشعبي الوافد وسواه ليناسب بيئة أطفال هذه الأمم (الأخرى). وقد شاهدت مؤخراً إنتاجاً فرنسياً لقصة «الملك ذو اللحية الزرقاء»، وهي قصة معدلة عن قصة شهريار وشهرزاد واختها دنيازاد. وكانت الأجواء الأسطورية كلها لا تمت إلى اصلها الشرقي البتة، بل أدّيت في إطار أوروبي خالص. وهكذا الشأن بالنسبة لكل القصص التي هي من أصل عربي او شرقي، فقد وضعت للطفل الأوروبي ليستسيغها، وحتى لا تنافس اجواء تلك القصص وأسماءها وعاداتها ما ينبغي ان يدرج عليه الطفل الغربي من اجواء وعادات وأسماء.

الخلاصة

يمكننا أن نصنف ما في ادب الأطفال العرب من حيث صلته بالإنحراف او التهيئة على مستويات:

١ ـ المستوى الأول: المساهمة في بناء قيم سلبية عن النفس والأسرة والآخرين والبيئة والوطن والعالم، عن طريق تزيين هذه القيم، او الإخفاق في عرض نقيضاتها من القيم الإيجابية، أو خلو هذا الأدب من معالجة ناجحة لقيم أساسية مطلوبة، او عن طريق تجاهل حاجات الطفل، او الاستهانة به عقلاً وروحاً وانفعالاً... الخ.

٢ ـ المستوى الثاني: تشجيع اتجاهات عدوانية وسلبية.

٣ ـ المستوى الثالث: تزويد الأطفال بالمعرفة بوسائل اقتراف الجريمة، وأحياناً أخرى بالدافع، وخصوصاً عند تشابه سمات الشخصية مع سمات شخصية الطفل المتقمص.

ولا ندّعي ان ادب الطفل المنحرف يصنع الجريمة تماماً، إذ أن الأطفال الأسوياء الذين يعيشون في وسط صحي نفسياً وتربوياً لا يتأثرون بصورة واضحة بإظهار العدوان أو الانحراف

بصورة مرضية ولو انني اصر على ان تشويهات كثيرة تلحق تشكيل ميولهم السياسية ورؤيتهم الاجتماعية وفلسفتهم في الحياة.

والحل؟

ان مجموعة من الإجراءات الحاسمة الفورية لا بد ان تتخذ على المستوى المحلي في الوطن العربي، وعلى المستوى العربي كله:

١ ـ لا بد من أن يدخل أدب الطفل في التشريع، وتسن قوانين لحماية الطفل من الثقافة الرديئة الضارة المتيسرة في السوق العربية من مُترجَم وعربي ومحلي ولا بد من عدم التساهل البتة فيما يتصل بالمادة المطبوعة والمنتجة والمستوردة.. وان تتم الإجازة بحسب شروط صارمة.

٢ ـ لا بد من أن تظهر جميع المؤسسات الثقافية وغيرها إهتماماً بأدب الأطفال وتستحدث كل مؤسسة جناحاً او دائرة لثقافة الطفل، من هذه المؤسسات: الجمعيات الثقافية وجمعيات الدراسات على انواعها، الجامعات، ومعاجم اللغة العربية واتحادات الكتاب والفنانين والموسيقيين... وسواها، والمجامع الثقافية، ووزارات التربية والثقافة والإعلام والوزارات الأخرى وبعض المؤسسات التابعة لها مثل: الشرطة وثقافة الطفل الامنية، الصحة وثقافة الطفل الصحية، الصناعة وثقافة الطفل الصناعية، السياحة وثقافة الطفل السياحية، الآثار وثقافة الطفل الآثارية، الاوقاف وثقافة الطفل الدينية، الزراعة وثقافة الطفل الزراعية ... الخ. ان نهوض هذه المؤسسات جميعها بالعمل من اجل ثقافة الطفل يخلق حركة فاعلة غير عادية من جهة ويعينها في تحقيق اهدافها بصورة أفضل، لأن العملية الترقيعية التي تتم مع الكبار ليست بشيء اذا لم تعالج الأساس، وليس الأساس سوى الأطفال.

٣ ـ تنشيط الأقسام والدوائر والمراكز والمؤسسات المهتمة بثقافة الطفل، واعادة النظر في خططها، وربط هذه الخطط بالتنمية.

٤ ـ لا بد من العمل على إيجاد **المؤسسة العربية الأم لثقافة الطفل**، تلك المؤسسة التي ينبغي لها أن تضطلع بعبء الوحدة الثقافية للأطفال العرب، والتي عليها أن تقاوم الواقع المزق وان تحاول حماية الأطفال العرب ـ بما تقدمه من انتاج إبداعي، ودراسات على المستويين النظري والميداني ـ من تلك الثقافة المترجمة الضارة او ذلك المحلي الغث. ويقع على عاتق هذه المؤسسة أن تحرك أجهزة الإعلام العربية وقنوات الثقافة المعتادة في الوطن العربي للنهوض بمستوى ما يقدم للأطفال (في الكتاب والمجلة والفيلم التلفازي والبرنامج الإذاعي والفيلم السينمائي وغير ذلك..) بما يتفق والسمات المشرقة للثقافة العربية الإسلامية، وبما يحفظ الهوية الثقافية للأطفال العرب.

٥ ـ لا بد من أن تزداد في كل قطر عربي الدراسات والبحوث (الميدانية والنظرية والتحليلية)، وان تبادر المؤسسات الثقافية في هذه الأقطار إلى اقامة المؤتمرات. والحلقات الدراسية المتخصصة، والمشاغل لدراسة ادب الطفل وثقافته، وكذلك الندوات والمحاضرات، ويشترك في ذلك كبار الأدباء والكتاب والمهتمين من داخل القطر وخارجه، وتعد دورات خاصة للمبتدئين من الكتاب والرسامين. كل ذلك من أجل زيادة الوعي والدرس، ورفع مستوى الإنتاج الثقافي، والامتناع عن استيراد ما ليس مناسباً. ويمكن الإفادة من تجارب بعض الأقطار العربية

المتقدمة في هذا المجال كجهود جمهورية مصر العربية والعراق.

٦ ـ لا بد من أن تسارع الأقطار العربية (التي تخلو من ذلك بعد) إلى إنشاء مجالس قومية عليا لثقافة الطفل تتولى عمليات الإشراف والتنسيق، والتنشيط، والمشاركة في التخطيط، والحماية لهذه الثقافة، وتنبثق عن هذه المجالس هيئات متخصصة تؤدي أهدافاً خاصة.

٧ ـ لا بد من أن تسارع الصحف والمجلّات والدوريات الثقافية العربية من أن تنشىء أبواباً ثابتة على صفحاتها تعالج فيها أدب الأطفال ونقده، وما يتصل بثقافة الطفل من معالجات، في خطوة عملية لتأسيس «نقد أدب الأطفال»، ونشر الإهتمام بهذا الجانب الأساسي من الثقافة العربية المعاصرة، كما لا بد من ان تسارع هذه الأقطار او بعضها لإنشاء مجلات متخصصة بثقافة الطفل وادبه تنشر الدراسات والبحوث المتصلة بذلك.

٨ ـ لا بد من انشاء جوائز تشجيعية في كل قطر عربي، للإنتاج الإبداعي للأطفال، وللدراسات النقدية والأدبية حول أدب الأطفال والمساهمة في نشر الإنتاج الجيد.

وبعد، فهذه بعض المقترحات للاضطلاع بثقافة الأجيال القادمة، وبصنع المستقبل. ان العمل السليم لثقافة الطفل هو الخطوة الأولى الأساسية للنهوض بالأمة، وتصحيح مسيرتها، واعداد انسانها، ومالم يتم ذلك فسنظلّ في العتمة نتلمس دروباً لن يضيئها لنا التدليس والتعمية والتضليل التي هي نتاج هذه الحقبة الخطيرة من حياة الأمة العربية □

صدر حديثاً عن

مركز دراسات الوحدة العربية

الطبعة الثانية

من كتاب

مصر والصراع العربي ـ الإسرائيلي

من الصراع المحتوم... الى التسوية المستحيلة

الدكتور حسن نافعة

في قضايا التخلف والتبعية في الوطن العربي

د. عبد الخالق عبد الله

قسم السياسة - جامعة
الامارات العربية المتحدة.

هناك غموض في معرفة طبيعة وسمات البنيات الاجتماعية والسياسية العربية الراهنة. كما ان هناك ندرة في الادبيات التحليلية التي تحاول تشخيص القوانين والقوى والمسببات الداخلية والخارجية التي تولد وتعيد انتاج التدهور والتخبط وعدم الاستقرار في الكيانات السياسية والاقتصادية العربية المعاصرة. اضافة الى ذلك لم يتم حتى الآن تقديم أجوبة حاسمة للاسئلة الأساسية التالية: ما هي العوامل التاريخية التي انتجت ولا زالت تولد واقع التخلف العربي؟ ما هي طبيعة التخلف وما هي الشروط التي تتحكم في تطوره؟ كيف يمكن القضاء او تجاوز واقع التخلف والتذبذب العربي؟

إن الكتابات العربية التحليلية التي تتناول هذه الاشكاليات لا زالت نادرة. كما أنه لا توجد حتى الآن مدرسة نظرية عربية مميزة تجيب عن هذه التساؤلات وتشخص السمات العامة والخاصة للتشكيلات الاجتماعية العربية السائدة اليوم. لذلك، فإن معظم الادبيات العربية التي تعالج قضايا التخلف والتنمية العربيين هي امتداد واستعارات لمدارس نظرية غير عربية. ويقول د. عبد القادر زغل «ان الجيل الحالي من علماء الاجتماع في الشرق الاوسط يجدون انفسهم في موقف يستوردون فيه ادوات تم تشكيلها وتطويرها لتناسب حاجات فترة الانتقال في الثقافة الاوروبية في القرن التاسع عشر»[1].

ولكن من ناحية أخرى، تقول نادية رمسيس ان المهمة الأولى امام دارسي الاقتصاد العربي هي «استقراء النظرية الغربية لا كوصفة اذا ما طبقناها افلحنا وان لم نطبقها فشلنا، بل كمنظور تاريخي يتيح لنا استشفاف التجربة التاريخية لدول سبقتنا في مضمار التنمية ورفع مستوى المعيشة للغالبية من سكانها. وفي خلال هذه الدراسة نخرج بمنهج تحليلي نسلطه كالضوء الكاشف على واقعنا وتاريخنا، ونحاول من خلاله دراسة العوامل

(١) عبد القادر زغل، «المدارس الفكرية الغربية والهياكل الاجتماعية في الشرق الأوسط»، **المستقبل العربي**، السنة ٤، العدد ٣٧ (أذار/مارس ١٩٨٢)، ص ٧.

التي ما زالت تكبل الوطن العربي في واقع التخلف»[٣].

لكن رغم ذلك، فإن هناك توجهاً حثيثاً ومحاولات ابداعية جارية للخروج بإطار مرجعي عربي لدراسة التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية العربية[٣] وتحليلها. ولا شك أن هذا التوجه نحو اكتشاف منظور عربي لتحليل قضايا التخلف والتنمية في الوطن العربي هو واحد من ابرز التحولات في الفكر العربي المعاصر، إلا إنه لا زال في طوره الجنيني.

لذلك والى أن يتم تطوير النموذج القياسي أو الإطار المرجعي العربي، فإن جميع الكتابات العربية الراهنة تنتمي في جوهرها الى واحد في ثلاث اطر مرجعية كبرى عالمية تتناول مسببات وآليات التخلف والتنمية[٤]. هذه الأطر المرجعية وحسب تدرج بروزها الزمني هي النموذج القياسي الاستشراقي، ونموذج العصرنة والحداثة، ونموذج التبعية. لكن في الوقت الذي بدأ النموذج الاستشراقي في الانحسار نجد ان نموذج العصرنة والحداثة هو الأكثر انتشاراً، إلا أنه هو الآخر بدأ يتعرض للنقد والتفنيد من نموذج التبعية. فما هي مقولات هذه الأطر المرجعية أو النماذج القياسية؟ وكيف تتناول قضايا التخلف ولماذا يبدو نموذج التبعية أكثر ملائمة لتحليل التخلف والتدهور العربي الراهن؟

اولاً: القوانين الخاصة ونموذج الاستشراق

يستخدم النموذج الاستشراقي مفاهيم ومصطلحات خاصة ويستند الى مصادر وثائقية وتاريخية عند تحليله لواقع التخلف العربي الراهن. كما ان وحدة تحليله محددة ولا تشتمل الا النطاق الجغرافي للعالم العربي والاسلامي وتركز بالتالي على خصوصيات هذه الوحدة. لذلك، فإن هذا الاطار يخرج بنتيجة ارتكازية هي ان الوطن العربي، نتيجة لخصوصيته الثقافية، سوف يعايش المزيد من التدهور والتخبط والتخلف.

إن الإشكالية الجوهرية بالنسبة للنموذج القياسي الاستشراقي هي أن الوطن العربي يتكوّن من منطقة ثقافية ودينية فريدة. وتمتاز هذه المنطقة بكونها مغلقة على ذاتها فكرياً وعقائدياً بجملة من المبادىء المطلقة التي تعجز ان تتكيف مع التحولات البيئية والتاريخية.

بتحديد اكثر، فإن الإطار الاستشراقي يرجع التدهور العربي المستمر الى دور سلبي

---

(٢) نادية رمسيس، «النظرية الغربية والتنمية العربية»، **المستقبل العربي**، السنة ٧، العدد ٦٤ (حزيران/يونيو ١٩٨٤)، ص ٥٠.

(٣) انظر بهذا الخصوص الاوراق التي قدمت الى: ندوة نحو علم اجتماع عربي، تونس، ٢٥ ـ ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥، ومحمود عبد الفضيل، **الفكر الاقتصادي العربي وقضايا التحرر والتنمية والوحدة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٢)، ٢٤٥ ص.

(٤) يعرف النموذج القياسي او الاطار المرجعي بأنه جملة من المسلمات والقناعات الضمنية وكذلك اسلوب التفكير والذي يرشد ويوجه جماعة من الدارسين والمتخصصين نحو (أ) اختيار الاشكالية الجديرة بالبحث، (ب) اختيار الادوات المناسبة (المنهجية) لكشف وشرح الاشكالية، (جـ) الانفاق على الحلول النهائية لاشكالية البحث. ويحتوي النموذج القياسي على سلسلة من الافتراضات الضمنية التي تأخذ شكل يقينيات غير قابلة للشك ويتحول الى اطار ايديولوجي وفكري ينظم عمل جماعة من العلماء.

انظر:

Thomas Kuhn, *The Structure of Scientific Revolution* (Chicago: The University of Chicago, 1970).

للاسلام بشكل خاص، والى مجموعة من العوامل الفكرية والثقافية المحلية التي تؤثر بشكل حاسم على السلوكيات السياسية والاجتماعية العربية وتعطل النمو والتطور. كما تؤثر مجموعة القيم الخاصة بالوطن العربي على قدرته على التفاعل الايجابي مع الحضارة الغربية وتحرمه من القدرة على الإبداع والتغيير والتراكم. ان خصوصيات الفكر والثقافة والسيكولوجية العربية هي التي تحد من تطبيق النظم والافكار الديمقراطية والعصرية على الواقع العربي، وهي المسؤولة بالتالي عن التخبط والانتكاسات المتواصلة في الوطن العربي. هكذا، فلن يستطيع المجتمع والانسان العربي الا ان يعيشا في خيال ماضٍ لا يمكن إعادته. وكذلك لن يستطيع الإنسان والمجتمع العربي، نتيجة تأثرهما المستمر بالنظم الفكرية الإسلامية والصحراوية وتعقيدات اللغة العربية، أن يتطورا كما تطورت المجتمعات الإنسانية الأخرى وبخاصة الرأسمالية الغربية[٥].

ونتيجة لطرح الاشكالية بهذا النمط ومعالجة ازمة التخبط العربي الراهن بهذه الاجوبة الانموذجية، فإن الاطار الاستشراقي بدأ يفقد شعبيته ومصداقيته. كما اكتشف النقاد عمق عنصرية اطروحاته وعدم ترابطه المنطقي، وبالتالي التشكيك في دقة تصور النموذج الإستشراقي للواقع العربي[٦].

ويمكن تلخيص اهم اخطاء الإطار الإستشراقي في النقاط التالية:

أولاً: يتصف هذا النموذج النظري بالاختزالية، فهو يعطي للعامل الذاتي (مجموعة الأفكار والمبادىء والثقافة) الدور الحاسم في تحديد السلوكيات السياسية والاجتماعية العربية. لذلك فهو يلغي دور العوامل الموضوعية الاساسي في إحداث التحولات وتسيير الأحداث والسلوكيات. من ناحية اخرى، حتى عندما يتناول دور هذه القيم والثقافات فإنه ينظر اليها بإعتبارها مشوهة ومتخلفة وتعاني من الغموض بل هي، حسب اعتقاد الإطار الإستشراقي، افكار تشكل خطورة على الحضارة الغربية. هذه النظرية ولا شك تعاني من التحيز والعنصرية، ولا شك ايضاً انها استخدمت كأداة في خدمة الهيمنة الإستعمارية والامبريالية[٧].

ثانياً: ينطلق الإطار الإستشراقي من تعريف محدد للإسلام بأنه مجموعة من المسلمات الأبدية والافكار المتجانسة والثابتة التي لم يدخل عليها اي تغيير منذ نشأتها. هذا الإسلام لا يوجد في الواقع، وهو نتاج تصور الإستشراقيين لأنه يلغي التعددية الموجودة في الفكر والممارسة العملية في الإسلام. كما ان هذا الطرح يتنافى مع الفهم الانثروبولوجي للاسلام والذي يرى تفاعلاً مستمراً بين الفكر والممارسة الفعلية في الإسلام وتأثير كل منهما على الآخر. اضافة الى ذلك، فإن النموذج الاستشراقي يضطر الى ان يتجاهل حدوث اي تحولات وتغييرات جذرية في البنية السياسية والاقتصادية العربية منذ ظهور الإسلام. لذلك فهو اطار تصوري يعاني من الجمود.

---

(٥) ان من اهم المراجع الغربية الحديثة بهذا الخصوص هو:
G. E. Von Grunebaym, *Islam: Essays in the Nature and Growth of a Cultural Tradition* (London: Routledge and Kegan Paul, 1955).

(٦) ادوارد سعيد، **الاستشراق** (بيروت: مؤسسة الابحاث العربية، ١٩٨٤).

(٧) Asaf Hussain, et al., eds., *Orientalism, Islam and Islamist* (Vermont: Amana Book, 1984), p. 2.

ثالثاً: يتغافل الإطار الإستشراقي عن التشابه الكبير الذي يصل حد التطابق بين المشكلات التنموية والبنيوية العربية وتلك السائدة في معظم الدول النامية أو التابعة في أمريكا اللاتينية وافريقيا والعديد من الأقطار الآسيوية. أن هذه الحقيقة تدحض مباشرة ادعاءات المستشرقين بأن المنطقة العربية منطقة ثقافية مميزة وأن خصوصياتها الفكرية والسيكولوجية هي التي تحدد وتولد التخلف والتخبط.

ان هذا باختصار يعني أن العامل الحاسم الذي ينتج التدهور والغموض السياسي والإجتماعي العربي، ليس بالضرورة عاملاً خاصاً بالمنطقة العربية دون المناطق النامية الأخرى. بل يبدو أن هناك جملة متداخلة من العوامل الداخلية والخارجية الموضوعية والذاتية التي تؤثر بشكل حاسم في الواقع العربي، كما هي فاعلة ونشطة عالمياً وبالذات في تأثيراتها السلبية على التشكيلات الإجتماعية في دول العالم الثالث والتي تشكل المنطقة العربية جزءاً منها.

ثانياً: موجة العصرنة ونظريات التحديث

هنا تأتي أهمية التفسيرات التي تطرحها نظريات التحديث والعصرنة. لقد أصبحت هذه النظريات ذات تأثير بالغ بين المنظرين في الغرب وبين العديد من كتاب دول العالم الثالث. ويلاحظ كذلك ان الكثير من المفكرّين العرب الليبراليين والراديكاليين قد تشربوا بأطروحات نظريات التحديث والعصرنة كمدخل نظري لتحليل الواقع العربي الراهن. وقد أبدى هؤلاء المتأثرون بمدرسة العصرنه ارتياحهم الشديد لاسلوب الطرق الكمية لهذه المدرسة، كما انبهر البعض بفرضيات المنهج السلوكي في البحث وبخاصة أهمية البحث الميداني وانتقاء النماذج الاستفتائية والتحليلات الكمية من اجل معرفة طبيعة ومستوى التحولات الاجتماعية في البلدان العربية. لذلك اصبحت هذه النظريات وهذه المنهجية هي السائدة اليوم في الادبيات والاوساط الاكاديمية العربية التي تبحث في قضايا التنمية وتحاول ان تستدل على شروط التدهور والغموض في الواقع العربي الراهن[٨].

تفترض نظريات التحديث والعصرنة ان هناك عدداً من العوامل الذاتية والموضوعية المحلية العامة التي تتسبب في خلق واقع التخلف العربي وترسيخه. كما تفترض ان مرد الشلل السياسي والإنتكاسات العربية المتكررة في الاساس الطبيعة التقليدية للمجتمعات العربية. وان عدم الاستقرار والتخبط العربيين مصدرهما الصراع القائم في الاساس بين المؤسسات والقوى والافكار التقليدية والموروثة، وبين موجة التحديث والعصرنة العالمية والشمولية والتي تعم كل دول العالم بما في ذلك الاقطار العربية.

تصف نظريات التحديث المجتمعات العربية بأنها عموماً مجتمعات تقليدية رغم التحولات الكبيرة التي طرأت عليها خلال السنوات الأخيرة. كذلك، فإن هذه المجتمعات رغم استيعابها للعديد من سمات الحداثة ورغم التغييرات الكمية الهائلة في هياكلها الاقتصادية والثقافية هي كلها مجتمعات غير دينامية وزراعية ويهيمن عليها الفكر الغيبي والميتافيزيقي الذي لا يؤمن بقدرة

---

(٨) انظر: خلدون حسن نقيب، «بناء المجتمع العربي: بعض الفروض البحثية،» **المستقبل العربي**، السنة ٨، العدد ٧٩ (ايلول/سبتمبر ١٩٨٥)، ص ٤ ـ ٤١.

الانسان على تغيير واقعه والذي يؤكد ان التغيير غير مرغوب فيه. إن المجتمعات العربية لم تحسن بعد استخدام التقنية والنظم الحديثة. وهي بالتالي في جوهرها لا زالت مسيرة بالعلاقات القبلية والروابط العشائرية والسلطة الابوية رغم الهالة الحضارية التي تبدو على بعضها[٩]. أما الأنظمة السياسية العربية فهي أنظمة غير ديمقراطية وتتحكم فيها الصفوة الارستقراطية والاوليغاركية وتمتاز هذه الانظمة بغياب العقلنة والتمايز البنيوي والتخصص الوظيفي. في الوقت نفسه تفترض هذه المدرسة ان الانسان العربي هو الآخر انسان تقليدي. ان هذا الانسان ينزع دائماً الى الإعتقاد بالإستمرارية في الطبيعة والمجتمع ولا يؤمن بقدرة الانسان على تحقيق التحولات في واقعه وبيئته الاجتماعية. كذلك فإن الانسان العربي في صميمه انسان عاطفي ومستسلم للطبيعة والسلطة الخارجية ولا يرغب بمقاومتهما، وهو لذلك سلبي وخنوع للسلطة السياسية والسلطة الابوية ويؤمن بالمعجزات وغير قادر على التصدي لمشكلاته بمنهج عقلاني[١٠]. اضافة الى ذلك، فإن الإنسان العربي إنسان ذاتي وأبرشي لم يستطع بعد أن يضع نفسه في مكان الآخرين ليدرك مشاعر وقيم وسلوكيات من حوله[١١]. ان الاحصائيات تؤكد ايضاً أن الأغلبية من الشعب العربي لا زالت أمية وتقطن الريف ولا تشارك سياسياً وإجتماعياً في العملية التنموية والتحولات البنيوية التي تجري في المدن العربية[١٢].

باختصار فالإنسان والمجتمع العربيان كالانسان والمجتمع في اي دولة تقليدية من دول العالم الثالث لا زالا تقليديين في فكرهما وسلوكهما السياسي ونشاطهما الاقتصادي وقيمهما الإجتماعية. أن هذا بحد ذاته يشرح ويفسر التدهور والتخبط وطبيعة التخلف العربي الراهن. ان هذه المدرسة وبعكس المدرسة الاستشراقية المتشائمة، ترى امكانية تخطي هذا الواقع. بل ان هذه المدرسة تفترض ان هذا الواقع طبيعي وان المرحلة الراهنة هي مرحلة دنيا في سلم التطور وقد سبق للدول الصناعية المتقدمة الآن، ان عايشت هذه الظروف السيئة من قبل، الا أن تلك الدول وبتطبيق المفاهيم والنظم الحديثة وقيم العصرنة ونتيجة لظروفها الداخلية الخاصة استطاعت تخطيها. ان الدول الراسمالية هي السباقة الى مرحلة العصرنة، لذلك، فإن موجة الحداثة تنتشر من هذه الدول الى المجتمعات الأخرى وعلى البلدان العربية والدول التقليدية بشكل عام أن تدرس تاريخ الدول الحديثة وعليها ان تستعير انجازاتها والتعلم منها. إن على الدول التقليدية ايضاً أن تسعى الى طلب المساعدة من الدول الصناعية وتشجع الاستثمارات الراسمالية من اجل الخروج من محنة تخلفها، وتؤكد هذه المدرسة على عدم وجود تناحر وتناقض في مصالح هذه الدول. واخيراً تفترض مدرسة العصرنة أن الانظمة الراسمالية الغربية هي المعيار والانموذج للدول الأخرى، وأن الراسمالية هي الأكثر ملائمة للطبيعة البشرية، وان العصرنة حركة كونية دينامية

---

(٩) يصف الدكتور حليم بركات المجتمع العربي المعاصر بأنه مجتمع متكامل، متنوع، انتقالي متخلف، مغترب شخصاني في علاقاته الاجتماعية، وتعبيري في توجهه. انظر: حليم بركات، **المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤)، ص ١٤.

(١٠) هشام شرابي، **مقدمات لدراسة المجتمع العربي** (بيروت: الاهلية للنشر والتوزيع، ١٩٨١).

(١١) Daniel Lerner, *The| Passing of Traditional Society* (Illiois: Free Press, 1958).

(١٢) خيري عزيز، **قضايا التنمية والتحديث في الوطن العربي** (بيروت: دار الآفاق الجديدة، ١٩٨٣)، ص ٧.

ثورية لا يمكن صدها أو مقاومتها وستغلف المجتمعات العربية عاجلاً كان أم آجلاً[١٢].

ان هذه النظريات تعاني من مشكلتين احداهما منهجية (ميثودولوجية) وأخرى ايديولوجية.

أولاً، المصطلح المحوري لنظريات العصرنة هو التقليد ـ الحداثة حيث تعتقد نظريات العصرنة ان كل المجتمعات البشرية مقسمة بشكل ازدواجي الى مجتمعات تقليدية وأخرى حديثة. كما ان المجتمع التقليدي هو الآخر يعاني من الازدواجية في تركيباته الاقتصادية والاجتماعية والبنيوية، فهناك اطراف تقليدية وأخرى حديثة داخل المجتمع الواحد. لذلك، فإن هذه النظريات تعاني من ثنائية النظرة والتصور الأزدواجي الى المجتمعات البشرية وهو تصور يبالغ في التبسيط ويبتعد عن التعمق ولا يتطابق مع الوقائع الموضوعية.

ثانياً، ترتكب هذه المدرسة خطأ فاحشاً عندما تعرّف كل ما هو ليس بالحديث بأنه تقليدي. لذلك، فليس لمفهوم تقليدي قوة تفسيرية في ذاته وانما دلالاته متوقفة على مفهوم الحداثة. كما ان المفهومين «الحداثة والتقليد» يعانيان من التعميم المفرط ويخفيان بالتالي اختلافات وتباينات اجتماعية واقتصادية هامة، مما يعني افتقادهما الارتباط بالوقائع وخلوهما بالتالي من الواقعية.

ثالثاً، تعاني نظريات العصرنة بشكل عام من الحتمية والقدرية في اطروحاتها. فالادعاء بأن العصرنة هي حركة كونية وان جميع المجتمعات سائرة الى الحداثة هو إدعاء فلسفي وتأملي اكثر منه قضية مثبتة تجريبياً. اضافة الى ذلك، فإن نظريات العصرنة تمتاز بكونها نظريات وصفية اكثر منها تحليلية. فمثلاً لا تذكر هذه النظريات شيئاً عن القوانين التي تولد التشكيلات الاجتماعية التقليدية ولا عن القوى الداخلية القادرة على تخطي البنى التقليدية. فبالنسبة لهذه المدرسة فإن المجتمع التقليدي غير دينامي (ويعاني من السكون) وليس له تاريخ ويتحتم عليه باستمرار الاعتماد على العوامل الخارجية لتخليصه من تخلفه وقوقعته التقليدية.

لكن الأكثر خطورة من هذه الأخطاء المنهجية هو تلك النزعات الايديولوجية الكامنة في الفرضيات الضمنية غير المبرهنة لهذه النظريات والتي لها مترتبات سياسية واضحة. تقول الفرضية الأولى ان جميع المجتمعات التقليدية تتجه نحو نمط الإنتاج الرأسمالي الصناعي، وان التطور المادي والتنظيمي وحتى الثقافي يبدأ من الدول الرأسمالية الغربية وينتشر باتجاه الدول التقليدية. كما تقول هذه الفرضية ان تشجيع تغلغل النظم الرأسمالية الغربية والعصرية في المجتمعات التقليدية هو مهمة اساسية بالنسبة لهذه المجتمعات حيث انه ليس هناك تناقض تناحري بين مصالح الدول الغربية والدول النامية. أضف الى ذلك ان الإنجازات الغربية في حقل الديمقراطية الليبرالية وفي مجالات التصنيع والتقنية ممكن استيعابها من قبل المجتمعات التقليدية تدريجياً وبمساعدة الدول الصناعية المتطورة. أما الفرضية الثانية فإنها تؤكد على ان الدول الأوروبية هي السباقة الى العصرنة والحداثة وانها حققت ذلك بفضل دينامية الإنسان والمجتمعات الغربية. لذلك، فإن هذه الدول هي الأنموذج القياسي الذي يجب الإحتذاء به وتقليده، كما انه الأنموذج الأكثر تلاؤماً مع الطبيعة الإنسانية. ان على الدول التقليدية التعلم من هذه الدول السباقة لأنها تجسد مستقبلها، بمعنى أن المستقبل السياسي والإقتصادي والفكري للدول

---

(١٣) C.E. Black, *The Dynamics of Modernization* (New York: Torchbooks, 1966).

التقليدية هو ما هو حاصل اليوم في الدول الأوروبية.

واضح إذاً البعد السياسي والايديولوجي لهذه الفرضيات الضمنية لنظريات التحديث والتنمية. ان هذه النظريات ليست سوى مجموعة من المقولات الايديولوجية التي تدفع الى تقبل الواقع اكثر من العمل على تغيير الواقع. ان هذه الفرضيات تدفع بالذات الى تقبل الهيمنة الامبريالية الغربية وترسخ التبعية الإقتصادية والفكرية للنظام الرأسمالي العالمي. لذلك، فإن نظريات التحديث تعطي قراءة مشوهة غير واقعية وغير دقيقة للواقع العربي المتخلف، وهي ايضاً لا تتطابق مع التاريخ الفعلي لدول العالم الثالث، بل ان كل الدلائل والحقائق تؤكد زيف هذه الأطروحات.

نرى مثلاً أن التخلف الإقتصادي في دول العالم الثالث مرتبط مباشرة بالاستغلال الرأسمالي والنهب الإستعماري الغربي لثروات هذه الدول. من ناحية أخرى يلاحظ أن إنتشار الرأسمالية والقيم الغربية لم تؤد الى العصرنة كما تدعي هذه النظرية، وانما الى المزيد من التبعية والمزيد من التخلف والفقر. إن الدراسات الإقتصادية بدأت تثبت إن نمو وتطور الدول الرأسمالية الصناعية يتم على حساب افقار الدول الافريقية والآسيوية والأمريكية اللاتينية. كما تظهر الحقائق التاريخية المقارنة أن طبيعة وسمات التخلف في دول العالم الثالث مختلفة تماماً وجذرياً عن الطبيعة الإقطاعية للدول الأوروبية في القرون الوسطى. ان التحليلات والمعلومات الراهنة بدأت تكشف أيضاً أن الدول العربية لم تعان بتاتاً من التخلف والتبعية بشكليها المعاصرين. ذلك أن العوامل الخارجية المسؤولة عن تخلف وتبعية الدول غير الأوروبية اليوم لم تكن موجودة وفاعلة في السابق. لذلك، فإن التاريخ المعاصر بأكمله وطبيعة الأزمات الحديثة لهذه الدول لا تشبه التاريخ الأوروبي وليست مرحلة طبيعية تمر بها كل المجتمعات البشرية كما تدعي نظريات التحديث. اضف الى ذلك، أن الوسيلة للتخلص من التخلف لا تكمن في تقليد الانجازات الغربية واستعارة المؤسسات والمفاهيم والنظم الرأسمالية، وإنما في كسر الإرتباط العضوي بالنظام الرأسمالي العالمي والغاء الوظيفة الطرفية التي فرضت على الدول العربية والآسيوية والافريقية في نظام تقسيم العمل الدولي.

ثالثاً: الاحتواء في النظام العالمي ونظريات التبعية

اذا كانت نظريات التنمية والعصرنة خاطئة في شرح طبيعة التخلف العربي المعاصر، واذا كانت المدرسة الاستشراقية كذلك خاطئة في تركيزها الاحادي على خصوصيات الفكر العربي والاسلامي كعامل حاسم في خلق التدهور والغموض والتخبط العربي الراهن. فالسؤال هو كيف يمكن فهم الحالة المأساوية السائدة في الوطن العربي ومن ثم العمل على تغييرها؟ كيف يمكن تحليل الواقع السياسي السلطوي العربي والبنية الاقتصادية العربية المشوهة؟ كيف نتمكن من فهم طبيعة التراجعات والهزائم العربية المتكررة وكذلك الشلل الشعبي العربي وانعدام الإبداع الفكري والثقافي؟ بالطبع ليس تحليل هذه الظواهر وفهمها فقط، وانما القدرة على تغييرها بعد معرفة آليتها الداخلية وشروط وجودها.

هنا يمكن اللجوء الى اطروحات مدرسة التبعية، التي ربما كانت قادرة على تسليط بعض الاضواء على الواقع العربي المعاصر. ولا يعني هذا بالضرورة ان هذه المدرسة قادرة على اعطاء كل

الاجوبة الملحة، لكن على الاقل تبدو انها اكثر قدرة على ذلك من المدرسة الاستشراقية، وكذلك من نظريات التنمية والعصرنة. ان اضعف ما يمكن ان تقدمه هذه المدرسة هو تحليل تلك الجوانب التي تعمل المدارس النظرية الاخرى على طمسها كما انها تبدو ايضاً اقل عرضة من غيرها للانزلاقات الايديولوجية الفاحشة الملازمة للمنهجيات الأخرى السائدة. علاوة على ذلك تمتاز نظريات التبعية بكونها نابعة في الاساس من واقع تجارب دول العالم الثالث وبخاصة الظروف المحيطة بالتخلف الاقتصادي والاجتماعي في امريكا اللاتينية حيث ان معظم رواد هذه المدرسة هم من هذه الدول[١٤].

تنطلق نظريات التبعية من تحليلها للواقع المتردي وغير المستقر في دول العالم الثالث برفض جميع اطروحات وفرضيات مدرسة العصرنة والتحديث والتشكيك في مصداقية استيعاب هذه المدرسة لحقائق ووقائع هذه المجتمعات. كذلك تبدأ نظريات التبعية في نقد الاطروحات الماركسية واللينينية الارثوذكسية عن طبيعة الامبريالية وطبيعة المجتمعات غير الاوروبية. فمدرسة التبعية ترفض اولاً التشخيص الماركسي التقليدي بأن هذه المجتمعات هي تشكيلات اقطاعية وما قبل رأسمالية. وترفض هذه المدرسة ايضاً المترتبات العملية والاستراتيجية لهذا التحليل الذي يدعو القوى الثورية والعمالية الى التحالف مع البرجوازية الوطنية ضد هيمنة الطبقة الاقطاعية المتحالفة مع الامبريالية. اخيرا ترفض نظريات التبعية الطرح اللينيني التقليدي للامبريالية، حيث تعتقد نظريات التبعية أن الامبريالية المعاصرة تختلف نوعياً عن الامبريالية في عهد لينين وان نظرية لينين محصورة في دراسة نشوء وتطور الامبريالية في الدول الاوروبية دون تحليل عميق لمترتبات الإمبريالية على دول العالم الثالث.

لذلك، فإن نظريات التبعية تنطلق من بديهية أساسية تقول بوجود نظام عالمي واحد يتميز بانقسامه البنيوي الى مجموعتين من التشكيلات الاجتماعية. أولاً، تتكون التشكيلات الاجتماعية الأولى من الدول الصناعية الرأسمالية المتطورة والتي تشكل مركز النظام العالمي الموحد. ثانياً، هناك تشكيلات اجتماعية تابعة، وهي دول الأطراف في النظام العالمي، ويعرف النظام العالمي هذا بأنه النظام الرأسمالي العالمي. يتبع هذا القول ان التخلف الذي تعاني منه دول الأطراف مرتبط جوهرياً بالانتشار الرأسمالي الغربي على النطاق العالمي. فالتخلف بمعنى آخر هو محصلة طبيعية للتوسع الاستعماري والرأسمالي والاوروبي. يقول أندريه قندر فرانك، احد أبرز كتاب نظريات التبعية، ان «عدم النمو والتخلف كان ولا يزال يخلق بواسطة نفس العملية التاريخية التي انتجت أيضاً التطور الاقتصادي في الدول الرأسمالية الغربية»[١٥]، وعملية عندما تبدأ مدرسة التبعية من النظام الرأسمالي

---

(١٤) للمزيد حول نظريات التبعية، بالذات انظر:

F.H. Cardoso and E. Falletto, *Dependency and Development in Latin America* (Berkeley: University of California Press, 197-); A.G. Frank, «Development of Underdevelopment,» *Monthly Review*, vol. 15, no. 3, (1967), and Theotonio Dos Santos, «The Structure of Dependence,» *American Economic Review*, vol. 60, no. 2, (1970).

كذلك يمكن الاستفادة من المؤلفات المهمة التالية: **دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي**، تأليف مجموعة من الباحثين، سلسلة كتب المستقبل العربي، ١، ط ٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥)، و **التنمية العربية: الواقع الراهن والمستقبل**، تأليف مجموعة من الباحثين، سلسلة كتب المستقبل العربي، ٦ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤).

(١٥) Frank, «Development of Underdevelopment,».

العالمي كوحدة تحليلية فهي أيضاً تفترض أن التطور والتخلف الاقتصادي عمليتان متلازمتان ووجهان لعملة واحدة. فالتطور الصناعي الرأسمالي في دول المركز أصبح ممكناً نتيجة لافقار واستغلال اقتصاديات دول الأطراف.

من ناحية أخرى، تؤكد نظريات التبعية أن كل دولة من دول الأطراف إنما تؤدي وظيفة اقتصادية محددة في النظام الرأسمالي العالمي وفي تقسيم العمل الدولي. هذه الوظيفة مكيفة بحيث أنها تلبي احتياجات ومصالح اقتصاديات دول المركز الصناعية. والنتيجة الطبيعية لذلك، أن هناك قيوداً موضوعية على سياسات التنمية والبدائل التخطيطية المتوافرة لدول الأطراف والتابعة في الأساس من احتوائها في النظام الرأسمالي العالمي.

فالحقيقة الأولى التي تؤكدها نظريات التبعية هي أن هناك احتواءً تاريخياً لهذه الدول. والحقيقة الأخرى هي أن هذا الاحتواء يؤدي الى تشويه اقتصاديات دول الأطراف وخلق الأزمات الاجتماعية والسياسية والثقافية الناجمة من هذا التخلف. وحتى عندما تكون هناك فرص للنمو الاقتصادي يظل هذا النمو تابعاً. لذلك يمكن تعريف التنمية التابعة بأنها حالة خاصة من حالات التبعية. ويقول بيتر ايفانز ان التنمية التابعة تعني «تراكماً رأسمالياً وتنوعاً صناعياً حقيقياً يحدث في بعض دول الأطراف. هذا التراكم بالتالي يطبع التحولات الاقتصادية والبنية الاجتماعية»[١٦].

تؤدي تحليلات نظريات التبعية الى فرضيات عامة عديدة، أبرزها رفض نمط الانتاج الرأسمالي واشتقاقاته السياسية والحضارية كمخرج لحالة التخلف وحل لها في دول العالم الثالث. كما تفترض هذه النظريات أيضاً أن هناك عدم تطابق بل وتناحراً جوهرياً بين مصالح دول الأطراف والاستثمارات الأجنبية القادمة من دول المركز الصناعية. وتقول نظريات التبعية ان الاستثمارات وجملة العلاقات التجارية والتقنية والاقتصادية بشكل عام مع دول المركز هي التي تعمل على ترسيخ الواقع التبعي ثم التخلف وبالتالي حالة عدم الاستقرار السياسي والانحطاط والتشتت الوطني والتدهور. لذلك، فإن الحل الوحيد لهذه الحالة المتأزمة هو فك الارتباط بالنظام الرأسمالي العالمي وفي الوقت نفسه تطبيق نمط الانتاج الاشتراكي. هذا يعني أن نظريات التبعية رغم رفضها للكثير من الاطروحات الماركسية التقليدية تبقى متأثرة بالنظريات الراديكالية، بل ان العديد من روادها مقتنعين ان نظريات التبعية هي تطبيق خلاق للماركسية على الواقع المعاصر لدول الأطراف.

أما من الناحية المنهجية يبقى مصطلح «التبعية» المفهوم المحوري بالنسبة لهذه المدرسة. ويمكن تعريف الدولة التابعة بأنها تلك الدولة المرتبطة بالسوق العالمية وعادة ما تكون متخصصة في تصدير المواد الأولية التي ترسل الى دول المركز الصناعية. ان هذه هي الوظيفة الكلاسيكية لدول الأطراف، وتعرف هذه الحالة بأنها «التبعية الكولونيالية». لكن هناك ايضاً تبعية صناعية ـ مالية وكذلك تبعية تكنولوجية حيث تقوم الشركات الاحتكارية الدولية بالمساهمة في تطوير بعض الصناعات في دول الأطراف التي عادة ما تكون تحت الهيمنة المالية والادارية الأجنبية[١٧].

---

(١٦) Peter Evans, *Dependent Development* (Princeton, New Jersy: Princeton University Press, 1979), p. 32.

(١٧) Santos, «The Structure of Dependence,» p. 231.

أما بالنسبة للمترتبات الداخلية لاحتواء دول الأطراف في النظام الرأسمالي العالمي فهي عديدة، وأهمها ربما هو نشوء نمط علاقات انتاج رأسمالي، إلا أن هذا النظام الاقتصادي الرأسمالي يكون مشوهاً بنيوياً. إن هذا النمط لا يكون قادراً على إعادة دورته الداخلية ويعتمد على علاقاته الخارجية من أجل إتمام تراكمه الرأسمالي. أما بالنسبة للمترتبات الداخلية السياسية فتتلخص في: أولاً، ارتباط شرائح برجوازية بعلاقات تجارية ودبلوماسية وثقافية بالدول الرأسمالية في المركز: ثانياً، هيمنة هذه الشرائح على مؤسسات الدولة والتحكم في القطاعات الاقتصادية واستحداث قوانين تحافظ على الواقع التبعي والوظيفة الطرفية للمجتمع؛ ثالثاً، تهميش جميع الفئات والطبقات الاجتماعية الأخرى اقتصادياً وثقافياً وسياسياً وإبعادهم بوسائل قمعية وسلطوية عن المشاركة في اتخاذ القرارات التنموية والحيوية. إن هذه المترتبات السياسية والاجتماعية والاقتصادية تعمل فيما بعد مستقلة وتصبح مسؤولة عن ديمومة التبعية دون الحاجة بالتالي الى تدخلات خارجية مباشرة أو متكررة. لذلك تقوم القوى الاجتماعية المهيمنة في الداخل ومجموعة المؤسسات المحلية ومن خلال الاستخدام الأمثل لوسائل القمع والدعاية والاعلام، على توفير الظروف الآمنة لزيادة الاستثمارات الأجنبية وتعميق الارتباط الاقتصادي غير المتكافىء مع دول مركز النظام الرأسمالي العالمي.

باختصار نرى اذن، أن التبعية لا تعني مجرد التأثير الاحادي والمطلق للعوامل الخارجية على مصائر دول العالم الثالث. إن العامل الخارجي هو أحد العوامل وليس العامل الوحيد ولا هو العامل الحاسم. كما أن التبعية تعني في الأساس المترتبات البنيوية المحلية الناتجة عن احتواء اي دولة في النظام الرأسمالي العالمي، فهي اذا التشوهات الداخلية الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على ارتباط شرائح اجتماعية برجوازية (في الاساس كمبرادورية) مع النظام الرأسمالي العالمي وبروز دولة تخدم مصالح هذه الشرائح وتحافظ على ارتباطاتها بالشركات الاحتكارية الدولية. هذا يعني أنه لا يمكن انهاء التبعية وتشوهاتها الداخلية الا بالقضاء على هيمنة تلك الفئات الاجتماعية المحلية المرتبطة بالنظام الرأسمالي العالمي والتي تعمل كوكلاء لبيع السلع الاستهلاكية وشركاء للاحتكارات الدولية ذات الاستثمارات المحلية.

هكذا تشخص نظريات التبعية طبيعة التخلف وقوانينه والقوى الاجتماعية التي تعمل على ديمومته ووسائل القضاء عليه. فالتخلف العربي وفق منطلق هذه النظريات هو حصيلة لارتباط البلدان العربية بالنظام الرأسمالي العالمي، وهو أيضاً محصلة لارتباط شرائح اجتماعية عربية بالنظام الرأسمالي الخارجي وبمصالح النظام الرأسمالي الدولي. إن هذه الشرائح الاجتماعية البرجوازية هي التي تهيمن على مقدرات كل بلد عربي وتتحكم بالقرارات السياسية العربية القومية. لذلك فالتخبط العربي الراهن هو انعكاس لهذا الواقع التبعي والاقتصاديات الطرفية. كما أن التشتت العربي تجسيد للعلاقات الموضوعية التي تربط كل شريحة برجوازية كمبرادورية في كل بلد عربي بالنظام الرأسمالي الدولي، والتي تعمل بالتالي ضد تحقيق الوحدة العربية. يكتب سمير أمين، أبرز كتاب مدرسة التبعية، إن «العالم العربي الراهن لا يشكل وحدة اقتصادية أو سياسية. فكل دولة عربية تم دمجها كوحدة مستقلة ومنفصلة في النظام الرأسمالي العالمي. لكن نمط الدمج وشروطه التاريخية وعمقه يختلف من دولة عربية الى اخرى، ويشكل العامل الموضوعي الذي يمنع تحقيق الوحدة الاقتصادية العربية وبالتالي الوحدة العربية الاندماجية»(١٨).

---

(١٨) Samir Amin, *The Arab Economy Today* (London: Zed Press, 1982), p. 41.

إن حالة التبعية في الوطن العربي حقيقة، ولكن الدراسات حولها لا زالت قليلة. ولم يتم حتى الآن تحليل ودراسة موسعة حول الجوانب الاقتصادية والسياسية والفكرية للتبعية في الوطن العربي. ان جزءاً من السبب هو أن نظريات التبعية لا زالت جديدة وحديثة العهد، أما الجزء الثاني فإنه عائد الى عدم فهم دقائق اطروحات هذه النظرية، بل ربما محاربة مقولاتها في الأوساط الاكاديمية العربية الرسمية. ونورد فيما يلي ملاحظاتنا حول دراسة محمد السيد سعيد الذي يحذّر فيها من سوء استخدام نظرية التبعية.

أولاً: يخطىء د. محمد في ربطه استخدام نظرية التبعية بما يسميه المناخ النفسي المؤاتي لهذا الاستخدام والذي «برز اثر النجاحات الحالية للهجمة الامبريالية ـ الصهيونية على الوطن العربي». إن التبعية ليست كما يقول د. محمد حالة نفسية، وإنما هي واقع مادي ملموس وبنية اجتماعية واقتصادية قائمة وهي الأزمة الام في الوطن العربي ومعظم دول العالم الثالث. لذلك تأتي ضرورة فهم طبيعة التبعية وفهم اطروحاتها النظرية، فالفهم الصحيح هو احدى الوسائل لتجاوز الأزمة وتحقيق التنمية الذاتية.

ثانياً: يلاحظ أنه في الوقت الذي يحاول فيه د. محمد نقد ما يسميه التفسير السوقي للتبعية لا يقدم مضمون هذا التفسير الذي هو في صدد نقده. لذلك يمكن القول انه إن كان المقصود بالتفسير السوقي ذلك الاتجاه الذي يركز بشكل احادي على دور العامل الخارجي في نشأة التخلف، فإنه قد تم تجاوز هذا التفسير الآحادي ولم يعد صفة مميزة للكتابات الحديثة بما في ذلك اجتهادات اندريه قندر فرانك الذي ارتبط اسمه بهذا التفسير الآحادي.

ثالثاً: إن إدعاءات نظريات التبعية هي أكثر تواضعاً مما يذكره د. محمد السيد سعيد. ان نظريات التبعية لم تدّع بعد انها قادرة على تفسير وشرح كل تعقيدات التخلف أو إعطاء وصف شامل لطبيعة المأزق الاجتماعي والاقتصادي في دول العالم الثالث. لذلك، فإن سر سرعة انتشار اطروحات التبعية في الأوساط الاكاديمية في دول العالم الثالث يكمن في أن نظريات التبعية اكدت على حقيقة جوهرية مفادها أن أي فهم لطبيعة الأزمات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في الدول النامية يتجاهل دور العوامل الخارجية (دون الادعاء بأن هذه العوامل هي الوحيدة أو حتى الحاسمة) هو فهم يعاني من القصور. لذلك، فإن أهم ما تؤكد عليه نظريات التبعية هو انه لا يمكن فهم أزمة التنمية في البلدان العربية دون الرجوع الى حقيقة احتواء هذه الدول في النظام الرأسمالي العالمي. إن هذا الاحتواء يلقي اضواءً مهمة لا على نشأة التخلف في البلدان العربية والتي تشابه الى حد كبير نشأة التخلف في دول العالم الثالث الأخرى. فالتركيز على العوامل الداخلية دون الخارجية والبحث المبالغ عن خصوصيات كل تركيبة اجتماعية وتغليبها على العموميات من أجل فهم نشأة التخلف هو نوع من التبسيط الذي يقع فيه د. محمد السيد سعيد في دراسته «نظرية التبعية وتفسير تخلف الاقتصاديات العربية».

ان انتشار نظريات التبعية في الوطن العربي سيتم من خلال النقد المتواصل للأفكار الاستشراقية التي لا زالت تعشعش عند البعض. وتقبّل هذه النظرية أيضاً يعتمد على كشف اخطاء نظريات التنمية والعصرنة السائدة بين عدد كبير من الأكاديميين العرب. ولكن انتشار تحليلات نظريات التبعية سيعتمد بالذات على ابراز الانزلاقات الايديولوجية والعنصرية والمترتبات السياسية للفرضيات الضمنية لنظريات التحديث والتي ترسخ الهيمنة الامبريالية وديمومة

التخلف العربي. الا أنه في النهاية سيعتمد تقبل نظريات التبعية وتطبيقها على الفهم الصحيح لها والقدرة الابداعية على استخدامها كأداة تحليلية للنفاذ الى اعماق الواقع العربي والتمكن من مسببات تخلفه من أجل طرح الاقتراحات العملية لتجاوزه.

إن الدعوة الى استخدام نظريات التبعية لفهم الواقع العربي الراهن لا يعني بالضرورة التغاضي عن نواقص هذه النظريات. ذلك أن نظريات التبعية تعاني من عدة صعوبات منهجية واخرى ايديولوجية. فمثلاً لا زالت المصطلحات الرئيسية في ادبيات التبعية تعاني من عدم الوضوح والعمومية وبخاصة مصطلح التبعية، الذي لم يتفق بعد على تحديد معناه الاجرائي. كما يخلط كتاب التبعية عادة بين مصطلح التبعية ومصطلح تابع أو اتباع رغم انهما ينتميان الى تيارين فكريين مختلفين. من ناحية أخرى، فإن البعض لاحظ الطابع الدائري والتكراري لاطروحات التبعية، كما لاحظ البعض الآخر النزعة المزجية لنظريات التبعية والناجمة عن تعددية فرضياتها ومصادرها الفكرية. لكن أهم المآخذ على أدبيات التبعية هو عدم قدرة كتاب التبعية تقديم نظرية موحدة وشاملة تسمّى بنظرية التبعية رغم أن التبعية واقع مادي ملموس. ويمكن أيضاً القول بأن نظريات التبعية تعاني من إختزالية اقتصادوية. فالتبعية لا زالت تعامل على انها ظاهرة اقتصادية والنظام العالمي هو نظام اقتصادي والتخلف هو تخلف اقتصادي ومعظم الدراسات التطبيقية والتحليلية تركز بشكل كلي على الجانب الاقتصادي وتهمل المترتبات السياسية والاجتماعية والثقافية للتبعية. لكن، اضافة الى هذه النواقص المنهجية، فإن البعض اكتشف ان نظريات التبعية تحمل في طياتها برنامج عمل سياسي وتعاني من انحياز ايديولوجي متعاطف مع قضايا دول العالم الثالث، كما أن هناك من بالغ وادعى، كما يدعي د. محمد السيد سعيد، بأن من يستخدم نظريات التبعية «مصاب بمرض معاداة الأجانب». لكن رغم صحة بعض هذه الانتقادات فإن نظريات التبعية أكثر دقة من النظريات الأخرى في وصف وشرح الواقع الاجتماعي والاقتصادي في دول العالم الثالث وهي أكثر حرصاً على تغييره. وأخيراً فإن كتّاب التبعية هم أول من يعترف بوجود صعوبات منهجية ونظرية وايديولوجية تعترض اطروحات التبعية وهم أكثر من يعمل من اجل تجاوزها لتقديم قراءة محقة وشاملة لظاهرة التبعية، وبالتالي القضاء عليها وتحقيق التنمية الذاتية والمستقلة□

■ كتب

السياسات التكنولوجية في الأقطار العربية

(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥)، ٥٢٧ ص.

د. اسامة امين الخولي

مستشار اول بمعهد
الكويت للأبحاث العلمية

يعتبر هذا الكتاب حلقة أخرى في سلسلة منشورات مركز دراسات الوحدة العربية في موضوع التنمية العلمية ـ التكنولوجية في الوطن العربي، سواء من الكتب التي يصدرها المركز أم الدراسات المنشورة في **المستقبل العربي**. وهو بالذات تكملة واجبة ومنطقية لكتاب انطوان زحلان عن **العلم والسياسة العلمية في الوطن العربي**. والكتاب ثبت لبحوث ومناقشات ندوة نظمتها اللجنة الاقتصادية (والاجتماعية) لغرب آسيا المنبثقة عن الأمم المتحدة (الاكوا) عقدت في اواخر عام ١٩٨٠ في باريس، بالاشتراك مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو). وهي الندوة الثالثة في ثلاثية ندوات اللجنة في قضايا العلم والتكنولوجيا التي نظمها قسم الموارد الطبيعية والعلوم والتكنولوجيا في اللجنة، إبان رئاسة مدير عام مركز دراسات الوحدة العربية له، ولقد عقدت أولاها عن نقل التكنولوجيا في الوطن العربي في بيروت عام ١٩٧٧، وصدرت وقائعها باللغة الانكليزية عام ١٩٧٨؛ وكانت ثانيتها عن هجرة الكفاءات العربية عام ١٩٨٠، وصدرت وقائعها في أحد كتب المركز. وتنقسم بحوث الندوة الحالية الى ثلاثة أجزاء يكاد أن يكون كل منها قائماً بذاته، وان قطعت بعض المناقشات بحكم الضرورة عرضاً بينها. ومن العسير بالطبع في مثل هذا العرض الالمام بكل واحد من البحوث التي عرضت في الندوة والمناقشات التي جرت حوله وايفاؤه حقه من العرض والمراجعة.

القسم الأول الخاص بالقضايا والمشاكل العامة في السياسات التكنولوجية يضم خمسة بحوث، من بينها واحد لجورج قرم الذي قام بتحرير الكتاب واعداد مقدمته، يأتي من الوطن العربي. وهو يناقش عملياً اتخاذ القرار التكنولوجي ـ الاستثماري في المؤسسات المالية الوطنية. وربما كان هذا واحداً من جوانب السياسات التكنولوجية لم يحظ بالحد الأدنى من التحليل في الوطن العربي بالذات. ويبادر الكاتب في مطلع بحثه بالتنبيه الى الارتباط القوي بين نقل التكنولوجيا والديون الأجنبية نظراً لارتباط

عملية النقل بجوانب أخرى في صفقة واحدة لا تشجع على تنمية القدرات التكنولوجية الذاتية، ثم يركز بعد ذلك على أربع مسائل يرى لها بعداً استراتيجياً في فهم دور المؤسسات المالية في التبعية التكنولوجية. وهي تجاهل الخطط الانمائية لأمر تنمية القدرات الذاتية وما يؤدي اليه، بحكم الضرورة، من الاعتماد على الخبرة الأجنبية في كل مراحل المشروعات الانمائية. والمسألة الثانية ـ وهي مسألة تعرض لها الكثيرون من قبل ـ هي أثر مشروعات «تسليم المفتاح» في تأصيل التبعية التكنولوجية. وتأتي بعد هذا قلة خبرة المؤسسات المالية ولجوؤها الى «نقل» اجراءات مثيلاتها في الخارج، وبالتالي، الانصراف عن تعبئة القدرات الوطنية. وأخيراً يؤكد على ما سبق وطرحه في سياق آخر عن مضار سياسات الحماية غير المبررة لمشاريع تستند الى تكنولوجيات أجنبية. ولقد نبّه أحد المناقشين الى أن ما لم يتطرق له البحث، هو موضوع القوى الاجتماعية التي يمكنها أن تعمل على تصحيح هذه الأوضاع الخاطئة. وقد نربط بين هذا البحث والبحث الأول في الكتاب الذي يناقش معايير تقويم المشاريع، مركزاً بشكل واضح على الجوانب المالية. ويعرض هذا البحث لدور المؤسسات المالية في تنشيط التعامل مع المكاتب الاستشارية الوطنية وما يمكن أن يحققه من عائد صاف، وأهميته في تنمية القدرات البشرية، مقترحاً أن تساهم الدول النفطية الغنية في تطوير القدرات الاستشارية في بلدان أقل ثراء تملك الخبرة والمهارات التي يمكن أن تساعد الدول الغنية في جهودها التنموية. ويقود هذا بشكل طبيعي الى البحث الثالث الخاص بدور الهيئات الاستشارية وأهدافها وأشكالها والعوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر على أدائها ومعدلات نموها وتطور اهتماماتها وارتفاع كفاءتها.

أما البحث الرابع فيناقش مسألة محورية هي دور الشركات عبر الوطنية في نقل التكنولوجيا، مقارناً بين ما يسميه الحالة «التقليدية» التي ترى في الاستثمارات الأجنبية وسيلة لنقل التكنولوجيا، وبين فرص جديدة لنقل التكنولوجيا عن طريق أشكال بديلة لهذه الاستثمارات، قد تقوي المركز التفاوضي للدول النامية وتفرض على الشركات عبر الوطنية اهتماماً أكبر بتعزيز القدرات الوطنية. وهو يردّ هذا الى حلول المصارف عبر الوطنية محل الشركات في الاستثمار في هذه الدول. فالشركات الآن تنصرف عن المشاركة في الملكية الى بيع المعدات والمصانع، أو منح الرخص، أو القيام بأعمال الادارة، أو تعمد الى تنوع جنسيات المساهمين في مشروعات مشتركة. ويناقش البحث بعد هذا السؤال الجوهري، وهو ما إذا كان هذا التحول يوفر فرصاً أفضل لنقل التكنولوجيا للدول المضيفة عن طريق زيادة نصيبها في رأس المال، ويقدم احتمالين مختلفين لهذا التحول. أولهما، أن هذا لا يعني أكثر من اندماج نخبة في الدول المضيفة في شبكة الشركات عبر الوطنية. وثانيهما متفائل، يناقض التفسير الأول، يرى أن الشركات ستركز الآن على تقديم خدماتها مجزأة طبقاً لطلبات الدول المضيفة، بدلاً من تقديمها في صفقة واحدة. وينتهي الى التأكيد على أهمية ما يقتضيه هذا من توخي الدقة في تحديد طلبات الدول النامية عن طريق الربط الواضح بين اختيار سياسة التصنيع واختيار التكنولوجيا، ضارباً المثل بحالتي جنوب شرق آسيا التي اتبعت نهج التصنيع للتصدير ودول أمريكا اللاتينية التي اعتمدت استراتيجية احلال الواردات.

أما الفصل الأخير فهو عرض هام، قدمه أحد رواد دراسات السياسات التكنولوجية في العالم، للظروف التي أحاطت بهذه الدراسات ونشأتها في الغرب مع توصيف سريع لأربعة

نماذج مشهورة ومختلفة من هذه الدراسات، صدرت عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وكندا، وأمريكا اللاتينية. وهو يستخلص منها بعض الدروس المستفادة في الاطار العربي، ثم يقدم ملامح مقترح مبدئي لتطوير القدرات العربية في هذا المجال واحتياجاته البشرية وأطره التنظيمية. وربما كان هذا الفصل أكثر فصول هذا القسم مغزى للأقطار العربية، نظراً لأن اجراء هذه الدراسات هو نقطة البداية للخروج من التنظير المجرد والانطباعات الشخصية والخبرات الفردية، الى فهم وتحليل قائمين على دراسات مفصلة لواقع الممارسات كما تجرى بالفعل على أرض الواقع في الوطن العربي.

والقسم الثاني، وهو أكبر وأهم أجزاء الكتاب، يعرض للوطن العربي بالذات. وفيه أحد عشر فصلاً، منها ثلاثة خاصة بالجزائر، وأربعة عن مصر، وواحد عن كل من العراق والمغرب والسودان. ويأتي في مقدمة الفصل بحث للدكتور انطوان زحلان يبدأ من حيث انتهى كتابه المعروف عن **العلم والسياسة العلمية في الوطن العربي** من أن ما اتبع من اجراءات في الماضي في قطاع القائمين على العلم وبحوثه كان عقيماً غير وثيق الارتباط بالواقع التنموي العربي واحتياجاته، منصرفاً الى النظر في قطاع المرشحين للاستفادة من أجهزة العلم والبحث العلمي، وبالذات في الدوائر الحكومية والقطاع العام. ويبدأ البحث بالتأكيد على أن للعرب في جانب العرض مزايا واضحة على رأسها الأعداد الهائلة من المتعلمين والمدربين من خريجي الجامعات في الوطن العربي، والموارد الطبيعية من النفط والغاز والامكانيات الزراعية والموقع الاستراتيجي. أما في جانب الطلب، فهناك سوق واسعة بشكل غير عادي للتكنولوجيا. وهو كعادته يورد أرقاماً مذهلة عن حجم هذه الامكانيات ويقارنها ببلاد ومناطق أخرى في العالم، مركزاً على النفط وصناعاته وعلى التشييد والزراعة، مؤكداً على أهمية البعد الاقليمي لسوق التكنولوجيا في الوطن العربي بما يعتبر اضافة لما جاء في كتابه عن **البعد التكنولوجي للوحدة العربية**. ويختم بحثه بالرد على بعض الذرائع التي قيلت في شأن تفسير، أو تبرير، السياسات التكنولوجية العربية، مشيراً الى ان المسألة المطروحة للبحث ليست جديدة قطعاً، فالعرب يواجهونها منذ بداية القرن التاسع عشر.

والبحوث الثلاثة عن الجزائر يناقش أولها دور المؤسسات الأجنبية في نقل التكنولوجيا، مورداً بيانات هامة ومفصلة عن المشروعات التنموية الكبرى، ونوعية عقود النقل، ونمو دور القدرات الوطنية فيها، والتغيرات التي طرأت على نوعية العقود وأنماط الاستثمار الأجنبي. وينصرف البحث في الجزء الأخير الى توصيف واقع التبعية التكنولوجية وأبعاده وملابساته، وأثر ذلك على العمالة والدخول، ليقترح في النهاية معيارين لاختيار التكنولوجيا. والبحث الثاني يناقش التطبيق العملي لسياسة الجزائر التكنولوجية موضحاً خصائصها المميزة، مع التأكيد اللازم لأهمية التفرقة بين السياستين العلمية والتكنولوجية، في أمور ثلاثة: أولها، حيازة التكنولوجيا؛ وثانيها، استيعابها اما عن طريق المساعدات الفنية، واما بأسلوب تسمية مستشارين للمسؤولين الوطنيين يعملون تحت إمرتهم، أو بنظام الادارة المختلطة، ثم أخيراً في انتاج تكنولوجيا وطنية موضحاً أن القدرات الذاتية تفي بالاحتياجات في بعض المجالات مثل الهندسة المدنية. والجزء الثاني من البحث، محاولة شجاعة لتقويم تطبيق السياسة في المرحلتين الأوليين من مراحل المشروع التنموي، موضحاً الايجابيات والسلبيات بالاستناد الى حد كبير الى معلومات وبيانات

كمية. ولعل هذا البحث أن يكون أكثر البحوث العربية تعمقاً وتأصيلاً في التحليل القائم على بيانات ومعلومات لا تتوافر عادة في كثير من البحوث العربية. أما البحث الأخير عن الجزائر فيناقش تأثير السياسة التكنولوجية على العمالة، ويبدأ ببلورة الاطار النظري والظروف التي أحاطت بالتجربة الجزائرية وصاغت المحددات المحيطة بها، خارجية وداخلية، لينتقل الى النتائج على العمالة. وهو يرى أن سياسة التصنيع تطلبت مستويات متعددة من الكفاءة والتخصص، في وقت افتقرت فيه البلاد الى العناصر القادرة على قيادة عملية التصنيع السريع، ثم يستعرض تطور العمالة في القطاعين الزراعي والصناعي، ومستويات الكفاءة وخطط تنميتها بين الأطر الوطنية، وما لازم هذا بحكم الضرورة من اعتماد على العناصر الأجنبية ولو لبعض الوقت. ويختتم البحث بملاحظات عامة تمثل بدورها تقويماً عاماً للتجربة لا يقتصر على العمالة وحدها.

وهذه البحوث الثلاثة هي من أهم ما في الكتاب من حيث تقديمها لحشد هام من المعلومات التفصيلية، وانتهاجها نهجاً يميل الى الدقة الموضوعية في التحليل والتعبير، مما يميزها بوضوح عن بقية ما يورده هذا القسم من أبحاث عن السياسات التكنولوجية في الوطن العربي.

وأول البحوث الأربعة الخاصة بمصر، دراسة تحليلية عن دور العلماء «والتقنوقراط» في السياسة العامة والمشاكل التي واجهتهم في الصياغة والتنفيذ، بدأ باستعراض عام للإطار المؤسسي، وبالذات أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا، والمركز القومي للبحوث، وما مر بهما من تحولات وما انشغلا به من مهام وما توافر لهما من موارد. أما الجزء الثاني فيركز على المجتمع التقنوقراطي المصري وحجمه وتركيبته وعمق تأثيره في السياسات العامة والقرارات التكنولوجية، مستشهداً بمثالي السد العالي ومنخفض القطارة في عهدي عبد الناصر والسادات. ويخلص البحث الى أن للمؤسسات امكانيات طيبة ولكنها تواجه مشاكل تنظيمية ومالية. والبحث الثاني يكاد أن يكون تعريفاً إعلامياً يخلو من أي محاولة جادة للتقويم، أو استخلاص الدروس المستفادة بواحدة من أهم مؤسستين علميتين في مصر، ألا وهي المركز القومي للبحوث، وبالظروف التي أحاطت بتطوره. وهو يسمي له سبعة أدوار وطنية تتراوح ما بين تخطيط نشاطه البحثي والتدريب، وتنسيق الجهود البحثية الوطنية، ورسم الاستراتيجيات. والسياسات الوطنية دون توضيح ما حققه من انجازات في أي منها، أو ما واجه من صعوبات ومعوقات. والبحث الثالث يقدم مقارنة طريفة بين السياسات التكنولوجية في القطاعين المدني والعسكري، مبرزاً بعض التناقضات الملفتة للنظر بين توجهات القطاعين في بلد واحد وفي وقت واحد. ويختار لهذا ثلاثة مجالات هي تنمية القوى العاملة، وتوثيق العلاقة بين الجامعة والصناعة، وتنشيط البحث والتطوير التكنولوجي. ويختتم البحث بتوضيح ضروري للاختلافات بين أوضاع القطاعين، ومحاولة تفسير تأثير هذه الاختلافات على الفروق الواضحة بين السياسات التكنولوجية في القطاعين. وفي الجانب المقابل، يستعرض البحث الرابع قطاع الحديد والصلب في مصر. وهي تجربة ذات صفات تميزها عن القطاعات المدنية الأخرى، وتبرز قدراً من شمول الرؤية والتكامل في المخططات التنفيذية لا يوجد في قطاعات مدنية كثيرة أخرى. الا أن البحث، كسابقه عن المركز القومي للبحوث، يكاد يكون خالياً من أي محاولة للتقويم واستخلاص الدروس المستفادة، وإن تميز بتقديم قدر طيب من المعلومات والبيانات والأحداث التي

لا تتوافر بكثرة في كتابات أخرى عن مصر، أو عن صناعة الحديد والصلب فيها بالذات.

ولا يسع القارىء الا أن يحس بأن التجربة المصرية، وهي من أقدم التجارب العربية وأفسحها، كانت تستحق قدراً أكبر من التحليل المنهجي والدراسة المفصلة عما جاءت في الدراسات الأربع المقدمة في الندوة. ويزداد هذا الاحساس عمقاً اذا ما قورنت بما قدمته الندوة عن التجربة الجزائرية على وجه الخصوص.

والدراسة المقدمة عن تجربة العراق تستعرض أهداف السياسة التكنولوجية وخطط التنمية وتشير الى أن للأولى ثلاثة محاور، أولها التنمية البشرية التي تشير الأرقام الواردة في الدراسة الى انجاز هام فيها وبالذات في الأطر الوسطى. وفي شأن تدفق التكنولوجيا تعدد الدراسة أشكال النقل المختلفة، وهي الأشكال التقليدية المعروفة وتسرد الصعوبات التي واجهها العراق من نقص في المعلومات، الى عدم توافر قطع الغيار، الى عدم ملاءمة التكنولوجيا والشروط التقييدية، وتلخص المبادىء السبعة المتبعة في الاختيار التكنولوجي. وتنتهي الورقة بعرض اطار المؤسسات العاملة في مجالات الهندسة والاستشارات والانشاءات والبحوث بأنواعه والتوحيد القياسي، دون أن تورد شيئاً عن انجازاتها أو حجم مواردها، أو تقويم دورها في صنع السياسة وتنفيذها.

والبحث المغربي يتناول دور الشركات الهندسية الأجنبية وما تأتي به من مشاكل في جزأين، يتناول أولهما دور هذه الشركات في تصميم وانشاء مجمعات صناعية متكاملة، بينما يناقش الثاني ملامح عمليات الاستثمار في المغرب وتفاعلاتها مع التنمية التكنولوجية. وربما كانت أهمية البحث، في إطار مراجعة التجربة العربية هي في الجزء الثاني الذي يستعرض من خلال حالات محددة، دور الاستثمارات في ادخال تكنولوجيات حديثة في تنمية واحد من أهم مصادر الثروة الوطنية في المغرب، ألا وهو الفوسفات ومركباته، ومواقف الشركات الهندسية الأجنبية في مشروعاته المختلفة ليخلص الى أن ما شيد فيها اعتمد على مجموعات أجنبية ذات سمعة رفيعة، دون الاستيعاب الوطني لما تقوم عليه من تقنيات.

ويركز البحث المقدم عن السودان ـ وكاتبه غير عربي ـ على السياسة الزراعية، بما يميزه عن بقية البحوث الأخرى التي اقتصرت كلها تقريباً على جهود التصنيع المعاصرة في الوطن العربي. وهو يبدأ بهجوم حاد، وان كان مبرراً، على جهود التنمية الريفية ويرى فيما قدمته من حلول تناقضاً أو كذباً صريحاً! وهو يرجع التناقض بين الادعاء بأن هدفها هو رفاهية سكان الريف، وبين ما وراءها من سعي لإحكام القبضة عليهم، الى ما يسميه التكنولوجيا الاجتماعية المطبقة في هذه الجهود والتي أخذت شكل التنظيم الهرمي البيروقراطي الذي يتسم بتركيز السلطة والنفوذ عند القمة. وعندما يناقش التجربة السودانية الأكثر شهرة، وهي مشروع الجزيرة، ينبه الى مسألة هامة هي آثاره على بقية أجزاء البلاد، بل وحتى على التشاد ونيجيريا، وينتقد الاتجاه نحو المشروعات كبيرة الحجم، والتي استمرت في مشروعات أخرى حديثة كمشروع الرهد وكنانة، والتي يرى أنها استهدفت التحكم الاجتماعي والسياسي أكثر مما سعت لرفاهية المزارعين الذين كان دورهم الأساسي هو توفير عنصر العمل. ويستعرض البحث النتائج المترتبة على هذه الأوضاع من بطء استيعاب المزارعين لأساليب الري المطبقة، والمقاومة السلبية بالتراخي في العمل، والايجابية بالإضراب عن العمل، وتدني الانتاج. وهو يرى أن النظام المؤسسي لمشروع الجزيرة جزء من الهيكل

العريض للمجتمع السوداني والصراع بين الطبقات الحضرية المهيمنة عليه، وبين سكان الريف. ويستطرد البحث بعد هذا الى مشروع زراعي حديث، هو مشروع الزراعة الآلية والتي كانت بدورها مدمرة لتكنولوجيات موروثة كانت تحمي الأراضي من التآكل والزحف الصحراوي، ويرى أنها تعاني من المشكلة نفسها، ألا وهي هوية من تجري التنمية لمصلحتهم سواء داخل السودان أم خارجه، وخصوصاً بعد أن شاعت مقولة إنه يمكن أن يكون سلة الحبوب للوطن العربي بأسره. وربما كان هذا البحث من أهم ما ورد في الكتاب نظراً لمعالجته لقضية الزراعة التي لم يتعرض لها أي باحث آخر، ولتركيزه على الجانب الاجتماعي والمؤسسي الذي لم يلق الكثير من اهتمام الباحثين الآخرين، وللصراحة، التي بلغت درجة الحدة أحياناً، في تحليل الموقف الذي يتعرض له. ولكنه كان سيكتسب قيمة أكبر لو أنه عزز بحد أدنى من البيانات الكمية والمعلومات عن الأوضاع التي يناقشها وتنوعاتها من مشروع الى آخر، ومع مرور الزمن، وتغير مقدار وجنسية المشاركة الأجنبية في المشروعات.

والقسم الثالث من الكتاب يستكمل عرض الواقع العربي بتقديم خمسة بحوث عن تجارب بلاد ومناطق خارج الوطن العربي، في الهند واليابان، ومجموعة البلدان الأنديّة (Andean) وفنزويلا. وربما لا يكون من الضروري هنا التعرض لها بالتفصيل. الا أن الملاحظ أنها تتميز بشكل عام عن البحوث العربية، خصوصاً في حالتي الهند واليابان، بتوافر البيانات التحليلية، كما أن دراسة تجربة المجموعة الأنديّة لم تتعرض بالتفصيل لما طرأ عليها من تقلبات، وما واجهت من مصاعب في السنوات الأخيرة. أما دراسة قطاع النفط في فنزويلا وما واجه التطور الفني فيه من معوقات، فربما كانت ذات مغزى خاص للبلدان النفطية العربية، نظراً لعمقها التاريخي مقارنة بالوطن العربي.

وهذا الكتاب في مجمله، يمثل مبادرة محمودة لما يمكن أن يكون بداية اهتمام جاد في المنطقة العربية بدراسات السياسات العلمية التكنولوجية الأصيلة، والتي تفتقر اليها المنطقة بحدة خصوصاً عند مقارنتها بمناطق أخرى في العالمين النامي والمتقدم، وعلى الرغم من الاستثمارات الضخمة التي أنفقتها في مختلف القطاعات والتي حصل استجلاب التكنولوجيا على نصيب الأسد منها. ولا يملك المرء الا أن يلاحظ أنه على الرغم من مرور خمس سنوات تقريباً منذ عقد هذه الندوة، فما زلنا دون دلائل مشجعة على أن جهداً منظماً ومتواتراً قد بدأ في هذا الاتجاه. وربما كانت التنظيمات العربية، الحكومية وغير الحكومية، هي المرشح الأول لبلورة المبادرات الفردية التي تظهر من آن الى آخر في هذه الدراسات، وترسيخها على قاعدة مؤسسية توفر تراكم الخبرة وتبادل الآراء والتجارب بشكل مستمر ومتعاظم، يوفر لصانعي القرار ما افتقدوه حتى الآن من التحليلات الدقيقة والنتائج المقنعة في شكل الخيارات المثلى وطبيعة العوامل التي تتصارع لتحديدها. ولعل مركز دراسات الوحدة العربية يسعى لتحقيق نقلة نوعية لاهتماماته بهذا الموضوع وان يعمل، متعاوناً مع منظمات أخرى أو معاهد أو مراكز علمية عربية، لتوفير نواة للقاعدة المؤسسية المفتقدة في الوطن العربي حتى الآن□

محمد رضوان الخولي
التصحر في الوطن العربي

انتهاك الصحراء للأرض عائق في وجه الانماء العربي

(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥)، ١٧٦ ص.

د. موسى نجيب نعمة

أستاذ مشارك - كلية الزراعة والتغذية - الجامعة الاميركية في بيروت

ان التصحر وتعرية التربة قديم قدم الأرض نفسها. ولكن دراسته العلمية وطرق مكافحته والتنبيه الى خطورته علم حديث. فقد ابتدأ العلم يدرس التصحر وأخطاره بجدية في هذا القرن. والدراسات التطبيقية لرصد التصحر ومنعه لا يزيد عمرها عن الربع القرن. لذلك يأتي كتاب **التصحر في الوطن العربي** في الوقت المناسب مرجعاً للطالب والباحث والمخطط وفيه أحدث المعلومات عن أسباب التصحر وكيفية معالجته.

والسؤال اليوم: لو لم يكن هناك تصحر هل تكفي المصادر الطبيعية في العالم لاستيعاب حاجات التضخم السكاني. وهل سيكون هناك غذاء كاف لسد احتياجات ملايين الافواه الجديدة التي تزيد سنة بعد سنة؟ فوفق تقديرات دراسة حديثة لمنظمة الغذاء والزراعة، سيحتاج العالم في سنة ٢٠٠٠، الى ٢٠٠ مليون هكتار اضافي من الأرض الزراعية المنتجة لتسد حاجات العالم الغذائية وتعوّض عن خسارة التربة. وهذه الأرض الزراعية الجديدة لن تزيد الانتاج الزراعي. زد على ذلك انه في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وهذا القرن اصبح بيد الانسان من الآلات الحديثة وباعداد وافرة ما يكفي لاستنزاف المصادر الطبيعية غير المتجددة من دون اكتراث بالبيئة وما ينتج عن هدر هذه الموارد دون أي تخطيط علمي.

إن أسباب التصحر ونتائجه وطرق مكافحته كانت المحور الرئيسي التي انتظمت حوله محتويات الكتاب وتحركت فيه من المقدمة حتى الخاتمة. إذ تضمن الكتاب ثلاثة أقسام وتسعة فصول فضلاً عن المقدمة والخاتمة والملحق الذي بحث فيه مشروعان من المشاريع العربية القائمة على دراسة التصحر والطرق البديلة لمكافحته. إن أسلوب الكاتب مبسط وواضح وسهل القراءة والفهم، اتسم بمنظور التحليل والفحص الموضوعي والعلمي ورصد مراجع علمية عربية وأجنبية.

القسم الأول

الفصل الأول (ص ٢١ - ٣٣)، في مقدمة هذا القسم وقبل البدء في هذا الفصل عرّف الكاتب التصحر وقسمه حسب درجاته من تصحر طفيف الى تصحر شديد جداً. وبيّن

مختلف كميات التصحر وانواعه في العالم. وتناول الكاتب في هذا الفصل أسباب التصحر وأوجزها في أول الفصل معتبراً أن وراء التصحر محركين رئيسيين، الأول يتعلق بالطبيعة والثاني باستعمال الانسان للأرض. وان هذين المحركين مرتبطان احدهما بالآخر ومن الصعب التفريق بينهما. ولقد أورد بعض الأسباب الطبيعية التي تؤدي الى التصحر ومنها المناخ، الامطار، النبات والحيوان مع شرح مبسط وموضوعي لكل سبب وكيفية تأثيره على البيئة ومساهمته في تصحر هذه البيئة. ثم انتقل الى الأسباب البشرية للتصحر أو سوء استعمال الانسان للأرض، ومن هذه على سبيل الذكر لا الحصر، أسباب اجتماعية ومؤسسية، وسوء استعمال الارض والموارد الطبيعية أو الاستفاضة فيها. وقد بوب هذا الفصل بشكل سهل وطريقة علمية يتيسر للقاريء معها الدخول في **الفصل الثاني** (ص ٣٣ ـ ٣٦)، الذي يتناول نتائج التصحر، ومنها التأثير على النظام الاجتماعي. فالتصحر يبدل ويؤثر على الموارد المعيشية لجماعة بشرية ولا يبقي لحاجاتهم إلا النزر اليسير. وهذا التدني في الدخل لهذه الجماعات البشرية يولد عندهم ميلاً قوياً إلى الهجرة الى المدن سعياً وراء دخلٍ أوفر تاركين أرضهم وراءهم للتصحر والتعرية؛ وهذا التغير في النظام الاجتماعي يؤثر على البيئة بدوره. وشرح الكاتب باسهاب تأثير التغير في النظام الاجتماعي على البيئة القديمة (المهجورة) والبيئة الجديدة حيث سيكون التجمع الجديد.

الفصل الثالث (ص ٣٧ ـ ٤٦)، يوضح المؤلف في هذا الفصل طرق مكافحة التصحر العامة بدءاً بالمسح البيئي موضحاً أنه يجب دراسة النظام القروي ودراسة البيئة والتربة ومصادر المياه. وبعد هذا المسح البيئي يجب معالجة التصحر. وقد عدد عديداً من الدراسات العلمية في هذا الصدد ولخصها وبوّب تقنية المكافحة تحت الأبواب التالية: الزراعة وطرق الري والرعي والمياه. وركز الكاتب على ضرورة التخطيط في استعمال المياه الجوفية كتحديد عدد الآبار ونوعيتها ونسب المياه التي تسحب منها حتى لا تنضب هذه المياه الجوفية بسرعة، وكذلك أسهب في الشرح عن استعمال المياه السطحية ونوعية الاعشاش التي تزرع حتى تستوعب هذه المياه. ثم انتقل من الزراعة والمياه الى الغابات والحفاظ عليها وعدم استغلالها إلا بطريقة مدروسة تؤمن دوامها. ومن الطرق لمكافحة التصحر استبدال استعمال الطاقة التقليدية كالفحم والنفط بالطاقة المتجددة كالطاقة الشمسية وطاقة الرياح.

الفصل الرابع (ص ٤٧ ـ ٤٩)، وهو الفصل الأخير في القسم الأول المعنون «التصحر في العالم». وفيه أعطى المؤلف حالات دراسية عالمية وشرحها واستشهد بمثال على النظريات والاسباب التي أوردها في الفصل الأول والثاني والثالث وهو برنامج طوران في إيران. واصفاً منطقة طوران من الناحية الجغرافية والبيئية دارساً باستفاضة مشاكل التصحر وأسبابه في طوران ومؤشرات التصحر من تغيير نباتي وحيواني وما نتج عنها من تغيرات في المعطيات الاجتماعية والاقتصادية للجماعات البشرية التي تسكن هناك.

وقد شدد المؤلف في هذا الفصل على أن استحداث أو جلب تقنيات حديثة غريبة عن هذه البيئة ليس ضرورياً، بل يجب مكافحة التصحر بالتخطيط وإقامة برامج مدروسة ومتقنة وموضوعة على أساس تحليل البيئة واعادة تأهيلها. وانتهى بالقول الى ضرورة دمج الدراسات الميدانية والنظرية عن البيئة لتبيان خصائصها الفيزيائية والعضوية والاجتماعية والاستمرار في الأبحاث حتى ايجاد الحلول الملائمة لهذه البيئة.

بعد هذه الدراسة عن التصحر في العالم وأسبابه وطرق مكافحته انتقل المؤلف إلى القسم

الثاني، وهو عن التصحر في الوطن العربي. وهذا القسم يتألف من اربعة فصول مبوّبة كما في القسم الأول وهي كالآتي: أسباب التصحر في الوطن العربي، نتائج التصحر في الوطن العربي، مكافحة التصحر في الوطن العربي وسجل حالات دراسية.

القسم الثاني

في الفصل الخامس (ص ٦٣ ـ ٨١)، بعد أن عرض المؤلف في مقدمة قصيرة الوضع العام عن حالات التصحر مع ابراز خريطة مفصلة عن أماكن التصحر ونوعيته في الوطن العربي، شرح بإسهاب أسباب التصحر وقسّمها ـ كما ورد سابقاً ـ الى أسباب طبيعية وبشرية. وضمن الأسباب الطبيعية ذكر المناخ وأبرز خرائط توضح توزيع المناخ والأمطار في الوطن العربي. وشرح شرحاً مفصلاً تأثير المناخ على التعرية وفعل الالبيدو وهو انعكاس الأشعة من سطح الأرض. والى جانب الخرائط أورد المؤلف جداول مفصلة لتأثير الرياح على تعرية التربة. وبعدها أبرز توزيع النبات في الوطن العربي بخريطة شاملة وبعض الصور. وكذلك بيّن بصورة واضحة تأثير الرمال المتحركة على التصحر ومساهمتها في انتشاره. ومن ثم انتقل الى الأسباب البشرية وبوبها على أساس اجتماعي ومؤسساتي ودورها في التأثير على البيئة من خلال سوء استعمال الارض والموارد الطبيعية. مما لا شك فيه أن الكاتب بيّن بكل وضوح ـ مدعوماً بنتائج مؤتمرات دولية ـ ان التصحر ظاهرة بشرية بالدرجة الأولى. وبعد أن أبرز خريطة التوزيع السكاني في الوطن العربي، بيّن أن عملية التصحر في الوطن العربي مستمرة منذ زمن بعيد وذلك بسبب نمط الحياة الاجتماعية لهذه المنطقة ومنها الاستغلال الفردي للمصادر الطبيعية (الأرض) دون أي تخطيط والانتقال من مصدر الى آخر بعد الانتهاء من المصدر الأول، اضافة الى نمط الزراعة والري الذي ادى في أنحاء كثيرة من الوطن العربي الى نضوب المياه الجوفية أو تملّح الأرض وعدم صلاحيتها للزراعة وبالتالي تصحّرها.

وضمن ضرب البيئة واستعمال الموارد الطبيعية استعمالاً غير صالح، شرح المؤلف بإسهاب في هذا الفصل قطع الغابات والأشجار لاستعمالها للوقود وغير ذلك من دون اتباع طريق أو تخطيط معين للمحافظة على هذه الغابات والأشجار. كما ذكر أيضاً الرعي العشوائي وبخاصة على المنحدرات حيث تتم تعرية الأرض من النباتات ولذلك تكون هدفاً للتعرية المائية من جراء الأمطار والتعرية الرياحية.

وفي الفصل السادس (ص ٨١ ـ ٨٩)، أظهر المؤلف نتائج التصحر في الوطن العربي. ومن هذه النتائج التأثير على النظام الاجتماعي. ومثال هذا التأثير في مصر حيث يعيش السكان (٤٨ مليون نسمة) على ٤ بالمائة فقط من مساحة مصر والباقي صحراء أو متصحّر، وكيف أن الصحراء تهدد قرى بكاملها وتغطي الحقول بالرمل وتضرب خطوط الكهرباء والهاتف. ومن تأثير التصحر أيضاً الهجرة السكانية، مما يؤثر على النظام الاجتماعي في المنطقة المهجورة والمنطقة الجديدة على حد سواء: أي تغيير في الحياة الاجتماعية والاقتصادية للريف والمدينة في آن واحد. لذلك نرى أن ضرب البيئة هو من نتائج التصحر. فاستثمار الانسان للأرض هو استهلاك للموارد البيئية، لذا فإن نوعية هذا الاستثمار وكثافته يؤدي إما الى ضرب البيئة أو الحفاظ على توازنها. ومن الأمثلة على ضرب البيئة انحسار الغابات وتعرية الارض بسبب اقتلاع الأشجار لاستعمالها للوقود أو للبناء، مما يؤدي الى تصحر شديد وسريع. ان تجريد الارض من أشجارها يقود الى ضرب البيئة لأنه يؤدي الى التأثير على نظام الغطاء النباتي والترابي والمائي وبالنتيجة، اعداد الحيوان الموجود في هذه الارض ونوعياته.

وفي الفصل السابع (ص ٨٩ ـ ١٠٤). لم يكتف الكاتب بسرد اسباب التصحر وتأثيره على الوطن العربي، فانصرف الى الحديث عن طرق مكافحة التصحر في الوطن العربي وكيفية استعمال التقنيات الحديثة لحصره ومكافحته. وقبل الشروع في المكافحة يجب وضع مسح بيئي للمنطقة: ويتطلب المسح البيئي تقويم مستوى قدرة البيئة على تحمل نتائج التصحر. فبالنسبة للمناخ مثلاً، يجب رصد التقلبات والتغيرات الجوية من هطول الأمطار، كمياتها وأوقاتها، والحرارة القصوى والدنيا اليومية، والضغط الجوي، والرياح وتحركاتها وسرعتها، وكذلك توزيع الأمطار. وبالرغم من أن بعض الاقطار العربية قد طورت محطاتها الجوية لا يزال هناك مجال كبير للتطوير وجمع المعلومات وتحليلها. وقد شدد الكاتب في هذا القسم على ضرورة التنبه في عملية المسح البيئي الى تغطية شاملة للأطراف المترامية، وبخاصة هوامش الصحاري حيث تواجه الأرض خطراً داهماً. واشار الى الضرورة القصوى لتثقيف السكان في هذه الأطراف وتدريبهم على استعمال التقنيات الحديثة والضوابط للحفاظ على البيئة. والخطوة الثانية بعد المسح البيئي هي مراعاة ملاءمة الزراعة بجميع نواحيها بالبيئة باستعمال التقنية المناسبة من ري وحراثة وغير ذلك. وقد أورد في هذا القسم بعض التجارب في بعض الاقطار العربية لاختيار الزراعات الفضلى والملائمة للمناطق حسب المناخ والمياه وغيرها من العوامل التي تؤثر على الانتاج. وبعدها انتقل الى أسباب تعرية التربة وكيفية مكافحتها. وأبرز أيضاً بين الدراسات المتوافرة في مجال حد تحرك الكثبان الرملية. ومن طرق مكافحة التصحر ايضاً الحفاظ على الغابات واكثارها وذلك عن طريق استخدام طاقة بديلة للحطب. وقد بيّن تحت عنوان «بدائل الطاقة» كمية الطاقة المتوافرة في الطاقة الشمسية وغيرها من الطاقات المتجددة.

وفي الفصل الثامن (ص ١٠٥ ـ ١١٩). شرح المؤلف مشاريع أو حالات دراسية قائمة الآن في الوطن العربي. وقد بيّن في كل مثال المواصفات العامة المسح البيئي من المناخ الى النبات والحيوان، السكان وعملية التصحر والمياه والري والزراعة. ومن هذه الدراسات التي ذكرت في هذا الفصل: (١) فلسطين المحتلة ـ صحراء النقب: (٢) تونس ـ محاولة لمكافحة التصحر: (٣) السودان ـ الصحراء الأبدية.

القسم الثالث

بعد القسم الأول والقسم الثاني والاسهاب في سرد الأسباب وتأثير التصحر وطرق معالجته، اقدم المؤلف على خطوة نادراً ما نراها في كتب مثيلة وهي وضع برنامج عام لمكافحة التصحر في الوطن العربي ومما قاله: «لن نتخلص في اقطارنا العربية من ظاهرة النمو المنقوص او التخبط او التعثر ما لم نوحد تطلعاتنا التنموية وتوجهاتنا التطورية. ونعود فنؤكد انها تلك التي تتعلق بنمو الانسان العربي وتطوره ونعمل جادين في تنفيذ هذه الطموحات فلا تبقى حبرا على ورق في مجلدات نملأ بها ادراج جامعتنا العربية، والمنظمات المنبثقة عنها، او دراسات يأكلها غبار مكاتب وزارتنا. وهي تغطي كل نظم وأوجه حياتنا».

لذلك يجب البدء بتنمية الانسان العربي أو التنمية البشرية وضمنها تنمية الامكانات الزراعية الموجودة وخلق تكامل زراعي في الوطن العربي. وكذلك يجب مسح الأرض الزراعية ككل في الوطن العربي ووضع دورة زراعية متكاملة حسب التربة والمناخ والمياه والانسان وتوافر هذه العناصر. ناهيك بالدور الذي يمكن للمؤسسات العامة القيام به في تصريف المحاصيل وتسويقها حتى يتشجع المجتمع الريفي على متابعة نشاطاته الزراعية ومحاولة تحسين انتاجه والمحافظة على بيئته وعطائها. هذا اضافة الى ضرورة تثقيف هذه المجتمعات الريفية وتدريبها على استعمال التقنيات المناسبة ـ وليس بالضرورة الحديثة أو المستحدثة ـ لتسهيل أعمالها وانجازاتها، إذ

ان هذه المجتمعات الريفية في الوطن العربي هي في مناطق داخلية شبه معزولة، فقيرة، ولا تزال على انماط معيشية بدائية.

ولانجاح خطة التنمية الموحدة في الوطن العربي لا بد من التخطيط والتعاون بين هذه الاقطار لمقاومة التصحر. فالوطن العربي مليء بالمعلومات عن عملية التصحر هنا وهناك إلا انها لا تزال في نطاق العموميات التي ينقصها التدقيق من ناحية انتشارها وتأثيرها اجتماعياً وطبيعياً. اضافة الى أن التنسيق والتدقيق في هذه المعلومات شبه معدوم لذلك يجب وضع خطة وبرنامج للتنسيق والتدقيق في هذه المعلومات وانشاء مراكز الأبحاث لهذه الغاية.

في هذا الكتاب عالج الكاتب د. محمد خولي اسباب التصحر وتأثيره وطرق مكافحته عالمياً وعربياً مورداً الأمثلة، وقوّم الدراسات الموجودة حاليا في الوطن العربي ومستشهداً بالأعمال والدراسات العربية والعالمية ومستخدماً المراجع العلمية العربية والعالمية التي كتبت عن موضوع التصحر وخطره على المجتمع والانسان مظهراً مراحل التنمية في خطة عمل موحدة للوطن العربي من التنمية البشرية الى التخطيط. ولم يثل على نفسه بمجرد ختم الكتاب ان يذكر التوصيات بل تطرق اليها كما بينها ووصفها فقرة فقرة. ومن هذه التوصيات تبني استراتيجية قومية شاملة في مجال التنمية المتكاملة باعتماد التخطيط عبر سياسة عملية تكنولوجية. وجعل الانسان الهدف والوسيلة في خطط التنمية واعداد الامن البيئي القومي والاعتماد على القوى والثروات الوطنية، واستئصال الهجرة الريفية والمتخصصة، وبناء مراكز البحث العلمي قطرياً واقليمياً وقومياً ومحطات رصد للعناصر الطبيعية والانسانية. واقامة شبكة معلومات للتبادل والتنسيق والمقارنة عبر نشر نتائج الأبحاث في الوطن العربي. ومن بعد كل هذا وضع برنامج اعلام ارشادي علمي لارشاد الانسان العربي في طرق استخدام الثروات الطبيعية والحفاظ على بيئته. وأيضاً التشديد على عملية التسويق والتعاون عبر التشريع بين الاقطار العربية.

ان كتاب **التصحر في الوطن العربي** أتى في الوقت الأنسب. إذ أن المكتبة العربية بحاجة إلى كتاب كهذا لترشيد الانسان العربي وتثقيفه وتوعيته بما يحيط به من خطر التصحر. ان الصحاري تغطي ثلث اليابسة في العالم، أما في الوطن العربي فهذا الخطر يحيق بأكثر من ثلثي المساحة ويؤثر في أكثر من ثلث عدد السكان (ص ١٣٧).

ان التصحر خطر جائم وآني يواجه المواطن العربي أكثر من غيره ودرؤه يزداد صعوبة تقنياً ومادياً مع الوقت، لذا يجب الاسراع الى مكافحته قبل فوات الأوان، عن طريق: أولاً، حسن الادارة الذاتية واستعمال ثروات الارض الطبيعية. وثانياً: اتباع خطة تنمية متكاملة تكون مكافحة التصحر جزءاً أساسياً فيها، لا تنفصل عن أسس النمو الاجتماعي ـ الاقتصادي. كما ختم الكاتب □

وليم كليفلند

الاسلام في مواجهة الغرب

(لندن: منشورات الساقي، ١٩٨٥).

د. معن زيادة

استاذ في قسم الفلسفة
الجامعة اللبنانية.

تحت عنوان **الاسلام في مواجهة الغرب**، صدر باللغة الانكليزية عام ١٩٨٥، كتاب وليم كليفلند في طبعتين، احداهما في الولايات المتحدة الأمريكية عن جامعة تكساس، والثانية في بريطانيا عن منشورات الساقي - لندن. يعرض الكتاب لسيرة الأمير شكيب ارسلان (١٨٦٩ - ١٩٤٦) وسعيه الدؤوب في سبيل ما يسميه المؤلف بالقومية الاسلامية. فالكتاب، رغم عنوانه العام **الاسلام في مواجهة الغرب**، هو في الحقيقة كتاب عن شكيب ارسلان أولاً وقبل كل شيء، يؤرخ له ويعرض لسيرته في أكثر من مائتي صفحة.

صحيح أن المؤلف يتناول جزئياً عصر شكيب ارسلان والأحداث التي رافقت حياته، إضافة الى سيرته، إلا أن ذلك من ضرورات عرض السيرة، فالكتاب ليس تأريخاً لعصر أو لجيل الا بمقدار ما يخدم سيرة شكيب ارسلان، ومن هنا، فإن أول ما يلفت نظر القارىء أن عنوان الكتاب أوسع من محتواه ومضمونه.

ولعل ما يبرر العنوان الكبير في نظر المؤلف أن المواجهة بين الاسلام والغرب كانت محور نشاط ارسلان ومحور حياته، والطابع الذي طبع فكره وشخصيته، فلقد نشأ ارسلان في ظل الدولة العثمانية عندما كانت المواجهة بين هذه الدولة وأوروبا على أشدها، حيث كانت اوروبا تضيق الخناق على هذه الدولة، وكانت قد اقتطعت الأجزاء العديدة من أطرافها، وكان تهديدها لما تبقى من الدولة العثمانية يزداد يوماً بعد يوم. وكان الاسلام هو السلاح الرئيسي الذي تستخدمه هذه الدولة، وعلى رأسها السلطان عبد الحميد، في مواجهتها مع الغرب من جهة، ومع دعاة الانفصال عن الدولة العثمانية من ابناء قوميات العالم الاسلامي، العرب على وجه الخصوص، من جهة اخرى.

ظهر ارسلان بعد تطويق المشاريع النهضوية التي عرفتها بعض البلاد العربية في المشرق والمغرب، ولا سيما المشروع الكبير الذي طرحه محمد علي باشا في مصر، والذي نظرت له ودافعت عنه شخصيات نهضوية كبرى من أمثال الطهطاوي وعلي مبارك

وغيرهما. وكانت البلاد العربية عموماً، كجزء من الدولة العثمانية، تشهد تيارات فكرية وسياسية متعددة، الا ان التيار السلفي كان قد عرف بعض الازدهار بسبب تطويق المشاريع النهضوية، وبخاصة في حلقة محمد عبده الذي اتصل به شكيب ارسلان وتأثر به، فكان بعد ذلك واحداً من اهم ممثلي هذا التيار، يقف جنباً الى جنب مع رشيد رضا، بل يسبقه في ميدان العمل دون ميدان النظر.

اعتبر ارسلان نفسه جندياً من جنود الدولة العثمانية، عمل الى جانب الاتحاديين ومعهم، وآمن بأفكارهم رغم تعصبهم للعثمانية وكراهيتهم للعرب، فوقع بينه وبين اعداء الاتحاديين نفور، خدم العثمانيين منذ مطلع شبابه، وظل على ولائه لهم حتى بعد انتهاء الدولة العثمانية، وراهن على عودة الخلافة، وظل على رهانه حتى نهاية حياته تقريباً. وعندما فقد كل أمل في ذلك مال الى القومية العربية، الا انه فهمها من منظوره الخاص، وضمنها فكره السلفي فكانت مصالحته مع القوميين عملية، دون أن تأخذ ابعادها النظرية.

مشكلة ارسلان الذي نشأ في ظل الدولة العثمانية وآمن بها وعمل في خدمتها حتى جاوز الخمسين من عمره، أنه عجز عن التكيف بسهولة مع التطورات التي وقعت إبان الحرب العالمية الأولى، ولعل السبب في ذلك، انه اعتبر نفسه جزءاً من هذه الدولة، واعتبرها جزءاً منه. وقد يكون لتربيته المنزلية دور في ذلك، فالاسرة الارسلانية كانت على اتصال وثيق بالدولة العثمانية، وشكيب نفسه ورث تلك الصلة الخاصة، فأصبح وهو في التاسعة عشرة من عمره عام ١٨٨٨ مديراً لدائرة الشويفات، وبعد ذلك قائمقاماً للشوف عام ١٩٠٢ لفترة وجيزة من الزمن، ثم قائمقاماً للشوف مرة اخرى من عام ١٩٠٨ حتى عام ١٩١١، وفي عام ١٩١٤ انتخب عضواً في البرلمان او مبعوثاً في المجلس العثماني عن منطقة حوران، وما بين عامي ١٩١٤ و ١٩١٦ كان على صلة وثيقة بجمال باشا، وقد سعى لنصح جمال باشا والتخفيف من بطشه بأهل لبنان وسوريا دون جدوى، وقد شكلت علاقة شكيب ارسلان بأعمال جمال باشا وسياسته نقطة سوداء في حياة الأمير ظلت تلازمه حتى نهاية حياته، فعلى رغم تبرئته لنفسه من أعمال جمال باشا، فإن الشكوك ظلت تحوم حوله، على الأقل لأنه كان من أهل النظام الذي انتج جمال باشا وأمثاله. وفي عام ١٩١٧ أرسله أنور باشا كمبعوث شخصي الى المانيا، وقد تكرر ذلك في العام التالي، فكانت تلك بداية علاقته مع الالمان، وقد تطورت تلك العلاقة فيما بعد، واضيفت اليها علاقة صداقة مشابهة مع الايطاليين ادت الى تعاون بين ارسلان وبين دول المحور أثارت حوله الشكوك والشبهات مجدداً.

لم تنته علاقة شكيب ارسلان مع الدولة العثمانية وما مثلته بانتهاء هذه الدولة، فقد استمرت هذه العلاقة حتى نهاية حياته تقريباً كما أشرنا قبلاً، فحملته على كمال أتاتورك والكماليين وعلى القوميين الانفصاليين، كانت حملة شرسة، استخدم فيها ارسلان كل الأسلحة المتوافرة لديه. وكان السلاح الأهم هو الدين، والتركيز على الوحدة الدينية ودورها، واعتبار الرابطة الدينية هي الرابطة الأولى التي تتقدم أي رابطة أخرى. فقد رأى ارسلان في الدعوة القومية امتداداً لفكر الغرب على حساب الاسلام، فناهض هذا الفكر كما ناهض الغرب منطلقاً من خصومة الغرب مع الاسلام المتمثلة بالخصومة بين الغرب والدولة العثمانية.

ورث ارسلان عن العثمانيين عداءهم

للغرب، خصوصاً الحلفاء، ولم يغفر لهم ما الحقوه بدولته وبه شخصياً من اذى لازمه طيلة حياته. فكرس ما تبقى من حياته لمحاربتهم، لم يهادن ولم يستسلم. ادرك ما بيّته هؤلاء للشعوب الاسلامية، فجعل همّه استنهاض همّة هذه الشعوب، وجعل ذلك عمله الأول ومسؤوليته الاولى، يتقدم حتى على المسؤوليات العائلية والواجبات الشخصية، فاستحق لقب «المجاهد الأول». وكان رائده هو مصلحة الاسلام والمسلمين، و كان منطلقه هو الاسلام ورسالته. وحّد بين شخصه وقضيته، فجاءت سيرته سيرة للقضية التي نذر نفسه لها. وعندما وضع وليم كليفلند كتابه عن سيرة شكيب ارسلان، لم يجد حرجاً في أن يضع له عنواناً يعبر عن القضية التي الزم ارسلان نفسه بها؛ وهي **الاسلام في مواجهة الغرب**.

يقسم الكتاب الى ثمانية فصول، إضافة الى مقدمة تناول فيها المؤلف حياة ارسلان بشكل اجمالي؛ تمهيداً للدخول في التفاصيل في فصول الكتاب. من هنا يمكن القول إن المقدمة تكاد تكون تلخيصاً للكتاب أوجز فيها الكاتب سيرة ارسلان ومعالم شخصيته. وهو يرى أن ارسلان كان انساناً طموحاً يحدوه السعي الى الشهرة، وانه سعى دائماً لأن يظهر في صورة الرجل الشجاع الذي يعادي الاستعمار ولا يخشاه، وقد أثبت دائماً انه أهل لهذه السمعة. وقد وضعته شهرته موضع انقسام الناس من حوله الى مؤيد ومعارض: أما مؤيدوه فقد نظروا اليه على أنه أعظم مجاهدي عصره، وأما معارضوه فقد اتهموه بالأنانية وخدمة مصالحه الشخصية.

ويختم كليفلند مقدمته بالقول إنه عندما بدأ دراسته كان يظن أن شكيب ارسلان كان شخصية ثقافية بالدرجة الأولى، الا انه عدّل هذا الموقف أثناء البحث والدراسة قليلاً ليخلص الى أن ارسلان كان كاتباً مؤثراً، لم يكن مفكراً بمعنى الكلمة بمقدار ما كان ظاهره، فأفكاره كانت خليطاً من افكار محمد عبده وجمال الدين الافغاني، وكانت قدرته على التأثير في الأحداث أقل بكثير مما نسب اليه خصومه، ومع هذا، فقد كان شخصية عالمية لم تعط حقها، عاش في مرحلة انتقالية زاخرة بالأحداث والتطورات، واكتسب شعبية واسعة بسبب مقاومته وتحريضه واهتمامه بالدعاية والاعلام، فاقترب من خط الافغاني وكان وريثاً له ولم ينافسه في ذلك منافس.

* * *

يتناول الفصل الأول من الكتاب العناصر المكونة لشخصية ارسلان «الجنتلمان العربي العثماني» الذي قال فيه احمد الشرباصي في كتابه **شكيب ارسلان داعية العروبة والاسلام** أنه كان اكثر عثمانية من العثمانيين انفسهم. وبعد أن يطلعنا المؤلف على موقع الاسرة الارسلانية ودورها والمناخ العائلي والاجتماعي الذي نشأ فيه الأمير، يبين لنا أن دوائر ولاء ارسلان توزعت في ثلاث حلقات متداخلة: حلقة الاسرة الارسلانية التي توارثت تنسيق المصالح بين الطائفة الدرزية والدولة العثمانية، والحلقة الثانية حلقة الطائفة الدرزية التي كان يهمها أن تحتفظ بالمتصرفية التي كانت من نصيب الاسرة الارسلانية، والحلقة الثالثة، وهي العثمانية التي حظيت باهتمام ارسلان الواسع، حتى أن شدة ولائه لها مثلته هذه الحلقة من مطامح امبراطورية اسلامية واسعة طغت على ولائه الأولين وخففت من حدتهما.

واذا كان الفصل الأول يتناول تكوين ارسلان السياسي وحياته حتى الحرب العالمية الأولى فإن الفصل الثاني يتناول سيرة الأمير ونشاطه خلال الحرب، بما في ذلك انخراطه في العمل العسكري الى جانب جمال باشا

وارتباطه بسياسة هذا الاخير. ورغم أن ارسلان قد استخدم نفوذه لدى جمال باشا فقدم اليه النصائح وخفف من وطأة حكمه، الا أن لجوء جمال باشا الى البطش لوضع حد لحركات المعارضة وضع شكيب ارسلان في موضع حرج، لأنّ حدة غضب الشعب من أفعال الحاكم العثماني لم ترحم الأمير الذي كان يحاول التوسط بين المواطنين وحاكمهم المستبد. ويتناول هذا الفصل إضافة الى ذلك بداية مرحلة النفي الطويلة التي عاشها ارسلان متنقلاً بين سويسرا والمانيا وايطاليا حاملاً قضيته من مكان الى مكان، مرتحلاً من عاصمة الى أخرى، وهموم العرب والمسلمين تؤرقه وتقض مضجعه، فقد كان بعيداً عنها بالجسد قريباً منها بالفكر والروح.

أما الفصل الثالث وهو تحت عنوان «تبني القضية العربية» فإنه يتناول تحول اهتمام ارسلان التدريجي الى مشكلات الوطن العربي. فبعد الحرب العالمية الأولى كان هم ارسلان الأول هو محاولة إعادة الحياة الى النظام العثماني، وكان رفاقه في العمل هم أرباب النظام العثماني السابق. إلا أن الأحداث، فيما كان يعرف قبلاً باسم الولايات العربية، كانت تشد ارسلان أكثر فأكثر الى الدائرة العربية قبل غيرها. كان الانتدابان الفرنسي والبريطاني في بلاد الشام أول ما اصطدم به ارسلان بعد الحرب، فاختار المعارضة والمقارعة ولكن من منفاه في أوروبا، إلا أن ذلك لم يخرجه من الدائرة العثمانية ويضعه في الدائرة العربية. وقد احتاج ارسلان الى مساعدة بعض اصدقائه من أمثال رشيد رضا ليتحول الى عضو فاعل في الدوائر العربية؛ ولم يتكرس وضع ارسلان الجديد إلا في المؤتمر السوري ـ الفلسطيني الذي عقد في جنيف عام ١٩٢١، حيث كلف ارسلان واحسان الجابري بتمثيل المؤتمر لدى عصبة الأمم، فكانت تلك مهمته الرئيسية في فترة ما بين الحربين، وكان ذلك بداية هذه المرحلة النضالية من مراحل حياة ارسلان. ولعل من أهم أحداث هذه الفترة دعوة الحكومة الفرنسية لإرسلان لمفاوضته على أثر الثورة العربية الكبرى في سوريا عام ١٩٢٥، ثم تراجعها عن المفاوضة بعد فشل الثورة واستتباب الأمور لها مجدداً.

الفصل الرابع يحمل عنوان «داعية القومية الاسلامية في الشرق العربي»، وهو يتناول إهتمام ارسلان بقضايا العرب والمسلمين واعطاء هذه القضايا طابعاً دولياً. فقد كان وجود ارسلان في اوروبا وجوداً في الوقت المناسب وفي الزمان المناسب، وقد شكل ذلك عاملاً هاماً من عوامل فاعليته التي قامت عليها شهرته. وقد أضاف شكيب ارسلان الى هذا العامل عاملاً آخر وهو اصدار مجلة بالفرنسية تحمل عنوان **الأمة العربية** صدرت اعدادها الأولى عام ١٩٣٠، واستمرت في الصدور حتى عام ١٩٣٨، وكان ارسلان يحرر المجلة ويدير شؤونها، يعاونه في ذلك رفيقه وشريكه احسان الجابري. وقد لعبت المجلة دوراً هاماً في دفع المحافل الدولية للاهتمام بقضايا العالمين العربي والاسلامي.

الفصل الخامس يهتم بنشاطات ارسلان في المغرب العربي، فقد استطاع ارسلان بفضل وجوده في اوروبا وجهوده التي لا تكل، وبفضل كتاباته التحريضية، أن يتحول الى شخصية نضالية مرموقة، استقطبت اهتمام المناضلين في كل مكان، وقد ساعدته ايديولوجيته الاسلامية التي لاقت صداها في نفوس ابناء اقطار المغرب الثلاث على أن يصبح رجل المشرق في المغرب، وأن يلعب دوراً مهماً في توجيه الأحداث وقيادتها وأن يتحول الى مرشد وأخ أكبر يلجأ اليه مناضلو المغرب وينشدونه في الملمات مستلهمين نصائحه وآراءه وكتاباته. فعندما حاول الفرنسيون

الافادة من توزع المغرب الأقصى الى عرب وبربر، وسنوا بعض القوانين التي تفرق بين أبناء الشعب الواحد، نهض بعض مناضلي المغرب متصدين لما حدث. وقد وجد ارسلان في تلك القضية ضالته المنشودة، فحول نضال ابناء المغرب الأقصى الى قضية كبرى على الصعيد العالمي، ومدّ المناضلين بكل ضروب المساعدة المادية والمعنوية، وأقام جسراً بينهم وبين المشرق، وعمل الى جانبهم وأقام بينهم فترة من الزمن. وقد تعمقت علاقته مع عرب شمال افريقيا مع الأيام فكان رسول المشرق اليهم وكان صوتهم في المشرق.

الفصل السادس يهتم بكتابات ارسلان ومواقفه الفكرية والأخلاقية، ويلاحظ هنا ان التعبئة والتحريض الذي كان يمارسه ارسلان من خلال حملاته الاعلامية، كان يعتمد الايديولوجية الاسلامية والفكر السلفي، وكان في ذلك قريباً من الخط السلفي الذي كان ينهجه رشيد رضا صاحب **المنار**. وقد شارك الرجلان في مواقف واحدة نابعة من فكرهما السلفي، ليس اقلها سعيهما الى تقليد الخلافة للملك عبد العزيز آل سعود. ومهما يكن من أمر، فإن ارسلان كان يتابع بذلك الخط الاسلامي السائد الذي ورثه مع شريكه رشيد رضا عن محمد عبده والافغاني، إلا أنّه كان اقل ليبرالية وأكثر سلفية من هذين الأخيرين.

ولأن ارسلان كان أقرب الى الفكر السلفي منه الى أي خط فكري آخر، فقد عمل جنباً الى جنب مع رجال مثل محمد علي الطاهر ومحب الدين الخطيب إضافة الى رشيد رضا، وكانت الدوريات الاسلامية مثل **المنار** و**القبلة** و**الفتح** ومجلة **الزهراء** هي التي تروج لأفكاره وأعماله، كما كانت الجمعيات الاسلامية مثل جمعية الشبان المسلمين في مصر، وجمعية العلماء في الجزائر، والجمعيات الاسلامية السرية في المغرب، إضافة إلى تنظيم الاخوان المسلمين، هي التي تتفق مع هواه وتلاقي تأييده وترحيبه. أما أصحاب الفكر العلماني ودعاة القومية والآخذون بالتحديث، فقد ناصبهم ارسلان العداء ودخل معهم في مناقشات ومجادلات كانت أقرب إلى المشاجرات منها الى الحوار.

الفصل السابع من الكتاب يحمل عنوان «نحو المحور» وهو يتناول قضية حساسة تتلخص في أن عداء ارسلان للحلفاء دفعه الى التعاون مع دول المحور، الأمر الذي القى الشكوك حول طبيعة هذا التعاون، وطبيعة العلاقة بين الطرفين، أي ارسلان ودول المحور، وأي هذين الطرفين كان أقدر على الافادة من الآخر وتسخيره لمصلحته وأغراضه. ويتناول هذا الفصل إضافة الى ذلك مشاكل الأمير المالية. فقد عاش ارسلان ولسنوات عديدة لا يجد الدخل الكافي لمصروفه الشخصي والعائلي، وكان يعاني باستمرار من الديون التي تلاحقه وتؤرقه، ومع أن المؤلف لم يؤكد أن الأمير قد أفاد شخصياً من بعض المساعدات التي تلقاها من دول المحور، إلا أن معالجة هذا الجانب من سيرة ارسلان في هذا الفصل تدخل ضمن اطار الربط بين ظروف الأمير الشخصية، وظروف القضية التي نذر نفسه من أجلها. فمع أن وليم كليفلند يؤكد أن شكيب ارسلان لم يتعاطف مع الايطاليين والالمان من أجل المساعدات القليلة التي كانوا يقدمونها له، والتي كانت تذهب جميعاً لأمور النشر والاعلام. وهو يؤكد أيضاً أن التحريات الدقيقة أثبتت أن كل ما تلقاه شكيب ارسلان من مساعدات مالية كان يصرف على العمل السياسي والاعلامي، يؤكد ذلك العجز الدائم في مالية ارسلان الخاصة، وطبيعة شخصيته، وتأكيده ذلك في أكثر من مناسبة، والنتائج التي وصلت اليها الدوائر التي كانت تحقق في هذه المسألة إضافة الى

غيرها، إلا أن كاتب سيرة شكيب ارسلان لم يكن ليستطيع تجاهل ان التعريض بموقف من هذا النوع شكّل وما يزال بادرة خطيرة.

في الحادي عشر من شهر كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٤٦ قررت الشرطة السويسرية رفع المراقبة والتنصت عن هاتف شكيب ارسلان، ولم تكن آنذاك تعلم أن ارسلان كان قد توفي قبل يومين في التاسع من كانون الأول/ديسمبر بعد عودته الى بيروت، وأن الأمير عجز عن تسوية أموره المالية لفترة طويلة من الزمن، ولم يكن باستطاعته مغادرة سويسرا قبل تسوية هذه الأمور، الى أن أسعفه أحد أصدقائه وهو الأمير عبدالله ابن الامام يحيى حاكم اليمن.

الفصل الثامن والأخير يحمل عنوان «الخلاصة»، وهو يتركز في ما لا يزيد عن ثلاث صفحات، يبدأها كليفلند بقول ارسلان في مطلع سيرته الذاتيه أنه لم يكن يستحق أن تكتب سيرته الذاتية. وكليفلند الذي يعرف أن ارسلان لم يكن جاداً في هذا القول، وإنه إنما قاله من قبيل التواضع المتعمد، يؤكد ان ارسلان كان يستحق أكثر من أن تكتب سيرته الخاصة، فقد كان من القلائل الذين وقفوا فوق المسرح ولعبوا دور البطولة لفترة طويلة من الزمن تزيد عن نصف القرن. فقد استطاع ارسلان ان يتعاطى مع الأحداث التي عصفت بالشرق الأوسط، وقد حاول التحكم في مسار هذه الأحداث، وقد فعل فيها بدرجات متفاوتة: كان أحد الشخصيات العربية البارزة في الدولة العثمانية في العقدين الأخيرين من عمرها، وبعد هزيمة هذه الدولة وجد لنفسه دوراً خاصاً، وقد تبلور هذا الدور في فترة ما بين الحربين، واستطاع ارسلان أن يكسب شهرة فريدة بفضل مهارته في ادارة المعارك السياسية، وقدرته على توظيف وسائل الاعلام في مصلحة هذه المعارك، حتى اصبح نجماً لامعاً في العالمين العربي والاسلامي.

اختار ارسلان الاسلام السياسي، والتزم بموقف الغالبية الاسلامية، وتأثر باستاذه محمد عبده وسار على خطاه وخطى الافغاني قبله، واتخذ من «القومية الاسلامية» سلاحاً لتحريض المجتمع وتحقيق الاستقلال السياسي، فعادى الاتجاه العلماني وتحالف مع خصوم الاتجاه القومي. ولم يكن ارسلان معبراً بذلك عن المرحلة التي عاش فيها، فقد عرفت تلك المرحلة ازدهار التجربة الليبرالية في مصر خصوصاً، وعرفت محاولة التغريب التي قام بها كمال أتاتورك، كما عرفت الفكر القومي العلماني كما قدمه ساطع الحصري، ورجالاً حاولوا الفصل بين الدين والدولة كالشيخ علي عبد الرازق الذي طرد من الأزهر بسبب مواقفه الفكرية والسياسية. كانت مرحلة تضج بالاختيارات المتعددة، إلا أن ارسلان آثر اختيار الطريق الذي كاد يكون معاكساً للتيار، ومع ذلك فقد نجح في أن يبني شعبية واسعة، وأن يحظى بموقع مرموق.

وما يمكن أن يؤخذ على شكيب ارسلان، إضافة الى ما اشرنا اليه، من تعامله مع جمال باشا، وتحالفه مع دول المحور، واصراره على ارستقراطية السلطة، وسعيه لتقليد الخلافة للملوك، هو أنه لم يملك أي رؤية للتغيير الاجتماعي، ولم يملك أي حل نظري أو عملي للمشكلات الاجتماعية، ولما كانت تعاني منه الأغلبية الساحقة من المواطنين. ولعل هذا هو السبب في الحد من فاعلية ارسلان ودوره. فبمجرد غيابه عن المسرح انتهت تلك التظاهرة من الاحتجاج والاعتراض والحماس والانفعال، لم يترك ارسلان برنامجاً للاصلاح والتغيير، ولم يكن ليهتم الا بقضية السلطة السياسية والاستقلال السياسي، ولم يربط بين تحقيق الاستقلال والمشكلات الاجتماعية

والاقتصادية وغيرها، ولم يتوسع في نضاله ليخرجه من حيز الشعارات والكلام ومعاداة الاستعمار الى ما يمكن أن ينظم الجماهير ويعدها إعداداً صحيحاً لنضال طويل ينتهي الى النصر. واذا كنا لا يمكن أن نتوقع من شكيب ارسلان، الأمير الارستقراطي سلوكاً وفكراً، العثماني النشأة والثقافة، اكثر مما فعل، فإن كل ما نحاول التأكيد عليه هو أن ارسلان ظل أميناً لأفكاره التي كانت قد تشكلت في الربع الأخير من القرن الماضي وفي ظل ولاء للاسلام كايديولوجية حاولت الدولة العثمانية ان توظفها لمصلحتها.

يسعى وليم كليفلند في كتابه **الاسلام في مواجهة الغرب** لتقديم صورة متكاملة للأمير شكيب، وهو يرسم هذه الصورة بكثير من الأمانة والصدق، ينصف الرجل ويتعاطف معه، دون أن يضطر إلى إخفاء الجوانب غير المضيئة في سيرته □

صدر حديثاً عن

مركز دراسات الوحدة العربية

الابعاد التربوية للصراع العربي الاسرائيلي

وقائع المؤتمر العلمي الذي نظمته
كلية التربية بجامعة الكويت

عبد الله عبد الدائم
محمد ناصر
سعيد اسماعيل علي
عبد السميع الحربلي
اسامة امين الخولي

عثمان سعدي
وليد سليم عبد الحي
علي سعود عطية
سمير هوانة
رشدي فكار
علي رؤوف

نزار الريس
انطوان زحلان
باسم سرحان
عمر الخطيب
فوزي الاسمر

ندوة

«ثلاثون عاماً على تأميم قناة السويس»

القاهرة، ٣٠ تشرين الأول/اكتوبر ـ
٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦

طلعت أحمد مسلم

خبير عربي من مصر في
الدراسات العسكرية والاستراتيجية

تميزت الندوة التي دعت اليها وأشرفت على إقامتها في القاهرة اللجنة المصرية لتضامن الشعوب الافريقية ـ الآسيوية في الفترة بين ٣٠ تشرين الأول/ اكتوبر، والثالث من تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٨٦ بالثراء الفكري، وتوثيق المعلومات، إضافة الى نصرة المبادىء السامية، والقيم العظيمة التي تتطلع اليها الشعوب المؤمنة بالعدل والمساواة.

ولقد ساعد على ذلك حضور عدد من الشخصيات التاريخية والفكرية التي ساهمت بجهد في الصراع الذي دار في منتصف الخمسينات على أرض مصر والذي بلغ ذروته بين تأميم قناة السويس بواسطة الرئيس الراحل جمال عبد الناصر في ٢٦ تموز/ يوليو عام ١٩٥٦، و العدوان الثلاثي على مصر في ٢٩ تشرين الأول/ اكتوبر من السنة نفسها، الى انسحاب القوات البريطانية والفرنسية في ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر من السنة نفسها، ثم انسحاب القوات الاسرائيلية نهائياً من سيناء وقطاع غزة في آذار/ مارس عام ١٩٥٧. فلقد حضر الندوة وشارك في اعمالها سير أنتوني ناتنغ وزير الدولة البريطاني الأسبق والذي استقال من الوزارة أثناء العدوان واحتجاجاً عليه، ومستر مايكل فوت زعيم حزب العمال البريطاني السابق، والذي قاد المظاهرات في بريطانيا عام ١٩٥٦ احتجاجاً على العدوان، والكاتب المصري الكبير محمد حسنين هيكل الذي كان قريباً من الأحداث ومن الرئيس الراحل جمال عبد الناصر والذي نشر أخيراً كتاباً عن حرب السويس، والسيد أمين هويدي وزير الحربية الأسبق ورئيس المخابرات العامة في عصر الرئيس جمال عبد الناصر والذي عمل في ذلك الوقت في إدارة خطط وعمليات الجيش المصري. وإضافة الى ذلك، فقد اشترك الكاتب الأمريكي المعروف والمتخصص في الدراسات الاستراتيجية ستيفن غرين، والكاتب السوفياتي ديمتشنكو عضو مجلس ادارة وتحرير **البرافدا**، والكاتب الفرنسي كلود جوليان رئيس تحرير **لوموند دبلوماتيك**، ود. مارتن روبه رئيس جمعية الصداقة الالمانية ـ المصرية، والجنيدي خليفة

الأستاذ في جامعة الجزائر، والسيد أحمد عبد الرحمن المتحدث الرسمي باسم منظمة التحرير الفلسطينية، وقد كان السيد كريستيان بينو وزير خارجية فرنسا اثناء العدوان مدعوا، وقد وافق على الحضور إلا أن حالته الصحية لم تسمح له بذلك، كما ان السيد فاسوس لازاريدس رئيس البرلمان القبرصي ونائب رئيس منظمة تضامن الشعوب الافريقية ـ الآسيوية كان مدعواً لإلقاء كلمة أمام الندوة، إلا انه لم يتمكن من الحضور في وقت مناسب.

إضافة الى ما سبق فقد شارك في توجيه الأسئلة والتعقيب على كلمات المتحدثين السابقين كثير من المثقفين والمفكرين العرب والمصريين بصفة خاصة، مما أسبغ على الندوة صبغة الحيوية والنشاط. وكشف عن بعض الجوانب الخافية أو التي لم تتعرض لها موضوعات الندوة بصورة مباشرة، كما أن زيارة المشاركين في الندوة لهيئة قناة السويس والكلمة التي قدمها السيد رئيس هيئتها أضافت بعداً مستقبلياً للدراسات، وقدمت صورة عملية عن سير الملاحة وتطور قناة السويس بعد تأميمها.

اشتملت أعمال الندوة على خمس جلسات وزيارة لمنطقة القناة في الاسماعيلية. وقد اشتملت الجلسة الافتتاحية على تعريف بالمتحدثين في الندوة، وكتبهم واعمالهم وتاريخهم، وقد اشترك في ذلك رئيس اللجنة المصرية الداعية والسيد عبد المجيد فريد الذي ساهم في الاعداد لها وقام بالإتصال بالمتحدثين من بريطانيا بصفة خاصة. ثم بدأت الجلسة الأولى التي افتتحها السير أنتوني ناتنغ عن كيف أدار انتوني إيدن رئيس وزراء بريطانيا في ذلك الوقت أزمة قناة السويس.

* * *

استعرض سير انتوني ناتنغ الظروف المؤدية الى الأزمة، وتأثيرها على القرار وصانع القرار، فيشير الى ان بعد توقيع اتفاقية الجلاء عام ١٩٥٤ كان إيدن يتصور أنه من الممكن ان يتعامل مع الرئيس عبد الناصر، وأن يصل معه الى اتفاق، وأن اول حدث أثر عليه كان عقد صفقة الأسلحة بين مصر والاتحاد السوفياتي التي سميت «بصفقة الأسلحة التشيكية». إلا انه بالرغم من ذلك، سعى الى تأييد فكرة تمويل البنك الدولي لعملية بناء السد العالي، وكان هدفه من ذلك الا يترك المجال للاتحاد السوفياتي وإظهار بأنه إذا كان الاتحاد السوفياتي قد قدم السلاح الى مصر فإن الغرب يقدم لها المال اللازم لبناء السد العالي «مشروع ناصر الكبير» او «حلمه الكبير». كما ابرز السير انتوني ناتنغ تأثير الموقف الداخلي على صاحب القرار إذ ان إيدن واجه بعد أن اصبح رئيساً للوزراء مشكلة داخلية صعبة، إذ ثبت أن البرنامج الاقتصادي الذي عرض خلال المعركة الانتخابية كان ملفقاً وبه بيانات خاطئة، الأمر الذي أدى الى حدوث تضخم كبير جداً اضطر بنتيجته الى رفع الأسعار بدرجة كبيرة مما عرضه لانتقادات شديدة لم يتعود عليها أثناء عمله كوزير للخارجية، وأحس انها تجرح كرامته وتهز مصداقيته كرئيس للوزراء، لذا، فقد كان في حاجة الى عمل يثبت به قوته وجدارة بمنصبه. وأوضح السير انتوني ناتنغ انه يعتقد أن الأزمة قد بدأت فعلاً ليس في ٢٦ تموز/ يوليو عام ١٩٥٦ حين أمم الرئيس الراحل عبد الناصر شركة قناة السويس، وإنما بدأت بطرد الجنرال باجيت غلوب (باشا) الذي كان رئيساً لأركان الجيش الأردني حتى شهر آذار/ مارس عام ١٩٥٦، فقد قال رئيس الوزراء أن «ناصر هو الذي فعلها وليس حسين». وكانت اللطمة عليه شديدة بحيث أحس أن

العالم لا يستطيع ان يتحمله هو والرئيس «ناصر»، وأنه يجب العمل على اسقاطه. وقد طلب إيدن من معاونيه تقريراً عن كيفية تحقيق هدفه، ولكن الاجابة جاءت مخيبة للآمال إذ ان أصدقاء بريطانيا في مصر اصبحوا لا يعرفون شيئاً، ولا يستطيعون فعل اي شيء، وهنا استقر في ذهنه انه لا بد له من الاعتماد على القوى البريطانية نفسها، وانقلب من محبذ لتمويل مشروع السد العالي الى معارض له، وعمل على سحب عرض تمويله بواسطة البنك الدولي بالتنسيق مع الولايات المتحدة التي كانت توافقه على ذلك وبخاصة بعد اعتراف مصر بحكومة الصين الشعبية.

كان تأميم قناة السويس له التأثير التالي على «ايدن»، إضافة الى أن القرار قد زاد من حدة الانتقادات الموجهة اليه، فإنه تصور انه يعطيه الذريعة للقيام بعمل للإطاحة «بناصر». وقد سأل مستشاريه القانونيين فوجد أن مصر تصرفت في حدود القانون وبموجب حقوقها، وكان يعتقد أن مصر ستفشل في إدارة الملاحة بالقناة ولكنه فوجيء بنجاحها، فعمل على إرباكها بتوجيه أكبر عدد من السفن ولكنها لم ترتبك، فنظم سحب كل المرشدين الأجانب فجأة - وكانوا يمثلون الغالبية العظمى من المرشدين - وكان يعتقد أنه لا يمكن لمصر أن تتمكن من إدارة القناة بغيرهم وتعطيه ذريعة للتدخل، الا ان ذلك لم يحقق هدفه. وكان في ذلك الوقت قد عمل على تنظيم مؤتمر للدول البحرية في لندن لمحاولة استعدائهم على مصر فلم ينجح، ثم كون رابطة المنتفعين بالقناة ضمت أكثر الدول انتفاعاً بالقناة بتصور أن تتولى هي الاشراف على إدارة القناة ودفع السفن البريطانية والفرنسية الى دفع رسوم المرور اليها وليس الى الادارة المصرية، إلا أنه سمح لها بمرور القناة. كان في كل هذا يبحث عن ذريعة للتدخل ولكنه لم ينجح، وفي هذا الوقت جاء له الفرنسيون باقتراح للتدخل المشترك مع إسرائيل، إذ أن فرنسا كانت قد حاولت تنظيم تدخل فرنسي - اسرائيلي إلا أن بن غوريون كان متردداً. واشترط عليهم أن يتدخلوا بالقوات والا يكتفوا بحماية إسرائيل من الجو، ولكنهم اوضحوا له انهم غير قادرين على ذلك، وهنا كانت الحاجة الى تدخل بريطاني.

هنا وجد إيدن الذريعة وبدأ العمل المباشر للعدوان، وكان هم إيدن كله هو إسقاط «ناصر». ولما سئل عن الأهداف الاستراتيجية والنتائج التي يمكن أن تؤدي اليها اكتفى بأنه يريد إسقاط «ناصر». ويشرح السير انتوني ناتنغ تصور «إيدن» بأنه كان يعتقد أن إسقاط الرئيس المصري سيكون سهلاً، وكان يقول للقادة العسكريين انهم يبالغون في طلباتهم لانهم يعدون لمعركة لن تحدث غالبا. إذ انه كان يعتقد ان الرئيس المصري سيسقط في إحدى لحظات ثلاث، الأولى عند تلقي الانذار البريطاني - الفرنسي المشترك، وفي حالة عدم سقوطه تكون الثانية هي سقوط اول قنبلة على المطارات، والثالثة - في حال فشل الثانية - ظهور الأسطول البريطاني أمام السواحل المصرية. وكان يعتقد ان في إحدى اللحظات الثلاث سيثور الجمهور المصري ويملأ الشوارع بالمظاهرات، ويقوم بأعمال تخريب ويفقد عبد الناصر السيطرة على الأمور.

أرجع السير انتوني ناتنغ فشل العدوان البريطاني على مصر الى أن قيادة «إيدن» فشلت في التقدير الصحيح للموقف بالمنطقة وفهم طبيعة الشعب المصري ومكانة الرئيس عبد الناصر، كما أنه فقد القدرة على وضوح الرؤية والتحديد الصحيح للأهداف، وبعد النظر لتقدير النتائج التي يمكن أن يؤدي

اليهـا العـدوان. إذ لـم يكن بمصر «جنـرال زاهدي» كما كان في إيران، وهكـذا فقد كـان العـدوان فاشـلاً قبل بـدئه. أمـا مع بـداية المعركة فقـد فوجيء «إيـدن» بموقف الشعب المصري وشجـاعتـه وجيشـه في الـدفـاع عن أرضه، كما انه عرف أنه لن يحقق أهدافه من العـدوان بعد ان تـوقفت المـلاحـة في القنـاة نتيجة غرق بعض السفن فيها نتيجة لضربهـا بـواسطة السفن البـريطانيـة، وزاد من ذلـك الأنذار السوفيـاتي، ورفض الولايـات المتحدة لإمـداد أوروبا بـالوقـود النـاتـج عن تـوقف إمداداته عن طريق القناة في حـين كانت عـلى أبواب الشتاء. وهكذا، كان مضطـراً الى قبول وقف إطلاق النار ثم الانسحاب، الأمر الـذي قضى على البقية الباقية من مكـانته، وانهيـاره ثم استقالته بعد ذلك بأشهر قليلة.

وحول سؤال عن تأثير الانذار السـوفياتي على العدوان أجـاب بأن الانـذار أخذ مـأخذ الجد، ولكن كان من الواضح قبله أن العدوان قد فشل في تحقيق أهدافه.

من الواضح أن السـير أنتوني نـاتنغ قـد ركز على تـأثير العـوامل الشخصيـة لصانـع القرار وتأثـير البيئة المحيطـة به، دون إغفـال لتأثير الظروف الموضوعية والبيئة الدوليـة على مجريات الأحداث.

* * *

كـان المتحدث الثـاني هو الكـاتب المصري الكبير محمد حسنـين هيكل الـذي تحدث عن «كيف أدار جمـال عبد النـاصر معركـة تأميم القناة»(*)، ورغم أن الموضـوع كسابقـه يركـز على الادارة الشخصية لصاحب القرار الا انه اتخذ منهجاً مختلفاً. فقد تـركز حـديثه حـول ثـلاث نقـاط رئيسيـة: الأولى هـي: «لمـاذا السويس؟ ولماذا الآن؟»؛ والثانية هي «الأزمة» وتعريفها ومدى انطباقها على أزمـة السويس؛ والثـالثة «إدارة الأزمـة» ومشتملاتهـا ومدى انطباقها على إدارة «جمال عبد الناصر» لأزمة السويس.

شرح الأستـاذ هيكـل سبب الحـديث عن السـويس في أنهـا كـانت نقطـة تحـول في التـاريـخ أدت الى تغيـرات جـذريـة في مصر والمنطقة والعالم بأسره، وأن الأزمة أكدت دور مصر القومي وزعامتها وزعامة عبد النـاصر في المنطقة، وكانت نقطـة تحول في تـركيب النظام والمجتمـع المصري، كما كـانت بدايـة سقـوط الأحلاف وتحرر الوطن العربي من الاستعمار الغربي في المشرق والمغرب العربيين، كمـا انها كانت نهاية عصر الامبراطوريات البـريطانيـة والفـرنسيـة إذ بـدأت بـعـدهـا تصفيـة المستعمرات شرق السويس، وبـالتالي أدت الى تحول العالم الى نظام ثنائي القطبيـة بدخـول الاتحاد السوفيـاتي كعامـل مؤثر في المنطقـة، وتحول كل من بريطانيا وفرنسـا الى دول اقل درجـة من القوتـين الأعظم، ثم أنهـا أدت الى تعاظم حركة التحرر والاستقلال في العالم، إذ أن أغلب دول العـالم الثـالث حصلـت عـلى استقلالها بعـد عام ١٩٥٦ والى عـام ١٩٦٠. ويـرى الأستـاذ هيكـل أن دراسـة أزمـة السـويس هي دراسـة «لـدرس لا ينتهي» إذ تبقى دروس السويس صالحة لكل عصر، وان عديداً من الكتب تصدر هذا العام حول أزمـة السويس، كماتعقـد ندوات مماثلة في الـوقت نفسه تقريبـا حولهـا. ثم يجيب عن السؤال: «لمـاذا الآن» ويـركـز عـلى أن دروس أزمـة السويس مفيدة في الظروف الراهنـة لما فيهـا من تشابه رغم الاختلافات، وان مرور ثلاثـين عـامـاً عـلى الأزمـة يعني أن أغلب الشبـاب

(*) المحاضرة منشورة في هذا العدد من المستقبل العربي.

الحالي لا يعي أزمة السويس ولم يحضرها. ومن المفيد له أن يستفيد من تجارب الجيل السابق قبل ان تندثر مع اختفاء من عاصروها.

ينتقل الأستاذ محمد حسنين هيكل الى تعريف الأزمة ويركز على انها تحدث عندما يلجأ أحد أطراف الصراع الى القيام بإجراء حاد ضاغط لا يستطيع الطرف الآخر أن يتقبله أو يتجاهله، ويضطره الى القيام بإجراء مضاد يعيد به مسار الصراع لصالحه خلال زمن محدد. ثم يضع الأستاذ هيكل تصوراً لشروط إدارة الأزمة من اهمها أن يؤدي الاجراء الى تصحيح الخلل الناتج عن تصرف الطرف الآخر، وان يتم في الوقت المناسب، وان تتوافر له مقومات النجاح. ثم انتقل المتحدث الى تطبيق شروط الأزمة على أزمة قناة السويس وقال انها بدأت فعلاً بعقد صفقة الأسلحة مع الاتحاد السوفياتي، وان الوثائق تشير الى ان بن غوريون بعد توقيعها قد اصدر توجيهاً الى وزير دفاعه موشي ديان بالإعداد لمعركة تهدف الى إسقاط عبد الناصر وتدمير القوات المصرية في سيناء، ونزع سلاح سيناء، وتأمين ميناء ايلات. وشرح المتحدث تطور الأحداث حتى تأميم القناة موضحاً التنسيق الأمريكي البريطاني، ويقول انهم كانوا متفقين في الهدف ولكنهم مختلفين في الوسائل، وان الخطاب الأمريكي بسحب عرض تمويل السد العالي قصد به أن يكون مهيناً، في الوقت الذي كان يهدم فيه اكبر احلام مصر وعبد الناصر في ذلك الوقت. ثم ينتقل الأستاذ هيكل الى ادارة الأزمة وقرار التأميم فيقول انه أعاد تصحيح مسار الصراع بأن وفر مصدراً لتمويل مشروع السد العالي، وانه اتخذ في الوقت المناسب وانه توافرت له شروط النجاح بالإعداد المسبق والدراسة العميقة. وانه أجاد اختيار القائمين بالتنفيذ ومنحهم السلطة الكافية لتحقيق الأهداف بأن منحهم سلطة التنفيذ حتى بتنفيذ الأحكام العسكرية. كما كان لسرية القرار دور كبير في تحقيق تنفيذه بنجاح. ثم ينتقل الى إدارة الأزمة بعد التأميم ويركز على القدرة على التفريق بين الأهداف الاستراتيجية والتكتيك، فمثلاً قبل مرور السفن التي قامت بدفع الرسوم لرابطة المنتفعين بالقناة معتمداً على أن هذه الحسابات ستتم تسويتها بعد انتهاء الأزمة، ثم إنه عبأ الشعب، وقام باتصالات دولية لتعبئة التأييد الدولي للقرار، ووفر احتياطيات من المواد الاستراتيجية لمواجهة الطوارىء. وعن العدوان، يرى الأستاذ محمد حسنين هيكل ان بطولة الشعب المصري هي السبب الأول لفشل العدوان وكذلك بسالة قواته المسلحة، ويشير الى أهمية الانذار السوفياتي، وتعطل الملاحة بقناة السويس، ولا يغفل الاستفادة من التناقضات التي حدثت في معسكر الأعداء بين الولايات المتحدة من جهة، وبريطانيا وفرنسا واسرائيل من جهة أخرى. ويتعرض الأستاذ هيكل في اجابته عن الأسئلة لما إذا كان من الممكن الانتظار لحين انتهاء فترة امتياز شركة قناة السويس فيقول أنها كانت ستكون مضيعة لاثني عشر عاماً أخرى، فقد كانت الشركة تسعى الى أن تتحول جميع معداتها بانتهاء فترة الامتياز الى خردة غير صالحة للعمل، كما ان اغلب موظفيها كانوا سيحالون الى المعاش في الفترة الباقية وكانت مصر ستجد القناة دون معدات، ودون كوادر قادرة على تحمل مسؤولية إدارتها، كما ان الشركة اوكلت كثيراً من الأعمال لشركات اجنبية بحيث تظل السيطرة على القناة خارج الايدي المصرية، وفي النهاية فإنه لم يكن متوقعاً أن تسلم القناة الى مصر دون معركة إذ كانت بريطانيا وفرنسا تسعى الى تركيب إدارة دولية تؤول اليها إدارة القناة بعد انتهاء فترة

الامتياز. اما عن اختيار اهل الثقة واهل الخبرة فيرى المتحدث انه لا يرى التناقض بين كلتيهما وكان لا بد من اختيار افراد لهم الخبرة وجديرون بالثقة. ثم أن الحديث يركز على المهندس محمود يونس وهو إضافة الى كونه ضابطاً فقد كان مهندساً وكان يقوم بتدريس مادة الادارة في كلية اركان الحرب، فهو لم يكن مجرد اهل للثقة، ثم انه عادة ما يغفل ذكر ان أول رئيس مصري لهيئة قناة السويس هو د. حلمي بهجت بدوي أستاذ القانون الدولي. ويؤكد الأستاذ هيكل على أن اتصالات القيادة المصرية في الفترة السابقة لتأميم القناة بالولايات المتحدة الأمريكية كان لاستغلال التناقض بينها وبين بريطانيا لتحقيق اتفاقية الجلاء، وينفي وجود أي اتصالات باسرائيل في هذه المرحلة او مفاوضات سرية معها. وأخيراً يقول إن الخطأ الذي وقعت فيه القيادة المصرية هي انها استبعدت التواطؤ البريطاني ـ الفرنسي مع إسرائيل لما في ذلك من خطورة على موقف الدولتين، ويشير الى أنه رغم الخطأ إلا أن صحة التوقع قد تأكدت، إذ ان العدوان قد فشل وغاب كل من إيدن وغي موليه عن المسرح السياسي.

* * *

كان المتحدث الثالث هو المستر مايكل فوت الزعيم السابق لحزب العمال البريطاني وكان موضوعه «الرؤية الأوروبية لأزمة قناة السويس». وقد أشار المتحدث الى أول معرفته بالمنطقة في عام ١٩٣٣ حينما زار اخيه الذي كان يعمل في الجيش البريطاني في فلسطين في مدينة نابلس وكيف انه زار القدس، وتعرف على المشكلات العربية، ثم ركز على نقطتين اساسيتين، الأولى هي التقاليد البرلمانية ـ البريطانية التي أدت الى وجود معارضة دائمة في البرلمان البريطاني للاعمال الامبريالية وان هذه المعارضة كانت موجودة عند الاحتلال البريطاني لمصر عام ١٨٨٢، وعند مقتل السير «لي ستاك»، وفي عام ١٩٥٦، وانه وجد في بريطانيا دائماً اناساً ينتصرون للحق والعدل ضد الأعمال الامبريالية للحكومة البريطانية، وانه أثناء أزمة السويس كانت هناك نسبة كبيرة من الشعب البريطاني تعارض العدوان على مصر والتواطؤ البريطاني ـ الفرنسي ـ الاسرائيلي، وانه اشترك في مظاهرات خلال هذه الفترة تندد بالعدوان. وكانت النقطة الثانية هي ضرورة احترام الأمم المتحدة وميثاقها وان أزمة السويس أظهرت أهمية الأمم المتحدة وسكرتيرها العام، إذ لعبت الأمم المتحدة دوراً رئيسياً في انهاء الأزمة، وانه في زمننا هذا لا بد من التأكيد على العودة الى قرارات الأمم المتحدة، واحترامها واحترام ميثاقها حتى لا يصبح من حق أي دولة ان تدّعي لنفسها حق الانتقام. ثم تحدث المستر «مايكل فوت» عن أثر ازمة السويس، فأشار الى أن هناك اهتماماً عالياً هذه الأيام بدراسة أزمة السويس وآثارها سواء في بريطانيا أم في إسرائيل وفي اماكن أخرى، واشار الى مقالة في صحيفة **صانداي تلغراف** تناولت تحقيقاً مفصلاً للأزمة، وانه استرعى انتباهه ان عنوانها هو «السويس وواترلو الأوروبية»، وقد أبدى دهشته لاختيار اسم «واترلو» إذ ان «واترلو» كانت هزيمة فرنسية على أيدي البريطانيين وكانت نهاية العصر النابوليوني، ويعتقد «مايكل فوت» ان اختيار «معركة واترلو» لتشبيهها بأزمة السويس ليس موفقاً تماماً من جانب «جوليان ايمري» كاتب المقال، ولكن كاتب المقال اختتم مقالته برأي مؤداه انه إذا كانت الحربان العالميتان الأولى والثانية قد أضعفتا نفوذ أوروبا بشكل كبير في العالم، فإن هزيمة بريطانيا وفرنسا في السويس انهت هذا النفوذ في الشؤون

الدولية. وأن الولايات المتحدة الأمريكية قد ساهمت في هذه الهزيمة. كما أبدى المتحدث دهشته من أن المقال لم يشر الى الدور المصري بشعبه وقيادته وقواته في هزيمة العدوان بالرغم من ان «المباراة» كانت تجري على «ملعبها» وقد أكد وجهة نظره في أن المقاومة العظيمة التي ابداها الشعب المصري وتصميمه على صد العدوان، وقيادة الرئيس الراحل جمال عبد الناصر لعبت الدور الأساسي في فشل العدوان، وان الأزمة اثبتت قوة معدن الشعب المصري، ومدى التفافه حول قيادته المخلصة. وان هذه المقاومة أكدت أن العدوان لا يمكن ان يستمر، وأن الحملة لو قدر لها ان تستمر لفترة أطول، فإنها كان لا بد وأن تنتهي بأكبر إذلال تعرضت له بريطانيا في التاريخ.

وفي إجابته عن الأسئلة التي وجهت اليه، اكد مستر «مايكل فوت» أن أهداف بريطانيا من العدوان انحصرت في إسقاط الرئيس الراحل «ناصر» وانه لم يكن لدى القيادة البريطانية أي تصور واضح عما تنوي عمله في حالة تحقيق أهدافها. وقد أكد السير «انتوني ناتنغ» هذا الرد إذ قال انه سأل المستر انتوني إيدن عن أهداف العدوان، وما يمكن أن يحدث حتى لو حقق أهدافه، فأجابه بأنه لا يعرف وأن المهم عنده هو اسقاط «ناصر». الأمر الذي جعله يشعر بأنه من المستحيل عليه ان يستمر في الوزارة. وفي إجابة على تعليق من د. «أحمد عبد الله» عن المعارضة البريطانية وكيف عبىء الشعور بشكل غوغائي لتأييد حرب «فوكلاند»، أجاب المستر «مايكل فوت» انه لا يرى وجهاً للمقارنة بين أزمة السويس وحرب الفوكلاند إذ أن بريطانيا لجأت في الحالة الأخيرة الى الأمم المتحدة وكان تصرفها متماشياً مع ميثاقها، في حين أن تصرف الأرجنتين كان منافياً للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، وانه لولا حرب الفوكلاند لظلت الدكتاتورية تحكم الأرجنتين حتى الآن.

* * *

تحدث الرفيق «ديمتشنكو» عضو مجلس إدارة وتحرير **البرافدا** عن موقف الاتحاد السوفياتي من أزمة السويس، فأوضح أن الاتحاد السوفياتي ايد منذ اللحظات الأولى قرار مصر بتأميم شركة قناة السويس، وحق مصر في سيادتها على القناة إذ لم تكن لديه اي شكوك في هذا الحق. وهكذا، فإن قرار مصر كان قراراً شرعياً يستند الى حق الدولة المستقلة في السيادة على أراضيها، وأن أي محاولة لتغيير القرار ستكون بمثابة تدخل سافر في شؤون مصر الداخلية، كما أشار الى أن الاتحاد السوفياتي لم يكتف بالتأييد الشفوي لقرار تأميم شركة قناة السويس بل انه أيد موقفها في الأمم المتحدة، وفي مواجهة مؤتمر «لندن» الذي عقد بعد التأميم، كما عرض تقديم الدعم المادي. كما أوضح أنه مع بدء العدوان أصدرت الحكومة السوفياتية بياناً وصفت فيه أعمال كل من بريطانيا وفرنسا وإسرائيل بأنها عدوان وأدانته، وطالبت بالانسحاب الفوري لقوات العدوان من الأراضي المصرية في مناقشات مجلس الأمن، ولكن المجلس لم يستطع أن يتخذ قراراً نتيجة لاستخدام كل من بريطانيا وفرنسا حق النقض «الفيتو» مما أدى الى شلل المجلس، كما أن الجمعية العامة للأمم المتحدة لم تتمكن من ايقاف العدوان، الأمر الذي دفع الحكومة السوفياتية الى اتخاذ موقف حاسم ازاء العدوان، فوجهت رسائل الى الدول المعتدية جاء بها أن الاتحاد السوفياتي قد عزم كل العزم على استخدام القوة لسحق المعتدين وإحلال السلام في الشرق الأوسط، وكان ذلك ما عرف بعد ذلك «بإنذار بولغانين». وبعد ذلك بفترة قصيرة

ونتيجة له توقفت العمليات العسكرية. وقد سأله الكاتب الكبير محمد حسنين هيكل أن يفسر التناقض الذي حدث اثناء العدوان حينما تصادف وجود الرئيس السوري في ذلك الوقت «شكري القوتلي» وطلب مقابلة القيادة السوفياتية وسألهم عن تصرفهم حيال العدوان فكانت اجابتهم انه «يجب عليكم الاعتماد على انفسكم»، كما أكدوا الاجابة نفسها للسفير المصري في موسكو، وبعد ذلك بثلاثة أيام فقط قامت الحكومة السوفياتية بإرسال الرسائل الى دول العدوان، وهو إجراء يعتبر شديد الايجابية والحسم وكان له تأثير بالغ القوة. وقد أجاب الرفيق «ديمتشنكو» بأن الاتحاد السوفياتي كان في ذلك الوقت حديث العهد بالمنطقة، وأن أول زيارة لمسؤولين سوفيات كانت قبل العدوان بفترة قصيرة، وحتى أن زيارة «شبيلوف» لمصر كانت قد تمت اثناء توليه رئاسة تحرير البرافدا وقبل توليه منصب وزير الخارجية، ولذا، فإنه كان على الحكومة دراسة الموقف بعناية قبل ان تتخذ قراراً حاسماً من الأحداث التي جرت في ذلك الوقت.

* * *

تحدث الكاتب الأمريكي «ستيفن غرين» عن موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الأزمة، فأوضح انه بدراسته للوثائق الأمريكية الخاصة بهذه الفترة اثناء اعداده لكتابه، اكتشف ان الولايات المتحدة الأمريكية كان ينقصها الفهم الواضح للأوضاع في المنطقة، وأن التقارير التي كانت تصل الى واشنطن من السفارات الأمريكية في المنطقة العربية، وسفارة مصر بصفة خاصة، كانت تتصف بالتضارب، وانه لاحظ أن التقارير الصادرة من الملحق العسكري في السفارة كانت تتناقض مع التقارير الصادرة من السفارة رغم انهم في سفارة واحدة، وأن التقارير العسكرية كانت اكثر دقة من التقارير الدبلوماسية بشكل واضح. وهكذا كانت القرارات الأمريكية متخبطة وكانت تفتقر الى سياسة واضحة في الشرق الأوسط وأوضاعه ومشكلاته. كما ابدى الكاتب ملاحظات عن التناقض بين الرئيس الأمريكي «أيزنهاور» في ذلك الوقت ووزير خارجيته «جون فوستر دالاس» وأن آراءهما كانت كثيراً ما تتعارض، وانهما في جميع الأحوال كانا يفاجآن بالأحداث في المنطقة، وبقرارات الرئيس عبد الناصر بصفة خاصة، وقد برز ذلك في قراره الحصول على اسلحة من الاتحاد السوفياتي، وبتأميم قناة السويس، كما فوجئا بنجاح الادارة المصرية لقناة السويس بعد تأميم الشركة. ويرى المتحدث أن الادارة الأمريكية كانت على يقين كامل ـ من وجهة نظرها ـ بأن عبد الناصر لا يلقى شعبية كبيرة في مصر، وأن الشعب المصري سوف يخذله من أول أزمة. ويضيف «ستيفن غرين» بأنه من المدهش أن الادارة الأمريكية لم تتمكن من التقدير الصحيح لمكانة الرئيس «ناصر» لدى شعبه وبشكل كامل الا عند تشييع جنازته الرهيبة في عام ١٩٧٠. ويعلق الكاتب «غرين» على هذا ويقول انه رغم التاريخ السياسي اللامع لكل من الرئيس السابق «أيزنهاور»، ووزير خارجيته «جون فوستر دالاس» إلا انهما أثبتا خلال عملهما أنهما كانا اغبياء الى درجة كبيرة بفشلهما في فهم الرئيس «ناصر»، وأن «أبا إيبان» تحدث الى «دالاس» قبل العدوان بأيام قلائل يطمئنه بعد أن شعر بالقلق من شحنات الأسلحة التي تنقل من فرنسا الى إسرائيل. واشار المتحدث الى أن أخطاء السياسة الأمريكية ما زالت كما هي، وأن الولايات المتحدة تفتقر حتى الآن الى سياسة واضحة تجاه الشرق الأوسط. وتحدث المستر «ستيفن غرين» عن أن الولايات المتحدة لم تكن توافق على اتخاذ

إجـراء عسكـري ضـد مصر، وأن الـرئيس ايـزنهاور كـان يرى حـل المشاكـل عن طريق الأمم المتحدة. وقد عقب الأستاذ «هيكل» بأن الوثائق تـدل على تـآمر امـريكي ـ بريطـاني، وانهما كانـا يتفقان في الأهـداف ويختلفان في بعض الوسائل.

* * *

تحدث «كلود جوليان» رئيس تحرير مجلة **لوموند بوليتيك** فذكر ان السياسة الفرنسية في فترة أزمة السويس كانت متـأثرة بهـزيمة القوات الفرنسيـة في الهند الصينيـة على يـد فيتنـام، و بالصراع الـدائر في ذلـك الحين في الجزائر، وأن «غي موليه» الـذي كان رئيسـاً لوزراء فرنسـا في ذلك الـوقت كان يعتقـد أن التخلص من الرئيس «ناصر» سوف يؤدي الى حسم حرب الجزائر. وأضاف المتحدث بأنـه حتى في الـوقت الحاضر فـإن السيكولـوجيـة السيـاسية نفسهـا هي التي قادت الى الغـزو العسكـري للـولايـات المتحـدة الأمـريكيـة لغـرانـادا، والى القصف الجـوي الأمـريكي للأهداف الليبية في بنغازي وطـرابلس والأزمة حول خليج سرت. وأشـار «كلود جـوليان» الى أن طريق الخلاص للـدول الصغيرة في الـوقت الحـاضر يتمثل في امتـلاك القوة الاقتصـادية لأن آليـات الاستقلال اصبحت أكثـر تعقيداً، وأصبحت الأدوات الاقتصادية ذات تأثير كبير في سلب استقـلال الدول الصغـيرة، وأن هذا هـو التحدي الحقيقي أمـام هذه الـدول. كما اشـار المتحدث الى أن الآمـال الوطنيـة التي سيطـرت على المسرح السيـاسي بعـد الحـرب العـالمية الثـانية لا زالت حيـة، وأن البلـدان النامية صاحبة المصالح المشتركة لم تنجح في تنسيق مواقفها لخدمة مصـالحها. وقـد عقب د. محمـود عبد الفضيـل على حـديث السيـد «كلـود جوليـان» وقـال إن ادوات الاستعمـار الحديث تدور حول ثلاثـة محاور رئيسيـة هي قواعد التبادل التجاري، وأسعار الفائـدة على الديون، وقواعد نقـل التكنولـوجيا، وأن هـذه المحاور تكمل بعضها لحرمان الدول الصغـيرة من تحقيق استقلال ارادتها.

* * *

تحـدث السيـد «احمـد عبـد الـرحمن» المتحدث الرسمي لمنظمة التحريـر الفلسطينية عن «العرب وتأميم القنـاة» فأكـد على البعـد العربي لمصر ولجمال عبـد الناصر أثنـاء أزمة السـويس، فقد كـانت مصر طليعة العـرب في مقـاومة الأحـلاف وفي كسر احتكار السـلاح، وعلى دراسة العلاقة العضوية والتاريخية بين مصر والأمـة العـربيـة، وأشـار المتحـدث الى ضرورة دراسـة المعـارك القـوميـة في ظـروف انسداد طرق الثورة بحثاً عن طريق للخلاص. وأشـار الى التبعية السيـاسية والاقتصـاديـة العـربية حـالياً لـلامبريـالية الأمـريكية، وأن الإمبـريـاليـة العـالميـة تسعى الى اجتثـاث الاستقـلال الـوطني وغـرس قـواعـد لهـا في الأرض العربية.

وقال السيد احمد عبد الرحمن إن معركـة السـويس هي ذروة المجـد القـومي، وأنهـا سبقتهـا معـارك عـدة حققت فيهـا القـوميـة العـربية نجـاحاً بـاهراً كـانت الجماهـير قـد ناضلت من أجلها سنـوات طويلـة دون نجاح الى أن جـاء البرنـامج الـوطني لعبد النـاصر فوجدت طريقها الى العمل، وان لقاء الجماهير العربية بعبد الناصر كان على ارضية برنـامج التحـرر الوطني، وأن ميـدان المعركـة اتسـع ليغطي الـوطن العـربي كلـه، وأن الغليـان العـربي فرض عـلى النظم العربيـة أن تـدين العدوان وأن تقطع علاقاتها مع دول العدوان. وعن آثار المعركـة فإن نـوري السعيد لم يبق بعـد العدوان أكثـر من سنتين، وأن المعـركة ظلت قومية حتى خروج آخر جندي بريطـاني وفرنسي من القناة، واسرائيلي من سيناء وغزة،

وأن بورسعيد دخلت كل بيت عربي، وأن العرب فجّروا أنابيب النفط وقطعوا النفط عن الغرب، واغلقوا موانيهم أمام السفن التابعة لدول العدوان، وكان اهم الدروس هو اللقاء بين عبد الناصر والجماهير العربية حيث اعتبرته قائداً لها.

وأضاف المتحدث أن انتصار مصر كان انتصاراً للعرب وللجماهير المسحوقة من الاستعمار والرجعية العربية، وأن الجماهير تحولت ببرنامج عبد الناصر الى قوة حقيقية، وخرج المتحدث باستنتاج بأن المنطق والتاريخ يقولان بضرورة وضع الحصان المصري أمام العربة العربية. إذ ان فرنسا حاربت الجزائر في قناة السويس وخسرتها، وان بريطانيا خسرت معركة الأحلاف في القناة، وان مصر هي العمود الفقري للعرب، وأن دور مصر القومي هو الحقيقة التاريخية، وأن عبد الناصر ترك مشروعه القومي لجماهير العرب وللشعب الفلسطيني، ولذا تركز الهجوم لضرب عبد الناصر. وأضاف أن جهد القوى السياسية المصرية مطلوب لإزالة الركام الذي تراكم فوق القواعد التي أرساها جمال عبد الناصر، وعن ضرورة تسلح الجماهير العربية ببرنامج وحدوي وقومي واستقلالي، وأن الجماهير تحكم على مشروعية الواقع بالمقاييس نفسها التي وضعها عبد الناصر، وأن الحنين الى عبد الناصر هو حنين الى التوحد الذي جسده عبد الناصر. ثم أشار المتحدث الى ان البرامج والسياسات البديلة التي جاءت بعد عبد الناصر تشكل تراجعاً الى الوراء ولا تحظى بتأييد الجماهير العربية، وأن برنامج عبد الناصر هو برنامج الأمس واليوم والغد، وان ما أخذ بالقوة لا يسترد بغير القوة. وأشار السيد «احمد عبد الرحمن» الى أن العزلة الإسرائيلية ناتجة عن جهود عبد الناصر، وأن الشعوب العربية ترفض اسرائيل، وأن رفض عبد الناصر لإسرائيل كان السبب في سحب عرض تمويل السد العالي، وأن الموقف من إسرائيل هو القضية المركزية للجماهير العربية، لأن اسرائيل خطر داهم يهدد جماهير الوطن العربي سواء في المشرق أم في المغرب بعد الغارة الإسرائيلية على تونس. وان المطلوب ليس أن نتذكر عبد الناصر وإنما أن نسير على خطاه.

إعترض اللواء «طلعت مسلم» على تشبيه العلاقة بين مصر والعرب بعلاقة الحصان والعربة، وأشار الى تغير هيكل القوة في الوطن العربي. وضرورة أن تستخدم البلاد العربية قواها بدلاً من أن تنتظر مصر، وأن مصر ستظل ذات تأثير هام في الوطن العربي ولكنها لا يجوز ان تكون حجة للسلوك. وتحدث الأستاذ «اديب الجادر» فذكر أن عبد الناصر كان معبراً عن الجماهير العربية، ورمزاً للمقاومة ولآمال هذه الأمة ، وأن الجماهير العربية كانت مستعدة للتضحية وللتشبث معه بموقفه هذا حتى وفاته، وأن هذا هو الدرس المطلوب ان يستفيد منه الحكام العرب، ودعا الى نشر الندوة لعل أحدا منهم يقرأها. ثم تحدث د. «خير الدين حسيب» مدير مركز دراسات الوحدة العربية، فذكر أنه كان طالباً للدراسات العليا فترة العدوان وأنه وهو يسترجع موقف قطاع كبير من الشعب الانكليزي من موقفه مع العرب يوجه تحية الى مستر «انتوني ناتنغ» ومستر «مايكل فوت». وقال انه: «لأول مرة اصبح بإمكاننا ان نرفع رأسنا أمام الطلبة الآخرين بريطانيين وإسرائيليين». وأضاف ان قيادة عبد الناصر للأمة العربية اكتملت بتأميم شركة قناة السويس، إذ أنه قفز من فوق رؤوس الحكام. وأشار الى ان هناك ظاهرة ملحوظة الآن هي سلبية الجماهير العربية، وان القوى الثورية العربية تعاني من ازمة حقيقية لم تنجح في تشخيصها بعد، وانه مطلوب وقفة صريحة مع النفس لمعرفة اسباب هذه السلبية على

مستوى الجماهير والأزمة على مستوى القيادات. ثم تحدث د. «احمد صدقي الدجاني» فتذكر صورة الوطن العربي عام ١٩٥٦ حيث نالت بلاد عربية معدودة استقلالها وقامت ثورة لاهبة في الجزائر، في حين كانت اجزاء أخرى تحت وطأة الاستعمار وأن المناخ السائد في المنطقة كان مناخ التحرير الذي عبر عن معرفة بالنفس وامكاناتها ومعرفة بالعدو الذي ظهر في عام ١٩٥٦. واشار الى ظهور القيادة في مصر العربية قبل ذلك بأعوام قليلة، وان ظهور القيادة في التاريخ ليس ظاهرة دائمة. وانه في ذلك الوقت كان في الجامعة السورية وأن سوريا كانت تعيش انتعاشاً سياسياً منذ سنتين بعد أن تجاوزت الانقلابات. وأن المثل الجزائري يتضح أيضاً في هذه الروح. وهنا كان دور القيادة التي ابدت ارادة المواجهة، وان الجماهير استجابت لها.

ثم اشار الى انه كان هناك حد ادنى لآلية تحريك الجماهير من تنظيمات سياسية تمثلت في النقابات والاتحادات. وأنها ادت الى المقاومة الشعبية من بورسعيد والقناة وقطاع غزة، وذكر بأن أكبر مذبحة قد حدثت في قطاع غزة ابان العدوان في خان يونس حيث قتل حوالى مائة وشوه الكثيرون. وأن إنشاء الكتيبة ١٤١ كان بداية الحرس الوطني الفلسطيني. ثم ذكّر الحاضرين بالشهيد الفلسطيني «علي محمد مشرف» الذي استشهد برصاص قوات الأمم المتحدة وهو ينزل علم الأمم المتحدة من فوق مبنى ادارة الحاكم العام في غزة ويرفع بدلاً منه علم فلسطين.

ثم تحدث د. «الجنيدي خليفة» عن الجزائر فقال ان قيادة الرئيس الراحل حققت شعبيتها واستقطبت الجماهير من الوطن العربي وخارجه، وأن الوطن العربي افتقد القيادة البطلة قبل جمال عبد الناصر. وأن الساحة العربية الآن تخلو من الأحداث الكبيرة السياسية التي تستقطب الاهتمام، وأن الأحداث الآن قد مهدت لها حوادث كثيرة خلاصتها ان الوطن العربي رغم ثرواته وامكانياته قد غرر به ليتخلّى عن آماله ولينحط الى رغباته سواء أكانت حكومات ام افراداً وان المهم ان نقول كيف نخرج من الوضع الحالي.

وقد عقب د. علي فهمي بقوله إننا غالباً ما نتفادى الحديث عن مربط الفرس، إذ أن أنظمة الحكم هي المعوق الحقيقي. وأشار د. عبد الحميد عيسى بأن الحديث يؤكد اننا نحتاج الى ثائر وليس الى سياسي. بينما لاحظ محمد ابو منذور أن هناك فروقاً بين عام ١٩٥٦ وما بعده إذ ان المعركة كانت هي التحرر السياسي ولذا امكن تجميع الجماهير، في حين أن مشروع التحرر الإجتماعي يصعب من تجميعها ولو أن عبد الناصر استطاع تجميع الجماهير. ثم أشار الى ان ضرب المشروع الناصري لعب دوراً هاماً واساسياً في مسيرة النضال العربي، وأن الحقبة النفطية أدت الى انكفاء ذاتي قطري وفردي.

ثم تحدث الأستاذ فاروق أبو عيسى فانتقد عدم وجود أفارقة من غير العرب في الندوة، رغم التأثير الواضح لأزمة السويس على تحرر افريقيا بعد الأزمة والذي يعتبره احد الأفرازات الإيجابية للإدارة المحنكة للمعركة. وانه أحس بالدور الكبير الذي قامت به شعوب افريقيا في الأزمة رغم انها كانت تحت الإحتلال. وأن عبد الناصر ساعد شعوب افريقيا كما كانت هذه الشعوب سنداً له، وانه لم يكن فقط قائداً لحركة التحرر العربية، بل كان أيضاً قائداً لحركة التحرر الوطني في العالم كله، وأن دوره هذا ظهر بشكل أكثر حدة بعد إدارته لأزمة قناة السويس. ثم أثار

السيد «فاروق أبو عيسى» قضية إدارة الأزمة وعلاقتها بالديمقراطية فذكر أن توزيع السلاح، تمّ دون رقيب، وأنه شاهد على ذلك، إذ كان في ذلك الوقت طالبا بجامعة الاسكندرية وكانوا يقومون بانفسهم بفتح صناديق الأسلحة وتوزيعها فيما بينهم، وأن هذا الإجراء دل على ثقة القيادة بالجماهير، والمواطن المصري، ووصف ذلك بأنه قمة الديمقراطية. ويعترف السيد فاروق ابو عيسى بأن الجماهير لم تكن منظمة في ذلك الوقت بشكل كاف، إلا ان ذلك لم يخف على عبد الناصر. ثم تساءل عما إذا كانت هذه الثقة قد تواصلت فيما بعد بالجماهير العربية، ودعا الى ضرورة مراجعة المشروع، وتساءل «هل بوشرت الديمقراطية ورفع الوصاية عن الجماهير والثقة بها واستمرت في ممارستها فيما بعد؟». ثم أكد سيادته أن الناصرية هي الموقف الثابت الحازم ضد الاستعمار واسرائيل، وأن تكون قدرات العرب للأمة العربية.

ثم تحدث المهندس يونس من هيئة قناة السويس، فأكد ان نية شركة قناة السويس كانت مبيتة الى تسليم معدات الشركة غير قابلة للاستعمال وبلا كوادر في نهاية فترة الإمتياز، كما أشار الى أن اختيار الكوادر تم على أساس أهل الثقة والخبرة معاً.

* * *

ثم انتقلت الندوة الى سماع بحث السيد «امين هويدي» وزير الحربية الأسبق في عهد الرئيس عبد الناصر عن أزمة السويس واستخدام القوة. فأكد على أن استخدام القوة في السياسة ليس جديداً وأنها استخدمت قبل أزمة السويس وبعدها، وأن استخدام القوة جزء من السياسة. ثم اشار الى أن أزمة السويس حقيقة وظاهرة في السياسة، فالقوة لها طابع الانتشار وهي تنتشر عندما تكون الفرصة مناسبة الى حيث يمكنها ان تقف الا اذا وجدت قوة توقفها وتجبرها على الارتداد، وأن السياسة تمارس على طريقة كلام ـ كلام، قتال ـ قتال. ثم أشار الى اننا لا بد ان ننتظر استخدام القوة في السياسة في الشرق الأوسط لأن القانون الدولي قد توارى، وتآكلت المنظمات الدولية والإقليمية. ثم انتقل الى تعريف الأزمة بأنها مزيج من الخطر وانتهاز الفرصة. ثم تحدث السيد امين هويدي عن أزمة السويس بأنها بدأت قبل ٢٦ تموز/ يوليو منذ رفض مناطق النفوذ. وقال ان الثورة خلصت مصر من عملاء الاستعمار بحيث صعب على «ايدن» أن يجد بديلاً، بعكس حادث ٤ شباط/فبراير(*) حين وجد البديل. ثم أشار الى أن ذروة الأزمة تكون حينما تصل الى نقطة تتحول فيها الى صراع مسلح إذا لم يتم تطويقها، ويرى أن هذه الذروة كانت كسر احتكار السلاح لأنها تتعلق بتوازن القوى، إذ ان نقل السلاح هو الآلة التي تحرك سياسة العالم كله، وأنه يمكن ان يشكل سياسة الدول بالكامل. ثم انتقل الى تأثير ذلك على الصراع الإقليمي، إذ ان أي دولة يمكنها ان تبدأ الحرب وقتما وكيفما واينما تشاء ولكنها لا تستطيع أن تنهيها بالطريقة نفسها بسبب نقل السلاح ونقل التكنولوجيا. ويرى السيد أمين هويدي أن إنشاء إسرائيل كان يهدف الى حماية المصالح الغربية وكان السبيل الى ذلك توازن القوى مع اسرائيل ولصالحها. وأشار الى الإتفاق الثلاثي بين انكلترا وفرنسا والولايات المتحدة إذ كانت تتشاور فيما بينها للمحافظة على التوازن القائم لصالح اسرائيل. وبعد

(*) حدث هذا قبل ثورة تموز/يوليو، حين قدّم السفير البريطاني في القاهرة آنذاك انذار الى الملك فاروق باقالة الوزارة القائمة حينئذ واسنادها الى النحاس باشا. (المحرر)

صفقة الأسلحة وجد الاستعمار ان التوازن لن يبقى لأحادي القطبية وسيصبح ثنائياً وان الصفقة تهز توازن القوى وأدخلت المنطقة في حمى سباق السلاح. وهنا أهّلت امريكا نفسها لتسلم المنطقة، ودخل الاتحاد السوفياتي كإحدى القوتين الأعظم.

ثم أشار السيد أمين هويدي الى ان نوري السعيد دعا «ايدن» ان يجعل عبد الناصر يتقيأ ما بلعه، وفي اليوم الثاني طلب من ديان اعداد خطة الهجوم والاستيلاء على قطاع غزة والساحل الغربي لخليج العقبة. وان فرنسا ضغطت على بريطانيا وسميت العملية هاملكار وكان هدفها الرئيس الاسكندرية ثم تحولت الى بورسعيد لقربها من إسرائيل. ووقعت اتفاقية «سيفر»، يوم ١٩٥٦/١٠/٢٤ بأن تحتل إسرائيل سيناء حتى القناة، ثم تقدم بريطانيا وفرنسا انذاراً الى مصر، فإذا رفضت تشن هجوماً ضد القوات المصرية يوم ١٠/٣١، على أن تتعهد اسرائيل بعدم الهجوم على الأردن، وتعهدت فرنسا بنقل اسلحة من فرنسا الى إسرائيل، ومعاهدة لضمان حماية فرنسا لأجواء إسرائيل وسواحلها البحرية قبل الهجوم. وأن الهجوم كان ذا اتجاهين: ثانوي تقوم به اسرائيل بأن تحتل سيناء حتى القناة بغرض تدبير شرك لجذب القوات المصرية، وتحاول تدميرها في مثلث رفح ـ العريش ـ جبل لبنى، والرئيسي ويتضمن الاستيلاء على بورسعيد والتقدم جنوباً لاحتلال الإسماعيلية، فإذا سقط عبد الناصر تكمل حتى السويس، اما إذا لم يسقط فتتجه الى القاهرة لإسقاط نظام الحكم.

على الجانب المصري شرح السيد امين هويدي سحب القوات المصرية الرئيسية من سيناء قبل المفاوضات باعتبار أن العدو الرئيسي هو الاحتلال البريطاني، وأشتملت الخطة على المحافظة على السرية وأعمال خداعية ثم أشار الى انه كان العدوان متوقعاً بعد تأميم القناة وان القيادة العامة للقوات المسلحة كانت متوجسة الى ان حدث العدوان. وتوقع تقدير الموقف الهجوم على منطقة الاسكندرية لقربها من مالطة وقبرص، وأنه ستوجه هجمات جوية لشل قواتنا الجويّة، ثم احتلال منطقة القناة بمجموعات مظلات للاستيلاء عليها. ولم تستبعد القيادة احتمال هجوم إسرائيل على العريش ثم التحرك في اتجاه القاهرة. وقد أصدرت القيادة تعليمات عمليات بحرمان العدو من النزول في القناة بأي ثمن، ومنع أي قوات من احتلال الاسماعيلية، ووضع خطط النسف الضرورية لتدمير الأهداف المتفق عليها مع اعتبار بدء الهجوم هو إشارة التنفيذ، وأحدثت قيادة رئيسية وقيادة تبادلية للقوات المسلحة.

ثم أشار السيد أمين هويدي الى بدء الهجوم يوم ٢٩ تشرين الأول/ اكتوبر، وانه دارت في سيناء معارك كبيرة وهامة. وكان السؤال في القيادة عن سبب الانزال شرق القناة، ودفعت الفرقة الرابعة المدرعة ودفعت قوة لتهاجم القوات الاسرائيلية في ممر متلا وجهز للقيام بعملية اسقاط مظلات في عمق القوات الاسرائيلية. وانه بعد الانذار البريطاني ـ الفرنسي أحست القيادة المصرية بأنها أستدرجت الى شرك حين تقوم القوات البريطانية والفرنسية بحصار القوات في سيناء، واستقر الرأي على سحب القوات من سيناء تحت ستر الفرقة الثالثة المشاة والفرقة الثامنة وكانت اساساً من القوات الفلسطينية والحرس الوطني، وامرت القوات الجوية بعدم الاشتراك وتجنب الدخول في معارك جوية، كما تقرر الدفاع عن مدن القناة لآخر طلقة وأخر رجل وتولى السيد صلاح سالم قيادة مدينة السويس والسيد كمال الدين حسين

قيادة الاسماعيلية، ووزع السلاح على الشعب دون قيود.

وخرج السيد امين هويدي من دراسته بنتائج الأزمة بانتقال الصراع الى مشرق السويس، والى ان الملاحة تحولت الى رأس الرجاء الصالح واعتاد العالم على الحياة دون القناة، وفكرت اسرائيل في دخول النادي النووي، وبرز الشعب الفلسطيني كطرف حقيقي في الصراع، كما اثبتت الأزمة عدة قواعد للصراع، بأنه حينما يفشل الردع يبدأ القتال، وان الاستقرار لا يتحقق تحت المظلة النووية وانما بتوازن المصالح، وان استخدام القوة حدث ويحدث وسيحدث في السياسة.

أثار د. احمد عبد الله أن السؤال الآن هو مبادىء من؟ وبدائل من؟ وقال ان الاستراتيجية نصفها عقول عالمة ونصفها سياسي، وأن العلاقة بين القوة السياسية والعلمية بينهما برزخ لا يبغيان. وعلق الأستاذ السيد ياسين مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية على تعليق د. احمد عبد الله بأن المركز قد أصدر تقريره الأول وتحدث فيه عن نظرة استراتيجية غربية، وان المركز يحاول خلق تجمع يهتم بقضايا الأمن القومي ويهدف الى تحقيق ذلك بالتعاون مع مركز الدراسات الاستراتيجية بجامعة اليرموك في الأردن. وايد السيد امين هويدي هذه المحاولات واشار الى أنه ما زال هناك فارق كبير في مجال الاحصائيات. إذ ما زلنا نعتمد على مصادر اجنبية، واشار الى أن حجم المعلومات بمعهد سيبري مذهل. وأشار د. محمود عبد الفضيل الى المقاومة الشعبية في المعركة وان الالتحام بين الشعب كان تاريخياً ولم يتكرر، وطالب بالتحام القوى السياسية والعسكرية واستكمال التوثيق، وقال ان الحلقة الضعيفة في الاستراتيجية المقبلة هي حماية تدفق المعلومات وتأمينها.

* * *

ثم قدم د. الجنيدي خليفة ورقة عن موقف الجزائر، فأشار الى ان الموقف الجزائري هو الموقف المصري والعربي نفسه، فالجزائر كانت تعيش كما يعيش شعب الشقيقة الكبرى وان المعركة والانتصار كانا لشعب الجزائر كما كانا لمصر وان «موليه» و«لاكوست» كانا يعتقدان أن نجاحهما يصيب ثورة الجزائر ، وان دراسة الوثائق لن تؤدي الى اكثر من تأكيد بديهية، وأن الوثائق تشير الى تأييد الصحافة الجزائرية لحق مصر، وأن القيادة الجزائرية ارسلت برقيات تأييد الى «الأخ الأكبر» تؤكد تضامن شعب الجزائر مع أبطال وادي النيل، وعلقت الصحف الجزائرية بعد الحرب على العدوان بأن الجزائر كانت محور المؤامرة كلها، وانها ستصمد حتى ركوع لاكوست، والى أن الروح المعنوية في القاهرة كانت عالية جدا وازدادت الجماهير تعلقاً بجمال عبد الناصر. ثم أكد أن موقف الجزائر في المعارك الوطنية والقومية هو موقف شعب مصر.

وعقب القاضي محمد لطفي الصباحي من الجمهورية العربية اليمنية فأشار الى أن اليمن لم يعرف التظاهر قبل معركة السويس. وتظهر اهمية ذلك في انه لم تكن هناك سوى مدرسة ثانوية واحدة، وسجل اعجابه بالندوة وركز إعجابه على شخصيتي المستر مايكل فوت والسير انتوني ناتنغ حيث سجلا موقفين عظيمين مع الحق والعدل، ثم اشار الى ان عظمة عبد الناصر لا خلاف عليها ولكنه ليس مع التفريط والافراط وكل انسان له سلبياته وايجابياته. وقال ان قرارات عبد الناصر معظمها عظيمة ولا تنسب الى شخص واحد وان اليمن تسجل بكل الاجلال والاكرام مواقف عبد الناصر وشعبه وجيشه، ثم اشار الى ان الخلاف لا بد منه فلا يمكن الاتفاق على استراتيجية واحدة وبخاصة مع الديمقراطية.

* * *

تحدث السيد كيث كايل من المعهد الملكي للعلاقات الدولية عن الأزمة، فأشار إلى أن دالاس كان يعتقد ان ناصر هو الوحيد الذي يمكنه توقيع تسوية مع اسرائيل وتحقيقها، الا ان الأحداث وبخاصة صفقة الاسلحة ادت إلى الاقتناع بأنه خرج بعيداً ويجب الاطاحة به. ثم أشار الى الاختلاف الذي حدث بين المخابرات المركزية الأمريكية والمخابرات البريطانية MI6، وأن المخابرات البريطانية اقترحت تدبير ثورات في السعودية وسوريا حتى يفقد ناصر مسانديه فيسقط عند اول أزمة. أما دالاس فلم يحسم أمره إلا بعد اعتراف مصر بالصين الشعبية، وأن الوزارة البريطانية رات ان تتقدم بطلبات نهائية لا تجرى حولها مفاوضات، وأكد ان هدف العدوان كان الاطاحة «بناصر»

***

وفي حديث رئيس هيئة قناة السويس الى المشتركين في الندوة اكد المهندس محمد عزت عادل ان الشركة السابقة لم تكن تنوي تسليم القناة بعد انتهاء الفترة، وأشاد بكل من وقف الى جانب شعب مصر وحقها في تأميم القناة وادان التدخل العسكري. ثم أشار الى المشاكل التي واجهت القناة بعد التأميم فأشار اولاً الى انه كان هناك فقط ٢٢ مرشداً مصرياً، و٧ مرشدين يونانيين كما كانت اغلب المراكز الحساسة والادارات الفنية في أيدي الأجانب، وثانياً، كان انسحاب المرشدين الأجانب، ثم ثالثاً غرق وحدات في القناة اثناء العدوان مما تطلب مساعدة الأمم المتحدة في تطهيرها، ورابعاً كان اغلاق القناة في اعقاب حرب عام ١٩٦٧ وتدمير المنشآت وتراكم عشرات الآلاف من القنابل والدبابات وغيرها فيها، وأن العالم تعوّد على العمل من دون القناة. واشار الى أن العالم فقد ١٧ الف مليون دولار سنويا نتيجة لزيادة تكاليف النقل كما اغلقت بعض موانىء البحر المتوسط. واشار الى انه في عام ١٩٧٥ كان على مصر ان تطور القناة الى جانب اعادة فتحها للملاحة وبدأ برنامج ضخم للتطوير لجذب الملاحة وبخاصة الناقلات العملاقة ، وفوق العملاقة كما احتاجت الى تطوير المعدات لتواجه متطلبات وتطورات اسطول النقل العالمي، وأن هذا البرنامج بدأ عام ١٩٧٥ واستمر لمدة خمس سنوات بتكاليف ١٣٠٠ مليون دولار، وقد اشتمل على ازالة حقول الألغام والنقط القوية على الضفة الشرقية، واحتاج ذلك الى معاونة اساطيل الدول الصديقة. واشتمل البرنامج على اعمال حفر بحجم ٦٥٠ كم٣ من الحفر، و توسيع القناة بمقدار ١٧٠ متراً، وتعميق القناة بمقدار ستة امتار، إضافة الى مناطق انتظار جانبية وقناة جديدة بطول ٥٨ كيلومتراً. وأدى ذلك الى استعادة القناة لأهميتها الدولية واستطاعت مؤخراً ان تستقبل اكبر ناقلة في العالم تزيد حمولتها عن نصف مليون طن عبرت القناة بنجاح، ويبدو الفارق بأن أقصى حمولة كانت تعبر القناة قبل عام ١٩٥٦ كانت تسعة عشر الف طن.

ثم اشار الى أن متوسط عبور السفن هو ٥١ سفينة يومياً، وثلاثة ارباع مليون طن بضائع يومياً، وأن مائة في المائة من العاملين البالغين خمسة وعشرين الف رجل مصريون بمن فيهم المرشدون والمهندسون والفنيون. وان عائد القناة في السنة المالية الأخيرة زاد قليلا عن بليون دولار، وان مجلس الادارة يتمتع بجميع السلطات بما فيها تحديد الرسوم.

ثم أشار الى ما تعاني منه القناة حالياً من انخفاض حجم ملاحة النفط، نتيجة لنفط بحر الشمال وغرب القناة وانابيب النفط من الاتحاد السوفياتي الى ثلث ما كان عليه عام

١٩٦٦، ويقابله زيادة في نقل البضائع، ثم تأثر الملاحة بالحرب العراقية ـ الايرانية، وانخفاض واردات البلدان العربية لانخفاض عائدات النفط، وكذلك من الركود العالمي.

ومع التطلع الى المستقبل يرى ان القناة ستظل دائماً ممراً مائياً حيوياً بين العالمين وان تطور العالم الغربي والشرقي سيزيد من التجارة بينهما، وان اكبر احتياطي محقق من النفط العالمي في الخليج سيظل المصدر الرئيسي للطاقة وسيمر في القناة.

وأخيراً، فإن هيئة القناة تفتح عينيها على تطور التجارة الدولية واسطول الملاحة في العالم، وان القناة ستتطور دائما إذا كان ذلك مجدياً لتواجه تطورات الأسطول. وان لديها الحق في ان تنفق ٥٠ بالمائة من عائداتها لتطوير القناة لمواجهة الاحتياجات.

علق السيد عبد المنعم النجار على ذلك بذكر دور شركة القناة المؤممة في التجسس على الجيش المصري، وانها كانت ترفض تعيين مرشدين مصريين باعتبار ان ذلك اكبر من قدرتهم، ثم اشار الى ان الجنرال ديغول عند زيارته لمتحف توت عنخ أمون في باريس قال: «هؤلاء الناس الذين بنوا هذا من خمسة آلاف عام يستطيعون ان يفعلوا اكثر من ذلك».

ثم عقب السيد أمين هويدي فذكر انه كان يسعى الى ان يخدم أخوه خريج الحقوق بالادارة القانونية لشركة القناة فقيل له باستحالة ذلك لأنها وظائف للاجانب او المصّرين. وقارن ذلك بما ذكر من أن جميع العاملين الآن مصريين تماماً. ثم ذكر بأن الاسماعيلية لم تدنسها اقدام المعتدين، ثم تساءل عن التأثير السلبي او الايجابي لمد خطوط الانابيب الحالية الى ينبع، وهل يمكن ان يصل الى السخنة ليصل مباشرة الى البحر المتوسط وتأثيره على القناة.

وأجاب رئيس هيئة القناة بأن مد خطوط الانابيب الى ينبع يضيف الى اقتصاديات النقل من قناة السويس او خط «سوميد» اما الذي يضعف من اقتصاديات النقل في القناة فهو الخط الذي يعمل بين العراق ومد الى تركيا، واذا مد الخط من ينبع الى السخنة فانه يصبح في غير صالح القناة، إلا ان هذه الوصلة غير ممكنة في الوقت الحالي لكونها غير اقتصادية، وان خط «سوميد» يعمل حاليا بحوالى ٦٠ بالمائة من طاقته، وان نقل النفط بالناقلات المناسبة هو افضل الطرق نظراً لما يواجه خطوط الانابيب من عقبات كثيرة من عبور اراضي دول غير الدولة المنتجة والمستقبلة، كما ان النقل بخطوط الانابيب اغلى من نقلها بالناقلات. واستكمالا للحديث اجاب عن سؤال عن القناة الاسرائيلية بأنه ليس هناك تفكير في قناة ملاحية وانما قناة تحمل مياه البحر المتوسط الى البحر الميت لتوليد الكهرباء.

وفي اجابة عن السفن المسيرة بالطاقة النووية والسماح بعبورها اجاب بأنه تحت الدراسة من لجنة موسعة كبيرة تضم كل التخصصات بما فيها هيئة قناة السويس، وان امام اللجنة فترة لاستكمال دراستها. ثم اجاب عن سؤال حول تأجيل المرحلة الثانية من تطوير القناة فأجاب بالايجاب، وذلك نتيجة لانخفاض بناء الناقلات الكبيرة، وانه سيعاد التفكير في تنفيذها اذا ثبت انه سيعاد بناء تلك الناقلات. ثم سأل السيد بهي الدين حسن عن مشروع مد خط انابيب عبر السودان الى المحيط الاطلسي فأجاب بأنه مشروع خيالي ولا يمكن تنفيذه، وانه اذا نفذ جدلا وهو احتمال لا يزيد عن واحد في الالف مليون فإن قناة السويس ستدخل معه في مناقشة حول تعرفة المرور تؤدي الى افلاسه من اول يوم، واضاف ان هذا المشروع كان

قد تردد الى ان انفجرت بعض الالغام في البحر الاحمر.

* * *

أكدت الندوة ان معركة السويس هي معين لا ينضب للشعوب والقيادات السياسية ليس في مصر وحدها، او في الوطن العربي وحده، او حتى في العالم الثالث وحده، بل في العالم كله، وان معركة السويس ستظل درساً بلا نهاية، وان ايام السويس ليست ككل الايام التي تجيء وتذهب، فهي قد جاءت ولم تذهب، وتحولت الى درس للحاضر والمستقبل.

كما اثبتت الندوة ان السويس كانت معركة في صراع طويل مستمر حتى الآن للاهداف نفسها وفي المواقع نفسها وان تغيرت اساليبها، وان درس السويس ما زال صحيحاً، وان كان غير قابل للنقل الاعمى الذي يتجاهل الأوضاع والموازين المحلية والاقليمية والعالمية التي لا يمكن تجاهلها او التصرف بمعزل عنها، ولكن مبادئه ستظل صحيحة دائماً.

وإذا كانت الندوة قد كشفت عن جوانب كثيرة من الصراع الذي دار قبل واثناء وبعد تأميم شركة قناة السويس ودروسه، فقد تركزت على دور القيادات السياسية، والقيادة التاريخية للرئيس الراحل «جمال عبد الناصر» بصفة خاصة، وكذلك على دور الدول والقوى المحلية والاقليمية والعالمية، ولكنها اظهرت في الوقت نفسه مدى الحاجة الى دراسة جوانب اخرى للصراع قد يكون أهمها دراسة دور الشعب، والاعلام، والاقتصاد فيه.

كما ان الندوة اذ لم تتوقف عند مذاكرة دروس الماضي فاتجهت الى مؤشرات تطبيق هذه الدروس على الحاضر والمستقبل، قد اظهرت ايضاً وبشكل متواز مدى الحاجة الى دراسات مستقبلية اعمق لتطبيق درس السويس في مواجهة تحديات الحاضر والمستقبل.

وهكذا فإن الندوة بما اتسمت به من جدية في الدراسة، وثراء في المعلومات والتحليل وما اشتملت عليه من حيوية قد أكدت ـ اكثر ما أكدت ـ الحاجة الى... ندوات أخرى مشابهة حول دروس السويس □

صدر حديثاً عن

مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة الثقافة القومية (٧)

الوحدة النقديّة العربيّة

الدكتور عبد المنعم السيد علي

* يوميات

موجز يوميات الوحدة العربية
ايلول (سبتمبر) ١٩٨٦

اعداد: قسم التوثيق
في مركز دراسات الوحدة العربية

جامعة الدول العربية
والمنظمات المتخصصة في اطارها

أ ـ القمة العربية

ـ دعا فاروق قدومي (ابو اللطف)، رئيس الدائرة السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية في حديث مع **وكالة «فرانس برس»**، الى عقد قمة عربية عاجلة للتباحث في التحديات التي تجابه الأمة العربية والتوصل الى صياغة مفهوم شامل للتحرك العربي المشترك. وأوضح أن منظمة التحرير الفلسطينية «ترفض نتائج محادثات الاسكندرية التي عقدها حسني مبارك، الرئيس المصري مع شيمون بيريز، رئيس الوزراء الاسرائيلي لأن المنظمة ترفض تفويض اي طرف لبحث القضية الفلسطينية باسمها ونيابة عنها ولأن لقاء الاسكندرية ابعد ما يكون عن التحرك الملائم لايجاد تسوية عادلة تنهي نزاع الشرق الاوسط» (**الخليج**، الشارقة، ١٦/٩/١٩٨٦).

ب ـ المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي

ـ قرر وزراء المال والاقتصاد والزراعة العرب في ختام اجتماعات الدورة الحادية والاربعين للمجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي في عمان فتح الاسواق العربية امام منتجات الاراضي العربية المحتلة الزراعية وفق قوانين وانظمة المقاطعة العربية مع السعي لايجاد الوسائل المناسبة لتحقيق ذلك. واوصى المجلس بانشاء مركز لتسويق منتجات الارض المحتلة يكون مقره عمان وتحت اشراف اللجنة الاردنية الفلسطينية المشتركة. وقرر المجلس اعطاء الاولوية للمشروعات والبرامج الكفيلة بتحقيق الامن الغذائي العربي وتكثيف الجهود القطرية والقومية لتشجيع البحث العلمي الزراعي المتطور والعمل على اتاحة مناخ استثماري اكثر ملاءمة لتشجيع الاستثمار الزراعي من خلال الاستقرار التشريعي والضمانات والحوافز والتسهيلات وضبط اجراءات الاستثمار. ودعا المجلس الى التعاون مع الحكومة السودانية لتقويم التجارب الغربية الاستثمارية وتعزيز دور الشركات الاستثمارية القائمة وانشاء المزيد من الشركات العربية المشتركة. وطالب المجلس بتنشيط التجارة بين الاقطار العربية واكد على اهمية الامن الغذائي العربي وطلب من الاقطار التي ترغب في استضافة مشروعات الامن الغذائي العربي ابداء رغبتها لصناديق ومؤسسات التمويل العربي لاقراضها والمساهمة في تشييد هذه المشاريع (**الشرق الاوسط**، لندن، ١١/٩/١٩٨٦).

ج ـ مجالس الوزراء

ـ افتتحت في تونس اعمال الدورة العادية السادسة

والثمانين للمجلس الوزاري لجامعة الدول العربية في حضور المندوبين الدائمين للدول الاعضاء في الجامعة بعد «ان اتفق على ابقاء الدورة مفتوحة حتى الشهر المقبل لكي يتمكن وزراء الخارجية العرب من حضورها وهم في طريق عودتهم من دورة الجمعية العمومية للامم المتحدة». والقى الشاذلي القليبي، الامين العام لجامعة الدول العربية كلمة في افتتاح الدورة اتهم فيها اسرائيل «وتكتل ليكود» بانهما وراء الانفجارات التي وقعت اخيرا في باريس والهجوم على الكنيس اليهودي في اسطنبول وخطف طائرة «بان اميركان» في مطار كراتشي، وذلك للإساءة الى العرب وتشويه سمعتهم في محاولة لتكريس الاحتلال الاسرائيلي للاراضي العربية. وابرز القليبي ضرورة التمسك بمشروع فاس لتحقيق السلام في المنطقة لارتكاز هذا المشروع على الاجماع العربي (**النهار**، بيروت، ١٨/٩/١٩٨٦). وحذر من استمرار خطر الحرب العراقية ـ الايرانية واكد ضرورة مساعدة لبنان في تحقيق اهدافه الوطنية والزام اسرائيل الرضوخ لقرارات مجلس الامن الدولي (**الدستور**، عمان، ١٨/٩/١٩٨٦). وقد اختتمت في تونس اعمال الدورة العادية السادسة والثمانين للمجلس الوزاري لجامعة الدول العربية التي استمرت يومين على مستوى المندوبين، على ان يعاود اعماله في ١٧ تشرين الاول / اكتوبر المقبل على مستوى وزراء الخارجية. وجاء في بيان صدر عن اعمال الدورة ان اهم الموضوعات التي احيلت على المجلس الوزاري للجامعة في دورته المقررة في تشرين الأول /اكتوبر المقبل على مستوى وزراء الخارجية هي تأثير الوضع المالي الذي تعانيه الجامعة على نشاط امانتها العامة خصوصا ومؤسسات العمل العربي المشترك عموماً، وموضوع العمل العربي المشترك واستمرار الاحتلال الاسرائيلي للاراضي اللبنانية وممارسات سلطات الاحتلال ضد اللبنانيين في المناطق المحتلة والتعاون العربي الافريقي وحركات التحرر في جنوب افريقيا واعادة الكاميرون علاقاتها الديبلوماسية مع اسرائيل وفتح ساحل العاج سفارة لها في القدس المحتلة والموقف المالي وعجز الصندوق العربي للمعونة الفنية عن مواصلة نشاطه (**النهار**، بيروت، ١٩/٩/١٩٨٦).

ـ اعلن الشيخ ناصر محمد الاحمد الجابر، وزير الاعلام الكويتي، ان اجتماع وزراء الإعلام العرب، الذي كان مقرراً عقده في الثالث من شهر ايلول/ سبتمبر الجاري، قد تأجل الى الشهر المقبل بناء على اقتراح من سلطنة عمان وافقت عليه البلدان العربية (**الشرق الاوسط**، لندن، ٢٢/٩/١٩٨٦).

د ـ الامانة العامة

ـ ذكرت صحيفة **صوت الشعب** الاردنية نقلاً عن مصادر وزراء المال والاقتصاد العرب خلال اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي في عمان، ان الشاذلي القليبي، الأمين العام لجامعة الدول العربية، «اكد للوزراء العرب مواصلة جهوده الحميدة بين سوريا والعراق لفتح الحدود بينهما من اجل تدعيم عمليات التبادل الاقتصادي والزراعي وتسهيل مرور المنتجات والسلع إلى الأسواق العربية في خطوة تسهم في تعزيز التضامن العربي (**العلم**، الرباط، ١٢/٩/١٩٨٦).

ـ اصدر الشاذلي القليبي، الأمين العام لجامعة الدول العربية بياناً ادان فيه الهجوم الذي تعرضت له الناقلة الكويتية «الفنطاس» داخل المياه الاقليمية العربية في الخليج منتصف هذا الشهر. وقال في تصريح لـ **وكالة الانباء الكويتية** تعليقاً على انباء ذكرت «ان الناقلة الكويتية تعرضت لهجوم ايراني»، قال «ان هذا الحادث يشكل تصعيداً جديداً للعمليات العسكرية في منطقة الخليج تترتب عليه عواقب وخيمة نحذر من تكرارها» (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠/٩/١٩٨٦). وقد غادر القليبي، تونس متوجهاً إلى نيويورك لحضور جانب من اعمال الدورة الحادية والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة. وصرح مصدر مأذون بالامانة العامة لجامعة الدول العربية، ان القليبي سيجري اتصالات مع وزراء خارجية الدول العربية الموجودين في نيويورك لبحث القضايا العربية وتنسيق المواقف من القضايا المدرجة على جدول اعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة. وقال المصدر ان القليبي سيشارك ايضاً في الاجتماع الذي ستعقده اللجنة الوزارية السباعية العربية المكلفة بمتابعة تطورات الحرب العراقية ـ الايرانية (**الدستور**، عمان، ٢٥/٩/١٩٨٦). في مجال آخر، صرح القليبي، ان اللقاء الذي تم اخيراً بين شمعون بيريز، رئيس الوزراء الاسرائيلي، وادوارد شيفارد نادزه، وزير خارجية الاتحاد السوفياتي، ينظر إليه من ناحيتين «الأولى تخص العلاقات الثنائية ونحن لا نريد ان نتدخل في هذا الشأن. أما الناحية الثانية والتي تتعلق بالتسوية السلمية للنزاع العربي ـ الاسرائيلي فهي التي تهمنا، واعتقد ان المساعي التي تبذلها دولنا من اجل التسوية طبقاً للقانون الدولي هي الاساس لكل محادثة مع اسرائيل في هذا الشأن، ولا شك ان الاتحاد السوفياتي بنى ايضاً موقفه اثناء هذه المحادثات على

اساس القانون الدولي». اما بالنسبة لقضية اليهود السوفيات الذين يرغبون بمغادرة البلاد إلى اسرائيل، قال القليبي ان «هذا يهدد ايضاً أسس السلام في المنطقة، لأنه إذا صح ان الـ (٤٠٠) الف أو الـ (٥٠٠) الف يهودي الذين يريدون الخروج من الاتحاد السوفياتي يتجهون إلى إسرائيل، فان مقرهم سيكون في الضفة الغربية وقطاع غزة، فأين اذن سيبني الشعب الفلسطيني دولته المستقلة إذا ما اختار ذلك، وفي حالة حصول تسوية سلمية لقضية النزاع العربي ـ الاسرائيلي؟» (**الشرق الاوسط**، لندن، ١٩٨٦/٩/٢٧).

هـ ـ المنظمات والمؤسسات والاتحادات واللجان المتخصصة

ـ تم في ابو ظبي التوقيع على اتفاقية قرض بين صندوق النقد العربي وموريتانيا يمنح بموجبها الصندوق لموريتانيا قرضا قيمته ثلاثة ملايين و٢٥٠ الف دينار عربي حسابي، اي ما يعادل نحو ١١ مليونا و٨٠٠ الف دولار امريكي. ويستخدم القرض في دعم برنامج اصلاح اقتصادي يمتد لفترة سنتين تنتهيان في ٣٠ حزيران / يونيو ١٩٨٨. وهذا البرنامج هو حلقة في سلسلة البرامج الاصلاحية الهادفة الى تصحيح الخلل الهيكلي في الاقتصاد الموريتاني الذي تميز بعجز كبير ومستمر في ميزان مدفوعاته. وبهذا القرض اصبح عدد القروض التي قدمها الصندوق لموريتانيا منذ مطلع عام ١٩٧٩ ثمانية قروض بلغت قيمتها الاجمالية ٢٢ مليونا و٦٢٠ الف دينار عربي حساب، اي ما يزيد على ٨٢ مليون دولار امريكي. وقد وقع اتفاقية القرض سعيد احمد غباش، رئيس صندوق النقد العربي وبدبد بن الشيخ عبد العزيز، القائم باعمال السفارة الموريتانية لدى دولة الامارات العربية المتحدة. والجدير بالذكر ان هذا القرض لموريتانيا هو القرض السابع الذي يقدمه الصندوق خلال هذا العام حتى الآن بعد ان قدم ستة قروض لسوريا والجمهورية العربية اليمنية والمغرب (**الخليج**، الشارقة، ١٩٨٦/٩/١٧).

ـ قال عبد القادر بعيري، المدير العام للمؤسسة العربية للاتصالات الفضائية ان الحركة على القمر العربي «عربسات» قد زادت ثلاث مرات بعد ان نقلت كثير من البلدان العربية وفي مقدمتها العربية السعودية حركة التداول بين البلدان العربية من النواقل الاجنبية الى عربسات. واضاف ان ثلاثة عشر بلد عربي قد اتم انشاء محطاته الارضية وان باقي المحطات ستكون جاهزة للعمل قبل نهاية النصف الاول من عام ١٩٨٧ (**الوطن**، الكويت، ١٩٨٦/٩/٢٣).

ـ وافق الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية على اقراض السودان ١٧,١ مليون دينار كويتي (٥٨,١ مليون دولار امريكي) بمقتضى اربعة اتفاقات لمنح قروض ميسرة وقعت في الخرطوم. وجاء في بيان للصندوق ان القرض الاكبر الذي تبلغ قيمته ٩,٦ مليون دينار سيستخدم لتعزيز خطة زراعية في وسط السودان ولتحسين انتاج القطن والفول السوداني والذرة السكرية والقمح. واوضح البيان انه سيخصص قرض آخر قيمته ٣,٤ مليون دينار لاعادة تجديد نباتات السكر كما سيخصص قرض آخر قيمته ٢,٥ مليون دينار لتحسين شبكات المياه والصرف الصحي في الخرطوم. وستسدد هذه القروض الثلاثة على مدى ٢٠ سنة مع فترة سماح مدتها خمس سنوات بفائدة معدلها اربعة بالمائة. اما القرض الرابع الذي تبلغ قيمته ١,٦ مليون دينار فسيخصص لتحسين شبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية في السودان مع فترة سماح مدتها اربع سنوات بفائدة معدلها ٤ بالمائة ايضاً. وقد وقع على هذه الاتفاقات عبد اللطيف الحمد، رئيس الصندوق العربي وبشير علي، وزير المال السوداني (**النهار**، بيروت، ١٩٨٦/٩/٢٤).

ـ دعا المؤتمر الحادي عشر الذي عقده قادة الشرطة والامن العرب في تونس اجهزة الامن المعنية بالدول الاعضاء الى موافاة الامانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب في موعد اقصاه يوم الثلاثين من آذار/مارس المقبل بآرائها بخصوص مفهوم الامن الشامل. كما طالب المؤتمر الامانة العامة بان تقوم باعداد دراسة تقويمية لهذا المفهوم في ضوء الآراء الواردة اليها. واوصى المؤتمر كذلك في ختام اعماله التي استمرت في تونس لمدة يومين، بعقد ندوة في العاصمة الاردنية عمان لبحث موضوع الامن العربي الشامل. وحول هذا الموضوع قالت **وكالة الانباء الكويتية** ان المؤتمر دعا اجهزة الامن العربية الى التعامل مع الشباب في الحالات التي تستوجب ذلك بعناية ورعاية خاصة وذلك مراعاة لظروف مراحلهم السنية والالتزام بذلك بالاجراءات التي تقتضيها مهامهم. وطالب ايضا باشراك الشباب بشكل طوعي في بعض المهام كتنظيم المرور ودوريات النجدة وجمعيات اصدقاء الشرطة. وطالب المشاركون في المؤتمر ايضا

باشعار مؤسسات المجتمع المعنية بالشباب بما فيها الاجهزة الاعلامية بما يظهر من فورات مسببة لبعض مشكلات الشباب وذلك بهدف العمل على تلافيها. ودعا المؤتمر الى تكثيف الاجراءات الامنية الوقائية في المناطق التي تكثر فيها جرائم السرقات. وعلى صعيد تطبيق قواعد الحد الادنى لمعاملة المذنبين في المؤسسات العقابية دعا المؤتمرون الدول الاعضاء في مجلس وزراء الداخلية العرب الى تحديث تشريعات المؤسسات العقابية بما ينسجم مع قواعد الحد الادنى لمعاملة المذنبين وكذلك توحيد العقوبات السالبة للحرية في التشريعات العقابية واعادة النظر في قوانين رد الاعتبار على النحو الذي يكفل للسجين بعد انقضاء مدة حكمه الحصول على عمل مناسب. واقر المشاركون في المؤتمر توصيات اجتماعهم الاول واجتماع مسؤولي امن الحدود والموانىء والمطارات كما طالبوا الامانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب برصد مبلغ مناسب في موازنتها لعام ١٩٨٧ كمنحة للاتحاد الرياضي العربي للشرطة. وقد شارك في المؤتمر ممثلون عن كل من الاردن والكويت ودولة الامارات العربية المتحدة والبحرين وتونس والجزائر والسعودية والسودان وسوريا والصومال والعراق وسلطنة عمان وفلسطين وقطر ولبنان والمغرب وموريتانيا واليمن الشمالي (**هيئة الاذاعة البريطانية**، لندن، برنامج حول العالم العربي، ٢٦/٩/١٩٨٦).

٢ ـ قضايا عربية

ـ القى طه ياسين رمضان، النائب الاول لرئيس الوزراء العراقي خطابا في المؤتمر الثامن لحركة عدم الانحياز المنعقد في هراري، عاصمة زيمبابوي. وقد اقترح رمضان في خطابه تشكيل لجنة برئاسة روبرت موغابي، رئيس وزراء زيمبابوي تتولى تحديد المسؤولية في الحرب العراقية ـ الايرانية. اضاف ان مهمة هذه اللجنة تحديد المسؤولية عن خرق الاتفاقيات الدولية ومنها اتفاقية الجزائر لعام ١٩٧٥، التي كانت قائمة بين البلدين، وقال رمضان ان اللجنة المقترحة ستتولى ايضاً تحديد المسؤولية عن أعمال التدخل في الشؤون الداخلية، وفي محاولات قلب نظام الحكم في عامي ١٩٧٩ و١٩٨٠ قبل بدء الحرب (**الثورة**، بغداد، ٤/٩/١٩٨٦). من ناحية ثانية اتهم الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، رئيس دولة الامارات العربية المتحدة ايران بانها مسؤولة عن استمرار حربها مع العراق. وصرح رئيس دولة الامارات الذي يقوم بزيارة خاصة لتركيا بان «كل الجهود لانهاء الحرب العراقية الايرانية فشلت بسبب اصرار ايران على مواصلة الحرب... ولا بد من العثور على حل ينال موافقة الطرفين من اجل وضع حد للحرب». وقد ادلى الشيخ زايد بهذا التصريح خلال اجتماعه مع تورغوت اوزال، رئيس الوزراء التركي (**العمل**، بيروت، ١٩/٩/١٩٨٦). وفيما قدرت صحيفة **كيهان** الايرانية خسائر ايران في السنوات الخمس الاولى من الحرب العراقية ـ الايرانية بحوالى ٣,٩ مليار دولار، وقالت ان القطاع النفطي مني باكبر خسارة «اذ تزيد خسائر هذا القطاع عن ١٦٠ مليار دولار» (**النهار**، بيروت، ٢٢/٩/١٩٨٦)،

اكد علي خامنئي، الرئيس الايراني، ان المصادر النفطية العراقية بأيدي ايران، «ونستطيع أن نحصل على حقوقنا ببيع هذا النفط» (**السفير**، بيروت، ٢٣/٩/١٩٨٦). من ناحيته حذر صدام حسين، الرئيس العراقي في كلمة ألقاها أثناء تقليد اوسمة لمجموعة من ضباط لسلاح الجو، طهران من أن العراق «سيدمر اقتصاد ايران لارغامها على انهاء حرب الخليج». وقال «ان العراق سيوجه سلاحه الجوي بطاقته الكاملة لتحطيم المكونات الاساسية للاقتصاد الايراني». من جهة ثانية، استقبل الرئيس العراقي، ياسر عرفات، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية الذي يزور بغداد. واذيع رسمياً «ان عرفات جدد وقوف المنظمة الى جانب العراق في حربه مع ايران كما جدد الرئيس العراقي موقف العراق الداعم لحقوق الشعب الفلسطيني» (**النهار**، بيروت، ٢٤/٨/١٩٨٦). على صعيد آخر وجه المؤتمر الرابع لمنظمة العواصم والمدن الاسلامية في ختام اجتماعاته بالقاهرة نداء الى كل من العراق وايران لوقف الحرب بينهما التي تهدد أمن واستقرار العالم الاسلامي ومنطقة الشرق الأوسط. وأكد المشاركون في المؤتمر الذين يمثلون اكثر من ثلاثين دولة عربية واسلامية في اجتماعاتهم مع حسني مبارك، الرئيس المصري ضرورة وقف الحرب الدائرة بين الجانبين (**هيئة الاذاعة البريطانية**، لندن، برنامج حول العالم العربي، ٢٦/٩/١٩٨٦).

ـ قال ياسر عرفات، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية في حديث صحافي «انني أقبله (القرار ٢٤٢) مربوطاً بحقوقنا المشروعة». ورأيي «ان القرار ٢٤٢ وكل قرارات الامم المتحدة ومجلس الأمن التي اقرت حقنا في اقامة دولتنا المستقلة وعاصمتها

القدس، ينبغي ان تكون اساس المؤتمر الدولي المعني بأزمة الشرق الاوسط، وهي صيغة وافقت عليها المجالس الوطنية الفلسطينية والقمم العربية» (النهار، بيروت، ٦/٩/١٩٨٦). من جهة ثانية ادعى شمعون بيريز، رئيس الوزراء الاسرائيلي «ان الاردن رفض طلب منظمة التحرير الفلسطينية ان يكون لها جيش وعلم وتمثيل مستقل في اطار الاتحاد الكونفيدرالي الاردني ـ الفلسطيني». واضاف في حديث أمام لجنة الخارجية والامن التابعة «للكنيست الاسرائيلي: «بعد رفض الاردن طلب المنظمة، يجب عدم اشراك المنظمة في المفاوضات السلمية» (النهار، بيروت، ٣٠/٩/١٩٨٦). على صعيد آخر أكد مد يافود دروبلس، رئيس شعبة الاستيطان في الوكالة اليهودية في حديث للاذاعة الاسرائيلية «ان مشاريع حكومة الليكود القادمة تتضمن بناء ٣٠ الف وحدة سكنية وتوسيع المستعمرات الاسرائيلية لتستوعب الواحدة عشرة الاف مستوطن». وقال «ان عدد اليهود المستوطنين سيصل خلال شهر نيسان/ابريل من عام ١٩٨٨ الى ٢٠٠ الف مما سيمنع تقديم أية تنازلات اقليمية للضفة الغربية وقطاع غزة» (العرب، الدوحة)، ٣٠/٩/١٩٨٦).

ـ انتهت في هراري، عاصمة زيمبابوي، أعمال مؤتمر القمة الثامنة لدول عدم الانحياز. وقد صدر بيان ختامي دعا القوات الاسرائيلية الى الانسحاب من الاراضي اللبنانية و«نشر القوة الدولية والجيش اللبناني حتى الحدود الدولية المعترف بها للبنان». كما وجه المؤتمر نداء من أجل «وقف فوري» للحرب العراقية ـ الايرانية. ودعا النداء البلدين الى «وقف العمليات العسكرية فوراً» وأن «يتعهدا بذل كل جهد من أجل تسهيل التوصل الى نهاية سريعة للنزاع» (النهار، بيروت، ٨/٩/١٩٨٦). واشار البيان الى قلق المجتمعين من الوضع المتدهور الناتج عن استمرار الاحتلال الاسرائيلي لفلسطين واراض عربية اخرى. كما ندد البيان بأية معاهدة أو اتفاقية تنتهك الحقوق العربية أو الفلسطينية. وندد ايضاً بالحلول الجزئية والانفرادية (تشرين، دمشق، ٨/٩/١٩٨٦).

ـ طالبت فرنسا بانعقاد جلسة طارئة لمجلس الامن الدولي لبحث وضع القوة الدولية العاملة في جنوب لبنان وتقرر ارسال وفد من قبل الامانة العامة للأمم المتحدة لبحث الموقف في المنطقة. وجاء الطلب الفرنسي اثر مقتل ثلاثة جنود فرنسيين من الوحدة الفرنسية العاملة في اطار القوة الدولية في جنوب لبنان (النهار، بيروت، ٥/٩/١٩٨٦). في هذا الصدد، أجرى مارك غولدنغ، الامين العام المساعد للامم المتحدة محادثات في لبنان مع امين الجميل، الرئيس اللبناني ورشيد كرامي، رئيس الحكومة، اكد اثر اختتامها في تصريحات صحافية ان مفتاح الحل لكل المشاكل في الجنوب هو الاسراع في الانسحاب الاسرائيلي وتطبيق قرار مجلس الامن الدولي ٤٢٥ (النهار، بيروت، ٩/٩/١٩٨٦). من ناحية ثانية قامت طائرتان حربيتان اسرائيليتان بغارة جوية على «المدينة الصناعية الاولى» في صيدا ادت الى مقتل ثلاثة مواطنين فلسطينيين واصابة ١٥ بجروح، اضافة الى تدمير وتصدع مؤسسات ومنازل في المدينة. اثر الغارة، قال متحدث عسكري اسرائيلي «انها استهدفت قاعدة فلسطينية قرب ميناء صيدا تستخدمها جبهة النضال الشعبي الفلسطيني كنقطة انطلاق لشن هجمات على اسرائيل». واضاف المتحدث «ان زورقاً تابعا للبحرية الاسرائيلية أفشل أمس الاول محاولة فدائية للتسلل الى الاراضي المحتلة عبر البحر، وقال ان الغارة جاءت رداً على محاولة التسلل». اما في واشنطن فقد اعرب لاري سبيكس، الناطق الرسمي باسم البيت الابيض عن «أسفه لاستمرار دوامة العنف في الشرق الاوسط» وقال في تصريح تعليقاً على الغارة «ان الولايات المتحدة دعت دائما الى عقد اتفاقات امنية بين لبنان واسرائيل تحقق الامن في جنوبي لبنان وشمالي اسرائيل» (السفير، بيروت، ١١/٩/١٩٨٦). بالمقابل هاجم رجال المقاومة الوطنية امس الاول موقعاً تابعاً لميليشيات لحد في «تومات نيحا» في جزين واشتبكوا مع حاميته، وتمكنوا من اقتحامه والسيطرة عليه. واعترف ناطق باسم الميليشيات بالهجوم واكد مقتل ثلاثة من افراد الحامية وفقدان اثنين واصابة ١١ اضافة الى تدمير آلية نصف مجنزرة (النهار، بيروت، ١٦/٩/١٩٨٦). كما اقتحمت مجموعة من «المقاومة الاسلامية» موقعين لميليشيات لحد في تلال سجد (جزين) وتلة الغزلان أو «بئر كلاب» بين عرمتى والريحان وتمكنت من السيطرة على الموقعين بعد ان أوقعت عدداً كبيراً من القتلى والجرحى في صفوف ميليشيات لحد، التي اعترفت بمقتل ٨ وجرح ٨ وتدمير أربع آليات داخل مواقعها. كما اعترفت بفقدان احد عناصرها وقدرت القوة المهاجمة بحوالى ٢٠٠ رجل. وقد أعلنت «المقاومة الاسلامية» مسؤوليتها عن الهجوم واعلنت انها فقدت ثلاثة مقاومين واصيب ستة بجروح. اثر الهجوم تدخل الطيران الحربي الاسرائيلي وقامت القوات الاسرائيلية بقصف مدفعي لثمانية قرى في محافظة النبطية واقليم

التفاح مما أدى الى مقتل أحد المواطنين واصابة ١٤ بجروح (**النهار**، بيروت، ١٩/٩/١٩٨٦). على صعيد آخر تبنى مجلس الامن الدولي بأغلبية اربعة عشر من أعضائه وامتناع عضو واحد عن التصويت هو الولايات المتحدة الامريكية مشروع القرار الذي تقدمت به فرنسا بشأن وضع القوة الدولية في جنوب لبنان. ودعا القرار الى «انهاء اي وجود عسكري في جنوب لبنان لا تقبله السلطات اللبنانية» والى «اتخاذ الاجراءات اللازمة لنشر القوة الدولية حتى الحدود الجنوبية للبنان». ودان القرار الهجمات التي تتعرض لها القوة الدولية وطلب من الامانة العامة للامم المتحدة ان تقدم في غضون ثلاثة اسابيع تقريراً عن التقدم الذي تحقق في تطبيق هذا القرار الذي عرف رسميا بالقرار ٥٨٧. وفيما لاقى القرار الدولي ارتياحا لدى الجانب اللبناني، رفض اسحق رابين، وزير الدفاع الاسرائيلي تطبيق القرار وفكرة الانسحاب من الشريط الحدودي «بحجة ان القوة الدولية لا تستطيع تأمين الامن والاستقرار لشمال اسرائيل... بل يجب دعم جيش لحد لمنع انهيار «الحزام الامني». وقد حشدت اسرائيل قواتها في منطقة الشريط الحدودي وقامت بغارة على مواقع للقوات الفلسطينية واللبنانية شرق الدامور مما اسفر عن اصابة اثنين من الحزب التقدمي الاشتراكي اللبناني وتدمير مبنى في منطقة عرمون (**النهار**، بيروت، ٢٤/٩/١٩٨٦).

ـ تم في القاهرة التوقيع على اتفاق متعلق بمشارطة التحكيم في مسألة «طابا» بعد ان توصلت الوفود المصرية والاسرائيلية والامريكية الى اتفاق على النقطتين العالقتين بين مصر واسرائيل، وهما «اختيار ثلاثة محكمين دوليين وعلامات الحدود بين البلدين». اثر توقيع الاتفاق صرح عصمت عبد المجيد، وزير الخارجية المصري «ان قمة مصرية اسرائيلية ستعقد في الاسكندرية بين حسني مبارك، الرئيس المصري وشمعون بيريز، رئيس الوزراء الاسرائيلي» (**النهار**، بيروت، ١١/٩/١٩٨٦). وفعلاً وصل الى الاسكندرية شمعون بيريز، رئيس الوزراء الاسرائيلي حيث عقد اجتماعاً مع حسني مبارك، الرئيس المصري (**النهار**، بيروت، ١٢/٩/١٩٨٦)، تلاه اصدار بيان مشترك رأى «ان اجتماع مبارك وبيريز علامة لبدء عهد جديد في العلاقات الثنائية بين البلدين في السعي نحو سلام عادل وشامل في الشرق الاوسط». وأعلن البيان المشترك «سنة ١٩٨٧ سنة مفاوضات للسلام عن طريق بذل الجهود مع الاطراف المعنية لتسوية المشكلة الفسطينية من كل جوانبها». وعلق الرئيس المصري على البيان معلناً «انه ناقش مع بيريز فكرة تشكيل لجنة تحضيرية للمؤتمر الدولي للسلام في المنطقة، وسنواصل الاتصال والتعاون مع الملك حسين، ملك الاردن في حل بعض المشاكل لانه يلعب دوراً مهما في المشكلة الفلسطينية كما نفعل نحن». أما بيريز فقد أكد «انه اتفق مع مبارك على تشكيل لجنة للاعداد لمؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط» لكنه كرر موقفه القائل «ان المفاوضات المباشرة هي جزء من جهود السلام وانه يجب الا تكون للاطراف الدوليين في المؤتمر اي سلطة الزامية». اضاف «لقد اتفقنا على أن الطريق لحل المشكلة الفلسطينية هو في اطار اتفاق اردني ـ فلسطيني». وقد رحبت الولايات المتحدة الامريكية بالبيان المشترك وصرح تشارلز ريدمان، الناطق باسم وزارة الخارجية «ان العلاقات المصرية ـ الاسرائيلية اساسية في عملية البحث عن السلام في الشرق الاوسط» (**النهار**، بيروت، ١٢/٩/١٩٨٦). اما في موسكو فقد انتقدت **وكالة تاس** السوفياتية محادثات الاسكندرية ورأت «انها تهدف الى تعطيل الاعدادلعقد مؤتمر دولي بشأن الشرق الاوسط» وقالت «انها تصب في خانة الاتفاقات المنفصلة التي تسعى اليها الولايات المتحدة مستغلة بذلك الصعوبات الاقتصادية التي تواجهها مصر لدفعها لقبول المخططات الامريكية» كما حملت سوريا وليبيا على«محادثات الاسكندرية» ووصفتها «بالخيانة» (**السفير**، بيروت،١٣/٩/١٩٨٦). من جهته وصف زيد الرفاعي، رئيس الوزراء الاردني اقتراح مبارك وبيريز «تشكيل لجنة تحضيرية للمؤتمر الدولي» بمثابة «لغز كبير لا نعرف حقاً ما المقصود به» لانه «اذا كنا جادين في شأن عقد مؤتمر دولي فإننا لا نحتاج الى لجنة تحضيرية» (**النهار**، بيروت، ١٧/٩/١٩٨٦). من ناحية أخرى كشف بيان مغربي ملكي امس الاول ان بيريز طلب في رسالة شخصية من الملك الحسن الثاني، ملك المغرب انضمامه الى «اللجنة التحضيرية» للمؤتمر الدولي الا ان الملك الحسن الثاني اشترط لموافقته تمثيل الشعب الفلسطيني في اللجنة والمؤتمر وفقاً لمعطيات مقررات مؤتمر القمة العربي المنعقد بالرباط عام ١٩٧٤ (**العلم**، الرباط، ٢٨/٩/١٩٨٦).

ـ اختتمت في فيينا اعمال المؤتمر الثاني عشر للحوار البرلماني العربي ـ الاوروبي التي استمرت يومين. وصدر بيان ختامي عن المؤتمر دعا اسرائيل الى الانسحاب من جنوب لبنان ومرتفعات الجولان والضفة الغربية بما فيها القدس وقطاع غزة وطابا. وأكد البيان أن الجوهر الاساسي لمشكلة الشرق الاوسط هو القضية

الفلسطينية التي لا يمكن ان تحل الا بالاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني واقامة دولته المستقلة. وايد البيان الدعوة لعقد مؤتمر دولي للسلام برعاية الامم المتحدة تشارك فيه على قدم المساواة جميع الاطراف المعنية. ودان المؤتمر الممارسات القمعية لاسرائيل ضد السكان العرب في الاراضي العربية المحتلة كما دان الغارة الاسرائيلية على تونس وغاراتها المستمرة على الشعبين اللبناني والفلسطيني والغارة الامريكية على الاراضي الليبية (تشرين، دمشق، ١٤/٩/١٩٨٦).

- أعلن معمر القذافي، الرئيس الليبي امس الاول في ختام جولة افريقية زار خلالها زيمبابوي حيث شارك في قمة حركة عدم الانحياز، ثم أوغندا والسودان واثيوبيا، «ان الايام المقبلة ستشهد تطورات على صعيد انهاء الحرب في جنوب السودان». وقال انه خلال وجوده في اثيوبيا «نقل الى جون غارانغ، زعيم جيش تحرير شعب السودان وجهة نظر الخرطوم القائلة بأنه ليس هناك تبرير لحمل السلاح عقب الاطاحة بجعفر نميري، الرئيس السوداني السابق في نيسان/ابريل العام ١٩٨٥». وذكرت **وكالة السودان للانباء** ان القذافي قابل سودانيين جنوبيين وأبلغهم بضرورة التفاوض مع الخرطوم. وكان القذافي قد صرح «بأن احدى الوسائل لانهاء الحرب في جنوب السودان هي تعريب الجنوب ويمكن تحقيق ذلك إذا تعلم الجنوبيون التحدث باللغة العربية واعتنقوا الاسلام» (**السفير**، بيروت، ١٦/٩/١٩٨٦).

٣ - علاقات عربية

١ - تكتلات عربية

- أكد الصادق المهدي، رئيس الوزراء السوداني ان حكومته تسعى لاقامة مؤسسات جديدة بين السودان ومصر تقوم على اساس المصلحة الحقيقية بين البلدين. وقال ان للسودان علاقة خاصة مع مصر تقوم على اشياء موضوعية وان علاقات السودان الخارجية تقوم على اساس مصلحة الوطن والمنفعة المشتركة مع جميع دول العالم. من ناحيته أعلن الشريف زين العابدين الهندي، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية السوداني امس الاول ان المرحلة التي تمر بها العلاقات بين مصر والسودان هي مرحلة اخضاع لهذه العلاقات الى شيء من المنطق والمعقولية واعادة النظر في الاتفاقيات التي تمت في السابق. واوضح ان مشروع التكامل واتفاقية الدفاع المشترك سيعاد النظر فيهما لانهما وضعتا في «غيبة الشعب السوداني» (**الشرق الأوسط**، لندن، ١٧/٩/١٩٨٦).

- اختتم وزراء التجارة في دول مجلس التعاون الخليجي بالرياض اجتماعاتهم التي استغرقت يومين بالاتفاق على عدة مقررات بشأن التنسيق الاقتصادي بين دول المجلس سترفع الى القمة السابعة لقادة دول المجلس التي ستعقد في أبو ظبي. ومن بين هذه المقررات «السماح لمواطني دول المجلس بمزاولة النشاط التجاري في كافة دول المجلس». وحول هذا الموضوع صرح عبد الله القويز، الامين العام المساعد للشؤون الاقتصادية في مجلس التعاون لـ **هيئة الاذاعة البريطانية** ان دول المجلس حققت شوطاً متقدماً في تحقيق المساواة بين مواطني المجلس بحيث تم خلال الاجتماعات الحالية مناقشة ازالة الحواجز التجارية بين بلدان المجلس كما تم مناقشة قضية تبادل الاسهم بين الشركات التجارية في دول المجلس، اضافة الى مناقشة انشاء تعرفة موحدة لتبادل السلع التجارية. وأعلن ان المراحل الاصعب التي تأتي لاحقاً والتي تتطلب وقتاً لازالة الفوارق هي توحيد قوانين الاستثمار في دول المجلس وانشاء المشاريع المشتركة التي تتطلب بدورها بناء الانشاءات والمواصلات التي تساهم في ذلك (**هيئة الاذاعة البريطانية**) لندن، برنامج حول العالم العربي، ٢٢/٩/١٩٨٦).

- اختتم وزراء الماء والكهرباء بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أعمال اجتماعهم الثالث واصدروا عدداً من التوصيات والقرارات التي تدعم التعاون في مجالات الكهرباء والماء. فاتفقوا على مبدأ الربط الكهربائي بين دول المجلس في مرحلته الاولى، وعلى توحيد المواصفات القياسية بالنسبة لأجهزة تحلية المياه، وكذلك على عمل مسح كامل لامكانات التدريب المهني بدول المجلس (**الشرق الاوسط**، لندن، ٢٥/٩/١٩٨٦).

- أعلن رسمياً في ابو ظبي ان قادة دول مجلس التعاون الخليجي تسلموا رسائل خطية من الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، رئيس دولة الامارات العربية المتحدة لحضور مؤتمر القمة السابع لقادة دول المجلس الذي تقرر عقده في أبو ظبي من ٢ الى ٤ تشرين الثاني/نوفمبر المقبل على أن يسبق المؤتمر اجتماع لوزراء خارجية دول المجلس يعقد من ٢٦ الى ٢٨ تشرين الاول/اكتوبر لاعداد جدول اعمال القمة الذي يتضمن مناقشة ما تم انجازه من الاستراتيجية

الدفاعية والامنية والثقافية والاقتصادية، اضافة الى مناقشة الحرب العراقية ـ الايرانية والتطورات في الشرق الاوسط (هيئة الاذاعة البريطانية، لندن، برنامج حول العالم العربي، ١٩٨٦/٩/٢٩). وحول امكانية تضمن جدول أعمال القمة مواضيع اضافية كقضية جزيرة «فشت الديبل» بين البحرين وقطر وموضوع عودة مصر الى جامعة الدول العربية، صرح راشد عبد الله، وزير الدولة للشؤون الخارجية في الامارات العربية المتحدة «ان حرص الجميع على مسيرة التضامن الخليجي كفيل بازالة الخلافات العارضة بين قطر والبحرين»، أما بالنسبة لعودة مصر الى الجامعة العربية «فإن هذا الامر يخص كل الاقطار العربية ومكانه الطبيعي ان يكون في اطار قمة عربية» (الخليج، الشارقة، ١٩٨٦/٩/٢٩).

ب ـ العلاقات بين قطرين عربيين او اكثر

ـ قال بيان صادر عن المكتب الشعبي للاتصال الخارجي الليبي «لقد اتخذ الملك الحسن الثاني (ملك المغرب) قراراً من جانب واحد بالغاء معاهدة الوحدة العربية الافريقية مع ليبيا... وتترك ليبيا للشعبين أمر تحديد مصير المعاهدة، وهي تعرب في الوقت نفسه عن اسفها لهذا الالغاء غير الشرعي لمعاهدة ابرمتها دولتان شقيقتان وحظيت بالاجماع في استفتاء شعبي». اضاف البيان «ان ليبيا سوف تتخذ الاجراءات الضرورية لعرض هذا القرار على السلطات القضائية المنصوص عليها في المعاهدة» (السفير، بيروت، ١٩٨٦/٩/١).

ـ استقبل حافظ الاسد، الرئيس السوري بكري احمد عديل، وزير التربية السوداني. وأعلن رسمياً في دمشق ان الحديث خلال اللقاء تناول العلاقات الثنائية والتعاون بين البلدين (السفير، بيروت، ١٩٨٦/٩/٣). من جهة ثانية تم التوقيع على البرنامج التنفيذي للاتفاق الثقافي بين سوريا والسودان للأعوام ١٩٨٦ ـ ١٩٨٧ و١٩٨٨. ويتضمن البرنامج التعاون في مجالات التربية والتعليم العالي والثقافة والاعلام وتبادل المنح والزيارات في مجال التعليم العالي والتعليم الفني والتربية الرياضية والصحة المدرسية. كما يتضمن البرنامج تبادل الخبرات والمناهج والكتب المدرسية والبحوث والدراسات التربوية وشؤون الثقافة في مجال المكتبات والفنون المسرحية والأسابيع السينمائية (تشرين، دمشق، ١٩٨٦/٩/٣).

ـ صرح جوزيف سكاف، وزير الاعلام اللبناني في اختتام زيارته للسعودية انه بحث مع علي الشاعر، نظيره السعودي الوضع في لبنان واطلعه على مسيرة الحوار التي تعقدها الحكومة اللبنانية كما بحث معه قيام تنسيق وتعاون اعلامي بين البلدين، موضحاً أن المسؤولين السعوديين اكدوا تشجيعهم لجميع المبادرات التي تؤدي لوحدة اللبنانيين وتحرير الجزء المحتل من الجنوب اللبناني (الشرق الأوسط، لندن، ١٩٨٦/٩/١٦).

ـ اذيع رسمياً في الرياض ان الحكومة السعودية سلمت الى رفيق النتشة، ممثل منظمة التحرير الفلسطينية في المملكة، شيكاً بقيمة ٢٨,٥ مليون دولار امريكي جزءاً من المساعدة التي تقدمها السعودية سنوياً الى المنظمة. ويذكر ان المنظمة كانت تسلمت في آذار/مارس ١٩٨٦ شيكاً بالمبلغ نفسه. وتبلغ قيمة المساعدة السعودية المقررة سنوياً للمنظمة في قمة بغداد (١٩٧٨) ١١٤ مليون دولار (النهار، بيروت، ١٩٨٦/٩/٢٢).

ـ اعلن ياسر عرفات، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية «انه ليس هناك مسؤول فلسطيني مخول بالاتصال بالمسؤولين السوريين وان كل ما هنالك هو بعض الاتصالات التي تجري من خلال ضباط الامن...، الا ان هذه الاتصالات لم تسفر عن أي مردود سياسي حتى الآن» (الوطن، الكويت، ١٩٨٦/٩/٢٢).

ـ قال الصادق المهدي رئيس الوزراء السوداني، انه رفض عرضاً تقدم به الرئيس الليبي، معمر القذافي، لاقامة وحدة فورية بين السودان وليبيا، «بسبب الاضطرابات المستمرة في جنوب السودان»، واضاف ان القذافي ابدى تفهماً لمشاكل السودان «وتطوع لاجراء محادثات مع الاثيوبيين الذين يدعمون التمرد في الجنوب» (السفير، بيروت، ١٩٨٦/٩/٢٣).

ـ صرح فاروق القدومي، رئيس الدائرة السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية، انه عقد لقاء مع معمر القذافي، الرئيس الليبي عرض خلاله «مجمل الاحداث التي طرأت في الآونة الاخيرة والعلاقات الفلسطينية ـ الليبية». وقال في حديث نشرته صحيفة الراية القطرية، ـ لم يوضح فيه متى عقد هذا اللقاء واين ـ انه سيزور ليبيا قريباً. والجدير بالذكر «ان العلاقات بين ليبيا وقيادة منظمة التحرير تدهورت منذ الغزو الاسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢» (النهار، بيروت، ١٩٨٦/٩/٢٤).

ـ أعلن علي عبد الله صالح، رئيس الجمهورية العربية اليمنية ان قضية الوحدة بين شطري اليمن هي من اهم قضايا الشعب اليمني الوطنية واصبحت «الهم الاكبر لكل مواطن في الشطرين». وقال في خطاب وجهه عبر الاذاعة والتلفزيون اليمنيين بمناسبة الاحتفالات بالذكرى الرابعة والعشرين للعيد الوطني لليمن الشمالية، ان «العمل الوحدوي قطع شوطاً متقدماً في سبيل تقريب يوم اعادة تحقيق الوحدة» وذلك من خلال الاتفاقيات والمشاريع المشتركة التي تم انجازها بين شطري اليمن. وبعد ان تحدث الرئيس اليمني عن الوضع الاقتصادي في بلاده اكد موقف الجمهورية العربية اليمنية المؤيد للقضية الفلسطينية والداعي لنبذ الخلافات واعادة التضامن العربي، والرافض لاستمرار الحرب العراقية ـ الايرانية (**الدستور**، عمان، ١٩٨٦/٩/٢٦).

ـ عقدت كل من الرباط والقاهرة اتفاقية تعاون وتبادل ثقافي وفكري وفني بينهما. وتنص الاتفاقية على تبادل الخبرة والتعاون في كافة مجالات الادارة المحلية وبخاصة ما يتعلق بصيانة وحماية التراث الاسلامي والعربي وأعمال البلديات والخدمات الاساسية للمدن وحماية البيئة من التلوث والتخطيط العمراني. وتدعو الاتفاقية ايضا الى تعميق الروابط بين المدينتين عن طريق التبادل الثقافي والفني وتبادل زيارة الشباب وفي اية مجالات اخرى يتم الاتفاق عليها (**العلم**، الرباط، ١٩٨٦/٩/٢٨).

ـ قالت **وكالة رويتر** «ان الحكومة التونسية فرضت اجراءات امن صارمة على جميع اعضاء منظمة التحرير الفلسطينية في تونس باستثناء القيادة وشددت القيود على دخول البلاد والخروج منها». من ناحية ثانية اكد ياسر عرفات، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية في حديث لـ **الشرق الاوسط** ان منظمة التحرير قررت ان «تلغي وجودها العسكري» في تونس العاصمة اثر الغارة الاسرائيلية التي شنت في تشرين الاول/اكتوبر العام الماضي ضد مقر منظمة التحرير في تونس (**السفير**، بيروت، ١٩٨٦/٩/٣٠).

ـ غادر عمان صلاح الدين مبارك، وزير الصناعة والتجارة التونسي بعد زيارة للاردن استغرقت اربعة ايام اجرى خلالها محادثات مع المسؤولين الاردنيين حول التعاون الاقتصادي والتجاري كما ترأس جانب بلاده في الاجتماع الرابع للجنة التجارية الاردنية التونسية المشتركة (**العرب**، الدوحة، ١٩٨٦/٩/٣٠). وكانت قد عقدت في عمان اجتماعات اللجنة الاردنية التونسية المشتركة واستغرقت ثلاثة ايام بهدف توسيع التعاون التجاري والاقتصادي واقامة المشروعات المشتركة بين البلدين. وقد تم خلال المحادثات الاردنية التونسية التوقيع على اتفاقية تقضي بزيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين ليصل خلال العام المقبل الى ٤٠ مليون دولار مناصفة بين البلدين. وقد وقع الاتفاقية عن الجانب التونسي وزير الصناعة والتجارة وعن الجانب الاردني، رجاء المعشر، وزير التموين والزراعة والتجارة (**هيئة الاذاعة البريطانية**، لندن، برنامج حول العالم العربي، ١٩٨٦/٩/٣٠).

٤ ـ اتحادات عربية ومنظمات شعبية

ـ أوصى الاجتماع الحادي عشر لمحافظي المصارف المركزية ورؤساء مؤسسات النقد في الاقطار العربية، الذي عقد في ابو ظبي، بأن يقوم صندوق النقد العربي باعداد ورقة عمل عن دور المصارف المركزية والمصارف التجارية والمؤسسات المصرفية الاخرى في تنمية التجارة العربية. واكد المجتمعون على اهمية التعاون بين المصارف المركزية، ودعا امانة مجلس محافظي المصارف المركزية الى توفير احصاءات سنوية عن الموضوعات التي يعالجها التقرير السنوي، مع مراعاة الملاحظات المقدمة من البنوك المركزية في التقرير العربي الموحد (**الوطن**، الكويت، ١٩٨٦/٩/٣).

ـ انهى اتحاد المصارف العربية لقاءه الخاص بالتعاون المصرفي العربي في دمشق. وحول نتائج اللقاء قال انور الخليل، رئيس الاتحاد ان اللقاء حقق الاهداف الثلاثة التي اردنا ان يعقد من اجلها، وهي تبادل التسهيلات بين الاعضاء، والبحث في المشاكل العالقة وحلها ثم البحث في المشاريع المشتركة بين المصارف. اضاف الخليل لا بد ان يكون لهذا اللقاء هدف أساسي وهو زيادة التعارف والتحاور بين المسؤولين في المصارف العربية، وهذا اساس مهم في بناء مرحلة توسع التعامل المصرفي العربي ـ العربي في المستقبل (**النهار**، بيروت، ١٩٨٦/٩/٦).

ـ أكد عبد الله حمد المعجل، الامين العام لمنظمة الخليج للاستشارات الصناعية، ان المؤتمر الذي اختتم اعماله في فيينا مؤخراً حول الاستثمار الصناعي في الخليج العربي قد حقق اهدافه التي تتمثل في تعريف المشاركين بواقع السوق الخليجية بعد التغيرات الاخيرة في سوق النفط وتحديد معوقات

الاستثمار في السوق وتدعيم روح التفاؤل لدى المستثمرين حول مستقبل هذه السوق (الوطن، الكويت، ١٢/٩/١٩٨٦).

- انهى الاتحاد النسائي العربي العام والجمعيات النسائية اللبنانية المنتمية اليه اعمال مؤتمر «ندوة السلام العالمي» الذي عقد في بيروت، في ٢٥ و٢٦ ايلول/سبتمبر ١٩٨٦. وصدر عن المؤتمر عدد من التوصيات اكدت على «دعم نضال كافة الشعوب في سبيل تحررها الوطني والقومي ضد الامبريالية والعنصرية وضد جنون التسلح»، و«دعم الشعب اللبناني ومقاومته الوطنية، وانهاء الحرب العراقية - الايرانية وادانة سياسة الصفقات المنفردة» (السفير، بيروت، ٢٧/٩/١٩٨٦).

صدر حديثاً عن

مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة كتب المستقبل العربي (٤)

الطبعة الثالثة

من كتاب

الديمقراطية وحقوق الانسان في الوطن العربي

علي الدين هلال	جوزف مغيزل	عبد العزيز الدوري
خالد الناصر	حسام عيسى	محمد عصفور
جلال عبدالله معوض	عادل حسين	حسين جميل
الاخضر الابراهيمي	عصمت سيف الدولة	منذر عنبتاوي
اسماعيل صبري عبدالله	منح الصلح	الطاهر لبيب
جورج قرم	حسن حنفي	غسان سلامة

* ببليوغرافيا

ببليوغرافيا الوحدة العربية

اعداد: قسم التوثيق في
مركز دراسات الوحدة العربية

أولاً: المصادر العربية

مصنفات عامة، مراجع ووثائق

دوريات

١ ـ شحادة، امل عبد القادر. «ببليوغرافيا المرأة الفلسطينية.» **صامد الاقتصادي**: السنة ٨، العدد ٦٢، تموز/يوليو ـ آب/اغسطس ١٩٨٦. ص ١٢٥ ـ ١٣١.

٢ ـ القليبي، الشاذلي. «خطب الامين العام لجامعة الدول العربية.» **شؤون عربية**: العدد ٤٧، ايلول/سبتمبر ١٩٨٦. ص ٢٣٢ ـ ٢٣٥.

٣ ـ «محاضر المشاورات الخاصة بالوحدة العربية.» **شؤون عربية**: العدد ٤٧، ايلول/سبتمبر ١٩٨٦. ص ٢٣٦ ـ ٢٥٤.

٤ ـ «وثائق الوحدة العربية: القسم الرابع.» **شؤون عربية**: العدد ٤٧، أيلول/سبتمبر ١٩٨٦. ص ٢٥٥ ـ ٢٦٧.

انظر ايضاً: ٩

تاريخ وجغرافيا

كتب

٥ ـ كايز، دورين. **ضفادع وعقارب: من الذي قتل السادات؟** دبي: مؤسسة البيان، ١٩٨٦. ١٩٠ ص.

٦ ـ نانتنج، انتوني. **ناصر**. ترجمة شاكر ابراهيم سعيد. بيروت: دار ومكتبة الهلال؛ القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٨٥. ٥٣٦ ص.

انظر ايضاً: ١٣

دوريات

٧ ـ السواحري، خليل. «الانتهاكات الاسرائيلية للتراث الثقافي الفلسطيني في الأرض المحتلة.» **الوحدة**: السنة ٢، العدد ٢١، حزيران/يونيو ١٩٨١. ص ٢٥ ـ ٣٦.

٨ ـ شعث، شوقي. «التراث الحضاري الفلسطيني والتحديات الصهيونية.» **الوحدة**: السنة ٢، العدد ٢١، حزيران/يونيو ١٩٨٦. ص ٦٢ ـ ٧١.

٩ـ صفوة، نجدة فتحي. «ردود الفعل الاسرائيلية تجاه ثورة ٢٣ يوليو في مصر والوضع العام في اسرائيل سنة ١٩٥٢.» **الباحث العربي**: العدد ٩، تشرين الأول/اكتوبر ـ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦. ص ١١٨ ـ ١٢٧.

١٠ ـ مغنم، مايتيل. «الجذور التاريخية لنضال المرأة الفلسطينية في الحركة الوطنية (منذ الانتداب، وحتى عام ١٩٣٦).» ترجمة احمد عمر شاهين. **صامد الاقتصادي**: السنة ٨، العدد ٦٢، تموز/يوليو ـ آب/اغسطس ١٩٨٦. ص ٨ ـ ٢٤.

مراجعة كتب

١١ ـ عبد الرحمن، اسعد. «المنظمة الصهيونية العالمية.» *Journal of Palestine Studies*: vol. xv, no. 4, summer 1986, pp. 160 - 162. (Majid Nehme)

سياسة وفكر قومي

كتب

١٢ ـ سعيد، محمد السيد وآخرون. **العرب والتحالف الامريكي الاسرائيلي**. القاهرة: الامانة العامة لاتحاد المحامين العرب، ١٩٨٦. ٨٤ ص. (سلسلة حوار الشهر، ٣)

١٣ ـ سلمان، فريد. **قيامة السامية**. [د. م.]: دار بشاريا للطباعة والنشر، ١٩٨٦. ١٧٦ ص.

١٤ ـ هلال، علي الدين. **تحديات الأمن القومي العربي في العقد القادم**. عمان: منتدى الفكر العربي، ١٩٨٦. ٩٤ ص. (سلسلة الحوارات العربية)

١٥ ـ ـ (محرر) وآخرون. **التطور الديمقراطي في مصر: قضايا ومناقشات**. القاهرة: مكتبة نهضة الشرق، ١٩٨٦. ٣٨٠ ص.

انظر ايضاً: ٦

دوريات

١٦ ـ ابراهيم، سعدالدين. «هيكل بين النظرية والناصرية.» **الباحث العربي**: العدد ٩، تشرين الأول/اكتوبر ـ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦. ص ٥٠ ـ ٥٤.

١٧ ـ ابو اصبع، صالح. «الثقافة الفلسطينية في مواجهة الاحتلال.» **الوحدة**: السنة ٢، العدد ٢١، حزيران/يونيو ١٩٨٦. ص ٣٧ ـ ٥٤.

١٨ ـ ابو علي، خديجة الحباشنة. «الدور السياسي للمرأة الفلسطينية على الصعيد الدولي.» **صامد الاقتصادي**: السنة ٨، العدد ٦٢، تموز/يوليو ـ اب/اغسطس ١٩٨٦. ص ٩١ ـ ١٠٩.

١٩ ـ اوملیل، علي. «النخبة الوطنية وفكرة المغرب العربي.» **المستقبل العربي**: السنة ٩، العدد ٩٣، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦. ص ١٣٩ ـ ١٤٢.

٢٠ ـ بلقزيز، عبد الاله. «ازمة منظمة التحرير الفلسطينية: العوامل البنيوية والأوضاع الراهنة.» **المستقبل العربي**: السنة ٩، العدد ٩٣، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦. ص ٤ ـ ٢٦.

٢١ ـ الحسن، خالد. «الخيارات المفتوحة امام منظمة التحرير الفلسطينية.» **الباحث العربي**: العدد ٩، تشرين الأول/اكتوبر ـ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦. ص ١١ ـ ٢٦.

٢٢ ـ الحمد، تركي. «توحيد الجزيرة العربية: دور الايديولوجية والتنظيم في تحطيم البنى الاجتماعية ـ الاقتصادية المعيقة للوحدة.» **المستقبل العربي**: السنة ٩، العدد ٩٣، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦. ص ٢٧ ـ ٤٠.

٢٣ ـ خليل، خليل احمد. «مهام الفكر العربي القادم في مواجهة اسرائيل.» **دراسات عربية**: السنة ٢٢، العددان ١١ و ١٢، ايلول/سبتمبر ـ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٦. ص ٣ ـ ١٠.

٢٤ ـ ربيع، حامد. «الامم المتحدة ـ وعروبة القدس.» **الوحدة**: السنة ٢، العدد ٢١، حزيران/يونيو ١٩٨٦. ص ٢٢ ـ ٢٤.

٢٥ ـ الزعبي، حلمي عبد الكريم. «الاستراتيجية الصهيونية لسيطرتها على البحر الأحمر في الماضي والحاضر والمستقبل.» **شؤون عربية**: العدد ٤٧، ايلول/سبتمبر ١٩٨٦. ص ١٨٩ ـ ٢١٠.

٢٦ ـ شعيبي، عماد فوزي. «ملاحظات في الأمن القومي العربي.» **دراسات عربية**: السنة ٢٢، العددان ١١ و ١٢، ايلول/سبتمبر ـ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٦. ص ١١ ـ ١٧.

٢٧ ـ صالح، عبد الجواد. «مضاعفات الاحتلال

الاسرائيلي على المؤسسات الفلسطينية الثقافية والتربوية.» **الوحدة**: السنة ٢، العدد ٢١، حزيران/يونيو ١٩٨٦. ص ١١ ـ ٢١.

٢٨ ـ الصالحي، عبد الرحمن اسماعيل. «رؤية مستقبلية للتعاون العربي ـ الافريقي.» **شؤون عربية**: العدد ٤٧، ايلول/سبتمبر ١٩٨٦. ص ١٣٦ ـ ١٦٢.

٢٩ ـ الطيار، خليل ابراهيم. «محاولات اسرائيل العودة الى افريقيا وعلاقاتها باتفاقية التعاون الاستراتيجي مع الولايات المتحدة.» **شؤون عربية**: العدد ٤٧، ايلول/سبتمبر ١٩٨٦. ص ١٦٣ ـ ١٨٨.

٣٠ ـ العطية، غسان. «منظمة التحرير الفلسطينية الى اين؟» **الباحث العربي**: العدد ٩، تشرين الأول/اكتوبر ـ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦. ص ٣٤ ـ ٤٠.

٣١ ـ عليوة، السيد. «الاداء السياسي العربي في النظام الدولي.» **الباحث العربي**: العدد ٩، تشرين الأول/اكتوبر ـ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦. ص ٥٥ ـ ٦٩.

٣٢ ـ فؤاد، الفت محمود. «الدور الوطني والاجتماعي للمرأة الفلسطينية.» **صامد الاقتصادي**: السنة ٨، العدد ٦٢، تموز/يوليو ـ آب/اغسطس ١٩٨٦. ص ١١٠ ـ ١٢٤.

٣٣ ـ القليبي، الشاذلي. «في الحوار العربي ـ الاوروبي.» **شؤون عربية**: العدد ٤٧، ايلول/سبتمبر ١٩٨٦. ص ٧ ـ ١٣.

٣٤ ـ كركوتي، مصطفى. «القضية العربية في المؤسسات الأوروبية: العرب واوروبا.» **الباحث العربي**: العدد ٢٩، تشرين الأول/اكتوبر ـ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦. ص ١٢٨ ـ ١٣٣.

٣٥ ـ الكواري، علي خليفة. «نحو استراتيجية بديلة للتنمية الشاملة في اقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط.» **الدراسات الاعلامية**: العدد ٤٤، تموز/يوليو ـ ايلول/سبتمبر ١٩٨٦. ص ١٠١ ـ ١١٥

٣٦ ـ مانسفيلد، بيتر. «حلول بديلة امام منظمة التحرير الفلسطينية.» **الباحث العربي**: العدد ٩، تشرين الأول/اكتوبر ـ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦. ص ٢٧ ـ ٣٣.

٣٧ ـ مظلوم، جمال. «التفكك العربي وتأثيره على اعداد اقتصاديات الدول العربية للحرب.» **الباحث العربي**: العدد ٩، تشرين الأول/اكتوبر ـ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦. ص ٧٩ ـ ٨٩.

٣٨ ـ نابر، سامي. «سبع اطروحات حول المغرب العربي.» **المستقبل العربي**: السنة ٩، العدد ٩٣، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦. ص ١٤٣ ـ ١٥٠

انظر ايضاً: ٨، ٦٨، ٧٧

مراجعة كتب

٣٩ ـ اوملیل، علي. «الاصلاحية العربية والدولة الوطنية.» **شؤون عربية**: العدد ٤٧، ايلول/سبتمبر ١٩٨٦. ص ٢٢٦ ـ ٢٣٢. (كمال عبد اللطيف)

٤٠ ـ جعيط، هشام. «الشخصية العربية الاسلامية والمصير العربي.» **العربي**: العدد ٣٣٥، تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٦. ص ٨ ـ ١٥. (محمد الرميحي)

٤١ ـ الجمال، راسم محمد. «الاعلام العربي المشترك.» **الدراسات الاعلامية**: العدد ٤٤، تموز/يوليو ـ ايلول/سبتمبر ١٩٨٦. ص ٨٥ ـ ٩٥. (عاطف صقر)

٤٢ ـ قرني، بهجت وآخرون. «صنع السياسة الخارجية في العالم الثالث.» **المستقبل العربي**: السنة ٩٠، العدد ٩٣، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦. ص ١٥٩ ـ ١٦٣. (جهاد عودة)

انظر ايضاً: ١١

قانون وادارة عامة

دوريات

٤٣ ـ البكري، حنان ريان. «الاوضاع القانونية للمرأة الفلسطينية تحت ظلال الاحتلال.» **صامد الاقتصادي**: السنة ٨، العدد ٦٢، تموز/يوليو ـ آب/اغسطس ١٩٨٦. ص ٧١ ـ ٩٠.

٤٤ ـ «قانون رقم (٥) لسنة ١٩٧٦ م في شأن اتحاد غرف التجارة والصناعة.» **آفاق اقتصادية**:

السنة ٧، العدد ٢٧، آب/اغسطس ١٩٨٦. ص ١٢٧ ـ ١٣٥.

اقتصاد

كتب

٤٥ ـ جامعة الدول العربية. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. **الاعتبارات البيئية والتنمية الزراعية في العالم العربي**. تونس: المنظمة، ١٩٨٦.

٤٦ ـ السيد علي، عبد المنعم. **الوحدة النقدية العربية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦. ١٦٦ ص. (سلسلة الثقافة القومية، ٧)

دوريات

٤٧ ـ ابراهيم، عبدالله. «اسواق العمل في البلدان العربية: مقاربة نظرية ومنهجية.» **الوحدة**: السنة ٢، العدد ٢١، حزيران/يونيو ١٩٨٦. ص ١٤٣ ـ ١٥٠.

٤٨ ـ ابو عبلة، عبلة. «ملاحظات اولية حول اوضاع القوى العاملة النسائية الفلسطينية.» **صامد الاقتصادي**: السنة ٨، العدد ٦٢، تموز/يوليو ـ آب/اغسطس ١٩٨٦. ص ٥٧ ـ ٧٠.

٤٩ ـ الامام، محمد محمود. «دور العمل العربي المشترك في تحقيق التنمية المستقلة.» **المستقبل العربي**: السنة ٩، العدد ٩٣، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦. ص ٤١ ـ ٨٥.

٥٠ ـ امين، سمير. «حول التبعية والتوسع العالمي للراسمالية.» **المستقبل العربي**: السنة ٩، العدد ٩٣، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦. ص ٨٦ ـ ١٢٢.

٥١ ـ رشيد، عبد الوهاب حميد. «مؤشرات تحليلية لواقع المشروعات العربي المشتركة.» **شؤون عربية**: العدد ٤٧، ايلول/سبتمبر ١٩٨٦. ص ٤٦ ـ ٦٢.

٥٢ ـ زكي، رمزي. «حوار حول مشكلة الديون الخارجية للدول المتخلفة.» **دراسات عربية**: السنة ٢٢، العددان ١١ و١٢، ايلول/سبتمبر ـ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٦. ص ٢٩ ـ ٥١.

٥٣ ـ القيسي، حميد. «المديونية الخارجية العربية في اطار المديونية الخارجية للاقطار النامية.» **افاق اقتصادية**: السنة ٧، العدد ٢٧، آب/اغسطس ١٩٨٦. ص ٧ ـ ١٨.

٥٤ ـ مسعود، مجيد. «قطاع النقل في إطار الخطط والبرامج الانمائية في اقطار الوطن العربي.» **شؤون عربية**: العدد ٤٧، ايلول/سبتمبر ١٩٨٦. ص ٧٩ ـ ٩٦.

٥٥ ـ المنوفي، كمال. «صناديق التنمية العربية والتمويل الانمائي في الوطن العربي.» **شؤون عربية**: العدد ٤٧، ايلول/سبتمبر ١٩٨٦. ص ٦٣ ـ ٧٨.

مراجعة كتب

٥٦ ـ حسين، عادل وآخرون. «التنمية العربية: الواقع الراهن والمستقبل.» **دراسات عربية**: السنة ٢٢، العددان ١١ و١٢، ايلول/سبتمبر ـ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٦. ص ١٢٣ ـ ١٢٨.

٥٧ ـ هواري، زهير. «الاجتياح الاسرائيلي الاقتصادي للبنان.» *Journal of Palestine Studies*. vol. xv. no. 4, summer 1986. pp. 162-163. (Majid Nehme)

اجتماع

دوريات

٥٨ ـ الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية. «واقع المرأة الفلسطينية في الوطن المحتل.» **صامد الاقتصادي**: السنة ٨، العدد ٦٢، تموز/يوليو ـ اب/اغسطس ١٩٨٦. ص ٢٥ ـ ٥٦.

٥٩ ـ الحسن، احسان محمد. «اثر العوامل الاجتماعية في النظم السياسية في دول العالم الثالث.» **دراسات عربية**: السنة ٢٢، العددان ١١ و١٢، ايلول/سبتمبر ـ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٦. ص ٥٢ ـ ٦٧.

٦٠ ـ الشخص، صلاح. «تضخم السكان وتخطيط المدن الكبرى في الشرق الاوسط.» **الدراسات الاعلامية**: العدد ٤٤، تموز/يوليو ـ ايلول/سبتمبر ١٩٨٦. ص ١٣٨ـ١٤٤.

٦١ ـ عبد الله، احمد. «ثقافة الشباب في الوطن العربي: ملامح الحاضر واستشرافات المستقبل». **شؤون عربية**: العدد ٤٧، ايلول/سبتمبر ١٩٨٦. ص ١٢٤ ـ ١٣٥.

٦٢ ـ معروف نذير. «التصورات الاجتماعية للمغاربية: بين النظرية والتطبيق.» **المستقبل العربي**: السنة ٩، العدد ٩٣، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦. ص ١٣٥ ـ ١٣٨.

انظر ايضاً: ٦٥

ثقافة

دوريات

٦٣ ـ أركون، محمد. «الفضاء الاجتماعي والتاريخي للمغرب العربي.» **المستقبل العربي**: السنة ٩، العدد ٩٣، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦. ص ١٢٩ ـ ١٣٤.

٦٤ ـ أفاية، محمد نور الدين. «بروتوكول السؤال في كتاب «المغرب المتعدد» لعبد الكبير الخطيبي.» **دراسات عربية**: السنة ٢٢، العددان ١١ و١٢، أيلول/سبتمبر ـ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٦. ص ٢٢ ـ ٢٨.

٦٥ ـ بنعبد العالي، عبد السلام. «تكوين العقل العربي: خلدونية جديدة.» **شؤون عربية**: العدد ٤٧، أيلول/سبتمبر ١٩٨٦. ص ٢١١ ـ ٢١٦.

٦٦ ـ الجابري، محمد عابد. «فكرة المغرب العربي اثناء الكفاح من أجل الاستقلال.» **المستقبل العربي**: السنة ٩، العدد ٩٣، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦. ص ١٢٣ ـ ١٢٨.

٦٧ ـ الحلبي، غسان. «الموسيقى العربية.» **الوحدة**: السنة ٢، العدد ٢١، حزيران/يونيو ١٩٨٦. ص ١١٣ ـ ١٢٢.

٦٨ ـ رجب، حسن. «العمل العربي في مجال بحوث الاتصال.» **الدراسات الاعلامية**: العدد ٤٤، تموز/يوليو ـ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦. ص ٤١ ـ ٥٠.

٦٩ ـ عبدالله، محمد حسن. «اللغة العربية والصحافة.» **البيان**: العددان ٢٤٤ و٢٤٥، تموز/يوليو ـ آب/اغسطس ١٩٨٦. ص ٤٠ ـ ٥١.

٧٠ ـ الملائكة، جميل. «الصعوبات المفتعلة على درب التعريب.» **شؤون عربية**: العدد ٤٧، أيلول/سبتمبر ١٩٨٦. ص ٩٧ ـ ١٠٥.

٧١ ـ يخلف، يحيى. «المقاومة الثقافية للشعب العربي الفلسطيني: دور المؤسسات والمراكز الثقافية.» **الوحدة**: السنة ٢، العدد ٢١، حزيران/يونيو ١٩٨٦. ص ٥٥ ـ ٦١.

مراجعة كتب

٧٢ ـ الجابري، محمد عابد. «بنية العقل العربي.» **المستقبل العربي**: السنة ٩، العدد ٩٣، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦. ص ١٥١ ـ ١٥٨. (خليل أحمد خليل)

تربية وتعليم

دوريات

٧٣ ـ حمادة، عبد المحسن عبد العزيز. «التربية والتقدم الحضاري للأمة العربية.» **البيان**: العددان ٢٤٤، و٢٤٥، تموز/يوليو ـ آب/اغسطس ١٩٨٦. ص ٥٢ ـ ٩٠.

٧٤ ـ الروسان، ممدوح عارف. «مجالات العمل العربي في التعليم الجامعي.» **شؤون عربية**: العدد ٤٧، أيلول/سبتمبر ١٩٨٦. ص ١٤ ـ ٤٥.

٧٥ ـ قهوجي، حبيب. «الاجراءات الاسرائيلية ضد الثقافة العربية في فلسطين المحتلة.» **الوحدة**: السنة ٢، العدد ٢١، حزيران/يونيو ١٩٨٦. ص ٧٦ ـ ٨٤.

٧٦ ـ الهلالي، صادق. «تعليم الطب بالعربية في الجامعات العربية.» **شؤون عربية**: العدد ٤٧، أيلول/سبتمبر ١٩٨٦. ص ١٠٦ ـ ١٢٣.

انظر ايضاً: ٢٧

علوم وتكنولوجيا

دوريات

٧٧ ـ قنديل، حمدي. «الهموم السياسية والعمل العربي المشترك في اتصالات الفضاء: خواطر حول عربسات والاقمار الاجنبية للبث التلفزيوني المباشر.» **الدراسات الاعلامية**: العدد ٤٤، تموز/يوليو ـ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦. ص ٥١ ـ ٦٠.

ثانياً: المصادر الأجنبية

Reference, General and Bibliography

Books

1 -*Arab Oil and Gaz Directory 1986*. Paris: Arab Petroleum Research Center, 1986. 572 p.
See also: 51,57

History and Geography

Books

2 - Gerber, Haim. *Ottoman Rule in Jerusalem, 1890-1914*. Berlin: Klaus Schwarz Verlaz, 1985. 343 p. (Islamkundliche Untersuchungen, vol 101)

3 - Waldheim, Kurt. *In the Eye of the Storm*. Bethesda (Md.): Adler & Adler, 1986. 269p.
See also: 54.

Periodicals

4 - Shlaim, Avi. «Husni Za'im and the Plan to Resettle Palestinian Refugees in Syria.» *Journal of Palestine Studies:* vol. xv, no. 4, summer 1986. pp. 68-80.

5 - Silsby, Susan. «George Antonius: The Formative Years.» *Journal of Palestine Studies:* vol. xv, no.4, summer 1940. pp. 81-98.

6 - Smith, Pamela Ann. «The Palestinian Dispora, 1948-1985.» *Journal of Palestine Studies:* vol. xv, no. 3, spring 1986. pp. 90-108.

Book Reviews

7 - Gerber, Haim. «Ottoman Rule in Jerusalem, 1890-1914.» *Journal of Palestine Studies:* vol. xv, no. 4, summer 1986. pp. 147-149. (James A. Reilly)

8 - Lackner, Helen. «P.D.R. Yemen: Outpost of Socialist Development in Arabia.»
العربي: العدد ٣٣، تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٦، ص ١٨٥ ـ ١٩٠. (جمال وردة)

9 - Ye'or, Bat. «The Dhimmi: Jews and Christians under Islam.» *International Affairs* (London): vol. 62, no. 3, summer 1986. pp. 549-550 (Lionel Kochan)

Politics and National Thought

Books

10 - Association de Défense des Droits de l'Homme et des Libertés Démocratiques dans le Monde Arabe. *Les droits de l'homme dans le monde arabe*. Paris: l'Harmattan, 1985. 208 p.

11 - Avnery, Uri. *My Friend, the Enemy*. London: Zed Books, 1986. 340 p.

12 - Bahbah, Bishara. *Israel and Latin America: The Military Connection*. New York: St. Martin's Press, 1986. 210 p.

13 - Jammal, Layla. *Contributions by Palestinian Women to the National Struggle for Liberation*. Washington, D.C.: Middle East Public Relations, 1985. 91 p.

14 - The Middle East Research Institute (MERI). *Israel*. London: Croom Helm, 1985. 180 p.

15 - Terry, Janice. *Mistaken Identity: Arab Stereotypes in Writing*. Washington, D.C.: American-Arab Affairs Council, 1985. viii, 135 p.

See also: 3, 49, 52, 54, 55

Periodicals

16 - Abu-Shakrah, Jan. «The «Iron Fist», October 1985 to January 1986.» *Journal of Palestine Studies:* vol. xv, no. 4, summer 1986. pp. 120-126.

17 - Arafat, Yasir. «The U.S., the PLO,

and the Three Formulas.» *Journal of Palestine Studies:* vol. xv, no. 4, summer 1986. pp. 17-33.

18 - Al-Asad, Hafiz. «Terrorism and the Anti-Syria Campaign.» *Journal of Palestine Studies:* vol. xv, no. 4, summer 1986. pp. 3-16.

19 - Austin, Ganville. «The Lybia Raid and the Arab Israel Dispute.» *Journal of Palestine Studies:* vol. xv, no. 4, summer 1986. pp. 100-111.

20 -Bruzonski, Mark A. «The Second Defeat of Palestine.» *Journal of Palestine Studies:* vol. xv, no. 3, Spring 1986. pp. 30-52.

21 - Davidson, Lawrence. «Terrorism in Context: The Case of the West Bank.» *Journal of Palestine Studies:* vol. xv, no. 3, spring 1986. pp. 109-124.

22 - Dine, Thomas A. «The Revolution in U.S. — Israel Relations.» *Journal of Palestine Studies:* vol. xv, no. 4, summer 1986. pp. 134-143.

23 - Hunter, Jane. «Israel and the Bantustans.» *Journal of Palestine Studies:* vol. xv, no. 3, spring 1986. pp. 53-89.

24 - Ibrahim, Ibrahim I. «The American-Israeli Alliance: Raison d'état Revisited.» *Journal of Palestine Studies:* vol. xv, no. 3, spring 1986. pp. 17-29.

25 - El-Khazen, Farid. «The Middle East in Strategic Retreat.» *Foreign Policy:* no. 64, fall 1986. pp. 140-160.

26 - Musaelyan, G. «Washington-Tel-Aviv Military Alliance.» *International Affairs* (Moscow): no. 7, July 1986. pp. 130-134.

27 - Sahliyeh, Emile. «The West Bank Pragmatic Elite: The Uncertain Future.» *Journal of Palestine Studies:* vol. xv, no. 4, summer 1986. pp. 34-45.

28 - Shamir, Shimon. «Basic Dilemmas of the Mubarak Regime.» *Orbis:* vol. 30 no. 1, spring 1986. pp. 169-191

See also: 6, 53, 56

Book Reviews

29 - Ball, George W. «Error and Betrayal in Lebanon: An Analysis of Israel's Invasion and the Implications for U.S. — Isreael Relations.» Preface by Stanley Hoffmann. *Journal of Palestine Studies:* vol. xv, no. 3, spring 1986. pp. 136-138. (Geoffrey Aronson)

30 - Blitzer, Wolf. «Between Washington and Jerusalem: A Reporter's Notebook.» *Journal of Palestine Studies:* vol. xv, no. 4, summer 1986. pp. 152-154. (Andrea Barron)

31 - Burns, William J. «Economic Aid and American Policy Toward Egypt, 1955-1981.» *International Affairs* (London): vol. 62, no. 3, summer 1986. p. 548. (M.J. Grieve)

32 - Gavron, Daniel. «Israel After Begin: A Noted Journalist Reports on Present Reality and Future Possibility.» *Journal of Palestine Studies:* vol. xv, no.3, spring 1986. pp. 129-132. (Stevan A. Glazer)

33 - Green, Stephen. «Taking Side: American's Secret Relation with Militant Israel 1948/1967.»

شؤون عربية: العدد ٤٧، أيلول/سبتمبر ١٩٨٦. ص ٢١٧ ـ ٢٢٥. (حسن نافعة)

34 - Gresh, Alain. «The PLO: The Struggle Within.» *Journal of Palestine Studies:* vol. xv, no. 3, spring 1986. pp. 126-129. (Muhammad Mulish)

35 - Hassan Bin Talal. «Search for Peace.» *Journal Of Palestine Studies:* vol xv, no. 3, Spring 1986. pp. 139-141. (Amin A. Mahmoud)

36 - Khalidi, Rashid. «Under Siege: PLO Decision making During the 1982 War.» *International Affairs* (London): vol. 62, no. 3, summer 1986. p. 547. (Michael Adams)

37 - Mashin, V.V. and A.I. Yakovlev. «The Persian Gulf and the Plans and Policy of the West.» *International*

Affairs (Moscow): no. 8, August 1986. pp. 118-119. (V. Gurev)

38 - Peri, Yoram. «Between Battles and Ballots: Israeli Military in Politics.» *Journal of Palestine Studies:* vol. xv, no. 3, spring 1986. pp. 132-134. (Joel Beinin)

39 - Primakov, E.M. «Istoriia odnogo sgovora: Blizhnevostochnaia politika SSHA v 70' e-nachale 80-kh godov.»: *Journal of Palestine Studies:* vol. xv, no. 3, spring 1986. pp. 138-139. (Sergei A. Shuiskii)

40 - Rabinovich, Itamar. «The War for Lebanon, 1970-1983.» *Journal of Palestine Studies:* vol. xv, no. 4, summer 1986. pp. 154-158. (Lawrence Davidson)

41 - Richardson, John P. «The West Bank: A Portrait.» *Journal of Palestine Studies:* vol. xv, no. 4, summer 1986. pp. 145-147. (Ann M. Lesch)

42 - Rubenstein, Amnon. «The Zionist Dream Revisited: From Herzl to Gush Emunim and Back.» *Journal of Palestine Studies:* vol. xv, no. 3, spring 1986. pp. 134-135. (Khalil Nakhleh).

43 - Saunders, Harold H. «The Other Walls of the Arab-Israeli Peace Process.» *Journal of Palestine Studies:* vol. xv, no 4, Summer 1986. pp. 144-145. (Bernard Reich)

44 - Spiegel, Steven L. «The Other Arab Israeli Conflict: Making America's Middle East Policy, from Truman to Reagan.» *Journal of Palestine Studies:* vol. xv, no. 4, summer 1986. pp. 149-152. (Fred H. Lawson)

45 - Thorpe, Merle, Jr. «Prescription for Conflict: Israel's West Bank Settlement Policy.» *Journal of Palestine Studies:* vol. xv, no. 4, summer 1986. pp. 145-147. (Ann M. Lesch)

46 - Yesh Gvul. «Gvul Hatsiut [The Limit of Obedience].» *Journal of Palestine Studies:* vol. xv, no. 4, summer 1986. pp. 158-160. (Simon Britton)

See also: 8, 9

Law and Public Administration

Books

47 - Nasir, Jamal J. *The Islamic Law of Personal Status.* London: Graham & Trotman, 1986.

Book Reviews

48 - Shehadeh, Raja. «Occupier's Law: Israel and the West Bank.» *Journal of Palestine Studies:* vol. xv, no. 3, spring 1986. pp. 125-126. (James Fine)

Economics

Books

49 - Goldfield, Steve. *Carrison State: Israel's Role in U.S. Global Strategy.* San Francisco: Palestine Focus Publications, 1985. 95 p.

50 - Stevens, Paul. *The Impact of the Oil on the Role of the State Economic Development-A Case Study of the Arab World.* Surrey, U.K.: Surrey Energy Economics Centre, 1986. 34 p.

51 - Tandy, Hilfra. *Petrochemicals in the Middle East.* London: Middle East Economic Digest, 1986. 165 p.

52 - Terzian, Pierre. *OPEC: The Inside Story.* London: Zed Books, 1986. 355 p.

*See also:*1, 14.

Periodicals

53 - Sayigh, Yusif A. «The Palestinian Economy Under Occupation: Dependency and Pauperization.» *Journal of Palestine Studies:* vol. xv, no. 4, summer 1986. pp. 46-67.

Sociology

Books

54 - Miller, Ylana N. *Government and Society in Rural Palestine, 1920-1948.*

Austin, Texas: University of Texas Press, 1986.

Culture

Books

55 - Said, Edward W. *After the Last Sky*. With photographs by Jean Mohr. London: Faber & Faber, 1986. 174 p.

Education

Periodicals

56 - Johnson, Penny. «Palestinian Universities Under Occupation.» *Journal of Palestine Studies:* vol. xv, no. 4, summer 1986. pp. 127-133.

Technology

Books

57 - Ghanayem, Mohamed Farid. *Arabic Computer Dictionary (English-Arabic)*. Dallas, Texas: International House Publications, 1986. 702 p.

صدر حديثاً عن

UNU

جامعة الأمم المتحدة

مركز دراسات الوحدة العربية

الهوية القومية
في السينما العربية

كمال رمزي
سمير فريد
عدنان عدانات
هاشم النحاس

إشراف
عبد المنعم تليمة

جمال محمد أحمد

في الحقبة التي عرفت عشرات السياسيين في المشرق العربي ولمعت خلالها أسماء العديد من المثقفين والكتاب والأدباء في مصر ولبنان وبعض الاقطار العربية الاخرى لم يبرز من الأسماء السودانية إلاّ القليل من زعماء طائفتي الختمية والانصار، واسماعيل الازهري باعتباره داعية وحدة مصر والسودان، وجمال محمد أحمد المثقف والمفكر.

وبعدما حقق السودان استقلاله في مطلع عام ١٩٥٦ وتراجعت فكرة وحدة وادي النيل ـ سياسياً على الأقل ـ لمعت أسماء سودانية عديدة، كانت كامنة، في العمل السياسي والاداري والدبلوماسي. وفي عالم الفكر اكتشف الخاصة والعامة أن هناك العديد من رجال الأدب والثقافة والفن برزت أسماؤهم لتبرهن أن في السودان رجالاً مبرزين غير جمال محمد أحمد. ومع ذلك بقي اسمه في الطليعة متألقاً وفي المقدمة بإقرار أقرانه، فكأنما كان الرجل دائماً الفذ بين الأنداد.

ولد جمال محمد أحمد في وادي حلفا في بلاد النوبة على الحدود السودانية المصرية عام ١٩١٥، وتلقى علومه في كلية غوردون في الخرطوم وفي جامعة اكسفورد. وعمل فترة في حقل التربية والتعليم وفي مجال الصحافة والنشر. وعند الاستقلال عيّن سفيراً للسودان في العراق وغيره من بلدان الشرق والغرب، وممثلاً له في الامم المتحدة، ثم وزيراً للخارجية. وكان عضواً في كثير من مؤسسات ومنتديات الفكر في بلده وخارجه، فكان رئيساً لاتحاد الكتاب السودانيين وعضواً في المنظمة السودانية لحقوق الانسان.

عرف جمال محمد أحمد بتوجهه القومي العام، ولهذا لم يكن غريباً ان يكون ضمن النخبة في الوطن العربي التي قدرت ضرورة تكثيف العمل الفكري في سبيل الوحدة العربية، فشاركهم مؤسساً في إنشاء مركز دراسات الوحدة العربية، ومدّ مجلة المركز بشيء

من نتاج فكره القومي بين حين وآخر. وساهم بنشاط في عدد من ندوات المركز الفكرية. واستمر في عضوية مجلس الأمناء إلى ما قبل سنتين خلتا فقط، حين حالت ظروفه الصحية ومشاغله العامة الداخلية دون مشاركته الفعالة في نشاط المركز. فأبت عليه أمانته إلاّ أن يرجو إعفاءه من عضوية مجلس الأمناء. ولم يمهله المرض بعدها كثيراً إذ توفي في الخرطوم في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٦.

ومع تطلعه العروبي لم يغب عن قناعة جمال محمد أحمد أن السودان يمثل أكبر وأهم جسر بين العرب وافريقيا ويمكن ان يكون النموذج الأمثل للوحدة مع التعددية، ولهذا شمل عطاؤه الفكري الثرّ تأليف عدد من الكتب في موضوعات عربية وافريقية منها **مطالعات في الفنون الافريقية** و **وجدان افريقيا** و **عرب وأفارقة** و **المسرح الافريقي**. كما ترجم عدداً من الكتب، وكتب العديد من البحوث في الحقول نفسها وغيرها، منها كتاب **الدولة الاتحادية**. ومما يذكر انه كتب بحثاً عن «الدبلوماسية السودانية»، وربما شعر وهو يكتب ذلك البحث ان المرء قد يجلى سفيراً لبلده مثقفاً كتجليه دبلوماسياً وربما أكثر.

لا شك في أن السودان أنجب وسينجب العديد من المبرزين أمثال جمال محمد أحمد، ولكن لا شك في أن الكثير منهم سيعتبر نفسه موفقاً إذا نجح في استلهام مواقف وتوجهات الرجل واستطاع أن يحذو حذوه، ويتابع خطاه في مسيرته القومية والانسانية نفسها عن عقيدة وايمان خالصين من شوائب التعصب والتعالي.

مركز دراسات الوحدة العربية

من منشورات
مركز دراسات الوحدة العربية

- الهوية القومية في السينما العربية (٢٧٦ ص ـ ٥.٥٠ $) ..... مجموعة من الباحثين
- العقد العربي القادم: المستقبلات البديلة (٤٦٨ ص ـ ٩.٥٠ $) ..... ندوة فكرية
- تجديد الحديث عن القومية العربية والوحدة (٢٧٢ ص ـ ٥.٥٠ $) ..... د. سعدون حمادي
- الأبعاد التربوية للصراع العربي ـ الاسرائيلي (٥٢٤ ص ـ ١٠.٥٠ $) ..... ندوة فكرية
- بنية العقل العربي: دراسة تحليلية نقدية لنظم المعرفة في الثقافة العربية.
(نقد العقل العربي (٢)) (٦٠٠ ص ـ ١٢ $) ..... د. محمد عابد الجابري

سلسلة الثقافة القومية:

- حقوق الانسان في الوطن العربي (١) (١٨٠ ص ـ ٢ $) ..... حسين جميل
- عن العروبة والاسلام (٢) (٤٧٦ ص ـ ٥ $) ..... د. عصمت سيف الدولة
- الوطن العربي: الجغرافية الطبيعية والبشرية (٣) (١٨٤ ص ـ ٢ $) ..... ناجي علوش
- جامعة الدول العربية ١٩٤٥ ـ ١٩٨٥: دراسة تاريخية (٤) (١٢٨ ص ـ ١.٥٠ $) ..... أحمد فارس عبد المنعم
- الجماعة الاوروبية: تجربة التكامل والوحدة (٥) (٢٨٨ ص ـ ٣ $) ..... د. عبد المنعم سعيد
- التعريب والقومية العربية في المغرب العربي (٦) (٢٠٠ ص ـ ٢ $) ..... د. نازلي معوض أحمد
- الوحدة النقدية العربية (٧) (١٦٨ ص ـ ١.٥٠ $) ..... د. عبد المنعم السيد علي

مواقف الدول الكبرى من الوحدة العربية:

- موقف فرنسا والمانيا وإيطاليا من الوحدة العربية ١٩١٩ ـ ١٩٤٥ (١) (٥٤٠ ص ـ ١١ $) ..... د. علي محافظة

- تطور الوعي القومي في المغرب العربي (سلسلة كتب المستقبل العربي (٨)) (٢٦٠ ص ـ ٧ $) ..... مجموعة من الباحثين
- الوحدة الاقتصادية العربية: تجاربها وتوقعاتها (جزءان).
(١٢٩٦ ص ـ تجليد عادي ٢٦ $/ تجليد فني ٣٠ $) ..... د. محمد لبيب شقير
- تطور الفكر القومي العربي (٤٠٨ ص ـ ٨ $) ..... ندوة فكرية
- نحو علم اجتماع عربي: علم الاجتماع والمشكلات العربية الراهنة.
(سلسلة كتب المستقبل العربي (٧)) (٤٠٨ ص ـ ٨ $) ..... مجموعة من الباحثين
- تهيئة الانسان العربي للعطاء العلمي (٥٤٨ ص ـ ١١ $) ..... ندوة فكرية
- التصحر في الوطن العربي (١٧٦ ص ـ ٣.٥٠ $) ..... د. محمد رضوان الخولي
- كيف يصنع القرار في الوطن العربي (٢٦٠ ص ـ ٥ $) ..... د. ابراهيم سعد الدين وآخرون
- صناعة الانشاءات العربية (٣٩٢ ص ـ ٨ $) ..... د. انطوان زحلان
- التراث وتحديات العصر في الوطن العربي: الاصالة والمعاصرة (٨٧٢ ص ـ ١٧.٥٠ $) ..... ندوة فكرية
- السياسات التكنولوجية في الأقطار العربية (٥٢٨ ص ـ ١٠.٥٠ $) ..... ندوة فكرية
- الفلسفة في الوطن العربي المعاصر (٣٣٦ ص ـ ٦.٥٠ $) ..... ندوة فكرية
- نحو استراتيجية بديلة للتنمية الشاملة: طبعة ثانية (١٩٦ ص ـ ٤ $) ..... د. علي خليفة الكواري
- الاعلام العربي المشترك: دراسة في الاعلام الدولي العربي: طبعة ثانية (١٦٤ ص ـ ٣.٥٠ $) ..... د. راسم محمد الجمال
- صورة العرب في صحافة المانيا الاتحادية: طبعة ثانية (سلسلة اطروحات الدكتوراه (٨))،
(٢٢٠ ص ـ ٤.٥٠ $) ..... د. سامي مسلّم
- ازمة الديمقراطية في الوطن العربي (٩٢٨ ص ـ ١٨.٥٠ $) ..... ندوة فكرية
- التنمية العربية: الواقع الراهن والمستقبل: طبعة ثانية.
(سلسلة كتب المستقبل العربي (٦)) (٣٦٠ ص ـ ٧ $) ..... مجموعة من الباحثين
- التكوين التاريخي للأمة العربية: دراسة في الهوية والوعي: طبعة ثالثة (٣٣٦ ص ـ ٦.٥٠ $) ..... د. عبد العزيز الدوري
- دراسات في القومية العربية والوحدة (سلسلة كتب المستقبل العربي (٥)) (٣٨٤ ص ـ ٧.٥٠ $) ..... مجموعة من الباحثين
- الثروة المعدنية العربية: امكانات التنمية في اطار وحدوي: طبعة ثانية (١٥٢ ص ـ ٣ $) ..... د. محمد رضا محرم
- البحر الاحمر والصراع العربي ـ الاسرائيلي: التنافس بين استراتيجيتين.
طبعة ثانية (سلسلة اطروحات الدكتوراه (٧)) (٣٦٠ ص ـ ٧ $) ..... د. عبد الله عبد المحسن السلطان
- التعاون الانمائي بين اقطار مجلس التعاون العربي الخليجي:
المنهاج المقترح والأسس المضمونية والعملية (سلسلة اطروحات الدكتوراه (٦)) (٤٩٢ ص ـ ١٠ $) ..... د. فؤاد حمدي بسيسو